الجمهـــوريـــة الجـزائـريـة الديـــمقراطيـة الشـعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة الـتـعـلـيـم الـعـالـــي و الـبـحـث الـعـلـمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
جامعة وهران
Université d'Oran
كلية العلوم الإجتماعية
Faculté des sciences sociales
قسم الديموغرافيا
Département de démographie

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم موسومة بـ

تقييم المنظومة الإحصائية في الجزائر

إعداد الطالبة
شنافي فوزية

إشراف الأستاذ
الدكتور: **حمزة شريف علي**

اعضاء لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة
فضيل عبد الكريم	أستاذ	رئيسا	جامعة وهران
حمزة شريف علي	أستاذ	مقررا	جامعة تلمسان
صالحي محمد	أستاذ	مناقشا	جامعة وهران
الوادي طيب	أستاذ	مناقشا	جامعة وهران
بدروني محمد	أستاذ	مناقشا	جامعة البليدة
مزوار بلخضر	أستاذ	مناقشا	جامعة تلمسان

السنة الجامعية 2013-2014

المقدمة العامة

أفرزت الثورة التكنولوجية و زيادة الحاجة الى الإحصائيات في القرن الحادي والعشرين الى ظهورالعديد من المبادرات الدولية المنادية الى تقييم واقع الأجهزة الإحصائية حتى تصبح قادرة على تحسين جودة البيانات الإحصائية. حيث أضحت هذه الأخيرة سلاحا تنافسيا فعالا، والهاجس الحقيقي لكل جهاز إحصائي يستهدف النهوض والإصلاح، ويرغب في تحقيق المكانة الإنتاجية للبيانات الملائمة ويسعى نحوالاستقرار والاستمرار.

وفي ضوء زيادة الطلب على الأحصاءات أصبح تطوير دور ومهام وسلامة الأجهزة الإحصائية (هياكلها، أنشطته الإحصائية، الإطار القانوني والبيانات الاحصائية) شرطا من شروط إنتاج إحصاءات رسمية عالية الجودة. وغنيَ عن القول أن أحد المتطلبات الأساسية لرصد فعالية تنفيذ البرامج هومقدرت النظام الإحصائي على إنتاج معلومات وبيانات إحصائية ذات نوعية وفي الوقت المناسب، بما يتوافق مع المبادئ والتوصيات الحديثة. ولهذا فقد بات من الضروري على الدول ومن بينها الجزائر تطوير نظامها الإحصائي الوطني حتى تستطيع التعامل مع المتطلبات والتحديات الإقليمية والدولية المنافسة.

عرفت الأجهزة الإحصائية في معظم الدول العربية تطورًا ملحوظًا مند التسعينيات من حيث التنظيم الهيكلي للأجهزة الإحصائية،" ووجود إتجاه نحواستخدام الإحصاءات الرسمية كمدخل في صنع السياسات وإتخاذ القرارات التي تحتاجها النشاطات الإقتصادية والإجتماعية كافة، وذلك وفقًا لبرامج العمل التي تضعها تلك الأجهزة بصورة دورية وبما ينسجم مع متطلبات كل بلد من المعلومات الإحصائية، إضافة إلى توفير البيانات الإحصائية التي تطلبها المنظمات الإقليمية والدولية وفقًا لعلاقة كل بلد عربي مع تلك المنظمات"[1] .بمعنى آخر، أصبح للدولة في الوقت الراهن إيمان بمبدأ بناء نظام إحصائي حديث ومتكامل يتميز بالاستقلالية، وباعتماده على أحدث

[1] إسماعيل علوان الدليمي مستشار تنمية بشرية " الهياكل التنظيمية للأجهزة الإحصائية في الدول العربية" المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية . جوان /أوت 2008. ص1

الأساليب والعمليات وأدق التعاريف والتصانيف الإحصائية لضمان الشمولية. إضافتا الى ذلك، أصبح تطوير وتحديث النظام الإحصائي من الأولويات الوطنية الهامة في ضوء التحديات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية الذي جاءت نتيجة الأزمة الاقتصادية والسياسية التي عرفتها الجزائر في أواخر الثمانينيات(أزمة البطالة، أزمة السكن، ارتفاع معدل الفقر،... ألخ).هذه الأزمات أدت الى تزايد الطلب على البيانات الإحصائية للمساعدة في قياس وفهم الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية، بحيث تكون الإحصاءات الرسمية قادرة على توفير وصف دقيق لآثارها وتطوراتها المستقبلية .

إن عملية تطوير المنظومة الإحصائية تقتضي وضع إطار قانوني ينظمها حتى تحقق أكثر قدر من البيانات الإحصائية موثوق بها، وتؤمن استخداماتها وفقا لخطة موجهة يضعها الجهاز الوطني للإحصاء، والوزارات والمؤسسات الأخرى (حكومية أوخاصة). والتي تساهم بصورة مباشرة في صناعة معلومات احصائية مستقلة وحيادية خالية من الأخطاء وقابلة للمقارنة ."وقد شهد العالم في الآونة الأخيرة مراجعة النصوص القانونية المنظمة للنشاط الإحصائي للمنظومة الإحصائية"[1]. نصوص قانونية تتواءم نوعاًما مع المبادئ العشر للإحصاء لهيئة الأمم المتحدة . تتمثل أهذاف هذه الأخيرة في حصول المستخدم على بيانات إحصائية مستقلة ،موثوق بها ، سرية ، حرية الوصول إليها ، قابلة للمقارنة، إطلاع الجمهور على النصوص التشريعية.

بدأت الجزائر بإصدار تشريعات خاصة بلإحصاء خلال فترة الستينيات من اجل تطوير المنظومة الإحصائية ,وتحديد أساليبها ومهامها, وضمان نوعية بياناتها، واستخدام المنهجيات الإحصائية، وكسب ثقة الناس بالإحصاءات، والتحلي بالمصداقية. وقد سعت دولة الجزائر إلى ادخال بعض التعديلات على القوانين الإحصائية (المراسيم التشريعية والتنفيدية، وقرارات) لتحديث الهياكل التنظيمية للإجهزة والإدارات الإحصائية فيها، بما يضمن مركزية وإستقلالية النشاط الإحصائي، مستفيدة من التطورات الدولية في المجالات الإحصائية بما في ذلك النشاطات الإحصائية التي تقوم بها الإدارات الإحصائية في المنظمات الدولية والإقليمية، ومن أهم المراسيم

[1] Eurostat « Cadre juridique pour les statistiques européennes : la loi statistique » compact guide. Edition 2010. P3

التي جاءت بتعديلات جديدة نذكر المرسوم التشريعي لسنة1982 م (تضمن إنشاء الديوان الوطني للإحصائيات وتحديد مهامه)و مرسوم تشريعي لسنة 1994م الذي تضمن تحديد المهام الجديدة للديوان الوطني للإحصائيات، والمكونات الأخرى للمنظومة الإحصائية في الجزائر (المجلس الوطني للإحصائيات والمؤسسات العمومية والخاصة).

من خلال مراجعتنا لقوانين الإحصاء في الجزائر والتعديلات التي أجريت عليها لاحظنا ان غالبية هذه التعديلات أجريت بهدف إصلاح المنظومة الإحصائية ومراعاة التوجهات الحديثة في للأجهزة الإحصائية (بما في ذلك الديوان الوطني للإحصائيات) من حيث السرية، والزامية الإجابة، ونوعية العمل ومركزيته، واستقلاليته وجهة ارتباطه بما يضمن تنفيذ البرامج الاحصائية في مواعيدها.

تعتبر فترة السبعينيات البداية الحقيقية لنشاطات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، ولاشك في أنّ القيام بهذه النشاطات يتطلب توفير المؤشرات الإحصائية اللازمة لإعداد الخطط والبرامج الإنمائية، واستجابة لهذه المطالب قامت الدولة بإنشاء جهاز إحصائي مركزي أطلق عليه إسم "الديوان الوطني للإحصائيات". ويعتبرهذا الأخير المصدر الممول الرئيس للمعلومات الإحصائية في الجزائر، وهوالمؤسسة المركزية الوحيدة المكلفة بإنجاز عمليات التعداد وتنفيذ عمليات جمع بيانات الحالة المدنية(الإحصاءات الحيوية). ان المهام الأساسية للديوان الوطني للإحصائيات هي جمع وتحليل البيانات الإحصائية في المجالات المختلفة وإتاحتها للجهات المستفيدة منها في الوقت المناسب من خلال الفروع التابعة له .وبالتعاون مع مكونات المنظومة الإحصائية الأخرى يمكن إنجاز الأعمال الإحصائية (مثل التعداد و الحالة المدنية) بصورة دقيقة وبكفاءة عالية نسبيًا، وهذا ما أضافه المرسوم التشريعي لسنة 1994م.

يكتسي المصدرين الاساسيين في الملاحظة الديموغرافية (التعداد وسجلات الحالة المدنية) طابعا متميزًا بالنظر إلى أهميتهما من الوجهة النظرية والعملية باعتبارهما العمليتين الشاملتين لمعرفة حاجيات المجتمع التي لا يمكن الاستغناء عنها، بالنظر إلى دورهما المركزي في معرفة التركيبة العمرية ومعرفة عدد السكان النشطين وغير النشطين، وتوزيع القوى العاملة على مختلف النشاطات الاقتصادية من أجل معرفة التوازن من عدمه على مستوى هذه النشاطات، وقد "

أصبحتا أيضا في بمثابة المؤشر للدلالة على الرفاه الاجتماعي أونقصه من خلال المقارنات العديدة التي تقدمها في ضوء الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المطروحة على مستوى الدولة"[1]. كما يمكن إعتبارهما من المصادر المكملة لبعضها البعض من حيث البيانات الإحصائية التي توفرها لمتخذي القرارات السياسية و للباحثين.

تعرف التعدادات السكانية بأنها أكبر عملية إحصائية وتتميز بالحصر الشامل لكل أفراد المجتمع ،وخصائصهم المختلفة ، ويجرى بانتظام كل عشر سنوات فى الجزائر .إذ عرفت موضوعات عملية التعداد في الجزائر أكثر اتساعا، وأتاحت مساحة واسعة للاستعمال وخير مثال على ذلك إضافة بيانات حول الخصوبة والوفيات والإعاقة في التعداد 1987 و1998، وإدراج موضوع الهجرة الخارجية في تعداد 2008. جاءت هذه التعديلات من جهة نتيجة التطورات التي يعرفها المجتمع الجزائر في المجال الاقتصادي والاجتماعي والديموغرافي ومن جهة أخرى تطبيق مبادئ وتوصيات هيئة الأمم المتحدة حول الموضوعات التي يجب أن يدرسها التعداد والتي من خلالها يتم استخراج بيانات ومؤشرات إحصائية ذات جودة قابلة للمقارنة مع الدول المجاورة والدول الأخرى. كما عرفت عملية الادلاء ببيانات الفردية تحسنا ملحوضا في التعدادات الثلاث(1987و1998و 2008) و هذا راجع بالدرجة الأولى الى ارتفاع المستوى التعليمي عند العائلات الجزائرية. أما سجلات الحالة المدنية للسكان مازالت تنحصر في رصد الواقعات الحيوية مثل :المواليد ، الوفيات، الزواج و تعريف هوية الفرد وخصائص المجتمع. رغم أن جمع بيانات الحالة المدنية في الجزائر يتم باستعمال طريقتين مختلفتين منهجيا .الطريقة الأولى تدعى حركة السكان المسجلين وهي عبارة عن مسح شامل لبلديات الوطن والتي عددها 1541 وتتم عملية جمع البيانات شهريا وبصفة مستمرة . أما الطريقة الثانية فهي المسح باللعينة وتجرى فى بلديات يتم اختيارها باستعمال طريقة المعاينة لتمثل باقى بلديات الوطن ، تهدف هذه العملية الى جمع معلومات مفصلة عن مواضيع الوقائع الحيوية باستعمال أربع استمارات، كل استمارة خاصة بحدث معين (الولادات، الوفيات، الولادة الميتة والزواج) إلا أن الديوان الوطني للإحصاءات يعجزعلى نشر نتائجها منذ 1992. و تعد من نقاط ضعف الديوان الوطني للإحصاءات.

[1] ELISABETh Bruxer ‘’ Une brêve histoire de la démographie’’ Université de starsbourg. Novembre.2005. P10

تعد عملية تنمية الثقافة الاحصائية حسب هيئة الأمم المتحدة من بين المهام الموكلة للمؤسسة الرسمية المكلفة بإنتاج الإحصاءات في الدولة (أي الديوان الوطني للإحصاءات في الجزائر (O.N.S))، إلا أن هنالك اعتقاد على نطاق واسع بأن هذه الأخيرة لم تتبنى سياسة إعلامية واضحة تهدف الى التعريف بأهمية الإحصاءات من جهة و التعريف بقانون الإحصاءات العامة من خلال وسائل الإعلام المختلفة، و المناهج الدراسية في المدارس و الجامعات من جهة أخرى. كما أجمعت العديد من المبادرات الرامية الى تطوير النظام الاحصائي(سوف نتطرق إليها في الفصل الأول) على أن الجامعة تمثل إحدى الرهانات الأساسية في المنظومة الإحصائية، وذلك لما لها من دور في تكوين الكوادر الذي تساهم في عملية إنتاج البيانات الإحصائية من جهة. و من أهم المؤسسات التي تساهم في تنمية الثقافة الإحصائية للطالب وتعريفه بأهمية الإحصاءات في إتخاد قررات محكمة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة من جهة أخرى. أي لاينحصر دورها فقط في إعداد الطلبة للتحصل على المهنة محددة، بل تؤدي أدوارها قد تبلغ" حد الإسهام في بناء الدولة الوطنية الحديثة، وذلك بواسطة تعصير قوى الإنتاج وتنميتها، وكذلك بالعمل على نشر الوعي وعقلنة العلاقات الإجتماعية"[1]. بمعنى آخر يمكن للطالب الجامعي من خلال تكوينه البيداغوجي أن يساهم في التعريف بأهمية الإحصائيات لدى أفراد عائلته والمحيط الذي ينتمي إليه. كما يمكن أن يكون الوسيلة في محو أمية الإحصائيات لدى الجمهور. ويكون الإطار المؤهل للقيام بالعمليات الإحصائية (تحديد مجتمع البحث جمع البيانات بإستعمال المسح الشامل وطرق المعاينة،وجدولتها، وتمثيلها بيانيا، وتحليلها وتفسيرها).

رغم أهمية المؤسسة الجامعية الجزائرية في إنتاج الإطارات المؤهلة في مجال الإحصاءات إلا أن هذه الأخيرة تسجل بعض القصور في تكوين كوادر مؤهلة عمليا، ويوجه لها عدة إنتقادات من طرف المؤسسات العمومية أوالخاصة المنتجة للإحصائيات. ويرجع ذلك الى الإعتماد المطلق في عملية تدريس مقياس الإحصاء على الجانب النظري . أيضا عدم تفعيل الشراكة مابين الجامعة والمؤسسات المنتجة للإحصائيات خاصة الديوان الوطني للإحصائيات. وهذا بعدم عدم برمجة تربصات للطلاب ذاخل هذه المؤسسة الإحصائية وأيضا عدم مشاركة الجهاز في الأيام الدراسية أوالملتقيات التي تعدها مختلف الأقسام والمعاهد الجامعية.

[1] محمد مهدي مسعودي" مكانة الإنتاج الجامعي في الثقافة الوطنية" سلسلة علوم التربية عدد 3. تونس 1992 ص 147

إذاً من خلال ماذكرناه آنفاً، يعد إجراء البحوث والدراسات العلمية الخاصة والمتعلقة بتحليل وتقييم واقع النظام الإحصائي في أبعاده الثلاث (النشاط الإحصائي، الإطار القانوني، مهام الجهاز الرسمي في إنتاج الإحصائيات و قياس درجة رضى مستخدمي البيانات) أمر حيوي لما يعرفه هذا الأخير من تطورات وتغيرات في أساليب ومعايير جمع وتحليل ونشر البيانات الإحصائية في السنوات الأخيرة.

إن اختيارنا لموضوع "تقييم المنظومة الإحصائية في الجزائري" (الديوان الوطني للإحصائيات نموذجا) تحكمت فيه مجموعة من الدوافع الذاتية والموضوعية .خاصة أ ن الباحث في العلوم الاجتماعية لا يستطيع أن يتخلص بشكل ما من هذا الإرتباط. ومن جملة أسباب اختيار هذه الدراسة هي:

- التطورات التي يعرفها النشاط الإحصائي على المستوى الاقليمي و الدولي منذ 1994م.
- عدم إيمان بعض مستخدمي البيانات بمفعول جهاز الديوان الوطني للإحصاء في تطوير النشاط الإحصائي.
- ضعف الثقافة الاحصائة عند الطلبة الجامعيين.

تهدف دراسة تقييم المنظومة الإحصائية في الجزائر إلى الوقوف على أهم المستجدات التي عرفها النظام الإحصائي منذ 1994 وعلى اقع الجهاز الرسمي للإحصائيات(الديوان الوطني للإحصائيات)، والتعرف على مدى التقدم المحرز في مجالات النشاط الإحصائي الجزائري ومجالات الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة والنامية في توفير البيانات الإحصائية اللازمة لتطور المجتمع وتيسير وصول البيانات الإحصائية إلى مستخدميها في الوقت المناسب مع ضمان الدقة والموثوقية في نوعية البيانات الإحصائية المطلوب توفيرها، ومامدى التنسيق فيما بين الوحدات الإحصائية المكلفة بالعمل الإحصائي . بناء على ما تقدم من توضيحات حول تعريف موضوع الدراسة وأهميتها وطبيعة إشكاليتها المعرفية فإن هدف الدراسة يتحدد على النحو الآتي

- التعرف على أهم المستجدات التي تنظم نشاط المنظومة الإحصائية ،أي التعرف على المبادئ والتوصيات الدولية والعربية والإفريقية الحديثة (من 1994الى 2010) ومامدى مواكبة أوتطبيق النظام الإحصائي الجزائري لهذه المستجدات.

- التعرف على النصوص القانونية المنظمة للنشاط الإحصائي الجزائري من 1962 م الى 2010 م ومقارنتها مع المبادئ العشر لهيئة الأمم المتحدة و التشريعات العربية.
- تحليل واقع عملية التعداد والحالة المدنية في إنتاج المعلومة الإحصائية ومجال استعمالها.
- دراسة واقع النشاط الإحصائي للمؤسسة المركزية للإحصاء (الديوان الوطني للإحصائيات) ومسح رضى روادها تجاه جودة بياناتها.
- التطرق الى دور الجامعة في تنمية الثقافة الإحصائية.
- مناقشة الفرضيات الموضوعة من طرفنا، والتي ستدعمها نتائج البحث والتي ستكون ركيزة التوصيات التي سنقدمها في نهاية البحث.

تكمن مشكلة البحث في تقييم المنظومة الإحصائية في الجزائر(واقعها، فجواتها ومعوقاتها) لكونها أصبح من المواضيع الحديثة والهامة. وخاصة مع التطورات والتغيرات التي عرفتها الأجهزة الإحصائية مند 1994م للوصول الى بيانات دقيقة, وموثوق بها, وقابلة للمقارنة كما يمكن الوصول الى المعلومات الإحصائية بكل حرية وبأسهل الطرق، بمعنى آخر يشكل السعي لتعزيز القدرات الإحصائية ووضع إستراتيجية وطنية للإحصاء وتوحيد أساليب النشر بإعتبارها نقاط ارتكاز مهمة لتطوير وتحسين مستوى أداء الديوان الوطني للإحصائيات في توفير إحصاءات عالية الجودة . وعلى الرغم من أن هذه المؤسسة المركزية لإنتاج الإحصائيات على المستوى الوطني تأسست مند مايزيد على 30 سنة، إلا أن الضغوط والمحددات المفروضة على عمله وضعف إمكاناته المادية والبشرية التي أتيحت له ، وعلى أثر ظروف الأزمات الاقتصادية والسياسية التي عرفتها الجزائر ومازالت مخلفاتها الى يومنا هذا، تسببت له في مواجهة الكثير من المشاكل في تغطية البيانات الإحصائية وكسب رضى وثقة مستخدمي البيانات .وقد ترتب على ذلك، تراجعا واضحا في مستوى تطوير نشاطه الإحصائي ومتابعة المستجدات الدولية والإقليمية في آلياته ومنهجياته .أي لم يتمكن من إعداد إستراتيجية وطنية للإحصاء وتعزيز القدرات الإحصائية وتطبيق النظام العام لنشر البيانات الذي أنشئه صندوق النقد الدولي في سنة 1997 م في الآجال المحددة.

رغم التطورات التي عرفها النظام الإحصائي في الجزائر من جهة تنظيم هياكله وسعيه الى التركيز على عملية التنسيق في التعاون مابين الديوان الوطني للإحصاء والمؤسسات الإحصائية، وضبط الجودة في إنتاج الرقم الاحصائي من جهات كثيرة، إلا أنه يسجل بعض القصور في

تقديم البيانات والمؤشرات الإحصائية في المجال الاقتصادي والاجتماعي والديموغرافي . أي بمعنى آخر،معظم البيانات والمعلومات الإحصائية غير موجودة بشكل تفصيلي بين مختلف مناطق الجزائر(أي حسب البلديات والولايات) و في الوقت المناسب، وبالتالي فإن احتساب المؤشرات الكلية على مستوى الدولة لا يسهم في تزويد صانعي القرار والباحثين بصورة واضحة لفهم وتحليل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية في مختلف مناطقها, وعليه فقد برزت الحاجة إلى إنتاج بيانات تفصيلية على مستوى القطاعات المختلفة،ولأهمية مثل هذه البيانات في إعداد خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الهادفة إلى تنمية الجهوية، وتقليص التباين التنموي بينها، ناهيك عن حقيقة أن التغيرات الاجتماعية والديموغرافية والسياسات الحكومية تؤثر بطرق مختلفة على المجموعات المختلفة من السكان، يفضي الأمر الى زيادة الطلب على البيانات الموضوعية الموزعة حسب الخصائص المختلفة.

وتبعا لما استعرضناه آنفا نستطيع القول أن هذه الدراسة تحاول تحقيق أهدافها من خلال الإجابة على التساؤل الآتي:ما واقع المنظومة الإحصائية في الجزائر؟ ومامدى استجابتها للتطورات والمستجدات التي يعرفها النظام الاحصائي على المستوى الدولي والإقليمي؟

للإجابة عن السوال يتم وضع عدة فرضيات لمناقشتها والتأكد من صحتها أم عدم صحتها. وتتلخص فرضيات البحث فيمايلي:

- تواكب المنظومة الإحصائية في الجزائر الى حد ما التطورات الدولية والاقليمية الحديثة.
- غياب فعالية دور المنظومة اللإحصائية في إنتاج إحصائات ذات جودة.
- ينظم النظام الإحصائي مجموعة من القوانين والمراسيم التشريعية تساير الى حد ما المبادئ التشريعية لهيئة الأمم المتحدة(سنة 1994) و الدول العربية[1].

رشحنا أيضا الفرضية الإحصائية الآتية :

[1] تتطرق هذه الدراسة الى مقارنة المبادئ العامة للإحصاء بين الجزائر وبين بعض الدول العربية التي تمكنا من الحصول على قانونها الإحصائى. هذه الدول هي تونس، موريطانيا، الأردن، الإمارات العربية، فلسطين و اليمن.

- الفرق في درجة الرضى مابين التخصصات الجامعية (رواد الديوان الوطني للإحصائيات) تجاه جودة البيانات الاحصائية ليس لها دلالة إحصائية على مستوى دلالة 0.05.

المنهج هومجموعة من العمليات، والخطوات التي يتبعها الباحث بغية تحقيق بحثه[1] .وقد اعتمدنا في بحثنا على مجموعة من الخطوات المنهجية بهدف الوصول بالبحث الى درجة الإنجاز والخروج بمجموعة من التحليلات للدراسة، ونظرا لطبيعة الموضوع وعدم وجود إحصائيات رسمية حوله. إعتمدنا على المنهج الكمي الذي يهدف إلى جمع البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع البحث لتفسيرها والوقوف على دلالاتها. أي يعتمد على "دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بقياسها بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيرا كميا، وهي طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم"[2] .وحيث أن المنهج الكمي يتم من خلال الرجوع للوثائق المختلفة كالكتب والصحف والمجلات وغيرها،من المواد التي يثبت صدقها بهدف تحليلها للوصول إلى أهداف البحث ، ولتحقيق تصور أفضل وأدق لموضوع الدراسة .ولأن المنهج الكمي يناسب هذا الأخير ، حيث يسمح بقياس الظاهرة كما ، ومن ثم استخلاص النتائج وتقييمها واختبار فرضيات الدراسة بهدف التوصل إلى توصيات واضحة وعملية لتحسين جودة المنظومة الإحصائية.

إن طبيعة البحث، ورغبة كل باحث في إثراء موضوع بحثه هي التي تحدد تقنية البحث، فيعتمد كل باحث على الدراسات الأولية المتمثلة في المطالعة والاستطلاع .تتوفر العلوم الاجتماعية على أربعة تقنيات كبرى لإنتاج المعرفة، والمستعملة بغزارة في هذه البحوث، وهي : البحث الوثائقي، الملاحظة، الاستمارة، المقابلة .وتستعمل هذه الإقترابات المنهجية حسب متطلبات البحوث ونوع التساؤلات المطروحة، إلاّ أنه تبقى لتقنية الإستمارة القدرت على إنتاج المعطيات الكلامية[3] .فالاستمارة هي التقنية الأكثر استعمالا في الدراسات الميدانية الكمية نظرا لتميّزها بالوضوح والسهولة والتبسيط على أرض الميدان، أين تأخذا لبيانات الكمية صورة رقمية، فهي

[1] أحمد حسن الرفاعي "مناهج البحث العلمي" دار وائل للنشر الطبعة الرابعة، سنة 2005. ص,39

[2] بوحوش.ع " أساليب المنهج في العلوم الإجتماعية" الجزائر، 1999، ص 139

[3] A. Blanchet .A. Gotman. ‘’L’enquête et ces méthodes’’. Sous la direction de Singly F. de Ed Nathan Université, Paris, P40.

تفاعل لفظي يترجم الى رقم ،وتبقى التقنية النهائية في البحوث الديموغرافية لأنها مع البحوث ذات المعلومات الكثيفة التي تتطلب التمثيل(العينة التمثيلية لمجتمع البحث)، أي العينة التي تسمح بالاستدلال الإحصائي .أيضا يبقى المبحوث في الاستمارة مجبر على الامتثال لأجوبة محددة ومختارة مسبقا من طرف الباحث ,وتعمل على معرفة درجة موافقته على التمثلات المقترحة.

فاختيارنا للاستمارة ، يبرز كوننا نبحث في مغزى قيام مسح رضا مستخدمي البيانات حول النشاط الإحصائي، وإحصاءات الديوان الوطني للإحصائيات لكونه المؤسسة الرسمية الأولى لجمع واستغلال ونشر البيانات الإحصائية والفاعلة للنشاط الإحصائي في المنظومة الإحصائية. ولن نتطرق لمكونات المنظومة الإحصائية الأخرى بسبب صعوبة الحصول على المعلومات الخاصة بهذه المؤسسات.

كما أننا إعتمدنا في اختيارنا على نوع الاستمارة بالمقابلة التي تعتمد أساسا على الطرح الشفوي للأسئلة وتسجيل الإجابات. وجدناها الوسيلة المناسبة لجمع البيانات الاحصائية. رغم أنها تطلبت وقتا وتدخلا أكثر. إذًا إستبعدنا اختيار نوع استمارة الملء الذاتي أي توزيع الاستمارات على المبحوثين لملئها بأنفسهم .وهذا بسبب سلبيات هذه الطريقة والتي يمكن حصرها فيما يلي : يمكن للمبحوث عدم فهم الأسئلة أوالميول الى تزييف الوقائع أوتسجيل عدد أكبر من امتناع عن الإجابة.

تم صياغة هذه الأسئلة بعد القيام بحوار استطلاعي إبتدائي مع بعض الأساتذة والطلبة ما بعد التدرج ومع رواد الديوان الوطني للإحصائيات بدون علم الجميع عن الهدف من الأسئلة . ومن هنا بدأنا نتفطن الى ضرورة حصر الأسئلة ومجتمع البحث .وقمنا بتجريب 20 استمارة فردية لمعرفة المدة الزمنية المستغرقة، ورد فعل المبحوثين، ومدى ملائمة الأسئلة للموضوع والتسلسل..إلخ. على أساس االجانب النظري والدراسات السابقة، وبعض اللقاءات التي قمنا بها تم حصر أسئلة الإستمارة . تضمنت الاستمارة الأولية على 46 سؤالا.

بعد تصميم الاستمارة في صورتها الاولية، قمنا بعرضها على 10 أساتذة من مختلف التخصصات (علم الاقتصاد، الديموغرافيا، جغرافيا وعلم الاجتماع) لإبداء آرائهم حول مدى

ملاءمة الأداة لهدف الدراسة، ومدى شموليتها ووضوح فقراتها، وإنتمائها للمجالات المحددة، ثم إقتراح أي تعديلات أوإضافات يمكن إدخالها على الأداة، لتصبح أكثر فعالية. وتركزت توجيهات المحكمين على انتقاد طول الاستبانة حيث كانت تحتوي على بعض العبارات المتكررة، كما أن بعض المحكمين نصحوا بضرورة تقليص بعض العبارات من بعض المحاور وإضافة بعض العبارات إلى محاور أخرى .واستنادا إلى الملاحظات والتوجيهات التي أبداها المحكمون قمنا بإجراء التعديلات التي اتفق عليها معظم المحكمين، حيث تم تعديل صياغة العبارات وحذف أوإضافة البعض الآخر ، وكنتيجة مباشرة لأراء المحكمين فقد استقر الرأي على الأداة بعد إجراء التعديل المطلوب في فقراتها ، إضافة وحذفا ، وإعادة صياغة ، وقد صححت الأداة قبل اجتيازها التحكيم لغويا وبعدها من قبل خبير في اللغة العربية. .وللتأكد من صدق الاتساق الداخلي للاستمارة؛ فقد تم تطبيقها على عينة استطلاعية ممن يتوافدون الى الديوان الوطني للاحصائيات، ثم تم استخراج صدق الاتساق الداخلي بين كل المجالات والادات ككل.

وقد تم التوصل إلى اعتماد فقرات الاستبانة (انظر الاستبانة في صورتها النهائية الملحق رقم 5)

قسمت الإستمارة الى ستة محاور الآتية:

- المحور الاول تضمن 6 أسئلة حول الخصائص السوسيو الديموغرافية للمبحوثين.
- المحور الثاني : تضمن 5 أسئلة يخص تقييم نوعية وكمية البيانات الاحصائيةالتي ينتجها الديوان الوطني للاحصائيات.
- المحور الثالث :تضمن 7أسئلة حول قابلية الحصول على المعلومات الإحصائية الذي ينتجها الديوان الوطني للإحصائيات.
- المحور الرابع: تضمن 11 سؤالا حول تقييم أساليب نشر البيانات الاحصائية المستعملة من طرف الديوان الوطني للاحصائيات
- المحورالخامس: تضمن 4 أسئلة حول أراء ومواقف الرواد عن تطبيق الفعلي النصوص التشريعية المنظمة للاعلام والنشاط الاحصائي.

- المحور السادس: تضمن 7 أسئلة حول تنسيق الديوان الوطني للإحصائيات مع المؤسسة الجامعية في تنمية الثقافة الاحصائية ونشر الوعي بأهمية الإحصائيات عند الجامعيين

كما أضفنا في الإستمارة سؤال خاص بتقييم درجة رضى الجامعيين تجاه جودة بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

مجتمع البحث هومجموعة عناصر لها خاصية أوعدة خصائص مشتركة تميزها عن غيرها عن العناصر الأخرى، والتي يجرى عليها البحث .إنحصر اختيار مجتمع البحث المتكون من 300 فرد بإستعمال المعاينة الغير الإحتمالية و طريقة العينة العمدية (القصدية) على الأفراد التي تتوفر فيهم الخاصيتين الآتيتين: زاروا مقر الديوان الوطني للإحصائيات وموقعه الإلكتروني واستعملوا بياناته لعدة مرات، و يكون مستواهم الجامعي ثلاث سنوات فما فوق بغض النظر عن تخصصاتهم. دام هذا المسح ما يقارب سداسي من السنة من 25 نوفمبر الى11 أفريل 2013م في مقر مكتبة الملحقة الجهوية للديوان الوطني للإحصائيات في ولاية وهران. كما سجلنا إمتناع 67 رائد عن الإجابة.

لماذا الملحقة الجهوية بوهران وليس المقر الديوان الوطني للإحصائيات بالعاصمة أو الملحقات الجهوية الأخرى؟ . تم إختيار الملحقة الجهوية بوهران لكوننا مقيمين في نفس الولاية من جهة ومن جهة أخرى تتبع هذه الملحقة نفس النظام المعمول بة في المقر الرئيسي. وكما ذكرنا سابقا أن الهذف من هذه الدراسة هو إستعمال تقنية ملئ الإستمارة بالمقابلة (لتفادي العدد الكبير من عدم الاجابات وطرح السؤال بصيغ بسيطة عند الحاجة). وهذا لايمكن تحقيقه في المقر الرئيسي أو الملحقات الأخرى لبعد المكان وصعوبة التنقل يوميا أوالبقاء في أماكن تواجدها حتى نهاية المسح.

إن صعوبة البحث صارت تقليدية ولا يستطيع أي باحث أن يتجاوزها، تجلت صعوبات بحثنا، في امتناع مسئولي الديوان الوطني للإحصائيات لإجراء مقابلة معهم لإجابتنا على مجموعة من الأسئلة تخص التطورات التي عرفها النشاط الإحصائي مع بداية التسعينيات على المستوى المحلي ، وفي عدم القدرة على خوض في تشخيص النظام الإحصائي بجميع مكوناته (الديوان

الوطني لإحصائيات المجلس الوطني للإحصاء الجامعات ، مؤسسات حكومية أوخاصة) وارتكزنا في بحثنا فقط على تقييم جودة إحصاءات الديوان الوطني للإحصاء لكونه المؤسسة المركزية المنفردة بإنجاز العمليات الكبرى والمكلفة باستغلال بيانات الحالة المدنية .وأيضا توجد ملحقة جهوية في ولاية وهران واتخاذها مكان لبحثنا. أما عن الكتابات التي تعرضت الى النشاط الإحصائي أوالنظام الإحصائي بشكل مفصل أومستقل ومتكامل تعتبر قليلة أوتكاد تكون منعدمة على المستوى الوطني أوعلى المستوى الدولى بشكل عام، وبعض ما كتب لا يكون من واقع التجربة والخبرة العملية للجهاز الوطني للإحصائيات. ولهذا إررتكزنا في هذه الأطروحة على التقاريرة المنشورة في المواقع الإلكترونية الرسمية و الخاصة بالنشاط الإحصائي مثل موقع هيئة الأمم المتحدة (شعبة الإحصاء)، المعهد العربي للإحصاء و باريس 21و مركز أنقرة الاسلامي للإحصائيات. ومواقع الإلكترونية للأجهزة الإحصائية العربية.

يتضمن التقييم الذي أجريناه قياس درجة رضى مستخدمي البيانات (الرواد) للإطار التنظيمي والقانوني للنشاط الإحصائي ، إنتاج المعلومات الإحصائية و جودتها، و الوعي بأهمية الإحصائيات.

لتقييم درجة الرضى قمنا بتحديد قيم التقييم والتي حصرناها من درجة 1 الى درجة 10. أيضا استعملنا إختبار إجمالي على كل العينات دفعة واحدة يطلق هذا الاختبار بتحليل التباين ANOVA حيث يعتبر من أشهر إختبارات الفروض الإحصائية. وإستعملنا أيضا الاختبارات الامعلمية إختبار كا^2 وإختبار كرسكال وليس وما نويتني لتحقق من وجود فرق في الآراء والمواقف مابين التخصصات.

وبالنظر الى أهمية الموضوع وأهدافه وتساؤلاته ومنهجيته المتبعة في التحليل فقد حاولنا أن يكون هذا التقييم وفقا لأهداف الدراسة وإشكاليتها ووفقا لمستويات الدراسة وأبعادها، حيث قسمت هذه الدراسة الى أربع فصول:

لقد تناول الفصل الأول أهم المستجدات التى عرفها النظام الإحصائي المثمثلة في المبادئ وتوصيات الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والمثياق الإفريقي .أيضا التعريف بالمبادرات الإفريقة والعربية التى نادت الى تعزيز القدرات الإحصائية ووضع إستراتيجية وطنية للإحصاء. لقد

تكفل الفصل الثاني باستطلاع على القوانين والمراسيم التشريعية المنظمة للنشاط الإحصائي التي بدأت الحكومة الجزائرية بإصدارها مباشرة بعد الاستقلال (1962 الى 2010) ومقارنة نصوص مواد المرسوم التشريعي رقم 94-01 لسنة 1994 مع المبادئ العشر لهيئة الأمم المتحدة و مع التشريعات العربية المذكورة سابقا. وفي الفصل الثالث تم التطرق الى تحليل واقع عملية التعداد والحالة المدنية، ومجال إستخدام بياناتهما. كما تطرنا أيضا الى تقييم الادلاء بيانات النوع و اللعمر في تعدادات 1987و 1998 و 2008 بإستعمال مقياس المقاييس الثلاث الخاصة بالتوزيع الأعمار الخمسية الآتية[1]: تحليل نسبة النوع و تحليل نسبة العمر و مقياس سكرتارية لهيئة الأمم المتحدة . الخاصة في أما في الفصل الرابع قمنا بتقييم واقع الجهاز الوطني للإحصاء من حيث طبيعة نظامه، والإنتاج الإحصائي، وأساليب نشر البيانات الاحصائية، والتنمية الثقافية وزيادة الوعي بأهمية الإحصائيات. كما دعمنا عملية التقييم بآراء ومواقف المبحوثين حول ماذكرة سابقا.

[1] تم إستعمال هذه المقاييس فقط يرجع الى سبب توفرنا على التوزيع الخمسي للأعمار في تعداد 1998و 2008.

تحديد المفاهيم و المصطلحات:

أ.مفهوم النشاط الاحصائي:

يعرف عبد العزيز فهمي هيكل النشاط الإحصائي على أنه مجموعة من العمليات المتتالية والمتواصلة ، إذ الهدف منها التصوير الرقمي وعرض نتائجها في شكل جداول ورسوم بيانية حيث نعتمدها مصدراً للمعلومات الدقيقة والموضوعية عن أحوال المجتمع الذي ندرسه[1].

ويعرف الديوان الوطني للاحصائيات النشاط الاحصائي حسب المرسوم التشريعي الصادر في سنة 1994 على أنه إنتاج المعلومة الاحصائية ذات الطابع الاقتصادي و الاجتماعي و يعالجها وينشرها وفقا للأحكام القانونية و التنظيمية السارية المفعول و حسبقواعد المهنة و مقايسس العلمية[2].

من خلال هاذين التعريفين يمكن أن نعرف النشاط الاحصائي على أنه مجموعة من العمليات المتتالية و المتواصلة التي تتمثل في: تحديد الاطار المنهجي، العمل الميداني و جمع البيانات، تجهيزوعرض و تحليل البيانات الكمية و النوعية خلال فترة زمنية محددة (تسند فيما بعد إلى تاريخ المرجعي).

مفهوم جودة البيانات الاحصائية: تعتبر الجودة مفهومًا متعدد الجوانب و اختلفت أبعاده حسب طبيعة العمل الإحصائي. وبعدما كان مفهوم جودة البيانات مرتبط بقياس نسبة دقة البيانات النوعية و الكمية و بنسبة الوقوع في الخطأ. أصبح مفهومها الحديث للجودة هو إنتاج بيانات إحصائية تعتمد على المعاييير الآتية: الدقة و التغطية الجغرافية، إمكانية الوصول إلى البيانات بأسهل الطرق، قابلية المقارنة ،الفائدة ،التوقيت و تطبيق قوانين النشاط الإحصائي. عرف مفهوم الجودة من طرف العديد من المنظمات و من بينها نذكر تعريف:

[1] عبد العزيز فهمي هيكل" مبادئ الأساليب الإحصائية"، المركز الدولي لتعليم الإحصاء، بيروت، الطبعة الأولى، 1966، ص6

[2] مرسوم تشريعي رقم 94-01 مؤرخ في 3شعبان عام 1414 الموافق 15 يناير سنة 1994 يتعلق بالمنظومة الاحصائية، الجريدة الرسمية رقم 03.

الامم المتحدة: "تتوقف جودة الإحصاءات الوطنية، الى حد بعيد،على تعاون المواطنين والمؤسسات و المجيبين الآخرين على تقديم البيانات المناسبة الموثوقة الى الوكالات الإحصائية"[1]

صندوق النقد الدولي: يعرف الجهاز الجودة على إنتاج بيانات إحصائية تستجيب الى الأبعاد الآتية: ضمانات الموضوعية وتعني الالتزام التام بمبدأ الموضوعية في جمع الإحصاءات، ومعالجتها، ونشرها، سلامة المنهجية التي تتجلى بإتباع المعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دولياً في وضع الأساس المنهجي للإحصاءات، الدقة والموثوقية ويقصد بها سلامة البيانات المصدرية والأساليب الإحصائية وتصوير المخرجات الإحصائية للواقع بالقدر الكافي و سهولة الاطلاع عليها.

اليوروستات: مفهوم الجودة يحتوي على سبعة أبعاد وهي: الملائمة، الدقة، المصداقية، الوقت، النفاد، القدرة على التفسير، التماسك.

من خلال التعاريف السابقة إستنتجنا أن مفهوم جودت البيانات يعني قياس نوعية البيانات الاحصائية من حيث: الدقة و التغطية الجغرافية و إمكانية الحصول على البيانات، قابلية المقارنة التوقيت، نشر البيانات، المسائلة القانونية.

[1] هيئة الأمم المتحدة ، إدارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية ، شعبة الاحصاء " دليل التنظيم الإحصائي" ، السلسلة واو الطبعة الثالثة. سنة 2003

الفصل الأول

مبادرات وتوصيات رامية لاصلاح وتطوير نشاط المنظومة الاحصائية في الدول الإفريقية والعربية(من 1994 الى 2008)

تمهيد

مع التطور العلمي والتكنولوجي ومع رفع شعار " الإحصاءات من اجل التنمية في القرن الحادي والعشرون" بدأ النشاط الإحصائي يستعمل كقاعدة متينة في مجال البحوث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية في معظم بلدان العالم. ونظراً لتوسع منظومة البيانات الكمية والنوعية وتوظيف الكم الهائل من المعلومات ازداد دور النظام الإحصائي في تحليل ودراسة الوضع الراهن والتنبؤ بالتطورات المستقبلية للظواهر الاجتماعية والديموغرافية.

ومع تزايد الطلب على البيانات الإحصائية ذات جودة على المستوى الإقليمي والدولي، تزايد الإدراك لدى صانعي القرار بتعزيز نشاط المنظومة الإحصائية لدعم خطط التنمية الوطنية المستدامة ، وتوجب على هذه الأخيرة متابعة آخر المستجدات في دعم تصميم وتنفيذ التوصيات والمبادئ الأساسية وتطبيق خطط عمل وتقديم رؤية مستقبلية لتطوير النظام الإحصائي الحالي، كما تقدم الخيارات الإستراتيجية وكيفية بناء القدرات الإحصائية لتتمكن من تلبية احتياجات مستخدمي البيانات.

في هذا الفصل سوف نتطرق إلى تعريف النشاط الإحصائي ،وتحديد مراحل تطبيقه ميدانيا، والتطرق إلى أهم المبادرات الخاصة بالممارسات المثلى للإحصاء . نذكرمنها المبادرات الآتية : مبادرة هيئة الأمم المتحدة في إصدار عشر مبادئ للإحصائيات في سنة 1994م، الإفريقية، صندوق النقد الدولي، ومنتدى باريس 21.

سنعتمد في هذا الفصل على التقارير الصادرة من المنظمات الدولية الخاصة بالإحصاءات الموجودة في المواقع الإلكترونية الخاصة بها. وهذا راجع الى إنعدام دراسات محلية التي تطرقت الى هذه المبادرات أوالى االمستجدات الحديثة التي عرفها النشاط الإحصائي في عشرون سنة الأخيرة.

1.I. أهمية النشاط الإحصائي ودوره الفعال في العملية التخطيطية: من أجل التخطيط السكاني، والصحي والتعليمي والاجتماعي والثقافي والبيئي والاقتصادي تحتاج الدول إلى توظيف النشاط الإحصائي لعد السكان وتسجيل أحداثهم الاجتماعية والديموغرافية .كما يحقق النشاط الإحصائي فوائد كبيرة وعديدة للمستخدمين والمنتجين وصناع القرار، فهوبمثابة العصب الأساسي لعملية التخطيط بكل أنواعه ومجالاته المختلفة.ولأن الاستخدام الواسع للبيانات الإحصائية أصبح أمرا مسلما لكل المستفيدين والمستخدمين في دراسة الواقع وتقصي الحقائق والتنبؤ بالرؤى المستقبلية لعملية التنمية والتقدم في مختلف المجتمعات فان الإحصاء بات يشكل أهمية، وله دور كبير في العملية التخطيطية وبناء مؤسسات الدولة وأنظمة العمل الحديثة وخدمة متطلبات التنمية المستدامة.

2.I.أهمية تصميم وتنفيذ برنامج استراتيجي لنشاط المنظومة الإحصائية:

"يعتبر تصميم برنامج إستراتيجي ضرورة هامة لأي نشاط إحصائي لتحقيق أهداف معينة ضمن الموارد المتاحة في ظل التغيرات المستمرة التي تعيشها المجتمعات حاليا. وكذلك هوأداة يمكن استخدامها في تغيير السياسات المختلفة لإرساء مبادئ التخطيط العلمي المبني على معطيات رقمية[1]". نتيجة الأزمات الاقتصادية والسياسية عرفت الأجهزة الإحصائية في العديد من الدول النامية تزايداً مستمراً على البيانات الإحصائية وتنوع الاحتياجات والمؤشرات.وهذا ما أدى إلى ظهور الحاجة لإيجاد إستراتيجية لتطوير النظام الإحصائي حتى يكون مرن ومتكامل للتكيف مع المتغيرات الحالية والمستقبلية وهذا في الإطار الذي يمكن من خلاله أن يكون قادرا على وضع حد لمعانات المستخدمين من البيانات الإحصائية المنشورة الغير الكافية والغير الموثوق فيها والغير سليمة ، كما يضع حد أيضا للضعف الذي تعرفه الأجهزة الإحصائية من موارد مالية وبشرية.

"إن المعيار الأهم في استخدام أسلوب التخطيط الإستراتيجي لتطوير النشاط الإحصائي هوأن تكون الخطة الإستراتيجية التي تم رسمها مناسبة لتحسين أداء النظام الإحصائي في الدولة

[1] المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية" دراسة عن هياكل التنظيمية للأجهزة الإحصائية في الدول العربية"سنة 2007 . ص12

التي يراد التخطيط لعملها الإحصائي، كما تساعده على تفعيل دوره في التنمية الوطنية والتغلب على مشكلة الانجاز الضعيف[1] ".

I.3.العلاقة بين البحث العلمي والنشاط الإحصائي: "تجمع معظم الدراسات والأبحاث على وجود علاقة ارتباط ايجابية قوية بين البحث العلمي والنشاط الإحصائي[2] "، باعتبار أن البحث العلمي يتناول مشكلات المجتمع المختلفة، ويبحث في أنجع الحلول الملائمة للتغلب عليها،كما يهتم بدراسة وتحليل مختلف الظواهر السائدة والخروج منها باستنتاجات واقتراحات الإحصائية.
عرف البحث العلمي في السنوات الأخيرة الاستفادة من النشاط الإحصائي في مختلف الأبحاث العلمية وتشجيع الباحثين والدارسين لاستعماله في دراساتهم للظواهر الإنسانية والاجتماعية القابلة للقياس (الكمية). وهذا بعد تكوينهم و إعدادهم على كيفية جمع وتحليل البيانات الإحصائية واستعمالهم السليم لقواعد النشاط الإحصائي.

في الواقع وفي مجتمعنا الجزائري مازالت الأبحاث العلمية التي تعتمد– في دراستها للظواهر الاجتماعية والديموغرافية – على النشاط الإحصائي تتصف بالضعف ونتائجها غير قابلة للتعميم وهذا راجع إلى الصعوبات التي يواجهها الباحث ويمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

1. ضعف الثقافة الإحصائية في المجتمع الجزائري.
2. اعتراض المبحوث (سواء فرد من الأسرة أو من المؤسسة) على اختياره بالعينة دون غيره عند تنفيذ البحث الإحصائي. وامتناعه بالإدلاء بيانات الإحصائية أو الإدلاء ببيانات مغلوطة.
3. المدة الزمنية المحددة غير كافية لانجاز المسح الميداني
4. قلة التمويل ووسائل النقل والمستلزمات المادية للباحث الجامعي.

[1] المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية" دراسة عن هياكل التنظيمية للأجهزة الإحصائية في الدول العربية"سنة 2007 مرجع سبق ذكره ص 13

[2] الأمم المتحدة " المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية" سنة 1994، الوثيقة E /1994/29-E/CN.3/1994/18

4.I.أخلاقيات النشاط الإحصائي: تعد أخلاقيات النشاط الإحصائي من الأمور المهمة لشغل الوظيفة في المراكز الإحصائية، وهي مجموعة من الأخلاقيات الخاصة بمهنة وهذا من خلال اللجوء إلى المبادئ التوجيهية حول السلوك المهني للموظفين وقانون الإحصاء والتعهد والقسم،لتحقيق الممارسات الفضلى للإحصائيين. "في عام 1975 ، وضع المعهد الدولي للإحصاء مسودة ميثاق أخلاقيات النشاط الإحصائي وهي مجموعة من الأخلاقيات الخاصة بمهنة الإحصائيين، ثم اعتمدت المسودة كإعلان صادر عن معهد الإحصاء الدولي في شهر أوت1985 .لقد كان الهدف من هذا الميثاق الحفاظ على القيمة المهنية من خلال دليل لتوجيه السلوكيات الأخلاقية لدى الإحصائي بإتباع ممارسات فضلى للإحصائيين في أربعة مجالات تشمل التزامات الإحصائي نحوالمجتمع، ونحوالممولين والمستخدمين، ونحوالزملاء في النشاط، ونحوالأفراد"[1].. ولكون الأخلاقيات في موقع العمل قد تنعكس على طبيعة البيانات الإحصائية.أغلب الأجهزة الإحصائية قامت بإصدار مواثيق ونصوص قانونية وتشريعية توضح كيفية الالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها لضمان جودة البيانات وموثوقيتها.وهذه الالتزامات تتمثل في :

1. التزامات الإحصائي نحو المجتمع.
2. التزامات نحو الممولين والمستخدمين.
3. التزامات نحو الزملاء في العمل.
4. التزامات نحو الإفراد.

5.I.المبادرات الدولية والإقليمية والوطنية الرامية إلى وضع أُطر للنظام الإحصائي:

منذ التسعينات بدأت العديد من الهيئات والمنظمات الدولية وورش عمل الإقليمية والوطنية إلى وضع أطر لنشاط النظام الإحصائي للدول النامية والحفاظ على استقلالية الإحصائيين من الناحية المهنية من أجل تطوير مهنة الإحصاء وتعزيز قدرات النظام الإحصائي في الدولة. هذه المبادرات روّجت للممارسات المثلى للإحصاء واستخدمت كإطار للتخطيط الإستراتيجي في تطوير النشاط الإحصائي.

[1] الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، " سبل تعزيز دور الأنظمة الإحصائية الوطنية في تطبيق المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية الصادرة عن الأمم المتحدة" صنعاء 2008 ص4 الوثيقة E/ESCWA/25/5

الهدف الرئيسي لهذه المبادرات هوإعطاء توجيهات إستراتيجية وميكانيزمات خاصة لقيادة ودفع التنمية المستدامة للقدرات الإحصائية في الدول النامية من بينها الإفريقية و العربية، ولتحقيق ذلك يجب على هذه الأخيرة العمل على النقاط الآتية: خلق الوعي بدور الإحصاء؛ تلبية حاجيات المستخدمين من الإحصائيات الجيدة؛ تحقيق الانسجام بين مجموع المتدخلين لتحسين تسيير ومنتجات الأنظمة الوطنية للإحصاء والعمل على جعل الإحصاء يتطور بشكل دائم. وأيضاً تنسيق الجهود وضمان التفاعل بين الأجهزة الإحصائية الإفريقية والعربية للتعاون وتبادل الخبرات في مجال إعداد وتنفيذ الاستراتيجيات الإحصائية، وحثت المنظمات الإقليمية والدولية لتوفير الدعم المادي والفني المطلوب لتعزيز القدرات الإحصائية الإفريقية والعربية، إضافة إلى طلب مساعدتها في دعم نشاطات التدريب وتأهيل الموارد البشرية في المجالات الإحصائية. من أهم هذه المبادرات نذكر:

I.5. 1. المبادئ الأساسية العشر للإحصاء[1]: وضعت المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية في مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين الذي عقد في عام 1992، وصادقت عليها اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة عام 1994. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المبادئ تم اعتمادها وتبنيها من المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة ومن المنظمات الإحصائية الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي والمجموعة الإحصائية الإفريقية والمجموعة الإحصائية الآسيوية . لقد جاءت المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية التي اعتمدتها اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة سنة 1994م لإرساء قواعد جمع ونشر الإحصاءات وعرضها حسب معايير علمية والحفاظ على سرية البيانات وخصوصية الأفراد إضافة إلى ضرورة إعداد إطار قانوني لتنظيم مجالات عمل الإحصاءات الرسمية وإطلاع كافة المستخدمين على محتويات هذا الإطار القانوني. و التنسيق بين المؤسسات الإحصائية على المستوى الإقليمي والدولي، و التعاون الثنائي مع مختلف مكونات النظام الإحصائي. كما تحث على مبدأ تعاون المواطنين والمؤسسات المختلفة في إعطاء البيانات الإحصائية الصحيحة، والحوار المستمر بين المستفيدين والمنتجين للبيانات الإحصائية. ودور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في تطوير معايير ومفاهيم وتصنيفات تسمح بالمقارنات الإقليمية والدولية. التقييد بمبادئ

[1] هيئة الأمم المتحدة ، وحدة الإحصاءات العامة" المبادئ الأساسية العشر للإحصاء" الوثيقة E/1994/29-E/CN.3/1994/18، مرجع سبق ذكره. أنضر الملحق رقم 1 الخاص بالمبادئ المترجمة باللغة العربية .

عامة تكفل تلبية احتياجات المجتمع الديمقراطي وهذه المبادئ أوالأساسيات في تشريعات النشاط الإحصائي.

I.5. 2. المبادرات الافريقية :

لتطوير نوعية الإحصائية قامت المنظمات الإفريقة بمبادرات مهمة وتساق في نفس مسار المبادئ العامة. نذكرمنها:

1. إنشاء المركز الأفريقي للإحصاء و اللجنة الإفريقية لتنسيق الإحصائيات: نتيجة الاعتراف بأن توفير البيانات والمؤشرات الإحصائية الدقيقة موضوع هام وشامل لعمليات التخطيط ورسم السياسات واتخاذ القرارات المناسبة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية و موضوع هام وشامل لقطاعات متعددة، وحيوي بالنسبة للنهوض بالاحتياجات الخاصة للبلدان الأفريقية من أجل تنمية أفريقيا، ورصد وتقييم التقدم المحرز باتجاه بلوغ الغايات الإنمائية المتفق عليها بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية ،وتوسيع منظمات إقليمية أخرى من نطاق أنشطتها الإحصائية "تم إعادة إنشاء المركز الإفريقي للإحصاء في سنة 2006 الذي كلف بدوره بإنشاء إدارة للإحصاءات ذات شعبتين[1]، واحدة لمعالجة الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية، والأخرى لبناء القدرات الإحصائية، مما يجعل المصرف أحد أهم مقدمي المساعدة الإحصائية التقنية في القارة ". وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت مفوضية الاتحاد الإفريقي مؤخرا وحدة إحصائية جديدة في إدارة الشؤون الاقتصادية التابعة لها، كما شرعت في عملية إعداد ميثاق أفريقي للإحصاءات إثر إعادة إنشاء الشعبة الإحصائية في اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، أُنشأت كذلك هيئة فرعية جديدة مكرسة تحديدا للإحصاءات والتنمية الإحصائية في القار ة . "وأقر المؤتمر الوزاري الأخير، المعقود في أديس أبابا، في سنة 2007[2]، إنشاء الهيئة الفرعية التي تتولى المهام المتعلقة بالإحصاءات، وهي اللجنة الإحصائية لإفريقيا، باعتبارها الكيان المحوري للتطوير الإحصائي في القارة".

[1] الأمم المتحدة، المجلس الإقتصادي والإجتماعي " تنسيق القدرات الإحصائية في غفريقيا" جانفي 2008 ، ص 5الوثيقة E/CN3/2008/14

[2] الأمم المتحدة، المجلس الإقتصادي والإجتماعي" التنمية الإحصائية في إفريقيا"(الوثيقةE/E/CACO/E/27/13)

اجتماع ممثلي مصرف التنمية الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومؤتمر الإتحاد الأفريقي، والمؤسسة الأفريقية لبناء القدرات الاحصائية ،أنشئت اللجنة الأفريقية لتنسيق الإحصاءات في تونس سنة 2007 لتتولى قيادة تنسيق الأنشطة الإحصائية في أفريقيا.

2.الندوة الأفريقية للتنمية الإحصائية[1]: هي مبادرة تتم بقيادة قطرية تهدف إلى توفير منتدى تتمكن من خلاله البلدان الأفريقية من مناقشة المسائل المتعلقة بتنمية إحصاءاتها على أساس منسق إقليميا . وتُعقد الندوة في البلدان الأفريقية بالتناوب. وتنظر في عدد من الجوانب المتعلقة بتطوير نظم إحصائية مستدامة، ومعالجة التحديات المتعلقة ببناء القدرات، وإتاحة منبر للتبادل الشامل للخبرات العملية وأفضل الممارسات بين البلدان الأفريقية.

عُقدت الندوة الأولى في كيب تاون، جنوب أفريقيا؛ وعُقدت الندوة الثانية في كيغالي، رواندا والثالثة في أكرا،غانا. وركزت هذه الندوات التي نظمتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والشعبة الإحصائية في الامم المتحدة، وجنوب أفريقيا (رئيسة أصدقاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أعمالها وأنشطتها على تبادل المعلومات والخبرات بشأن تعداد السكان والمساكن .

3.برنامج المقارنات الدولية لأفريقيا: بدأ تنفيذ هذا البرنامج في بداية عام 2002 والذي شمل القارة بكاملها، وشارك فيه 52 بلدا أفريقياً .يهدف برنامج المقارنات الدولية لتعزيز قدرات البلدان الأفريقية على إتاحة بيانات ذات موثوقية، وفي الوقت المناسب،وأيضا في وضع استراتيجياتها الوطنية لتنمية الإحصاءات، وإنشاء مراكز التدريب الإحصائية الإقليمية، لتحسين الخدمات التي تقدمها للبلدان."

4.الميثاق الإفريقي للإحصاء: بعد اعتماد الاتحاد الأفريقي"على "القانون التأسيسي" في لومي (توغو) في 11 جويلية 2000، سعى القادة الأفارقة إلى تسريع عملية التواصل السياسيي والاقتصادي لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، ودعوة السلطات السياسية الى وحدة العملة

[1] الأمم المتحدة، المجلس الإقتصادي والإجتماعي " تنسيق القدرات الإحصائية في إفريقيا" جانفي 2008 ، ص 5الوثيقة E/CN3/2008/14، مرجع سبق ذكره

وتطوير البيانات الاقتصادية والاجتماعية .ووفقا للمعاهدة المعتمدة في أبوجا (نيجيريا) في عام 1991، التي أوصت على متابعة التنفيذ والتقييم المستمر للنتائج إحصاءات من حيث الجودة . وأمام الحاجة الماسة إلى مثل هذه الإحصاءات على الرغم من التقدم المحرز على مدى السنوات الماضية. جاء الميثاق الأفريقي للإحصاءات لوضع إطار لسياسات إستراتيجية تمكن من تطوير أساليب ومنهجيات نشاط المنظومة الإحصائية في إفريقيا.

الميثاق الأفريقي للإحصاءات هوعبارة عن نصوص تشريعية منظمة للنشاط الإحصائي في القارة الإفريقية، ودعوة لتطوير الإحصاءات الإفريقية. تم المصادقة عليه في 3 فبراير 2009 في أديس أبابا (إثيوبيا) من طرف رؤساء وحكومات الدول "الاتحاد الأفريقي"، وشركائها في التنمية.

يهدف الميثاق الإفريقي للإحصاء إلى:

1. الدعوة لتطوير الإحصاءات في أفريقيا.
2. المساهمة في تحسين الجودة وإمكانية المقارنة بين البيانات الإحصائية.
3. تعزيز وتنسيق الأنشطة الإحصائية بين الجهاز الإحصائي والمؤسسات الحكومية الأخرى لتجنب الازدواجية في تنفيذ البرامج الإحصائية.
4. تعزيز احترام المبادئ الأساسية للإحصاءات في إفريقيا واتخاذ القرارات السياسية على أساس الوقائع.
5. تعزيز القدرت المؤسسية في الهياكل الإحصائية الإفريقية وضمان استقلالية النشاط الإحصائي وضمان الموارد البشرية والمادية الكافية.
6. وضع إطار قانوني يحكم عملية جمع وإنتاج ونشر وتحليل الإحصاءات العامة،
7. العمل عل تطبيق أخلاقيات المهنة .

4.الاحتفال باليوم العالمي للإحصاء: حدد يوم 18 نوفمبر من كل سنة للإحتفال بالإحصاء في إفريقيا، وهذا بهدف نشر الوعي الإحصائي بأهمية الإحصائيات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. "وكان موضوع احتفالات عام 2005 حول تعداد السكان والمساكن، في عام 2006 كان الموضوع هوالإستراتيجية الوطنية لتنمية الإحصاءات باعتبارها معلما جديدا في مجال التخطيط الإحصائي، أما في عام 2007 فتمحورت الاحتفالات حول موضوع قياس مؤشرات

العمالة والمؤشرات ذات الصلة". أما في عام 2012 فتمحورة الإحتفال حول موضوع "المساواة في إحصاء الرجل و المرأة:تعزيز إحصاءات النوع الاجتماعي للتنمية"

5. **إصدار المجلة الإحصائية الأفريقية:** التي تهدف إلى تسهيل تبادل المعلومات وأفضل الممارسات بين أصحاب المصلحة في النظم الإحصائية الأفريقية .ويمول مصرف التنمية الأفريقي نشر وتوزيع المجلة . وفضلا عن ذلك، شرعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إصدار رسالة إخبارية إحصائية أفريقية ربع سنوية، وقد صدر عددها الأول في الندوة الأفريقية للتطوير الإحصائي، في 3ديسمبر 2007.

I.5. 3 . مبادرة صندوق الامم المتحدة (FMI): تمثل مرحلة نشر البيانات الإحصائية أحد أهم مرتكزات النشاط الإحصائي، وقد أولت مختلف الأجهزة الإحصائية اهتماما متزايدا بهذا الجانب خاصة بعد الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وحتى الديموغرافية التي عرفتها دول العالم خاصة منها العربية والإفريقية. أدرك المعنيون أن إتاحة البيانات الشاملة عن السكان بدقة وموثوقية وفي الوقت المناسب يمكن أن تساهم في اكتساب ثقة المستخدمين بها وصياغة وتنفيذ السياسات وبرامج سليمة، وقرارات استثمارية حكيمة والتي بدورها يمكن أن تكون حل في المستقبل لبعض الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية الغير العادية الذي تعرفها المجتمعات.

نظرا للإدراك المتزايد بأهمية الرقم الإحصائي وجودته، قام صندوق النقد الدولي FMI بالتعاون الوثيق مع مجال واسع من المنتجين والمستخدمين للإحصاءات الرسمية بإنشاء معيارين –تخضع لها البلدان الأعضاء في تقديم البيانات الاقتصادية والمالية للسكان– أحدهما معيار خاص بالدول المقترضة والتي تنوي الاقتراض من الأسواق المالية، أنشئ سنة 1996م ويسمى المعيار الخاص لنشر البيانات، والآخر معيار تخضع إليه جميع البلدان المسمى النظام العام لنشر البيانات وتقرر إنشاءه في سنة 1997م. لكل نظام خصائص وأبعاد وأهداف ومجال الاستعمال يمكن تلخيصها كما يلي:

I.5 . 3 .1. النظام العام لنشر البيانات[1]: يلعب نظام نشر البيانات الإحصائية دورا مهما في تحسين نوعية البيانات الإحصائية على المدى الطويل التي يتم إنتاجها و تحليلها من الجانب الاجتماعي والاقتصادي الكلي ثم نشرها عن طريق نظمها الإحصائية ، حيث تقوم البلدان الأعضاء بتحديد الأولويات التي ستسعى لتحقيقها في إطار مجموعة من خطط التطوير الإحصائي. أي يشجع هذا النظام الممارسات الإحصائية القوية الخاصة بتطوير وجمع ونشر الإحصاءات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والديموغرافية. تكمن أهداف النظام العام لنشر البيانات فيما يلي:

1. .مساهمة النظام في تحديد نقاط القوة والضعف في الأنظمة الإحصائية للدول الأعضاء، ومساعدتها في تعزيز وتطوير إحصاءاتها واليات نشرها، خاصة من خلال تطوير الشفافية والتعاون الفني.
2. .تعزيز التعاون الإقليمي من خلال مجموعة من المشاريع والمساعدات الفنية التي يديرها صندوق النقد الدولي لتطوير وتعزيز القدرات الإحصائية في هذا المجال للدول الأعضاء.
3. موائمة المؤشرات الإحصائية وأولويات النشر مع مؤشرات التنمية للألفية الثالثة، بالإضافة إلى تنظيم عملية رصد ومراقبة الأداء في مجال إنتاج ونشر هذه المؤشرات.
4. مساعدة الأجهزة الإحصائية خاصة منها البدائية على إنشاء قاعدة بيانات إحصائية تلبي الاحتياجات الخاصة بمؤشرات التنمية الألفية ومواكبة الاهتمام المتزايد لها.
5. تطوير موضوع جودة وحداثة، شفافية ودقة البيانات الإحصائية من خلال المساعدات الفنية وكذلك المقارنات عبر الدول الأعضاء وتبادل الخبرات.
6. توسيع دائرة الإطلاع والاهتمام والاستخدام للبيانات الإحصائية سواء على البعد المحلي أوالبعد الدولي من خلال نشر البيانات على موقع صندوق النقد الدولي.
7. المساهمة في تعزيز سمعة وأهمية الرقم الإحصائي في نظر المستخدمين سواء المحليين أوالدوليين.

[1] أمانة منتدى Paris 21 " دليل تصميم إستراتيجية وطنية لتطوير الإحصاءات" 8 نوفمبر 2004 ص 16

أ.خصائص النظام العام لنشر البيانات:يمكن تلخيص الخصائص في نقطتين أساسيتين الآتيتين:

1. شمولية البيانات الإحصائية :يغطي النظام العام لنشر البيانات المجالات الرئيسية الخاصة بالبيانات المالية وبيانات الاقتصاد الكلي (بيانات العقارات، المالي، التمويل، القطاع الخارجي) بالإضافة إلى البيانات الاجتماعية والديموغرافية (مؤشرات عن السكان والصحة،والتعليم،والفقر). أي بمعنى آخر، يغطي هذا النظام مؤشرات أهداف الألفية للتنمية.

2.تعزيز التنسيق الإحصائي داخل القطر:يتم إنتاج المعطيات على الأقل من قبل ثلاث هيئات وعادة تصل إلى عشر هيئات وهذا لإعلام الهيئات حول المعلومة المجمعة ، وانتزاع التكرار إن وجد، وفي أي مجال يجب تفعيل جمع المعطيات.

ب) أبعاد النظام العام لنشر البيانات الرئيسية التالية:

1.شمولية البيانات :تعد تغطية البيانات اقتصادية ومالية واجتماعية وديموغرافية موثوقة وشاملة وحديثة عنصراً جوهرياً لضمان الشفافية في إصدار قرارات حكومية سليمة. ولذلك يوصي النظام بنشر البيانات مع مراعاة متغير الدورية والمواعيد .

2.نوعية البيانات: يجب إعطاء أولوية قصوى لنوعية البيانات، ويجب إمداد مستخدمي البيانات بمعلومات لتقييم مدى نوعية البيانات ومدى تحسنها، ولهذا يوصي بما يلي في هذا الصدد:

1. بالموضوعية، السلامة المنهجية، التحكم في أخطأ المعاينة، وخطأ جمع المعطيات وتحديد طبيعة المصدر

2.قياس المفاهيم التي تكون ذات أهمية في إصدار القرارات وتلبي حاجيات مستخدمي البيانات، الشمولية في إنتاج الإحصاءات وتسريع إصدارها.

3. دقة البيانات: يجب أن تتصف بالشفافية،المهنية،ثقة المستخدم تقديم معلومات كاملة عن المصادر والتعاريف والطرق ،والافتراضات لتجنب سوء الفهم وإساءة استخدام البيانات وتزويد الجمهور بالمعلومات يجب أن تحظى الإحصاءات الرسمية بثقة مستخدميها لتصبح هذه الثقة في

نهاية الأمر مسألة ثقة في موضوعية الجهة المنتجة للإحصاءات والتزامها بالأصول المهنية، حيث تعد شفافية الممارسات والإجراءات عاملاً رئيسياً في إيجاد هذه الثقة لذلك يوصي النظام بما يلي:

- الحفاظ على السر الإحصائي
- التأكد من صحة البيانات من داخل الحكومة قبل النشر.
- نشر المعطيات إلاحصائية يجب أن تواكب التغيرات التي تعرفها المجتمعات.
- توفير معلومات بأهم التغييرات في المنهجية.

4.الإتاحة للمستخدمين: يعد نشر الإحصاءات الرسمية من السمات الجوهرية في الإحصاءات بوصفها سلعة عامة، ومن المتطلبات الرئيسية في هذا الصدد سهولة الحصول على منتجات البيانات بالأشكال والصيغ المرغوبة، والحصول على التوثيق الفني، والمساعدة في استخدام منتجات البيانات وتفسيرها ، وهنا يوصي النظام العام لنشر البيانات بما يلي:

- إعلان جداول مواعيد النشر المسبقة.
- النشر المتزامن لجميع الأطراف المعنية.

I.5. 3 .2. المعيار الخاص لنشر البيانات: تم إنشاء المعيار الخاص لنشر البيانات في عام 1996م من قبل القسم التنفيذي في الصندوق النقد الدولي .إن المعيار العام لنشر البيانات الإحصائية يقدم إطارا لمساعدة الدول الأعضاء في تطوير نظمها الإحصائية بهدف إنتاج إحصائيات شاملة ودقيقة لوضع السياسات والتحليل. وتلتزم الدول الأعضاء طواعية بإحداث تحسينات طويلة الأمد في نظمها الإحصائية من حيث جودة المعلومات وتوزيعها. كما أن المعيار العام لنشر البيانات يهدف إلى تعزيز الاتصالات والتنسيق بين منتجي الإحصاءات في الدول المشاركة. علما أن الدول التي انضمت لهذا المعيار حتى 2007 م وصلت إلى 64 دولة، منها ثلاث دول عربية هي:مصر، المغرب وتونس.

ا) خصائص المعيار الخاص لنشر البيانات

الانضمام الى هذا المعير هوعلى أساس طوعي من قبل الدول الراغبة في المشاركة والحصول على عضوية عاملة ضمن مجموعة النشر.

2.يخص هذا المعيار بالدرجة الأولى الدول التي تمتلك أسواق الرأسمال العالمية بهدف توفير البيانات الاقتصادية ومؤشرات اقتصادية ومالية وإتاحتها للمستخدمين.

3.يرتكز على الحركات المالية وبخاصة الدين الخارجي.

ملاحظة: إن المعيار الخاص لنشر البيانات له نفس أبعاد النظام العام لنشر البيانات

I.5. 4 .مبادرة منتدى الشراكة باريس 21: تنبع أهمية نوعية البيانات في النشاط الإحصائي من أهمية استخدام البيانات الإحصائية في مجالات مختلفة وواسعة من خلال الدراسات والبحوث التى برزت الحاجة إلى التركيز على ضبط الجودة في إنتاج الرقم الإحصائي من جهات كبيرة.

في عام 2002م تم تكليف فريق العمل في منتدى باريس 21 (PARIS 21) بمهمة إنشاء مؤشرات كمية ونوعية لبناء القدرات الإحصائية قابلة للتطبيق في الدول المختلفة. حيث التقى فريق العمل ثلاث مرات عام 2001م وفي عام 2002 م تم عقد مؤتمر دولي برعاية صندوق النقد الدولي FMI، ودرس وجهة نظر عشرين دولة وخبراتها في بناء القدرات الإحصائية وإطار لتقييم نوعية البيانات الإحصائية. وفي سنة 2004م أصدر المنتدى دليل خاص بكيفية بناء إستراتيجية وطنية إحصائية في الدول ضعيفة الدخل ومن بينها الدول العربية .

I.4.5. 1. بناء القدرات الإحصائية وإطار تقييم نوعية البيانات (معايير جودة البيانات): يعد بناء القدرات الإحصائية بمفهومها الشامل ملخص للمبادئ العشرة للإحصاءات الرسمية التي تنص إجمالا على استمرار في تقدم المؤسسة الإحصائية في الدولة. بمعنى آخر، هي القدرت على جمع وإنتاج ونشر الإحصاءات الصحيحة وذات العلاقة والاستخدام الواسع، والتي تمتاز بالدقة الكافية والآنية والتكلفة القليلة نسبيًا والمستندة إلى تصانيف ومعايير معتمدة دوليًا.

" يمكن وصف القدرات الإحصائية من منظور المدخلات (السياق السياسي،والموارد البشرية والرأسمالية) أومنظور المخرجات(كمية إنتاج المعطيات الإحصائية ونوعيته)[1] " .

1.أهية بناء القدرات الإحصائية: تأتي أهمية بناء القدرات الإحصائية نظرا للحاجة إلى استمرار في تقدم المؤسسة الإحصائية. "وأن بناء القدرت الإحصائية يعتبر مطلبا وطنيا ودوليا، وضرورة لمواكبة التطور العلمي وتعويض النقص في الموظفين دو كفاءة مهنية متخصصة في مجال الإحصاء.و تكتسي القدرت الإحصائية أهمية حاسمة لاستدامة النظم الإحصائية الوطنية والأنشطة الإحصائية على المدى الطويل[2].

إن تعزيز القدرات الإحصائية ليس رفاهة بل هوضرورة لعمليات التطوير والإصلاح والتنمية المستدامة للمنظومة الإحصائية، حيث أن عدم توفر المعلومات والبيانات الإحصائية الدقيقة في الوقت المناسب هوأحد المعوقات الأساسية أمام عمليات التنمية والإصلاح بكافة صورها . وتداعياتها وانعكاساتها السلبية، ليس فقط على المستوى الاقتصادي، ولكن أيضًا على مدى التواجد الدولي الفعال والتأثير في صياغة الأحداث الدولية.

2.أهداف تعزيز القدرات الإحصائية:

- تحقيق تصانيف ومعايير متعارف عليها دوليًا وإقليميا ومحليًا. وإنتاج مؤشرات إحصائية غير متحيزة ومتسقة وشاملة وموثوق بها بأقل الأخطاء وممثلة للواقع.
- بناء نظم معلومات إحصائية وطنية بكفاءة.
- إدارة وتنمية الموارد البشرية بما يؤدي إلى تأهيل الكفاءات القادرة على مواكبة التحديات الحالية والمستقبلية.

3.خطوات بناء القدرات الإحصائية: عملية بناء القدرات الإحصائية ليست نشاطا محددًا يتم تنفيذه لمرة واحدة للحصول على نتائج نهائية، وإنما هي عملية مستمرة ومتراكمة ومتشعبة ويمكن الاجتهاد

---

[1] يوسف فلاح " إطار بناء القدرات الإحصائية في الدول العربية" مدير عام التخطيط والتطوير والتنسيق الإحصائي، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

[2] الوثيقة E/CN.3 /2002/18 مرجع سبق ذكره

فيها بآليات مختلفة، ومن خلال الخطوات التالية يمكن تلخيص أفضل الممارسات والتجارب المستخدمة في بناء القدرات الإحصائية:

1. تعزيز قدرات الإداريين العاملين في مجال إدارة المؤسسات الإحصائية، بالإضافة إلى "تدوير الموظفين أثناء الخدمة لاكتساب خبرات متنوعة ونقل الخبرة بين الأجيال داخل المؤسسات الإحصائية بالإضافة إلى تعزيز دور المكاتب العلمية التابعة للمؤسسات الإحصائية."
2. الاعتماد على المساعدات الفنية عن طريق طلب مساعدات فنية أومن خلال مشاريع تمولها الجهات المانحة وضرورة وجود وحدة تدريب في المؤسسة الإحصائية لتأسيس عملية بناء القدرات والتخطيط السليم والتخصص في العمل. وعقد اتفاق تعاون بين مؤسسة إحصائية متقدمة ومؤسسة أقل تقدما بحيث تستفيد المؤسسة الأقل تقدما من خبرات المؤسسة المتقدمة وهي تتيح الفرصة أمام بعض الموظفين للعمل مع الخبراء الدوليين مما ينعكس إيجابيا على بناء القدرات الإحصائية.
3. توفر مكتبة إحصائية علمية والزيارات التعليمية وتوفير فريق من الخبراء بالمؤسسة الإحصائية وتطوير المهارات اللغوية والبنية التحتية (ملائمة المباني – الأجهزة – وسائل النقل) . بالإضافة إلى توثيق البيانات الخام التي توفرها المؤسسة الإحصائية وتوفير التمويل المناسب، وبالتالي تعتبر كل هذه العوامل عناصر رئيسية في بناء القدرات الإحصائية.

4.معوقات بناء القدرات الإحصائية:

تواجه عمليات بناء القدرات الإحصائية عددا من المعوقات قد ينطبق معظمها أوبعضها على جميع أوبعض الأجهزة الإحصائية وخاصة في الدول النامية، ومن أبرز هذه المعوقات:

معوقات مالية :حيث يعتبر النقص في التمويل من أهم المعوقات التي تواجه المؤسسات الإحصائية لعدم قدرت المؤسسة الإحصائية على منافسة القطاع الخاص.

معوقات إدارية : مثل تدني القدرات الإدارية لإدارة المؤسسة الإحصائية وارتفاع معدل الاستقالة الوظيفية وعدم وجود نظام تخطيط جيد مما يعني تبديد الجهود دون تحديد أهداف واضحة.

معوقات مهنية : ويمكن تلخيصها بأنها عدم الالتزام بالمبادئ الأساسية العشرة للإحصاءات

الرسمية.

5.مؤشرات بناء القدرات الإحصائية وإطار تقييم نوعية البيانات : تعرف مؤشرات بناء القدرات الإحصائية على أنها مؤشرات تقيس الحالات الإحصائية في دولة ما من خلال طريقة تأخذ بعين الاعتبار كل العناصر الممثلة لهذه الحالات. تتألف هذه المؤشرات من:

1) مؤشرات النظام بشكله الواسع وتحدد الإحصاءات التي ينتجها القطر بما في ذلك السنة المرجعية التي تنطبق عليها والهيئات المنتجة.
2) مؤشرات نوعية خاصة بالهيئات وتنطبق على الهيئات المنتجة للإحصاءات وتقرر البلدان المؤسسة الرسمية لإنتاج الإحصاءات.
3) مؤشرات خاصة بنوعية البيانات وتنطبق على سلاسل إحصائية معين وتشمل المقارنات الدولية الناتج المحلي الإجمالي وإحصاءات السكان ونفقات ودخل الأسرة.

في الحقيقة يتوجب على كل جهاز إحصائي في كل دولة أن يأخذ في اعتباره هذه المعايير عند تصميمه للخطة الإستراتيجية التي تكفل عملية تطوير النشاط الإحصائي.عدد المؤشرات النوعية 18 مؤشر[1] منها ستة مؤشرات تتعلق بالمتطلبات المؤسساتية الأساسية، واثنان يتعلقان بالأمانة، ومؤشر واحد يركز على المنهجية والطرائق، وأربعة مؤشرات تخص الدقة ودرجة الوثوقية، وثلاثة مؤشرات تخص مدى قابلية الاستخدام، وهناك مؤشران يخصان إمكانيات الوصول وهذه المؤشرات جميعها تغطي ما يلي: البيئة والمؤسساتية القانونية ،والعمليات الإحصائية، والمنهجية اللازمة لتحديد مصادر البيانات السكان الواجب تغطيتهم، والمسوح، واستمارات المسوح، ومصادر البيانات الإدارية،والمهارات والتقنيات، وتقييم صلاحية مصادر البيانات، واستخدام الطرائق الإحصائية، تقييم وقبول البيانات الانتقال القدرات التحليلية لإثبات بعض الإصدارات الدورية،وتوافق هذه الإحصائيات داخلياً أوخارجياً،والطرائق والقنوات المستخدمة لنشر المنتجات الإحصائية.

يندرج إطار تقييم نوعية البيانات في نفس إطار النظام العام لنشر البيانات الإحصائية. وإلى المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية في الأمم المتحدة بالإضافة إلى المشاورات المكثفة

[1] هيئة الأمم المتحدة " دليل مبادئ الإحصاء" ص 63، 2003

بين السلطات الإحصائية الوطنية والدولية وبين المستخدمين داخل وخارج صندوق النقد الدولي. يدور إطار تقييم جودة البيانات حول ستة أبعاد. من خصائصه:

1.يخدم إطار التقييم عدة مستخدمين.

2.يخدم سلطات الدولة بتمكينها من التقييم الذاتي للأنظمة الإحصائية.

3.يشجع هذا التقييم بتحضير خطط لتطوير الأهداف التي تساعد تلبية حاجة المستخدمين.

4. يخدم هذا الإطار مستخدمي البيانات من القطاعين الخاص والعام، مزودا بنظرة عن الأبعاد المكونة لنوعية البيانات لتمكين المستخدمين من قياس نوعية البيانات لأغراضهم الخاصة.

أ).**أبعاد إطار عمل تقييم نوعية البيانات:** يحدد الإطار ستة أبعاد لنوعية البيانات:

1. متطلبات النوعية الأساسية.
2. تأكيد سلامة البيانات.
3. صحة المنهجيات.
4. الدقة والموثوقية.
5. المنفعة والاقتدار.
6. الوصول والإتاحة.

ملاحظة :يشير البعدين الأول والثاني إلى الهيكل التنظيمي والقانوني التي تعمل ضمنها الأنظمة الإحصائية الوطنية. أما الأبعاد الأربعة الأخرى فتخص البيانات.

ب).**الشروط الأساسية لتقييم نوعية البيانات:** وضع شروط لضبط جودة ونوعية البيانات لتحقيق أعلى مستوى من التغطية والدقة والهدف الأساسي من البيانات الإحصائية للمستخدمين، يمكن تلخيص هذه الشروط في النقاط الآتية:

1. التحديد الواضح لمسؤولية جمع الإحصاءات، ومعالجتها ونشرها وكيفية تبادل البيانات والتنسيق بين الجهات المنتجة لها، والحفاظ على سرية البيانات، وقصر استخدامها على الأغراض الإحصائية.
2. تناسب الموارد البشرية، والتسهيلات، والموارد الحاسوبية، والتمويل مع متطلبات البرامج الإحصائية.

3. تطبيق مقاييس تكفل كفاءة استخدام الموارد، وتطبيق عمليات تضمن التركيز على الجودة والمراقبة والبحث عن الاعتبارات الجودة في تخطيط البرنامج الإحصائي.

4. يجب إعداد الإحصاءات على أساس من التجرد. والاسترشاد بالاعتبارات الإحصائية فقط عند اختيار المصادر والأساليب الإحصائية، وكذلك اتخاذ قرارات النشر. وأيضا تخويل الكيان الإحصائي المختص حق التعقيب على التفسير الخاطئ للإحصاءات وسوء استخدامها.

التحديد العلني للجهات الحكومية المصرح لها بالإطلاع على الإحصاءات قبل نشرها.

5. التحديد الواضح للمنتجات الصادرة عن الهيئات/الوحدات الإحصائية باعتبارها صادرة عنها.

6. السماح بإطلاع مستخدمي البيانات على شروط جمعها، ومعالجتها، ونشرها، وإصدار إشعار مسبق بأي تغييرات رئيسية في المنهجية أوالبيانات المصدرية أوالأساليب الإحصائية.

7. استرشاد السياسات والممارسات الإحصائية بالمعايير الأخلاقية توجه سلوك العاملين، ومعرفة جميع العاملين بها معرفة تامة

8. توافق المفاهيم والتعاريف المستخدمة مع المعايير أوالمبادئ التوجيهية أوالممارسات السليمة المتعارف عليها دولياً. وتوافق النطاق مع المعايير أوالمبادئ التوجيهية أوالممارسات السليمة المتعارف عليها دولياً. وتوافق نظم التصنيف والتقسيم مع المعايير أوالمبادئ التوجيهية أوالممارسات السليمة المتعارف عليها دولياً.

9. التوجيهية أوالممارسات السليمة المتعارف عليها دولياً وجمع البيانات المصدرية سيكون من برامج شاملة لجمع البيانات تأخذ بالحسبان الظروف الخاصة بكل بلد واقتراب البيانات المصدرية بدرجة معقولة من التعاريف، والنطاق، والتصنيف، والتقييم، ووقت القيد المطلوب، حداثة البيانات المصدرية

10. التقييم المنتظم للبيانات المصدرية بما فيها بيانات التعداد السكاني، والمسح بالعينة، والسجلات الإدارية . وذلك مثلاً من حيث التغطية، وأخطاء العينة، وأخطاء الاستجابة، والأخطاء خارج المعاينة، ومتابعة نتائج التقييم، وإتاحتها للاسترشاد بها في العمليات الإحصائية.

11. استخدام أساليب إحصائية سليمة في إعداد البيانات ولتناول البيانات المصدرية وتعديل البيانات وتحويلها والتحليل الإحصائي،وتقييم الاختلافات الإحصائية في البيانات الوسيطة

وتقصيها.وتقصّي الاختلافات الإحصائية والمؤشرات أوالمشكلات المحتملة الأخرى في المخرجات الإحصائية

12. دراسة التعديلات؛ أي تتبع مسار التعديلات باعتبارها مقياساً للموثوقية وتمحيصها لاستخلاص ما قد تنطوي عليه من معلومات بمعنى آخر دراسة التعديلات وتحليلها على أساس منتظم، واستخدامها داخلياً للاسترشاد بها في العمليات الإحصائية.وإتباع معايير النشر المتعارف عليها دولياً فيما يتعلق بالدورية والحداثة.

13. نشر الإحصاءات بناءً على الجدول زمني معلن سلفاً.وإتاحة الإحصاءات لجميع مستخدميها في وقت واحد. مع الوثائق المتعلقة بالمفاهيم، والنطاق، والتصنيفات، وأساس القيد، ومصادر البيانات، والأساليب الإحصائية، وشرح الاختلافات عن المعايير أوالمبادئ التوجيهية أوالممارسات السليمة المتعارف عليها دولياً.

6.مشروع تعزيز القدرات الإحصائية في الدول العربية: سعت الكثير من الدول العربية لمواكبة التطور في الأساليب والمنهجيات الإحصائية والاستخدامات الحديثة لتكنولوجيا المعلومات والنشر الإحصائي وتنسيق وتكامل المعلومات الإحصائية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.لتعزيز القدرات الإحصائية العربية أوصت اللجنة الفنية الدائمة للإحصاء لجامعة الدول العربية بإعداده. ولتنفيذه أقترح تشكيل 4 فرق عمل جغرافية على النحوالتالي :

1. فريق عمل دول الخليج العربية: الإمارات البحرين، السعودية، عمان، قطر الكويت.
2. فريق عمل باقي الدول الأسيوية: الأردن ،سوريا، العراق، فلسطين، لبنان ،اليمن.
3. فريق عمل دول المغرب العربي: تونس، الجزائر، ليبيا، المغرب، موريتانيا.
4. فريق عمل باقي الدول الإفريقية: جيبوتي، السودان، الصومال، القمر مصر.

من الناحية الزمنية تم التوقع باستمرارية المشروع لمدة عامين ونصف خلال الفترة 2009– 2011 وتبدأ أعماله اعتبارا من منتصف عام 2009 م وحتى نهاية عام 2011 م.

ا)**أهداف مشروعة تعزيز القدرات الإحصائية العربية وأهمية الإستراتيجية:** يهدف هذا المشروع إلى:

1. توفير البيانات الإحصائية الدقيقة والموثوقة اللازمة لوضع الخطط والبرامج الإنمائية في المجالات المختلفة ومتابعة مشاريعها وتقييم نتائجها.
2. تلبية متطلبات المستخدمين بتقديم معلومات إحصائية عالية الجودة لدعم وضع البيانات المبنية على الأدلة ولمراقبة ماي تم إحرازه، متصلة بالأوضاع الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية والبيئية.
3. توفير بنية عمل مواتية وموارد تسهم في تحقيق رسالة الأنظمة الإحصائية والمحافظة على قوى عاملة ذات كفاءة عالية والمؤهلة للقيام بعمليات الإحصائية المختلفة والمساعدة في تطويرها.
4. التسريع في تطبيق واستخدام المناهج والتصنيفات والمعايير المعتمدة دوليا.
5. رفع الوعي والمعرف بشأن الإحصاءات بشكل مستمر.
6. الاهتمام بتوفير الفرص التدريبية للكوادر الإحصائية العربية في المجالات ذات الأولوية. ودعم التنسيق في العمل الإحصائي المتعلق بالأنشطة التدريبية.
7. خلق علاقة متفاعلة بين منتجي ومستخدمي البيانات الإحصائية.
8. تعزيز القدرات الفنية في مجالات الإحصاء وتكنولوجيا المعلومات من خلال برامج التدريبية.

ب) مبادئ وتوصيات مشروع تعزيز القدرات الإحصائية العربية: تتلخص في النقاط الآتية:

1. وضع إستراتيجية وطنية للأجهزة الإحصائية في الدول العربية لتفعيل النظم الإحصائية وتمكينها من أداء مهامها بالمستوى المطلوب من خلال الدعم والإسناد الذي يقدمه لمشروع للأجهزة الإحصائية.
2. القيام بندوات وملتقيات يشارك فيها ممثلون عن المنظمات الدولية والإقليمية إضافة إلى رؤساء الأجهزة الإحصائية العربية وبعض المختصين الآخرين لبحث وتحديد وسائل الدعم

للأجهزة الإحصائية العربية والمنظمات العربية وتحفيز الجهات الممولة لإسناد المشاريع التي تعزز القدرات الإحصائية في تلك الأجهزة[1].

3. التعرف على تجارب الأجهزة الإحصائية العربية في تطبيق إستراتيجيتها الإحصائية الوطنية والدروس المستفادة منها[2].
4. التأكيد على أهمية تنمية القدرات البشرية واستخدامات تكنولوجيا المعلومات في الأجهزة الإحصائية في الدول والمنظمات العربية بما يضمن كفاءة الأداء ودقة البيانات الإحصائية.[3]
5. وضع أسس لتنمية الثقافة الإحصائية ورفع مستوى الوعي الإحصائي في المجتمعات العربية.
6. العمل على توفير بيانات ذات جودة عالية من خلال اختيار المصدر المناسب في عمليات جمع المعلومات الإحصائية والذي قد يكون مسوح إحصائية أوسجلات إحصائية أوإدارية.
7. عرض وتوثيق المعلومات حسب معايير علمية بكل ما يتعلق بالمصادر والأساليب والطرق الإحصائية.
8. القيام بتدريب القوى العاملة في المجالات الإحصائية المختلفة وتحفيز البلدان العربية على إنشاء مراكز للتدريب.

لتحقيق أهداف مشروع تعزيز القدرات الإحصائية العربية يتطلب:

1. تشخيص وتحليل الوضع الراهن للأنظمة الإحصائية في الدول العربية: ويشمل القوانين والأنظمة الإحصائية والتعريف بالهياكل التنظيمية، وتحديد أسلوب مركزية النشاط الإحصائي، وهيكلة القوى العاملة في الأجهزة الإحصائية.
2. تعزيز وزيادة القدرات البحثية للأجهزة الإحصائية من خلال تحليل البيانات الإحصائية وإجراء المقارنات الضرورية.
3. تنسيق الأعمال الإحصائية وتكاملها.

---

[1] جامعة الدول العربية، القطاع الإقتصادي، إدارة الإحصاء وقواعد المعلومات، " دراسة مشروع تعزيز القدرات الإحصائية العربية" ، 2008، ص 3 و4

[2] نفس المرجع ص 3

[3] نفس المرجع ص4.

4. انتهاج أسلوب التطوير والتحديث في نشر الوعي الإحصائي على اعتباره عملية مستمرة على كسب دعم مستخدمي البيانات.
5. التدريب والتأهيل الإحصائي.
6. تحقيق إطار العام لنشر البيانات الإحصائية ومعايير جودة البيانات ووسائل تحقيقها
7. الاستمرار في نشر الوعي الإحصائي على اعتباره عملية مستمرة على كسب دعم مستخدمي البيانات.
8. النشاط الإحصائي في مؤسسات العمل العربي المشترك .

ج).مراحل تنفيذ مشروع تعزي القدرات الإحصائية في الدول العربية: استجابةَ لتلبية احتياجات المنظمات العربية والمنظمات الدولية للإحصاءات لكي تقوم بالمقارنات على المستوى الإقليمي والدولي, ولتوفير متطلبات المؤسسات والمنظمات الدولية من بيانات إحصائية من أجل دعم مشاريع التنمية في الدول العربية، وللقيام بالمسح الشامل للدول العربية. كان من الأمثل تنفيذ هذا المشروع على أربع مراحل و''تكون الأولوية فيه للأجهزة والدوائر الإحصائية في الدول العربية الأقل نموا والأكثر حاجة إضافة إلى دراسة أولية لاحتياجات الأقسام الإحصائية في مؤسسات العمل العربي المشترك. المراحل الأربعة للمشروع:

1. **المرحلة الأولى:** يتم فيها تشخيص الوضع الراهن أي إعداد الدراسات والمسوح الميدانية لتحديث ما يتوفر من معلومات في الأجهزة الإحصائية ودوائر الإحصاء في الدول العربية والمنظمات والمعاهد والمراكز البحثية المتخصصة.
2. **المرحلة الثانية:** وتشمل هذه المرحلة سبل تطوير الانظمة الاحصائية.
3. **المرحلة الثالثة:** وهي المرحلة التي يتم فيها تحديد كيفية تلبية الاحتياجات.
4. **المرحلة الرابعة:**يتم في هذه المرحلة انشاء وتطوير قواعد البيانات.

I.5. 4 .2.الإستراتيجية الوطنية للأنظمة الإحصائية : تعتبر الإستراتيجية الإحصائية ضرورة هامة لأي نظام إحصائي لتحقيق التطلعات والرؤى التي يطمع النظام الإحصائي من خلالها تحقيق أهداف واضحة ومعقولة وممكنة.إذ تعتبر الإستراتيجية الإحصائية خطة طويلة الأمد تهدف لتحقيق

أهداف معينة ضمن الموارد المتاحة في ضل التغيرات المستمرة في كافة الجوانب الحياتية وهي أداة يمكن استخدامها في تغيير السياسات المختلفة لإرساء مبادئ التخطيط العلمي المبني على حقائق رقمية.

أوصى منتدى باريس 21 بضرورة عمل جميع الدول على تطوير استراتيجيات وطنية لنظمها الإحصائية، بحيث يكون إعداد مثل هذه الاستراتيجيات الخطوة الأولى لضمان تطوير نظام إحصائي وطني قوي يتلاءم مع روح العصر ومتطلباته في مجال الإحصاء[1]. وفي هذا الإطار أبدى منتدى باريس21 استعداده الكامل لتوفير المساعدات الفنية للدول التي تحتاج إلى مساعدة في إعداد استراتيجياتها، وتم في نفس الوقت أيضا تكليف مجموعة من الخبراء لإعداد دليل مرجعي حول كيفية إعداد الاستراتيجيات لمساعدة الدول في إعداد استراتيجياتها وفقا لآلية موحدة، حيث تم إعداد الدليل وتعميمه للاستخدام من قبل جميع الدول. يتطرق هذا الدليل إلى شرح مفصل للمراحل التي يجب إتباعها لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للإحصاء.

أ.**الهدف من وضع الإستراتيجية النظام الإحصائي** : إن نجاح أي إستراتيجية تعتمد بالدرجة الأولى على تحقيق الأهداف الرئيسية للإستراتيجية. ينبغي أن تكون هذه الأهداف خلاقة وموجهة نحوالمستقبل، وترمي إلى حل المشاكل التي تعاني منها الأنظمة الإحصائية والتي تتمثل فيما يلي:

1. توسيع قاعدة مستخدمي البيانات والتركيز على تحديد احتياجاتهم من البيانات
2. دعم النظام الإحصائي الوطني من قبل الحكومة: توفير التشريعات اللازمة، الموظفين المؤهلين، المعدات والأجهزة.
3. مواءمة وضع معايير وتنسيق الأنشطة الإحصائية الخاصة بمنتجي البيانات في الدولة للإنتاج مجموعا من الإحصاءات تتميز بالترابط والتكامل للاستخدام المحلي والإقليمي والدولي.
4. التدريب والتأهيل الإحصائي وتنمية القدرات الإحصائية.
5. تعزيز الثقافة الإحصائية.
6. توزيع نطاق نشر البيانات.

[1] أمانة منتدى paris 21 " دليل تصميم إستراتيجية وطنية لتطوير الإحصاءات " 8 نوفمبر 2004، مرجع سبق ذكره.

ب.خطوات تنفيذ الإستراتجية الوطنية للإحصاء ميدانيا: لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للإحصاء تدعوأمانة المنتدى PARIS 21بإتباع المراحل الاتية[1] يمكن تلخيصها في المخطط الأتي :

الشكل 1: مراحل إعداد إستراتيجية وطنية للإحصاء.

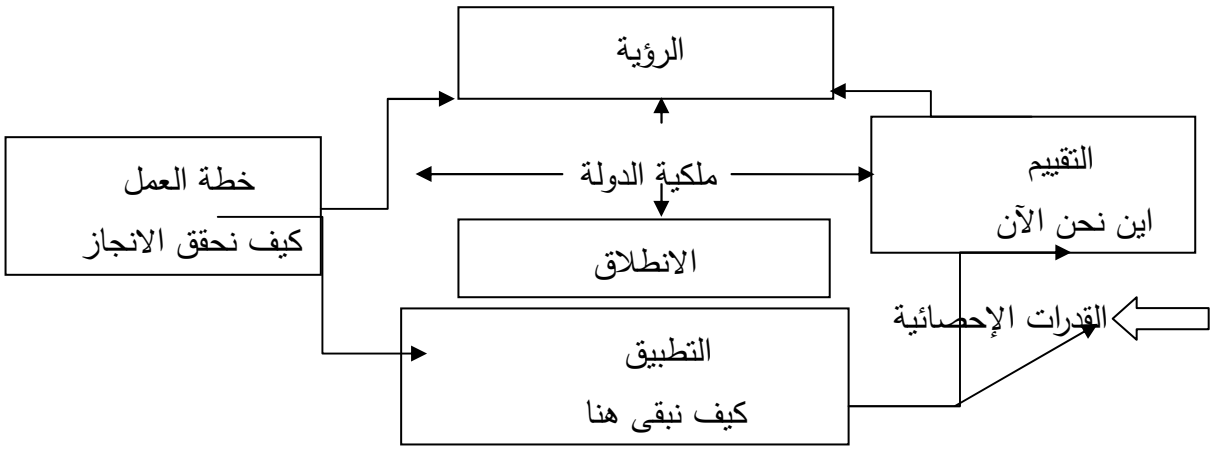

أ. المرحلة الأولى: **تصميم خارطة الطريق للإستراتيجية الوطنية لتطوير النشاط الإحصائي:**

إن مرحلة تصميم خارطة الطريق لتنفيذ إستراتيجية وطنية لتطوير النشاط الإحصائي من أهم مراحل تنفيذ الإستراتيجية وهي مرحلة وضوح الرؤية والرسالة. إذ يتطلب بالضرورة اتخاذ القرار بشكل رسمي من طرف السلطات أومن طرف الوزير المسؤول عن النشاط الإحصائي. فنجاح المراحل التالية يتوقف على نجاح هذه المرحلة.

ب. **المرحلة الثانية: تقييم الوضع الحالي للنظام الإحصائي الوطني:** بعد تصميم خارطة الطريق لإستراتيجية تطوير النشاط الإحصائي يفترض البدء بإعداد دراسة معمقة تقيّم واقع النظام الإحصائي من منظور كل من منتج ومستخدم البيانات في ضوء المعايير والأطر الدولية.

يجب أن تتميز هذه الدراسة بالموضوعية، والواقعية، الاستقلالية، النقد، كما يجب أن تبين في عرضها:

- جمع وتحليل الوثائق الموجودة ودراسة وتحليل العناصر الحالية التي تؤثر وتتأثر بها هذه العلاقة والوقوف من خلال هذا التحليل المفصل على عناصر القوة والضعف والفرص المتاحة والتحديات.

أمانة منتدى paris 21 " دليل تصميم إستراتيجية وطنية لتطوير الإحصاءات " 8 نوفمبر 2004، مرجع سبق ذكره

- تحديد مدى رضى المستخدمين، والحاجة الحالية والمستقبلية للإحصاءات وتحديد الفجوات بالبيانات الموجودة.
- التعريف بالهياكل التنظيمية للجهاز الإحصائي والتشريعات الخاصة به.
- تقييم معدلات الاستجابة بين مزودي البيانات والمنتجين.
- تقييم أساليب ونوعية الإحصاءات وتنسيق الوصول للبيانات الواردة من كافة المنتجين بسهولة.
- مراجعة التشريعات الداعمة للنظام الإحصائي، والروابط والترتيبات التنسيقية.
- تقييم العوامل التنظيمية باستخدام مجموعة من الأدوات كتحليل نقاط القوة ، الضعف ،الفرص والتهديد

المرحلة الثالثة: **تطوير الرؤية والخيارات الإستراتيجية**

تبنى هذه المرحلة على :

- تحديد رؤية ورسالة متفق عليها.
- الاتفاق على نتائج مرغوبة.
- وضع الاستراتيجيات والأ<ولويات واستخدام البدائل لتحقيق الرؤية والنتائج.

المرحلة الرابعة **تحضير الخطة التنفيذية:**

تهدف هذه الخطة إلى تحقيق الأهداف الرئيسية وترجمة الرؤية إلى أنشطة تفصيلية وإجراءات تنفيذية توضح بدقة أكثر ما الذي يجب عمله. أيضا هده المرحلة تهدف إلى موازنة الاتساع والنوعية والمرونة وتكون أكثر دقة من حيث تحديدها بوضوح المواعيد والتكلفة. تقدير كلفة وتمويل هذه الإستراتيجية تختلف قيمتها بحسب المبدأ الذي يعتمده فريق الإعداد في التقدير. يستند هذا الفريق في اتخاذه لقرار تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء على أسلوب تحليل التكاليف والمنافع لأنشطة الخطة التنفيذية حيث يحدد من خلاله المنافع المباشرة وغير المباشرة المتحصل عليها جراء تنفيذ الخطة ومقارنتها مع جميع التكاليف المترتبة عن ذلك وعندما تغلب منافعها تكاليفها المستوجبة فإنه يتخذ قرار بتنفيذ الإستراتيجية. ويعتبر تنفيذ خطة العمل من مسؤولية جهاز الإحصاء الوطني والمؤسسات الأعضاء في النظام الوطني للإحصاء.

ت. **المرحلة الخامسة التنفيذ، مراقبة وتقييم:** يجب متابعة التنفيذ لكافة النشاطات الإحصائية المقررة في الإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء ليتضح الآثار التي أنتجتها تلك الخطة. بعد تمكن الجهاز الإحصائي من تنفيذها وتحقيق أهدافه من خلالها ضمن الوقت المحدد والموازنة المحددة. ويتأتى أقصى نجاح هذه الإستراتيجية في الغالب من التصميم المحكم والإدارة الدقيقة لعملية التخطيط الاستراتيجي لذلك فإن تنفيذ الخطة الإستراتيجية يحتاج إلى إدارة فعالة تأخذ الأدوار والمسؤوليات الخاصة بتنفيذ الإستراتيجية تقوم بالمهام التالية:

1. تحديد أهداف المؤسسية للجهاز الإحصائي.
2. تحقيق الرؤية المؤسسية ومدى إيمانها بتلك الرسالة من جهة، وعلى قدرة الأفراد المشاركين في وضع القرار المؤسسي وإيمانهم بتلك الرؤية والسعي لتحقيقها من جهة أخرى.
3. توفير الاحتياجات المادية اللازمة لتنفيذ الأنشطة الإحصائية حسب الجدول الزمني لها دون تأخير.
4. اشتراك وتحفيز العاملين في ترجمة وترتيب خطط الهيئات وخطط تنفيذ النظام في برامج عمل سنوية وأهداف لكل مجال عمل وإلى خطط لعمل الأفراد وأنظمة الترقية والحوافز.

إن الرقابة على تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء ضرورة لا بد منها فهي تحقق فوائد عديدة تتمثل بما يلي:

1. "التأكد من أن أهداف الإستراتيجية المعلنة قد تحققت."
2. "التأكد من أن خطط الإستراتيجية قد وضعت موضع التنفيذ بالطريق الصحيح".
3. "التأكد من أن عملية تنفيذ الإستراتيجية تسير على المسار الصحيح".
4. "الوقوف على المشكلات والعقبات التي تعترض النشاط الإحصائي بقصد تذليلها".
5. "التحقق من أن القوانين الإحصائية مطبقة تماماً بغير إخلال وأن القرارات الصادرة محل احترام من الجميع".

حددت أمانة المنتدى paris 21 أربع محاور لتحقيق هذه الأهداف. سنقوم بتلخيصها في الجدول الموالي:

الجدول رقم 1:المحاور الأربعة للإستراتيجية الوطنية للإحصاء(الأهداف الرئيسية و العملية) .

المحور	الاهداف الرئيسية	الاهداف العملية
المحور الاول	تحسين تنظيم النظام الوطني للاحصاء وتعزيز القدراته المؤسسية والتنسيق الاحصائي	• اعادة تنظيم النظام الوطني للاحصاء • التحسيس بأهمية الاحصاء وتشجيع بروز مجتمع مستعد لاستخدام المعلومات الاحصائية • وضع ادارة مؤثرة للنظام الوطني للاحصاء • تطوير التنسيق وتعزيز التعاون والشراكة
المحور الثاني	تطوير الانتاج الاحصائي وتحسين الجودة والنشر	• توجيه الانتاج نحوتلبية الطلب • تطوير وتعزيز البنى التحتية وطرق انتاج الاحصاء • تحسين تغطية وتجزأ المعطيات • ترقية تقنيات أرشيف ونشر المعطيات • ترقية تقنيات أرشيف ونشر المعطيات
المحور الثالث	ترقية تحليل المعطيات	• تحسين المستوى التحليلي للنشرات الجارية للنظام الوطني للاحصاء • ترقية التحليل المعمق للمسوح والتعدادات
المحور الرابع	تنمية المصادر البشرية والمادية والمالية	• تعزيز القدرات البشرية • تعبئة الموارد المالية • دعم وعصرنة وصيانة أدوات العمل
المصدر: من إعداد الباحثة		

لتعزيز القدرات الإحصائية ووضع إستراتيجية للأنظمة الإحصائية قامت الجامعة العربية بمشاركة منتدى باريس 21 بتنشيط خمسة منتديات حول الإحصاء العربي وشاركت في هذه المنتديات رؤساء الأجهزة الإحصائية وشخصيات أخرى:

1. **منتدى العرب للإحصاء الأول** : الأردن (2003) كان الهدف من هذا المنتدى هوإطلاق عملية حوار شامل بين المنتجين والمستخدمين وتعريف المؤسسات الدولية على النظام الإحصائي العربي كما تولت جامعة الدول العربية القيام بالدور القيادي في العمل الإحصائي على المستوى الإقليمي . أصدر هذا المنتدى ثمانية توصيات تتمثل فيما يلي:
   1. مراجعة القوانين الإحصائية ووضع استراتيجيات للعمل الإحصائي.
   2. التعرف بشكل أفضل على احتياجات مستخدمي البيانات والتوسع في توفير ونشر البيانات الأولي وتقييم رضا المستخدمين.
   3. تعزيز الاعتماد على التكنولوجيا من خلال تطوير الأجهزة وتحديث البرمجيات.
   4. ضرورة تعزيز الموارد البشرية.
   5. الاهتمام بالتدريب وتخصيص الموارد المالية اللازمة به.
   6. زيادة التمويل المخصص للعمل الإحصائي على المستوى الوطني من الحكومات ومن الدول المانحة والمؤسسات الإقليمية والدولية.
   7. نشر الوعي الإحصائي بين المستخدمين.
   8. التنسيق والمتابعة لنتائج أعمال المنتدى ودور منتدى باريس21 في استكمال مشواره مع الدول العربية لرفع الكفاءة الإحصائية.

2. **المنتدى الإحصائي الثاني[1]:عمان (2005):** يهدف المنتدى إلى تقييم مدى تقدم البلدان العربية من إعداد استراتيجيات وطنية لتطوير الإحصاءات وفقاً لتوصيات منتدى عمان والتوصيات الصادرة عن المنظمات الدولية ذات الصلة، وبمشاركة المستفيدين وذلك خلال فترة زمنية لا تتجاوز نهاية العام 2006 م.

[1] تقرير المنتدى الثاني تعزيز القدرات الإحصائية العربية"- سلطنة عمان 18- 21/ 9/ 2005" إعلان مسقط لإطلاق الإستراتجيات الإحصائية"

وقد جاء في هذا الإعلان توصيات مهمة موجهة لعدد من الجهات (للأجهزة الإحصائية، والى جامعة الدول العربية والى منتدى باريس 21) من أهمها :

1. أهمية الانتهاء من إعداد الاستراتيجيات الإحصائية في مهلة زمنية لا تتجاوز نهاية 2006م.
1. الاستمرار في التركيز على التوعية الإحصائية ودور الإحصاء في التخطيط والتنمية.
2. حشد الدعم المادي والفني لإعداد وتنفيذ الإستراتيجيات الإحصائية.
3. العمل على مواكبة التطور في المنهجيات الإحصائية.
4. العمل على مواكبة الآليات التكنولوجية الحديثة.
5. التأكيد على أهمية دور الجامعة العربية في تنسيق التفاعل بين الأجهزة الإحصائية العربية.
6. حث المنظمات الإقليمية والدولية لتوفير الدعم المادي والفني اللازم لتنفيذ الإستراتيجيات.
7. الاستمرار في حشد دعم المنظمات الإقليمية والدولية المناسب لمؤسسات التدريب وتأهيلها لتنمية الموارد البشرية العربية في مجال الإحصاء.
8. تفعيل فرق العمل المشكلة لإصدار أدلة المنهجيات الإحصائية.
9. أهمية استمرار الدعم الفني وحشد الدعم المالي للأجهزة الإحصائية العربية لإعداد وتنفيذ الإستراتيجيات الإحصائية.
10. انعقاد المنتدى الثالث في اليمن بناء على دعوة كريمة من الجمهورية اليمنية.

3.المنتدى العربي الثالث[1] :اليمن (2007): بدء تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات في موعد لا يتجاوز نهاية عام 2007، والطلب من البلدان التي لم تصمم بعد إستراتيجية وطنية لتطوير الإحصاءات إلى تسريع جهودها للقيام بذلك؛ أوصى هذا المنتدى ب:

1. إقامة نظام إحصائي شامل وموحد في البلاد ومواكب تطور علاقات الإنتاج.
2. توجيه النظام الإحصائي بما يكفل توارد المعلومات الصحيحة في مواعيدها المحددة من المكتب وإليه.

[1] تقرير المنتدى الثالث تعزيز القدرات الإحصائية العربية- اليمن -2007" بدء تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات "

3. إعداد نظام متكامل من المعلومات الرقمية المعبرة عن كافة جوانب تطور المجتمع وعملية الإنتاج.

4. تتبع الخطط الاقتصادية والاجتماعية للإحصاء ونتائجها في مختلف المراحل.

5ـ إقامة الصلات والمراسلات العلمية وتبادل المنشورات مع الأجهزة والمؤسسات العلمية الدولية والأجنبية العاملة في مضمار الإحصاء.

4.المنتدى العربي الرابع القاهرة(2009)[1]: يأتي تنظيم الاجتماع الرابع للمنتدى الإحصائي العربي من اجل تعزيز العمل الإحصائي في الإقليم ومراجعة الجهود المبذولة لوضع وتنفيذ الاستراتيجيات الإحصائية وبرامج عملها. والحصول على إجماع حول الحاجة إلى تنسيق الأنشطة الإحصائية على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية . وزيادة الاهتمام في وضع خطة عمل للمتابعة على المستوى الوطني. والتنسيق والتعاون مع المؤسسات العربية والدولية وصناديق التمويل والمؤسسات التمويلية عربيا ودوليا لدعم تنفيذ الاستراتيجيات في البلدان التي بحاجة إلى الدعم العربي، لا سيما الجهود المبذولة في تصميم وتنفيذ وتمويل الاستراتيجيات الإحصائية الوطنية في البلدان العربية.

يهدف هذا المنتدى إلى:

- "مراجعة التقدم على تصميم وتنفيذ الاستراتيجيات الإحصائية الوطنية في البلدان العربية وجهود تمويل تنفيذها."
- "تعزيز الحوار بين شركاء التنمية على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية كمنتجين ومستخدمين للإحصاءات للتحاور".
- حول القضايا الإحصائية المختلفة.
- "توفير الفرص للشركاء الوطنيين لتحديد أولوياتهم الإحصائية بغية تعزيز بناء القدرات الإحصائية ووضع الأساليب المناسبة على مستوى القطر لتطوير ووضع نشاطات وخطط عمل تهدف إلى تعزيز وتقوية الأنظمة الإحصائية الوطنية".
- دعم عملية دمج الإحصاءات في مجال رسم السياسات.
- التركيز على توفير الدعم المادي لتنفيذ الاستراتيجيات التي تم تصميمها في البلدان العربية.

[1] تقرير المنتدى الرابع لتعزيز القدرات الإحصائية العربية- القاهرة- 25- 27 ماي 2009" تقييم العمل على الاستراتيجية الوطنية للإحصاء"

كما تم في هذا المنتدى تقديم بعض الدول العربية التقارير النهائية الخاصة بالاستراتيجية الوطنية للإحصائيات. من بين هذه الدول نذكر:

المملكه الأردنية الهاشمية

الجمهورية التونسية

الجمهورية العربية السورية

سلطنة عمان

فلسطين

دولة قطر

دولة الكويت

الجماهيرية العربية الليبية

الجمهورية اليمنية

جمهورية القمر المتحدة.

بالنسبة لدولة الجزائر كلفت البرامج الأربعة التي وضعها المجلس الوطني للإحصاء (لجنة الحسابات الاقتصادية و الاحصاءات الاقتصادية و الفهارس والاحصاءات الديموغرافية والاجتماعية ولجنة البرامج السنوية والدورية للأعمال الإحصائية بإعداد المعالم الأولية للإستراتيجية الوطنية للتنمية والإحصاء في أفق 2015..

5.المنتدى العربي للإحصاء الخامس الأردن[1]: أقيم هذا المنتدى في الأردن تحت عنوان " الإحصاء والإعلام وصنع السياسات " . وأوصى المنتدى على:

1. تعزيز دور الإحصاء في عمليات التخطيط وصناعة القرار ومختلف وسائل الإعلام، من خلال جمع المعنيين في النظم الإحصائية على المستويين المحلي والإقليمي للتحاور والتنسيق وجسر الهوة فيما بينهم.
2. إيجاد الآليات المناسبة والفاعلة للشراكة والتعاون بين الأجهزة الإحصائية والممولين والمنتجين ومستخدمي البيانات والمنتجات الإحصائية.

[1] تقرير المنتدى الخامس لتعزيز القدرات الإحصائية العربية الأردن 2011" الإحصاء والإعلام وصنع السياسات " .

3. مساعدة كل دولة على وضع خطة العمل الخاصة بها لنشر الوعي الإحصائي المجتمعي.
4. تحسين أساليب اتخاذ القرارات المستندة إلى المعلومات والبيانات الصحيحة والدقيقة عالية الجودة، ما يؤدي إلى التخطيط المستند إلى الاستنباط العلمي الممنهج للدلالات ووضع السياسات السليمة.

استجابة لدعوة المنظمات الدولية والإقليمية، قامت دول المغرب العربي الكبير (تونس، مغرب والجزائر) ورشات عمل لدراسة الوضع الراهن للأجهزة الإحصائية والارتقاء بالتعاون المغاربي في المجال الإحصائي وتفعيله. وهذا بدعم من منتدى" الشراكة في الإحصاء من أجل التنمية في القرن 21" (Paris21) .

وتضمن مجمل الورشات المواضيع التالية:

- المحيط الإقليمي للإحصاء المغاربي : العربي، الإفريقي، الأورومتوسطي، الإسلامي؛
- الإستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاء في البلدان المغاربية؛
- تدعيم قدرات الهياكل الإحصائية المغاربية؛
- وسائل تدعيم التنسيق والتعاون الإحصائي بين الدول المغاربية.

وتعّلقت بالمجالات الإحصائية التالية:

- الديموغرافيا والإسقاطات السكانية.
- إحصائيات التشغيل والأجور.
- ظروف عيش الأسر والفقر.
- الحسابات القومية.
- التصانيف.

I.5.5برنامج ميدستاتIII(2010-2012)[1]: جاء هذا البرنامج إمتدادا لإتفاقية برشلونة 1995 ولتطبيق مبدأ التعاون و التنسيق ما بين دول البحر المتوسط في إنتاج إحصاءات دقيقة و سليمة منهجيا ونشرها في الوقت المناس وقابلة للمقارنة مابين هده الدول الشريكة في البرنامج (الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن،لبنان، المغرب، الأراضي الفلسطينية المحتلة، سوريا، وتونس. ومواءمة

[1] الإتحاد الأوربي "النشرة اللإخبارية لبرنامج ميد ستات III " الرسالة من 01 الى

المعطيات الاحصائية مع المواصفات الأوربية. و كانت البداية الفعلية لهذا الأخير في 28 أفريل 2010 بميزانية مالية قدرة ب 4 مليون يورو.

الهدف الرئيس لهذا البرنامج ينحصر في تقديم الدعم الفني المثمثل في مساعدة خبراء ميدستاتIII بشكل وثيق الدول الشريكة في تنفيد النشاطات الاحصائية و إنتاج البيانات و نشرها وفق نظام موحد.و الدعم المادي في مجال إنتاج البيانات الاحصائية حول الهجرة.

يرتكز برنامج ميدستات الى إنتاج بيانات دات جودة في القطاعات الآتية:

- إحصاءات الزراعة (الدول المستفيدة: تونس، المغرب، الأردن،لبنان والجزائر. مكان التدريب: باريس).
- إحصاءات الطاقة (الدولتين المستفيدتين: المغرب ولبنان/ مكان التدريب:بروكسل)
- إحصاءات الهجرة (الدولة المستفيدة:تونس/ مكان التدريب: باريس)
- الإحصاءات الاجتماعية (الدولتين المستفيدتين: سوريا ولبنان./مكان التدريب:باريس)
- إحصاءات النقل(الدولتين المستفيدتين:تونس وإسرائيل/ مكان التدريب باريس)
- إحصاءات التجارة الخارجية وميزان المدفوعات (الدولتين المستفيدتين:سوريا ومصر/ مكان التدريب: لوكسمبورج).

الخلاصة:

عرفت سنوات التسعينات عدة مبادرات رامية لتطوير نشاط المنظومة الإحصائية وصدور بعض الأنظمة الجديدة من تلك المنظمات العالمية، نظام النشر العام، نظام النشر الخاص، بناء القدرات الإحصائية وإطار الجودة ووضع إستراتيجية وطنية وظهور تكتلات اقتصادية خلقت مع ظهورها أنظمة خاصة بها. كل هذا التغير أوجد نظاماً جديداً أطلق عليه ما يسمى بالنظام العالمي الجديد الذي من أساسيات التعامل معه توفير قاعدة عريضة من المعلومات المقننة التي تستند إلى مفاهيم وتعاريف وتصانيف وأدلة موحدة، وهذا النوع من المعلومات يعرف بالبيانات الإحصائية التي تتطلب الأخذ بأحدث المفاهيم والأساليب الإحصائية وبالآنية والشمولية والموثوقية المطلوبة وفقاً للمعايير الدولية المتعلقة بالنشر. تتطرقت المبادرات الحديثة الى النقاط الأساسية الآتية:

المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية: أصدرتها شعبة الإحصاء بهيئة الأمم المتحدة و كان الهدف منها تحديد الإطار التشريعي والمؤسسي للأنظمة الإحصائية .

المعيار العام لنشر البيانات :أنشئ عام 1996 من طرف صندوق النقد الدولي للدول المقترضة والتي تنوي الاقتراض من الأسواق المالية الدولية . يحث هذا المعيار على ضرورة إنتاج ونشر مجموعة من الإحصاءات الاقتصادية والمالية الرسمية مع التأكيد القوي على مواعيد هذه البيانات.

النظام العام لنشر البيانات: وضع عام 1997 من طرف صندوق النقد الدولي وكان موجه لجميع الدول (أي بدون إستثناء)، ويركز بشكل أولي على تحسين نوعية البيانات لمجال عريض من المؤشرات الاقتصادية، والمالية والديمغرافية، والاجتماعية عبر الوقت. كما يوفر إطار عمل تقييم نوعية البيانات هيكلاً أكثر تفصيلاُ من النظام العام لنشر البيانات لتقييم جودة مجموعات معينة من البيانات.

مؤشرات بناء القدرات الإحصائية: موضوعة من قبل أمانة مندى الشراكة في الإحصاء من أجل التنمية للقرن الواحد والعشرون (بارسي 21) المستندة إلى إطار تقييم نوعية البيانات، يساعد البلدان

لتحديد نقاط قوة وضعف الأنظمة الإحصائية الوطنية ويسهل التواصل والتنسيق بين شركاء التنمية من خلال التزويد بمقاييس مشاركة حول احتياجات البلدان لبناء القدرات الإحصائية.

الاستراتيجية الوطنية للإحصاء: دعى اليها كذلك منتدى باريس 21 حيث أكد على أن التخطيط الاستراتيجي ضروري لضمان تنفيذ بشكل فعال الأنشطة الإحصائية لتلبية الاحتياجات الضاغطة كثيراً للبيانات. وسيوفر إعداد الإستراتيجية الوطنية وتنفيذها لاحقاً، الفرصة الرئيسية لتقييم وضع الإحصاءات الحالي، ومراجعة البيانات المطلوبة، وتطوير خطة متوسطة المدى لمعالجة المحددات، وضع إستراتيجية وطنية لتطوير الإحصاء تعتمد على خطط طويلة المدى تزويد الأجهزة بالموارد البشرية والمادية التي بإمكانها النهوض بوضع الإحصاء، وكسب ثقة الجمهور(المبحوثين أوالمستخدمين للبيانات)، وضمان موافقة جميع مستخدمي البيانات الإحصائية على الأولويات المستقبلية ومساعدة النظام الإحصائي للخروج من الحلقة المفرغة للتمويل الناقص والإنجاز الضعيف والمساهمة بشكل بارز في الجهود الكلية الوطنية للتنمية.

الفصل الثاني

الإطار القانونية المنظم للمنظومة الإحصائية في الجزائر بين النظري والتطبيق.

التمهيد:

تخضع أي مؤسسة إحصائية في أي دولة لقانون (تصدره الهيئات التشريعية) ينظيم المنظومة الإحصائية، ويحدد مهام الجهاز الإحصائي على صعيد جمع البيانات من مصادرها المختلفة ونشرها، وتوفير الإحصاءات اللازمة من أجل البناء والتنمية، بالإضافة الى ضمان حماية سرية البيانات الفردية للأفراد أوالمؤسسات، وعدم استخدام هذه البيانات لغير الأغراض الإحصائية.

كما هو الأمر في كل بلدان العالم، يرتكز النشاط الإحصائي بالجزائر بشكل عام على تشريعات تنظم آليات جمع ونشر البيانات الإحصائية. يرجع قدمها الى فترة الاحتلال الفرنسي ثم بعد الاستقلال قامت السلطة التشريعية أو التنفيدية بإصدار أول مرسوم تشريعي في 22 سبتمبر 1962. و على ضوء المستجدات التي طرأت مند بداية التسعينات على المنهجيات ووسائل النشاط الإحصائي وإصدار هيئة الأمم عشر مبادئ للإحصاء في سنة 1994، قامت السلطة التشريعية في الجزائر بمراجعة وتعديل النصوص التشريعية المنظمة لنشاط المنظومة الإحصائية لتتوافق وتتساير مع المبادئ والتشريعات الدولية والإقليمية. وخيلر دليل على ذلك المرسوم التشريعي لسنة 1994م (المتعلق بالمنظومة الاحصائية) الذي تم فيه إعادة تفسير مفهوم المبادئ العامة للإحصاء(سرية البيانات الفردية، الزامية الإجابة، استقلالية الجهاز الاحصائي، والتنسيق مابين الديوان الوطني للإحصائيات و المؤسسات الأخرى) و أيضا تحديد مكونات المنظومة الإحصائية.

نتيجة هذه التطورات الجوهرية في مضمون التشريعات المنظمة للنظام الإحصائي وأثرها الكبير على تطوير نشاطه، فقد سعينا في هذا الفصل الى حصر المستجدات في مجال التشريعات المنظمة للنشاط الإحصائي. بمعنى آخر يهدف هذا الفصل، تشخيص طبيعة الإطار القانوني المنظم للعمل الإحصائي والإعلام الإحصائي .

1.II.مفهوم القانون العام للإحصاء : قبل التطرق الى مفهوم القانون العام للإحصاء يجب التعرف على كلمة القانون التي تعني العصى المستقيمة وهي إقتباس من اليونانية.

يعرف غالب علي الداودي القانون اعلى أنه " كل قاعدة أومجموعة من القواعد القانونية التي تصدر عن السلطة التشريعية في الدولة، ويكون المقصود عند التعبير عن التشريع الوضعي"[1]

ويعرفه أيضا بقوله"هوعبارة عن قواعد تنظم العلاقات بين الأشخاص وذلك عن تحديد سلطة كل منهم إزاء الآخرين، أي يحدد حقوقهم وواجباتهم وينظمها منعا من تضاربها، ويبين ماهوجدير منها بالحماية والرعاية، كحق الملكية مثلا "[2].

من خلال هذا التعريف يتضح لنا أن مبدأ القانون منحصر في مبدأين أساسيين :مبدأ الحق ومبدأ الواجب.

إن القانون العام للإحصائيات كذلك يرتكز على مبدأ الحق ومبدأ الواجب. تعريف هيئة الأمم المتحدة للقانون العام للإحصاء " يمكن اختصار مفهوم القانون في مسألتين رئيسيتين، هما: الجانب الإلزامي أي السلطة التي تمارسها الحكومة من خلال الوكالة الإحصائية لجمع البيانات، ومن جانب الحكومة وما تقدمه من ضمان لتامين سرية المعلومات المجموعة من المجيبين الإفراديين"[3]. إذاً يجب على الفرد الإدلاء بالمعلومات الإحصائية ، كما له الحق في المطالبة بالمحافظة على سرية بياناته.

2.II. أهمية وضع إطار قانوني للنظام الإحصائي والنشاط الإحصائي: يعتبر وضع الإطار القانوني للنظام الإحصائي من الأدوات الأساسية لعمل أي حكومة تحاول أن ترشد قراراتها وتحسن أدائها، وهويمثل أيضا مادة أساسية لتوفر أرضية مشتركة للنقاش الحر العقلاني للقضايا الجوهرية التي تهم المجتمع في المجالات الاجتماعية والاقتصادية . كما يشكل أداة مهمة في ترسيخ الديمقراطية ومبدأ المحاسبة الشفافية؛ إذ أن وضع الإطار القانوني المحدد والدقيق يتيح لنا مراقبة

---

[1] غالب علي الداودي "المدخل الى علم القانون"" دار وائل للنشر .عمان، الطبعة السابعة.ص 10

[2] غالب علي الداودي . نفس المرجع.ص 09

[3] دليل هيئة الأمم المتحدة " مبادئ الإحصاء" الطبعة الثالثة، 2003

وتقييم النشاط الإحصائي، والتقدم الذي تنجزه الأجهزة الإحصائية الحكومية والخاصة عبر الزمن بشأن الأهداف والنتائج الإحصائية التي تم منح النظام الإحصائي الثقة على أساسه.

الشكل رقم2:علاقة الإطار القانوني المنظم للنشاط الإحصائي وصنع القرار السياسي المحكم.

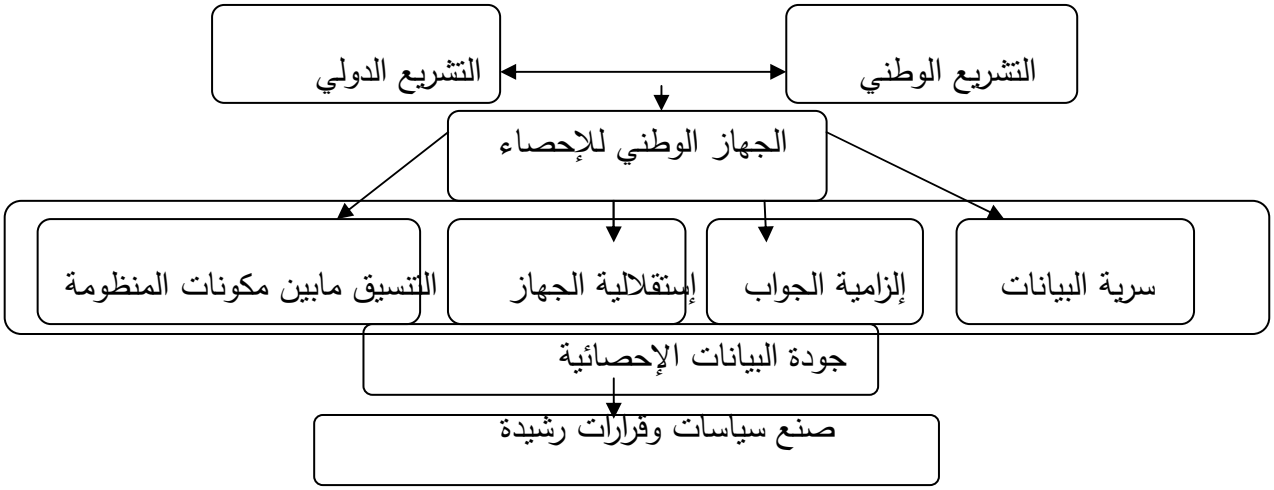

خلال الدراسة الاستطلاعية عبر مايزيد على 99 %(أنظر نتائج جدول رقم 2، ملحق رقم 4) من الرواد على موافقتهم أوموافقتهم التامة على إصدار قانون فعال ينظم النشاط الإحصائي.

الشكل رقم 3: توزيع الرواد حسب موقفهم حول حاجة النشاط الإحصائي الجزائري إلى قوانين وتشريعات تنظيمية ،وحسب التخصص الجامعي.

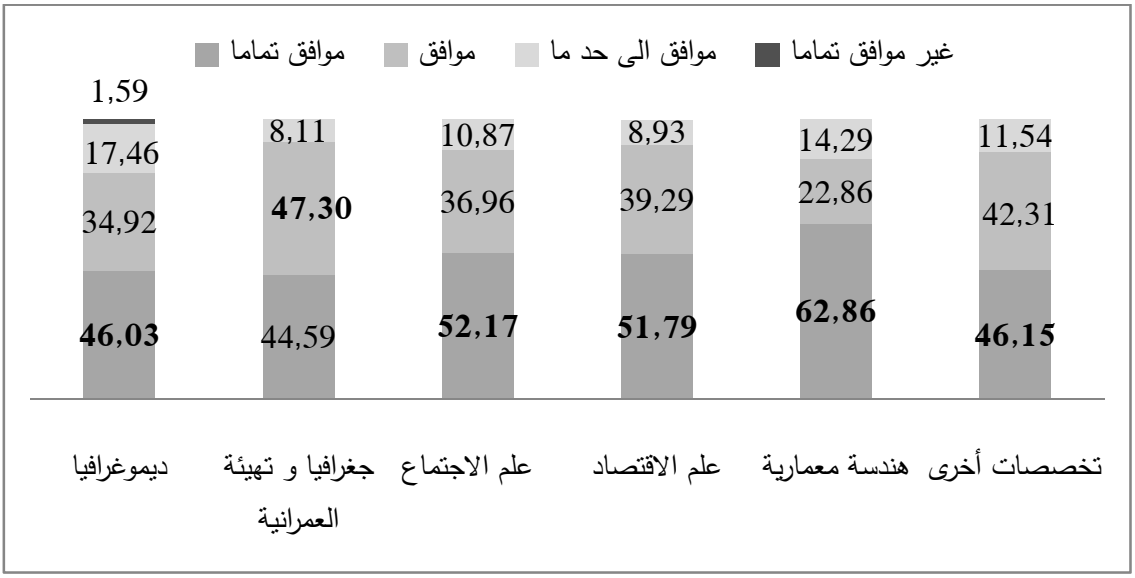

حيث يجب أن ينص على التزام الأشخاص الطبيعيين والقانونيين بتزويد الأجهزة الإحصائية الوطنية مجانا بمعلومات إحصائية كاملة ودقيقة وموثقة في حينها, فيما عبر 0.3% في المائة منهم عن عدم موافقتهم.

3.II . المحاور الأساسية للإطار القانوني[1] : إجمالا ترتكز التشريعات المنظمة لنظام الإحصائي على ثلاث محاور أساسية:

أ. **المحور الأول** : يتضمن تعريف هوية الجهاز الاحصائي و يحدد مهامه و مهام رؤساء هياكله.و أيضا التعريف بمكونات المنظومة الاحصائية.

ب. **المحور الثاني** :يتضمن تعريف و تفسير المبادئ الأساسية التي تحكم النشاط الإحصائي في البلاد المتمثلة في سرية البيانات الفردية، الزامية الاجابة، استقالية الجهاز ، جمع ونشر و التنسيق مابين الجهاز الاحصائي و المؤسسات الأخرى). وفي الواقع، يعتبر التحدي القاعدي لإصلاح النظام الإحصائي في معظم البلدان النامية، مثل الجزائر. تفسير المبادئ المذكورة في الأعلى في حد ذاته خطوة كبيرة إلى الأمام، لأن هذه الأخير تضمن شروط إنتاج المعلومات الإحصائية وفقا للمعايير العلمية والتقنية المعترف بها؛وإنتاج بيانات إحصائية ذات نوعية وموثوقية، التي تخدم بدورها حاجة ورضى المستخدمين، كما ينص على حرية الوصول إلى المعلومات الإحصائية وضمان السرعة والدورية والاتساق في إنتاجها.

ت. **المحور الثالث:** يتضمن الأحكام الجنائية التي تظبط المخالفات من قبل الجهات المختصة.

4.II. الهدف من وضع الإطار القانوني: يعتبر وضع إطار قانوني مركز اهتمام الإحصائيين والمسؤولين في الدولة، ولهذا يفترض في تصميم هيكل نظامي يعزز كافة النشاطات التي تنشأ بين منتجي البيانات والمستخدم بهذه البيانات، متغلباً على صعوبات إدارة وتنفيذ العملية الإحصائية، مدعماً الخدمات النفعية التي يقدمها هذا النظام لمستخدمي البيانات سواء من تزويد المسئولين بالبيانات الإحصائية اللازمة لعملية التخطيط المستقبلي واتخاذ القرارات، أم من مساعدة الباحثين والدارسين في

[1] المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية " كراس الإجراءات المعيارية لمراجعة مشاريع القوانين والتشريعات المختلفة لضمان توافقها مع متطلبات العمل الإحصائي" عمان. المملكة الأردنية الهاشمية. سنة جويلية /أوت 2008. ص4 الى 15 متاح على الموقع الإلكتروني http//www.aitrs.org

إجراء العديد من الدراسات والبحوث العلمية المفيدة. انطلاقا من هذا يمكن أن نلخص أهداف وضع إطار قانوني فيما يلي:

1.إعطاء النشاط الإحصائي في البلد أساسا قانونيا صلبا.

2. إنشاء إطار مؤسسي للتنسيق بين منتجي البيانات الإحصائية المختلفة والحوار والتشاور بين جميع الشركاء المعنيين (المنتجين والمستخدمين).

3.تعزيز النشاط الإحصائي في القطاع العام وتعزيز النشاط الإحصائي في القطاعين الخاص وشبه العام.

4.تحسين درجة التغطية للنشاط الاقتصادي والاجتماعية للسكان وإدماج برنامج النشاط الإحصائي كجزء من الإستراتيجية الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

5.تعزيز وظيفة التحليل الإحصائي وضمان انتظام ونوعية نشر الإحصائية.

6. ضمان طبيعة الموارد البشرية في الأعمال الإحصائية الوطنية، والمضي قدما في عملية الترقية لجميع الهياكل الإحصائية.

.7 التوصل إلى نظام فعال ، أي نظام يضع في متناول الجمهور بيانات إحصائية واقتصادية واجتماعية موثوقة ومتسقة، والمتقدمة علمياً وكل مستخدم يمكن استخدامها وفقا لاحتياجاته الخاصة.

5.II. العوامل المساهمة في نجاح عملية تنفيد التشريع المنظم للنظام الإحصائي: تعد التجربة الجزائرية في تعديل القوانين جد مفيدة لتنظيم المنظومة الإحصائية وتحديد مسؤولية ومهام هياكلها. ولنجاحها يتطلب التفكير في المقاييس المختلفة التي تساهم بطريقة مباشرة أوغير مباشرة في إنجاح عملية التشريع ووضع عقبة للعوائق وصعوبات التي يمكن أن تتبدى سواء في الإطار المنهجي أوفي إطار العملي (التنفيذي). من بين هذه العوامل:

1-العامل السياسي: يمكن اعتباره من العوامل الأساسية المساهمة في نجاح عملية التشريع المنضم للمنظومة الإحصائية الوطنية، ويتمثل بالتزام الدولة أوالإدارة بوضع تشريعات سليمة تتماشى مع المبادئ الإقليمية والدولية وتساعد على تطوير النشاط الإحصائي للدولة. أيضا تحرس على متابعة تنفيذ الأوامر ومعاقبة الأفراد الذين لا يدلونه ببياناتهم خلال تسجيلهم للأحداث المدنية أوفي التعدادات. كما يجب أن تعمل على استقلالية الإدارات والديوان الوطني في إنتاج ونشر المعطيات الإحصائية.

من المعترف به أن النظام الإحصائي الوطني قبل مرسوم 1994 كان يتميز بعدم وجود سياسات إحصائية رسمية تحكم كل الوحدات الإحصائية الحكومية بما فيها المؤسسة الإحصائية العامة والخاصة. أيضا سياسة تغطية إنتاج الرقم الإحصائي لجميع الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافيا كانت هشة وهذا راجع إلى عدم وجود السلطة المختصة بوضع سياسة إحصائية ، وتصدر التوجيهات والإرشادات، وتنسق وتدعم المؤسسات الإحصائية في تنفيذ سياسة وإستراتيجية للعمل، وتضع معايير لنوعية البيانات الإحصائية الرسمية، وتضمن تبادل البيانات والتنسيق ما بين المؤسسات، كما تمنع التكرار، وتسيطر على جمع البيانات، وتخفف العبء على المجيبين، وتضمن إصدار الإحصاءات المهمة المطلوبة للتخطيط الحكومي والمتابعة ووضع السياسات. بالإضافة إلى ذلك، فإن الجهة التي تضع السياسة الإحصائية، تدافع عن المؤسسات الإحصائية وتمثلها في تحديد الأولويات الإحصائية الوطنية وفي تأمين الميزانيات والموارد البشرية للعمليات الإحصائية.

2. العامل الاقتصادي: عرف الاقتصاد الجزائري في أواخر الثمانينات تغيرات معتبرة وتطورات عميقة. فقد تغير الفضاء الاقتصادي الجزائري في ظرف عشرون سنة بشكل جدري، واحتل القطاع الخاص مكانة هامة في الاقتصاد الوطني. ومع هذا التغيير قامت الجزائر بجملة من التدابير والإصلاحات الاقتصادية المتتالية والواسعة والتي مست جميع جوانب النشاطات الاقتصادية ومراسيم التشريعية الخاصة به، بإختلاف القطاعات والتي كانت بإرادة الدولة (أطلق عليها بالإصلاحات الذاتية) والتي جاءت في إطار الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. هذا ما يفسر ضرورة إجراء إحصاء اقتصادي تماشيا مع تطور حاجيات الاقتصاد والتوجيه نحواقتصاد تنافسي. أي التزامه بعملية العولمة والإنفتاح على البيئة الاقتصادية الدولية ينطوي على تغطية إحصائية أفضل للنشاط الاقتصادي للبلد والحياة الاجتماعية للسكان، وإنتاج بيانات إحصائية أكثر دقة وتنوعا وحسب معايير النشر المعتمدة من طرف صندوق النقد الدولي.

استجابتا الى الى متطلبات مستخدمي البيانات الإقتصادية قامت السلطة التشريعية بإصدار مرسوم تشريعي لتنفيد التعداد الإقتصادي سنة 2010م.

3-العامل الثقافي: في الواقع تنفيذ أي قانون عملية معقدة لكونها تتماشى بالدرجة الأولى مع ثقافة المجتمع ومرتبطة ارتباطا طرديا بالفترة الزمنية المرجعية. لا يمكن صياغة أي قانون دون الأخذ بعين

الاعتبار المستوى الثقافي للمجتمع ونشر الوعي الإحصائي لتسهيل عملية جمع البيانات الإحصائية. ما نقصده بالوعي الإحصائي لا يقتصر فقط على الفهم العام لأهمية المعلومات الإحصائية وإنما يتجسد في الفهم الحقيقي للمهام والواجبات والأدوار التي يجب أن يتم تنفيذها ومراعاتها من قبل المنتجين والمستخدمين للمعلومات الإحصائية وقوة المشاركة والتفاعل بين هذين القطاعين. واعتبار المعلومات الإحصائية سلعة ذات قيمة تتحدد بمدى الموثوقية والآنية والشمولية بمفهومها الإحصائي العام التي تتميز بها تلك المعلومات وهوبلا شك ما يجب أن تهدف إليه وتخطط من أجله الأجهزة الإحصائية باعتبارها المنتجة للمعلومات الإحصائية التي يجب أن تهتم بالجودة مع مواكبة الطلب المتزايد على تلك الخدمة.

6.II. أهم التشريعات الخاصة بالمنظومة الإحصائية الوطنية الجزائرية: أصبح موضوع جودة الرقم الإحصائي الرسمي في أي بلد من أولويات أجهزة الإحصائية خاصة في عصر العولمة . ولتحقيق هذا الهدف وكخطوة أساسية،تقوم العديد من الدول بالإشارة الواضحة ضمن التشريعات المنظمة لنشاط المنظومة الإحصائية بالإتزام بالتوصيات والمبادئ الدولية.

لتطوير المنظومة الإحصائية وتحديد مهامها سعت السلطات الجزائرية المختصة في التشريع بإصدار عدة أوامر ومراسيم (جديدة أومعدلة) منظمة للنظام الإحصائي وتحديد مبادئ النشاط الإحصائي. نذكر منها:

1. مرسوم تشريعي رقم 62. 557 المؤرخ في 22 سبتمبر 1962[1]: احتوى هذا المرسوم على 13 مادة. وهي نفس المواد التي أصدرتها الإدارة الفرنسية وطبقتها في جمع البيانات الإحصائية. تطرق الى تفصيل المبادئ العامة للإحصاء وهي:

1. تنسيق وتنظيم الدراسات الميدانية.
2. مراقبة جمع البيانات.
3. التسجيل الإحصائي للأبحاث الميدانية.
4. إلزامية الإجابة والسرية الإحصائية.

[1] مرسوم تشريعي رقم 62- 557 المؤرخ في 22 سبتمبر 1962. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. العدد رقم 18، ص 283.

2. قانون رقم 64. 91 مؤرخ في 4مارس 1964[1] : نص على إنشاء المحافظة الوطنية لتعداد السكان. كلفت هذه الأخيرة بتحضير وتنفيذ كل مراحل تعداد 1966 وتحديد تكلفة هذه العملية وصياغة قانون يتضمن طريقة تنظيم عملية التعداد وإلزامية الإجابة مع الحفاظ على سرية البيانات.

يعتبر هذا القانون بداية تمهيدية لتنظيم النظام الإحصائي حيث تمت خلاله بعض الدراسات والبحوث الإحصائية من أهمها إجراء عملية تعداد السكان والسكن (مسح شامل للسكان) نفذ خلال عام 1966م. وكذلك القيام بدراسات أولية بنيت على تقديرات ومؤشرات إحصائية ومقارنات. كما تم تنفيذ حصر للمؤسسات الخاصة. وتنفيذ المسح الوطني للسكان 1969. 1970م.

3. قانون متعلق بتسجيل الواقعات الحيوية[2] **(فبراير 1970)**: ساهم إصدار قانون الحالة المدنية بتحسين مستوى تسجيل الأحداث الديموغرافية وبدوره أدى كذلك إلى تطوير نوعية الإحصاءات الحيوية. وهذا دفعنا إلى التعريف بمحتوى هذا القانون.

تطرق هذا القانون إلى إلزامية تصريح الولادات والوفيات والزواج في مصالح الحالة المدنية وملأ استمارات إحصائية لهذه الوقائع.

أ.تسجيل الولادات: يقع إعلام ضابط الحالة المدنية بالمكان الولادة خلال 5أيام من اليوم التالي هذه المدة تكون 60 يوما في ولايات أقصى الجنوب الواحات والساورة . إن شهادة الميلاد هي التي تثبت الوجود القانوني للشخص الطبيعي وتبين حالته , نسبه , جنسه , سنه. لذلك أوجب قانون الولادة أن تعلم كل ولادة تقع على الإقليم الوطني إلى ضابط الحالة المدنية الذي وقعت الولادة في دائرة اختصاص بلديته .

وحسب المادة 62 من قانون الحالة المدنية يعلم ولادة الطفل الأشخاص الآتية: 2 بصفتهما الشرعية وهما الأب والأم و 2بصفتهما المهنية وهم الطبيب والقابلة. فإذا وضعت الأم حملها خارج مسكنها يقع الإعلام من طرف الشخص الذي وقعت الولادة بمحله إن أمكن ذلك يحرر شهادة الولادة

[1] قانون رقم 64- 91 مؤرخ في 4مارس 1964 .الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. العدد رقم 19، ص 189.

[2] عبيد الشافعي (2008)" قانون الأسرة ، ملحق بقانون الحالة المدنية وقانون الجنسية الجزائرية"، دار الهدى، عين مليلة - الجزاءر

حالا. ويقدم المصرح كل البيانات الضرورية لتسجيل الميلاد فيقدم اسم ولقب وتاريخ ومكان ومهنة ميلاد كل من الأب والأم ومكان الولادة وتاريخها بالساعة واليوم والشهر والسنة والاسم المختار للمولود وجنسه ويكون الاسم من الاسماء الجزائرية.

حسب المادة 03 من قانون الحالة المدنية تتضمن شهادة الميلاد ، المكان الذي ولد به المولود وتاريخ الميلاد بالساعة واليوم والشهر والسنة بالحروف وجنس المولود واسم المولود وإن كان المصرح غير الأب يذكر في الوثيقة اسمه ولقبه.

يعاقب كل شخص حضر الولادة ولم يعلم بذلك بالسجن لمدة10 أيام على الأقل إلى شهرين على الأكثر وبغرامة مالية من 800 إلى 10000 أوبإحدى هاتين العقوبتين .

ب.عقد الزواج: حسب المادة 71 ما يليها من قانون الحالة المدنية لوجود آثار كبيرة لعقد الزواج على المجتمع فقد تم تنظيم كيفية تسجيل عقود الزواج في المادة 71 من قانون الحالة المدنية وما يليها لغاية المادة 77 منه , فحسب المادة 71 السابقة الذكر يبرم عقد الزواج في الجزائر أمام ضابط الحالة المدنية أوالموثق الذي يقع في نطاق دائرته أومحل إقامة طالبي الزواج أوأحدهما وإذا تعلق الزواج بأجنبي فتشترط أن يكون محل الإقامة أوالسكن الذي يقيمان فيه استمر على الأقل شهرا إلى تاريخ الزواج والبيانات التي يجب أن يتضمنها عقد الزواج هي:
الإشارة صراحة أن الزواج تم ضمن الشروط المنصوص عليها في القانون – ذكر اسم ولقب وتاريخ ومكان ولادة كل من الزوجين– ذكر اسم ولقب كل واحد من أب وأم الزوجين – ذكر اسم ولقب وعمر كل واحد من الشاهدين – الترخيص بالزواج في الحالات المحددة في القانون.

إذا حرر الموثق العقد الزواج يجب أن يوجهه في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ تحرير العقد إلى ضابط الحالة المدنية بمنطقتهم إعلان الزواج والذي يقوم بنسخة في سجل الحالة المدنية خلال 5 أيام من تاريخ استلامه ويسلم للزوجين دفترا عائليا ولا يمكن لضابط الحالة المدنية ولا للموثق أن يحرر عقد زواج يرجع لتاريخ سابق على تحرير العقد مهما كانت المدة طويلة أم قصيرة فإن لم يصرح الأطراف بعقد الزواج في حينه فلا يبقى هناك حل إلا اللجوء للمحكمة لطلب تسجيل عقد الزواج

العرفي. أما العقود المبرمة بالخارج فيختص بتحريرها وتسجيلها رؤساء البعثات الدبلوماسية ورؤساء المراكز القنصلية عملا بالمادة 1 والمادة 95 من قانون الحالة المدنية.

كما يقيد الزواج على الوثيقة الأصلية للحالة المدنية وتقيد في سجلات الموجودة في البلدية أوالمحفوظة لدى كتابة الضبط بالمجلس القضائي حيث يتوجب على الموظف الذي حرر عقد الزواج أن يرسل بيان بدلك إلى ضابط الحالة المدنية بالبلدية الذي قيدت بسجلاتها وثيقة ميلاد الزوج وآخر إلى ضابط الحالة المدنية الذي قيدت بسجلاتها وثيقة ميلاد الزوجة . فيتعين على هدين الآخرين كتابة ذلك البيان على هامش وثيقة ميلاد المعني يذكر فيها تزوج فلان مع فلان بتاريخ.....في بلدية .....

يعاقب كل شخص يحرر عقد الزواج دون ترخيص من الأشخاص المؤهلين لحضور العقد بالسجن من 10 أيام على الأقل إلى شهرين على الأكثر وبغرامة مالية من 100 إلى 1000 دج

ج) تسجيل الوفاة : تحدد المادة 79 من قانون الحالة المدنية أجل الإعلام بالوفاة 24ساعة من تاريخ اللحظة التي فارق فيها المتوفى الحياة ومددت هذه 161 بالنسبة لولايات الجنوب ولايتي / المهلة بموجب مرسوم7 الساورة والواحات سابقا ب 60 يوما. فكل وفاة تقع على الإقليم الجزائري يقوم ضابط الحالة المدنية بتسجيل المتوفى في سجلات الحالة المدنية والذي وقعت الوفاة في دائرة اختصاصه. وإذا لم يقع الإعلام بالوفاة في الأجل القانوني فإنه لا يمكن لضابط الحالة المدنية تضمينها إلا بمقتضى إذن صادر عن رئيس المحكمة بالجهة التي حصلت بها الوفاة. والمكلفون بالتصريح بالوفاة هم أحد أقارب المتوفى .شخص توجد بحالته المدنية المعلومات الدقيقة الموثوق بها على الوجه الأكمل , المسيرين للمؤسسات العمومية والمستشفيات التي حدثت بها الوفاة , كتاب ضبط في حالة تنفيذ حكم الإعدام , مدير مؤسسة إعادة التربية إن كانت الوفاة بها , قائد السفينة إن كانت الوفاة بها.

يعاقب كل شخص يدفن ميت بدون تصريح بالسجن أوعدم تصريح بالوفاة في الموعد من 10 أيام على الأقل إلى شهرين على الأكثر وبغرامة مالية من 100 إلى 1000وبخطية قدرها أوبإحدى العقوبتين فقط.

إذا وقعت وفاة بغير البلدية التي يسكن بها المتوفي فإن ضابط الحالة المدنية الذي يحرر شهادة الوفاة ويوجه في أقصر أجل ممكن الى ظابط الحالة المدنية بآخر مقر المتوفي نسخة من ذلك الشهادة يقع ترسيمها حالا بالدفاتر.

إذا توفي شخص داخل أوخارج البلدية التي سجلت بها وثيقة ميلاده فإنه يتعين على ضابط الحالة المدنية الذي حصلت الوفاة ببلديته أن يقوم فورا بالإشارة إلى بيان الوفاة على هامش وثيقة الميلاد المتوفى إدا كانت مسجلة ببلدية الوفاة وإما أن يرسل بيان بالوفاة إلى ضابط الحالة المدنية للبلدية التي ولد فيها المتوفى ليؤشر بالوفاة في هامش وثيقته الأصلية ويتعين على ضابط الحالة المدنية لبلدية ميلاد المتوفى أن يرسل بدوره إلى النائب العام بيان يدرج في هامش وثيقة الميلاد بسجل المجلس القضائي (إذا كانت موجودة لديه).

القواعد الخاصة بعقود الحالة المدنية هي القواعد الخاصة بكل وثيقة على حدا، (وثيقة الميلاد, ووثيقة الزواج, وثيقة الوفاة).

أما فيما يخص الإحصاءات الحيوية فإن المادة 38 تلزم ضابط الحالة المدنية ملأ الاستمارات الفردية مباشرة بعد تسجيل الحدث.هذه الإجراءات ساهمت بتحسين نوعية الإحصاءات الحيوية.

4.مرسوم رقم 159.70 مؤرخ في سنة 1970[1] :حدد اختصاصات مديرية الإحصاء ومبادئ جمع المعلومات الإحصائية. تتمثل المبادئ في:

1. تكليف الإدارة المركزية لكتابة الدولة والتخطيط على وصاية مديرية الإحصاء.
2. تكليف مديرية الإحصاء بجمع وتركيز وتحرير وتفسير واستغلال المعطيات والمعلومات الإحصائية الاقتصادية والسكانية والمتعلقة بالمالية والتعليم والوضع الاجتماعي والصحي.
3. تتدخل الدولة في كل العمليات الإحصائية والمسوح الميدانية، وتراقب جميع الأعمال الإحصائية لجميع المصالح أوالهيئات العمومية أوشبه عمومية أوخاصة.
4. تسجيل جميع الإحصاءات للازمة لإعداد مخططات التنمية والقيام بجميع التحقيقات اللازمة لمراقبة تنفيذها.
5. حساب جميع المقاييس التأليفية للاقتصاد الوطني.

[1] مرسوم رقم 70-159 مؤرخ في 22أكتوبرسنة 1970، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية " يتضمن اختصاصات كتابة الدولة للتخطيط" العدد93، ص 1381

6. " انجاز وإعداد مخططات الأشغال المتعلقة بجميع التحقيقات والإحصاءات ذات طابع الوطني أوالجهوي أوالقطاعي ، المتممة في ميادين الاقتصاد أوالسكان أوالاجتماع والقيام باستغلالها على الآلات الميكانوغرافية أوالاليليكترونية وتحليلها ونشرها".
7. القيام بالإحصاء الدوري للسكان.
8. تدوين قوائم جرد الوحدات الإحصائية والاقتصادية والديموغرافية وجعلها مطابقة للحالة الراهنة.

فيما يخص مكونات مديرية الإحصاء ، فكانت تتكون من ثلاث فروع، فرع خاص بالإحصاءات الاقتصادية، الثاني يخص الإحصاءات الاجتماعية والديموغرافية، أما الفرع الثالث خاص بالإحصاءات الجهوية وتحضير الخرائط المكلفة بوضع جهاز للإعلام الجهوي وبتنظيم نسخة الخرائط.

5. **مرسوم تشريعي رقم 131.71 المؤرخ في 13 ماي 1971**[1]: يتضمن هذا المرسوم ثلاث فصول:

الفصل الأول خاص بالمبادئ العامة والمتمثلة في:

1. تكليف كاتب الدولة بجمع ومعالجة ونشر شامل للإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية وبتنظيم مدارات الإعلام الرقمي.
2. إخضاع الإعلام الإحصائي المقدم من طرف الإدارات والمؤسسات العمومية أوالخاصة لقواعد الطريقة الإحصائية وطبقا لقوائم نموذجية، بحيث تكون أنواع القوائم النموذجية موضوعا لقرار من كاتب الدولة للتخطيط.
3. يحدد كاتب الدولة نوعية المعلومات الإحصائية وشكلها والجهات المرسل إليها ودوريتها، التي تقدم من طرف الإدارات والمؤسسات العمومية أوالخاصة. كما يحرر برنامج سنوي للدروس

[1] مرسوم تشريعي رقم 71 134 المؤرخ في 13 ماي 1971 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية " ترتيب تنظيم التنسيق وإلزامية إجراء الإحصاء" العدد41، ص 649
،

الإحصائية اللازمة لإعداد وانجاز ومراقبة مخططات التنمية ومعرفة جميع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية.

4. تكون أوراق الأسئلة والتصاميم الإحصائية المصغرة ومجموعات الصيغ الإدارية ومجموعات البطاقات التي يمكن استغلالها بطريقة إحصائية موضوعة حسب تقديم معد من طرف الهيئة المعنية التي تقوم بذلك بالاشتراك مع كتابة الدولة للتخطيط.

الفصل الثاني: تطرق هذا الفصل الى التأشير الإحصائي وإلزامية رد الجواب، أي يجب على جميع الدراسات أوالأبحاث الإحصائية أن تأخذ تأشيرة من كتابة الدولة للتخطيط، ويمنح هذا التأشير في شكل رقم مسجل في كراسة .مع حفظ سرية أوراق الأسئلة الحاملة للتأشيرة ولا تستعمل (معلومات ذات طابع اقتصادي أومالي) لغاية مراقبة جبائية أوتطبيق عقوبات اقتصادية.

الفصل الثالث: تضمن طبيعة العقوبات المنفذة على عدم رد الجواب أوالقيام بالدراسات والأبحاث الإحصائية بدون تأشيرة من كاتب الدولة.

كما تضمن هذا المرسوم تحديد اختصاصات المحافظ الوطني للإحصاء وهذا بتعديل المادتين الأولى والسابعة من المرسوم التشريعي رقم 64 120 المؤرخ في 14 أفريل سنة 1964. التعديل يحث على:

1. يكلف المحافظ الوطني للإحصاء والبحوث الإحصائية تحت سلطة كاتب الدولة للتخطيط بتنفيذ العمليات الإحصاءات السكانية، و البحوث الإحصائية الأساسية اللازمة لتحضير المخططات وبرامج التنمية.
2. المحافظ الوطني للإحصاء والبحوث الإحصائية هوالمسؤول عن صرف وتسديد النفقات المتعلقة بالإحصاءات والبحوث الإحصائية.

يعتبر المرسومين التشريعيين السابقين المرحلة التأسيسية للإحصاءات العامة بالجزائر، والتي تميزت بصدور نظام الإحصاءات العامة، كما تعتبر أساساً لانطلاقة عمل إحصائي منظم، من خلال جهاز مركزي، لبناء قاعدة البيانات الإحصائية على مستوى الدولة.

تميزت هذه المرحلة بقيام المؤسسة الإحصائية ببناء قاعدة إحصائية الهامة وذلك بتنفيذ التعداد العام للسكان والمساكن لسنة 1977م والذي على أساسه تم تنفيذ عدد من البحوث الإحصائية بأسلوب العينة. من بينها:

. مسح اليد العاملة والديموغرافية لثلاث سنوات متتابعة 1983 و1984 و1985م

–مسح وطني حول الخصوبة الجزائرية سنة 1986م

6.مرسوم تشريعي رقم 82. 489 المؤرخ في 18 ديسمبر سنة 1982[1]: تعتبر مواد هذا المرسوم قاعدة أساسية لتنظيم المنظومة الإحصائية حيث نص هذا الأخير على إنشاء أول مؤسسة عمومية ذات طابع إدارية ومركزي للإحصاء تتمتع بالاستقلالية المادية. يتألف هذا المرسوم التشريعي من خمسة أبواب جمعت 30مادة:

الباب الأول: تطرق إلى:

أ. التعريف بهوية المؤسسة العمومية للإحصاء وتحديد مقرها ومهامها: تسمى المؤسسة العمومية باسم الديوان الوطني للإحصاء . ويتمركز الديوان في الجزائر العاصمة مع إنشاء ثلاث ملاحق جهوية أخرى في مدينة وهران ،قسنطينة والجزائر. تكلف وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية بالوصاية على الديوان الوطني للإحصاء.

ب.مهام الديوان الوطني للإحصاء

1. يكلف الديوان الوطني للإحصاء بمهمة انجاز جميع الأعمال الإحصائية الضرورية لإعداد التخطيط الوطني ومعرفة الواقع الاقتصادي والاجتماعي. يتم تطبيق الأعمال الإحصائية وفقا للقوانين والتنظيمات وتوجيهات وزارة التهيئة العمرانية، ووفقا للسياسة الوطنية.

[1] مرسوم تشريعي رقم 82 489 المؤرخ في 18 ديسمبر سنة 1982 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية " يتضمن إنشاء الديوان الوطني للإحصاء" العدد54، ص 3490

2. يقوم بتطوير وتقديم المعطيات الإحصائية التي تسمح بوصف المسار العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.
3. يساهم على الصعيد التقني في توقع الإحصاءات الوطنية.
4. يجري دراسات وتحقيقات إحصائية وطنية وجهوية أوقطاعية ذات طابع ديموغرافي أواقتصادي أواجتماعي.
5. ينظم ويطور نشر الإعلام الإحصائي.
6. يساهم في معرفة دوائر الإعلام الإحصائي وتحسينها.
7. يتناول الأعمال المرتبطة بهدفه ويعالجها عن طريق الإعلام الآلي، كما تقوم بتحليلها.
8. يجمع ويستغل ويحلل المعطيات الإحصائية المتعلقة بالوقائع الديموغرافية المسجلة في مصالح الحالة المدنية.
9. ينجز الأعمال الخاصة بحسابات المؤشرات المتعلقة بالأسعار.
10. ينشئ ويسير الفهارس الإحصائية لتأدية مهمته.
11. يساعد المصالح التابعة للوزارات اوالولايات في طبع أعمالها الإحصائية ونشرها. أيضا يعد وينشر طرائق تنظيم العمليات المتعلقة بالتقنيات الحديثة في مجال التحقيقات والإحصاء.
12. يساهم في تجديد معلومات المستخدمين المكلفين بجمع معطيات هذه التقنيات الجديدة واستغلالها، وفي تحسين مستواهم.

الباب الثاني : يعرف اختصاصات الديوان الوطني للإحصاء وتنظيمه، من أهمها:

1. تحديد مهام واختصاصات المدير العام للديوان الوطني للإحصاء.
2. ممثلي الوزارات المشرفة على الديوان الوطني : ثلاث ممثلين لوزارة التخطيط والتهيئة العمرانية بما في ذلك على وجه الخصوص ممثل المديرية العامة للإحصائيات، وزارة الدفاع، وزارة المالية، وزارة الفلاحة والثورة الزراعية، وزارات الصناعات الخفيفة، وزارة الداخلية، وزارة الصحة، وزارة التجارة، وزارة العمل، وزارة التعليم والبحث العلمي) للإحصاء.

3. تعيين مجلس الإدارة من طرف وزير التخطيط والتهيئة العمرانية ويتولى المدير العام لأمانة مجلس الإدارة. يجتمع مجلس الإدارة على الأقل مرتين في السنة ولا تصح المداولات إلا بحضور ثلثي أعضائه على الأقل.
4. النظام الداخلي للديوان الوطني للإحصاء، برنامج النشاط السنوي، مشروع ميزانية التسيير والتجهيز وحسابات السنة المالية
5. برامج توظيف المستخدمين وتكوينهم.

الباب الثالث : يشمل الأحكام المالية، حيث تتكون إيرادات الديوان الوطني للإحصاء من الإعانات المسجلة في ميزانية الدولة، الإعانات التي تقدمها الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية، عائد الدراسات والخدمات والمنشورات ومن هبات والوصايا. كما تخص هذه الإعانات مصاريف التسيير والتجهيز.

وفي الباب الرابع والأخير وينص على إلغاء أحكام المرسوم رقم 64. 120 (1964) ومرسوم 71 135 (1971).

7.في نفس السنة أصدرت السلطة مرسوم تشريعي آخر تحت رقم 82- 490[1] :المتضمن قرار توقيف الأعمال التي يمارسها المحافظ الوطني للإحصاء والتحقيقات الإحصائية ابتدءا من 1983، وتحويل كل الأملاك والوسائل والأعمال المتعلقة بالعمليات الإحصائية مثل التعدادات والتحقيقات الإحصائية المستخدمين التابعين أوالمسيرين من طرف المحافظ الوطني للإحصاء والتحقيقات الإحصائية.

[1] مرسوم تشريعي آخر تحت رقم 82- 490، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية " يتضمن قرار توقيف الأعمال التي يمارسها المحافظ الوطني للإحصاء والتحقيقات الإحصائية" العدد54، ص 3495

8.مرسوم تشريعي رقم 87- 269 المؤرخ في 15 ديسمبر 1985[1]: يسند هذا المرسوم إلى الوزير الأول سلطة الوصاية على الديوان الوطني للإحصائيات. وإلغاء جميع أحكام المرسوم السابق المتعلقة بالوصاية والإشراف.

9.مرسوم تشريعي رقم 85- 311 المؤرخ في 17 ديسمبر 1985[2]: تضمنه تعديل مادتين (5و8) من المرسوم التشريعي 82 .489. هاتين المادتين حددتا المهام والصلاحيات الجديدة للديوان الوطني الإحصائي والتي تتمثل فيما يلي:

1. يشرف ويراقب وزير التخطيط والتهيئة العمرانية مهمة الديوان الوطني خاصة في تطبيق السياسية الوطنية للإحصاء.
2. يقوم بتطوير إنتاج المعلومات الإحصائية التي يمكن استخدامها وتسمح بدراسة تنمية البلاد وتطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية وقياس ذلك ومتابعته
3. يدرس ويعد ويقترح القواعد المتعلقة بإقامة منظومة وطنية إحصائية وتعزيزها وتوسيعها، ومتابعة تنفيذ تطبيقها.
4. ينشط في المجال التقني جميع الأعمال الإحصائية بما في ذلك الأعمال الإحصائية في الإدارات والمؤسسات والهيئات العمومية والجماعات المحلية، وينسقها ويراقبها.
5. يوحد التعاريف الإحصائية تصنيفاتها ومفاهيمها أويوفق وينسق المناهج الإحصائية ووسائلها وأشغالها لذى جميع المتعاملين في هذا الميدان ، كما يوحد الفهارس والرموز الإحصائية أويوفق بينها.
6. يقوم، بناء على طلب الحكومة، بأي تحقيق أوإحصاء، اوسبر أودراسة أوبحث في المسائل الإحصائية الاقتصادية والاجتماعية.

---

[1] مرسوم تشريعي رقم 87– 269 المؤرخ في 15 ديسمبر 1985، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية " يعدل ويتمم المرسوم رقم 82-489 المؤرخ في 18 ديسمبر سنة 1982 والمتضمن إنشاء الديوان الوطني للإحصاء" العدد53، ص 1905

[2] مرسوم تشريعي رقم 85– 311 المؤرخ في 17 ديسمبر 1985، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية " يتضمن تعديل مادتين 5 و8 من المرسوم التشريعي 82- 489 المؤرخ في 18 ديسمبر سنة 1982" العدد53، ص 1905

7. ينشط أشغال الإعداد للتقني لمشاريع المخططات والبرامج الوطنية الخاصة بالأعمال الإحصائية ويدعمها وينسقها
8. يتولى التحضير التقني لعمليات الإحصاء الوطنية بما في ذلك الإحصاء العام للسكان والمساكن. كما يتولى انجازها واستغلالها ان لزم الأمر ويقوم بالتحقيقات والدراسات الإحصائية الوطنية والجهوية أوالقطاعية.
9. يحسب أويمركز المؤشرات الرئيسية والأرقام الاستدلالية الإحصائية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك ما يتعلق منها لتطور الأسعار.
10. يقدم خدمات للهيئات العمومية والجماعات المحلية دون عيرها لاسيما تنظيم التحقيقات والدراسات الإحصائية وبمعالجتها وذلك على أساس تعاقدات تبرم طبقا للتنظيم المعمول به.
11. يساهم في تنمية العلوم الإحصائية وتكوين الموظفين المتخصصين في مجال الإحصائيات وتجديد معلوماتهم وتحسين مستواهم.
12. يضع الفهارس وأسس المعطيات الإحصائية اللازمة لأداء المهمة
13. يعد جهاز رقابة تنفيذ المخطط المشاركة في إعداد التقرير السنوي عن تنفيذ المخطط الوطني وإعداد الحصيلة السنوية المرتبطة به وانجاز دراسة سنوية عن الوضعية الاقتصادية والاجتماعية.
14. يكلف الديوان الوطني للإحصائيات بتنظيم وتشجيع نشر الإعلام الإحصائي لدى السلطات العمومية، ويعد حوليات ومنشورات إحصائية وتوزع على الجمهور. أيضا يعزز العلاقات مع المراكز الإحصائية الموجودة بالخارج، وهذا بمشاركته في المؤتمرات الدولية وأشغال المنظمات الجهوية والدولية التي لها علاقة بالإحصائيات وعلم السكان والأبحاث الداخلية في اختصاصه.
15. يتلقى ويجمع المعطيات المحاسبية للإحصاء،والمعلومات الإدارية (الحالة المدنية) وتقارير الوزارات والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية.

أيضا هذا المرسوم نص على تنظيم الداخلي للديوان الوطني للإحصائيات في شكل مديريات وأقسام ومكاتب بقرار وزاري مشترك بين الوزير الوصي والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية.

10.قانون 09.86 مؤرخ في 29 جوان سنة 1986 [1] :يتعلق بالإحصاء العام للسكان والسكن ص 1230 العدد 31: يتضمن هذا القانون خمسة أبواب:

الباب الأول: يتضمن الشروط العامة بتحضير عمليات الإحصاء العام للسكان والإسكان، تتلخص هذه الشروط فيما يلي:

1. تحضير عمليات الإحصاء العام للسكان والإسكان.

2ا لتمويل المادي.

3. حقوق الأشخاص الذين يجري إحصاؤهم والتزاماتهم.

كما تضمن هذا الباب تعريف عملية الإحصاء العام للسكان والإسكان . وعرفه القانون على أنه" جرد شامل ينفد في تاريخ معين، ويضبط عدد السكان والإسكان ومميزاتهم الإجتماعية والاقتصادية، ويتمثل في جمع المعلومات الإحصائية الضرورية لتحديد المخططات الوطنية الإنمائية وإعدادها. تجرى عمليات الإحصاء عبر كامل التراب الوطني تبعا لنظام دوري يحدد وفقاً لحاجات البلاد الإحصائية.

الباب الثاني: يحدد الحقوق والواجبات المبحوث، وتتمثل فيما يلي:

- يلزم القانون الجزائي على كل أفراد المجتمع الجزائري الذين بلغوا سن الرشد الإجابة بأنفسهم على أسئلة الاستمارة.
- يجب على الأشخاص الذين استلموا إشعار المرور عدم مغادرة مقر سكناهم، كما يمكنهم الاستفادة من نصف يوم عطلة مدفوعة الأجر من المستخدم يعمل إن اقتضى الأمر.

- تضمن الدولة سرية البيانات الفردية ولا تستعمل بأية حال من الأحوال إلا في أغراض إحصائية.
- عدم السماح للمصالح الإدارية الإطلاع على محتوى الاستمارة، ويجب على كل من ساهمة في عملية الإحصاء احترام السر المهني.

[1] قانون 86-09 مؤرخ في 29 جوان سنة 1986 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية" يتعلق بالإحصاء العام للسكان والسكن" العدد 31 .ص 1230

الباب الثالث:تطرق إلى التنظيم الهيكلي لتنفيذ عملية الإحصاء. يتكون الهيكل التنظيمي لعملية الإحصاء من:

اللجنة الوطنية للإحصاء العام للسكان والإسكان : تشرف على تحضير الإحصاء وإجرائه والإطلاع على جميع المسائل المتعلقة بتنظيم عملية الإحصاء وتنسيقها، كما تقترح جميع التدابير المرتبطة بذلك.

اللجنة الولائية والبلدية : يقومان بنفس المهام والمتمثل في التنسيق عملية الإحصاء وتطبيقها والسهر على حسن سيرها.

لجنة تنفيذية ميدانية: تنشط كامل الأشغال التقنية الإحصائية ثم تعرضها على اللجنة الوطنية لإبداء الرأي فيه.

الباب الرابع:خاص بالأحكام المادية وتتمثل في:

- منح تعويضات مالية للمستخدمين بصفة مؤقة في عملية التعداد.
- تخصم من الميزانية العامة الدولة التكاليف المالية الضرورية لتحضير وتنفيذ الإحصاء العام للسكان والإسكان.

الباب الخامس: تضمن أحكام مختلفة تخص بإجمال مجالات تطبيق القانون.

ملاحظة : لم يتم تعديل هذا القانون الى هذا التاريخ، ومازالت عمليات التعداد تنسق وتنفد على أساسه.

11.مرسوم 87- 98 مؤرخ في 28 أبريل سنة 1987 [1]:يعدل هذا المرسوم أحكام المادة 8 من المرسوم رقم 489.82 المؤرخ في 18 ديسمبر سنة 1982 والمتضمن إنشاء الديوان الوطني للإحصائيات. وينص على:

[1] مرسوم 87- 98 مؤرخ في 28 أبريل سنة 1987، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية " يتضمن تعديل مادتين 8 من المرسوم التشريعي 82- 489 المؤرخ في 18 ديسمبر سنة 1982" العدد18، ص 675

1. تعيين مديران عامان ومساعدان ومديرون يعينون بمرسوم بناء على اقتراح وزير التخطيط.
2. تعيين مدير فروع جهوية ورؤساء أقسام ورؤساء مكاتب يعينهم الوزير الوصي، بناء على اقتراح المدير العام للديوان الوطني للإحصاء.

الهدف من هذه التعيينات مساعدة المدير العام للديوان الوطني للإحصائيات في مهامه.

12.مرسوم تشريعي رقم 87. 269 مؤرخ في 15 ديسمبر سنة 1987 [1]: ينص على إسناد الوصاية على الديوان الوطني للإحصاء إلى الوزير الأول.

13.مرسوم تنفيدي رقم 89. 88 مؤرخ في 13 جوان سنة 1989 [2] : يسند الى المندوب للتخطيط الوصاية على الديوان الوطني للإحصائيات.

14.مرسوم تشريعي رقم 94- 01 المؤرخ في 15 يناير 1994[3]: تكون هذا المرسوم من 46 مادة قسمت على 10 فصول . حدد فيه مهام ومكونات المنظومة الإحصائية. كما تطرق الى تعريف المبادئ العامة للإحصاء (التسجيل الإحصائي، السرية، النشر، الزامية الإجابة) . أي بمعنى آخر، تم إعادة تنظيم الجهاز الإحصائي زتم توسيع صلاحيات الديوان الوطني للإحصائيات يمكن تلخيصه في النقاط الآتية :

1.مكونات المنظومة الإحصائية: تتكون المنظومة الوطنية للإحصاء من أجهزة ومؤسسات مكلفة بجمع ومعالجة وخزن وتحليل ونشر الإحصائيات الرسمية وبتنسيق النشاط الإحصائي. وتقوم الهياكل بمهامها وفق المصطلحات والضوابط المنهجية والتقنيات المتعارف عليها في هذا الميدان.

---

[1] مرسوم تشريعي رقم 87- 269 مؤرخ في 15 ديسمبر سنة 1987، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية "يتضمن تحديد الجهة الوصية على الديوان الوطني للإحصاء" العدد51، ص 1968

[2] مرسوم تنفيدي رقم 89- 88 مؤرخ في 13 جوان سنة 1989 ،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية "يسند الى المندوب للتخطيط الوصاية على الديوان الوطني للإحصائيات"العدد 24 ص 645

[3] مرسوم تشريعي رقم 94– 01 المؤرخ في 15 يناير 1994 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية " يتضمن تعديل المنظومة الإحصائية" العدد03، ص 08

وتتولى جمع المعلومات ومعالجتها وخزنها ونشرها وفق المعايير والمتطلبات التي يقتضيها إنتاج المعلومة الإحصائية الجيدة في نطاق الحياد والموضوعية.

وتشتمل المنظومة الوطنية للإحصاء على:

أ. **المجلس الوطني للإحصاء:** هو بمثابة هيئة وطنية تضم ممثلي المؤسسات الوطنية والحكومية والمهنية والعلمية، على أن يكونوا الأعضاء من أصحاب الكفاءات القادرة على إسداء النصيحة حول الأولويات الوطنية التي يتوجب توفير البيانات الإحصائية حولها. تكمن أهمية تشكيله في وضع الإطار العام للنشاط الإحصائي والتوجيهات الأساسية لبرامج الإحصاءات الرسمية وعلاقته بالبرامج الوطنية الأخرى وخطة التنمية الوطنية وتحديد الأولويات وتوجيه البرنامج الإحصائي ليكون وفقًا للحاجات الوطنية. كما يسهر على ملائمة المفاهيم والتصنيفات ومناهج الإحصاء مع مكونات المظومة الإحصائية و مع تلك المستعملة على المستوى الدولي.

جاء إنشاء المجلس الوطني للإحصاءات الرسمية لعزز تطبيق المبدأ التاسع في المبادئ الأساسية العشرة للإحصاءات الرسمية والذي ينص على" قيام الوكالات الإحصائية في كل بلد من البلدان باستخدام المفاهيم والتصنيفات والأساليب الدولية بانسجام النظم الإحصائية وكفاءتها على جميع المستويات الرسمية " . المهمة الرئيسية تتمثل وحسب الممارسات الجيدة في حماية جهاز الإحصاء من التدخلات الخارجية خاصة المستويات السياسية. ويبقى المجلس الوطني في الجزائر هيئة استشارية تشارك في "إعداد أخلاقيات المهنة ويسهر على تقديم الضمان الفعلي للسر الإحصائي وعلى احترام الالتزام الإحصائي واستعمال المناهج الثابتة علميا".

ب.**مؤسسة مركزية للإحصائيات:** "هي مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بصلاحيات المرفق العام وتتمثل وظيفتها في تطوير المنظومة الوطنية للإعلام الإحصائي بالسهر على توفير المعلومات الإحصائية الملائمة لاحتياجات المستخدمين الاقتصاديين والاجتماعيين؛ تنسق وتلخص مقترحات برامج الأعمال الإحصائية الواردة من مختلف الأجهزة العمومية والخاصة؛ تعد وتنشر بصفة منتظمة مؤشرات الإقتصاد الوطني تعد وتقترح على المجلس الوطني للإحصاء القواعد والأدوات التقنية التي يجب أن يلتزم بها المتعاملون في منظومة الإعلام الإحصائي. ومن مهامها:

1. "إقامة نظام إحصائي شامل وموحد في البلاد يواكب تطور علاقات الإنتاج.
2. توجيه هذا النظام الإحصائي بما يكفل توارد المعلومات الصحيحة في مواعيدها المحددة من المكتب وإليه.
3. إعداد نظام متكامل من المعلومات الرقمية المعبرة عن كافة جوانب تطور المجتمع وعملية الإنتاج.
4. تتبع الخطط الاقتصادية والاجتماعية لإحصاء نتائجها في مختلف المراحل.
5. رفع التقارير والدراسات الدورية المنتظمة إلى رئاسة مجلس الوزراء وهيئة تخطيط الدولة وتزويد الوزارات المعنية بها.
6. إقامة الصلات والمراسلات العلمية وتبادل المنشورات مع الأجهزة والمؤسسات العلمية الدولية والأجنبية العاملة في مضمار الإحصاء، وتمثيل القطر في المؤتمرات الإحصائية الدولية.
7. وبصورة عامة كل ما يتعلق بعمليات الإحصاء والتعداد وما يكلفه بشأنها مجلس الوزراء والمجلس الأعلى للتخطيط،
8. تزويد الإدارات العمومية والمؤسسات الاقتصادية والمنظمات المكلفة بإنتاج النشاط الإحصائي بوسائل الإعلام ومن الأدوات والإجراءات. وللباحثين وسائر المواطنين بالمعلومات الإحصائية المتعلقة بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وغيرها،
9. تنسيق نشاطات مختلف الهياكل والمؤسسات المكلفة بالإحصاء وبرمجة الأعمال الإحصائية وتحديد المفاهيم والتصنيفات والمواصفات واعتماد الطرق الإحصائية المعمول بها دوليا. وتنظيم التشاور بين المنتجين للمعلومة الإحصائية والمستعملين لها استجابة للحاجيات من المعطيات وضمانا لتوفير الإحصائيات المطلوبة.
10. يشارك في المؤتمرات الدولية وفي أعمال المنظمات الجهوية والدولية، المتعلقة بالإحصاء، أوفي الأنشطة والبحوث الداخلة في اختصاصه؛

ج.أجهزة عمومية وخاصة متخصصة :من بينها معاهد السبر الإحصائي:تقوم هذه الأجهزة بالنشاط الإحصائي في مجال تخصصها ووفقا للأحكام المقررة في هذا المرسوم".

أخيرا يمكن للهياكل أن تعد وتقترح على المجلس الوطني للإحصاء جميع الإنجاز والتحاليل والدراسات التي تقوم بها في نطاق نشاطها.

2.المبادئ الأساسية للإحصاء: يستند هذا المرسوم إلى مبادئ منظمة للنشاط والإعلام الإحصائي. المبادئ تتمثل في:

أ.رقم التعريف الإحصائي:"يؤسس رقم تعريف الإحصائي للأشخاص الطبيعيين أوالمعنويين في التراب الوطني في إطار وضع الأدوات والإجراءات المقررة لتطبيق هذا المرسوم التشريعي". يستعمل هدا الرقم من طرف المؤسسات التي لها صبغة الرفق العام. إذ هذه الأخيرة تقوم بكتابة الرقم الإحصائي في جميع الوثائق والاستمارات أوالمراسلات.

ب.السر الإحصائي:" لا يحق للمصلحة المؤتمنة أن تكشف أوتنشر المعلومات الفردية الواردة في الاستمارات التي تتضمن التسجيل الإحصائي ولها علاقة بالحياة الشخصية والعائلية وعلى العموم الوقائع والتصرفات الخصوصية إلا طبقا للأحكام الرشيدة السارية على الأرشيف ". لا يجب استعمال المعلومات الخاصة بالأفراد لرقابة قضائية، جبائية أومالية . وفي كل الحالات لا يمكن استعمال المعطيات الشخصية المتأتية من المسوحات الإحصائية من القانون المتعلق بالمنظومة الوطنية للإحصاء إلا لأغراض إحصائية وأعوان الإحصاء مطالبون باحترام السر المهني.

ج.التسجيل الإحصائي:ُ'' التسجيل الإحصائي هوإقرار الدولة بطابع المنفعة العمومية للتحقيقات والدراسات والأشغال الإحصائية ولا يمكن استعمال المعلومات الشخصية ذات الصبغة الاقتصادية أوالمالية المدونة باستمارات المسوحات الإحصائية لغايات ذات علاقة بالمراقبة الجبائية أوالاقتصادية أوالاجتماعية. ولا تنطبق على المصالح الإحصائية التي تمتلك هذا النوع من المعلومات الإجراءات القانونية المتعلقة بحق الإطلاع على المعطيات المخول للمصالح الجبائية. ويجب على الأعوان المكلفين بجمع المعطيات الإحصائية أن يكونوا حاملين لبطاقة المحقق وعليهم أن يستظهروا بها قبل أي استجواب.

د.إلزامية الإجابة على الاستمارات الإحصائية: يطالب الأشخاص الطبيعيون والمعنيون بالإجابة بكل دقة وفي الآجال المحددة على استمارات المسوحات الإحصائية. ويتم معاقبة الأفراد في حالة الامتناع عن الجواب أوفي حالة جواب خاطئ متعمد بغرامة مالية تنفد حسب الأحكام القانونية المطبقة. كما لا يلزم الأشخاص الطبيعيون والمعنويون بالإجابة عن التحقيقات والدراسات الإحصائية الغير المسجلة إحصائيا.

و.النشر الإحصائي "يجب إن يشفع نشر المعطيات والتحاليل المستخلصة من التحقيقات بالحد الأدنى من العناصر الضرورية لتقديم مدى صلاحيتها". أي يتعين على هياكل المنظومة الوطنية للإحصاء وضع المعلومة الإحصائية الجاهزة على ذمة كل المستعملين حسب معايير عملية خدمة لحاجياتهم وضمانا لحق كل المواطنين في الإطلاع على المعلومة الإحصائية. يمنع نشر أي معلومة إسمية أوإحصائية قد تسمح بالتعرف على الأشخاص الطبيعيين أوالمعنويين. أيضا، في حالة إجراء عملية المسح الميداني يجب تحديد حجم العينة والإطار الزماني والمكاني.

3.الموارد المالية (التمويل): تمول التحقيقات والدراسات الإحصائية المسجلة إحصائيا (التي تحمل الرقم الإحصائي) من طرف الدولة أما جزئيا أوكليا(حسب طبيعة البحث).

15.مرسوم تشريعي رقم 95. 159 المؤرخ في 3 جويلية 1995 [1]:يتضمن التشخيص القانوني للمؤسسة المركزية للإحصاء؛ تحديد مقرها والمهام المخولة لها؛ يتضمن التنظيم الداخلي للمؤسسة؛ و تنظيم المجلس التوجيهي.

1.الشخصية القانونية للمؤسسة الإحصائية، مقرها ومهامها: يؤكد هذا المرسوم على أن الديوان الوطني للإحصائيات هوالمؤسسة المركزية للإحصائيات المنصوص عليها في المرسوم السابق،وهومؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المادي. يوضع الديوان تحت وصاية السلطة المكلفة بالإحصاء، ويكون مقره في مدينة الجزائر. ويمارس نفس المهام المذكورة في المرسوم سنة 1994. يزود هذا الجهاز بمجلس توجيه ويسره مدير عام.

2.المجلس التوجيهي: يتكون المجلس التوجيهي من أعضاء من الحكومة ، ومن ممثل السلطة المكلفة بالتخطيط وممثل المديرية العامة للوظيفة العمومية. و يرأسه المجلس ممثل السلطة المكلفة بالإحصاء ويضم على أساس تشاركي، أعضاء من الوزارات وممثلي الإدارات العمومية المعنية وممثلي

[1] مرسوم تشريعي رقم 95 159 المؤرخ في 3 جويلية 1995، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية "يعدل القانون الأساسي للديوان الوطني للإحصائيات" العدد31، ص 09

مختلف فئات مستخدمي المعلومات الإحصائية وشخصيات مختارة على أساس كفاءتها في مجال المعلومات الإحصائية وهم :

- ممثل السلطة الوصية رئيسا
- ممثل الوزير المكلف بالجامعات المحلية
- ممثل الوزير المكلف بالصناعة
- ممثل الوزير المكلف بالتعليم العالي
- ممثل الوزير المكلف بالتربية الوطنية
- ممثل الوزير المكلف بالتربية الوطنية
- ممثل الوزير المكلف بالعمل والحماية الإجتماعية
- ممثل السلطة المكلفة بالتخطيط
- ممثل المديرية العامة للوظيفة العمومية

يجتمع هذا الأخير بدعوة من رئيسه مرة واحدة في كل سداسي . ولا يمكن أن تنعقد الجلسات إلا بحضور 3/2 من أعضاء المجلس على الأقل. وفي صورة عدم توفر النصاب يجتمع المجلس بعد خمسة عشر يوما على أقصى تقدير مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين. ويبدي المجلس رأيه بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين، وفي صورة تعادل الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا.

تتمثل مهمة المجلس التوجيهي للإحصاء في توجيه وقيادة وتحفيز النشاط الإحصائي على المستوى الوطني. وفي إطار المهمة العامة المحددة أعلاه فان المجلس التوجيه:

1. "يتصرف بإسم الديوان ويمثّله أمام القضاء وفي جميع أعمال الحياة المدنيَة،
2. يحضر وينفذ عملية التعداد العام للسكان والسكن. كما يستغل ويحلل نتائجها. كذلك التحقيقات والدراسات الإحصائية الوطنية والجهوية أوالقطاعية في إطار اختصاصات الدَيوان الوطني للإحصائيات؛
3. يشارك في توضيف وتكوين المستخدمين المتخصصين في مجال الإحصاء وتجديد معلوماتهم، وتحسين مستواهم؛

16.مرسوم تنفيذي رقم 95-160 مؤرخ في 4 محرَم عام 1416 الموافق 3يونيو سنة1995 [1]:

تطرق هذا المرسوم الى الهيكل التنظيمي للمجلس الوطني للإحصاء ونشاطه:

1.مكونات المجلس الوطني للإحصاء: يتكون المجلس الوطني للإحصاء من 32 عضوا يتوزعون كالآتي:

- على ممثل واحد لكل وزير من الوزارات الآتية: الدفاع الوطني، الجماعات المحلية، المالية، الصناعة، التربية الوطنية، التعليم العالي، الفلاحة، الصحة والسكان، العمل والحماية الإجتماعية.
- ممثل واحد من : السلطة المكلفة بالتخطيط، محافظة بنك الجزائر،إدارة الجمارك، السلطة المكلفة بالإحصاء، الإدارة المكلفة بالأرشيف الوطني، المركز الوطني للسجل التجاري، معهد الدراسات الإستراتيجية الشاملة.
- مسؤول الديوان الوطني للإحصائيات،
- خمس شخصيات يعينها رئيس المجلس الوطني بسبب تأهيلها واطَلاعها في ميدان الإحصاء
- ممثلين إثنين من :للهيئة التشريعية، يعينهما رئيسهما، و المجلس الوطني الإقتصادي والاجتماعي،
- ثلاث ممثلين: من النقابات العمالية الأكثر تمثيلا و ومستخدمون من غير الإدارة.

2.نشاطه:يتحدد نشاط المجلس الوطني للإحصاء حسب هذا المرسوم فيمايلي:

1. يتولى مصالح الديوان الوطني للإحصائيات
2. إبداء الرأي في سياسة تطوير المعلومة الإحصائية وفي الإجراءات الكفيلة بتوجيه النشاطات الإحصائية والنهوض بها
3. السهر على تنسيق الأعمال الإحصائية واقتراح آليات التنسيق الإحصائي.
4. النظر في البرامج الإحصائية للهياكل والمؤسسات الإحصائية العمومية قصد اقتراح برنامج وطني للإحصاء يغطي فترة مخطط التنمية.

[1] مرسوم تشريعي رقم 95 159 المؤرخ في 3 جويلية 1995، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية "يعدل القانون الأساسي للديوان الوطني للإحصائيات" العدد31، ص 14

17 .مرسوم تنفيدي447.95 موافق 25 ديسمبر سنة 1995[1]: تضمن تعيين أعضاء المجلس الوطني للإحصاء لمدة أربع سنوات. يتكون المجلس من 34 عضوا من بينهم 33 من جنس ذكر.

رغم تعيين المبكر لتشكيلة المجلس الوطني للإحصاء إلاأنها لم تزاول مهامها. وجمد نشاط المجلس الوطني للإحصاء الغاية 2008.

18. مرسوم رئاسي رقم 06-346 المؤرخ في 9رمضان عام 1427 الموافق أكتوبر سنة 2006: يتضمن انشاء المحافظة العامة للتخطيط والاستشراف ومهامها وتنظيمها. من الجانب الاحصائي يكلف هذا المرسوم ممارسة المحافظ العام للتخطيط والاستشراف صلاحيات الوصاية على الديوان الوطني للإحصائيات وكذلك على رئاسة المجلس الوطني للإحصاء.

19.مرسوم تنفيذي رقم 08 .150 المؤرخ في 21 ماي سنة 2008 :يتضمن تعيين 37 عضوا في المجلس الوطني للإحصاء.

قامة المجلس الوطني للإحصاء مند تجديد أعضائه (عهدتهم الأولى 2008-2012) بعدة نشاطات إحصائية تتمثل فيمايلي:

أ- إنشاء أربع لجان مخصصة للإحصاء الإقتصادي والحسابات الإقتصادية والديموغرافيةوالاجتماعية والبرامج الوطنية الممتدة لعدة سنوات، و إنشاء لجنتين خاصتين لتعزيز دور المجلس الوطني للإحصاء إحداهما مختصة في التنسيق والأخلرى في التسجيل الإحصائي.

ب- إنتقاء تشكيلته في سنة 1995 و تم تجديدها في سنة 2008 (لم يتم الإلتزام بدورية التشكيلة).

ت- تحديد أساليب و منهجية تنفيد تعداد 2008.

ث- المشاركة في إعداد إستراتيجية وطنية للتنمية و الإحصاء

كما أعلن عن النشاطات المستقبلية للعهدة الثانية (2012-2016) الآتية:

[1] مرسوم تنفيدي 95- 447 موافق 25 ديسمبر سنة 1995 ، جريدة رسمية للجمهورية الجزائرية" تضمن تعيين أعضاء المجلس الوطني" العدد 81 ص 17

أ- وضع نشرية دورية خاصة بالهيئة ،

ب- صياغة وإطلاق موقعه اللإلكتروني،

ت- نشر النظام الداخلي للمجلس الوطني للإحصائيات.

20.مرسوم تنفيذي رقم 10-282 المؤرخ في 14 نوفمبر 2010[1]: يتضمن إنشاء وزارة الاستشراف والإحصاء وتحديد مهامها وهياكلها. و يحدد صلاحيات وزير الاستشراف والإحصائيات. من بين صلاحياته يتولى تطوير المعلومة الإحصائية ودعم منظومة الإحصاء الوطني بمايلي:

1. يعد ويقترح على الحكومة السياسية الوطنية للمعلومة الإحصائية ويسهر على تنفيذها.
2. يعمل على تطوير المنظومة الإحصائية ويضمن تماسكها ويحدد، بالتشاور مع المؤسسات المعنية، كل التدابير التي من شأنها تعزيز التنسيق بين المؤسسة المركزية للإحصائيات والمصالح الإحصائية للإدارات والجماعات المحلية.
3. يسهر على جمع المعلومة الإحصائية في المجال الاجتماعي والديموغرافي والاقتصادي والبيئي وإنتاجها ومعالجتها ومركزيتها ونشرها، في إطار الأحكام التشريعية والتنظيمية التي تحكم المنظومة الإحصائية.

من هياكل الوزارة ، المديرية العامة للمناهج وتنظيم المنظومة الإحصائية، وتكلف بتطوير القدرات الوطنية للإحصاء أدوات تقدير الإطار الاقتصادي الكلي والقطاعي وتصور السياسات العمومية، ولترقية المنظومة الإحصائية الوطنية خصص في الوزارة قسم تنظيم المنظومة الإحصائية، ويكلف حسب المرسوم بما يلي:

1. ترقية المنظومة الإحصائية مع السهر، بالاتصال مع مجمل أجهزة المنظومة، خصوصا على ضبط إنتاج المعلومة الإحصائية ومعالجتها وتوزيعها.
2. تنظيم مجمل المعلومات الإحصائية الواردة من مختلف المصادر في بنوك معطيات مرجعية في إطار البرنامج الوطني للإعلام الإحصائي طبقا للأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها في هذا الميدان.

[1] مرسوم تنفيذي 10. 282 مؤرخ في 14نوفمبر 2010. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية" يحدد صلاحيات وزير الإستشراف والاحصائيات " العدد 70 ص 14

3. تنظيم جهاز اليقظة الاقتصادية وتنسيقه وتطويره.
4. يدير القسم رئيس قسم ويلحق به ثلاث مديري دراسات ويساعد كلا منهم رئيسا.

مند إصدار المراسيم التشريعية لسنة 1994 و1995 و 2010، قام الديوان الوطني للإحصاء والمجلسالوطني للإحصاء و وزارة الاستشراف بالتركيز على الإعداد والتجهيز والترتيب لأعمال التعداد العام للسكان والمساكن الذي نفذه الديوان في 2008 وكذلك التعداد الاقتصادي الذي نفذته في عام 2010. والذي على أساسهما بدء في استخدام النظام المنسق لتصنيف بيانات إحصاءات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية. كما انتقلت تبعية المؤسسة من وزارة المالية والاقتصاد الوطني إلى وزارة التخطيط.

II.7. تعلريف ومفاهيم المبادئ العامة للإحصاء في التشريع الجزائري (من1962 الى 1994) ومدى مطابقة مفاهيم تشريع 1994 مع مبادئ العشر للأمم المتحدة في اللإحصاء و الدول العربية:

من خلال تفحصنا للمراسيم التنفيذية التمسنا وجود بيئة قانونية داعمة للإحصاء. وأيضا تركيز السلطة التشريعية أو التنفيدية الى إدراج مواد جديدة أوتعديل بعض المواد، بهدف تفعيل القانون الإحصاء وتطابقه مع التوصيات الدولية و الاقليمية. من أهم المواد التي أدخلت عليها التعديلات هي المواد الخاصة بالمبادئ العامة للإحصاء والتي تتمثل في:

1.سرية البيانات: يعتبر مبدأ سرية البيانات من أهم مبادئ التشريعات المنظمة للنشاط الإحصائي. يرتبط هذا المبدأ بنزاهة المؤسسة الإحصائية وبإيمانها بأثر فقدان هذه الأخيرة في جمع البيانات ميدانياً.

تأكد النصوص الموجودة في الجدول رقم 3 على تكفل الدولة بتطبيق مبدأ سرية البيانات في أول مرسوم تشريعي صدر بعد الاستقلال سنة 1962م. وعلى مراجعة السلطة التشريعية /التنفيدية المبادئ العامة للإحصاء.إذ أعادت تعريف تفسير هذه الأخيرة في 04 مراسيم. يعنى بمبدأ سرية البيانات في النصوص التشريعية المذكورة في الجدول التالي على أنه التعامل مع جميع البيانات المتعلقة بالأفراد أوبالمؤسسات الاقتصادية باعتبارها معلومات سرية لا يجوز إفشائها لأي طرف

(مراقبة مالية ،جبائية ، اقتصادية) أوأشخاص غير مخولين. هدفت النصوص في ذلك إلى الحفاظ على خصوصيات الأفراد وإزالة حاجز الخوف لديهم من تسرب المعلومات التي يدلون بها عند طلب بيانات إحصائية منهم لضمان تعاونهم ، وعلى الرغم من تأكيد القانون في هذه المواد على سرية المعلومات التي يجمعها الديوان الوطني للإحصاء أوالمؤسسات الحكومية أوالخاصة ، إلا أن هذه السرية محددة ويصعب تحديد البيانات التي تخضع الى مبدأ السرية.

الجدول رقم 3: مفهوم مبدأ سرية البيانات في المواد التشريعية الجزائرية.

سنة الإصدار	النص
1962	المادة رقم 6: " إن المعلومات ذات الطابع الاقتصادي أوالمالي الواردة في أوراق الأسئلة التي تحمل التأشير المنصوص عليه في المادة 2 لا يمكن بحال أن تستعمل لغاية مراقبة جبائية أوتطبيق عقوبة اقتصادية" " يتحتم على الأعوان المكلفين بالدراسات والتحقيقات الاقتصادية أن يكتموا السر المهني"
1971	نفس النص مقسم إلى مادتين (رقم 12و13)
1986	المادة رقم 4: تضمن الدولة للأشخاص الطبيعيين الذين يقع إحصائهم أن المعلومات الفردية التي يصرحون بها لا تستعمل بأية حال من الأحوال إلا لأغراض إحصائية. يتعين على مصالح الإدارية التي تحوز الأجوبة ألا تطلع عليها أيا كان وعلى كل شخص شارك بأي صفة كانت في تحضير الإحصاء أوتنفيذه واستغلاله أن يتقيد باحترام السر المهني والإحصاء تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في التشريع المعمول به
1994	المادة 24 " لا يحق للمصلحة المؤتمنة أن تكشف أوتنشر المعلومات الفردية الواردة في الاستمارات التي تتضمن التسجيل الإحصائي ولها علاقة بالحياة الشخصية والعائلية" "المعلومات الفردية التي تحصل عليها أجهزة المنظومة الاحصائية بواسطة تطبيق هذا المرسوم التشريعي وتسمح بالتعرف على الافراد الذين تنطبق عليهم، لاسيما المعلومات الواردة في الاستمارات التعداد أوالتحقيقات التي تتضمن التسجيل الإحصائي لايمكن باي حال من الاحوال استعمالها في أغراض الرقابة الاقتصادية والمالية خصوصا الجبائية أوالقمع الاقتصادي والتي تبقى خاضعة للقوانين السارية عليه" "المعلومات العامة المتعلقة بالأشخاص المعنويين أوالطبيعيين، باستثناء المعلومات المتعلقة بصحة الافراد المعنيين باسمائهم التي تجمعها في إطار المهمة التي تقوم بها الادارة أوالمؤسسة عمومية، يمكن التنازل عنها لاغراض تقتصر على اعداد أشغال إحصائية.....ولايمكن المصلحة المستفيدة أن تقوم بأي كشف لاحق للمعلومات التي ترسل اليها وتسمح بالتعرف على الاشخاص المعنويين أوالطبيعيين الذين تنطبق عليهم"
المصدر: الجريدة الرسمية : أنظر هوامش ص72-ص77- ص84- ص 86	

أي ماذا يقصد بسرية البيانات الفردية ؟ ، هل هي البيانات الفردية التي تتيح كشف المبحوثين عن هوياتهم، سواء كانوا أفرادا أم شخوصا اعتباريين أم بيانات تكشف عن هويتهم وخصائصهم الاجتماعية و الاقتصادية (مثل الجنس، الحالة الواجية، الحالة الفردية، الخ.....) ؟.

رغم استدرك القانون في المادة سنة 1994 بإضافة الاستثناءات المتعلقة بهذه السرية، حيث سمح بالكشف عن المعلومات التي تصنف أصلا بالسرية في حالة زوال مبررات السرية من خلال موافقة من تتعلق بهم البيانات والمعلومات خطيا على نشرها. إلا أنه لا توجد تعليمات أومعايير تنفيذية في النص توضح ما هي البيانات التي يمكن حجبها، أوما هي الجهات التي يتم حجب المعلومات عنها البيانات. و هذا ما أدى إلى صعوبة الحصول على المعلومات الإحصائية . بمعنى آخر لا يتسنى للباحث أوأي مستخدم الحصول على قاعدة البيانات مثل عناوين الأسر وموقعهم الجغرافي أوعناوين المؤسسات إذا أراد أن يقوم ببحث ميداني أودراسة معينة بحجة سرية البيانات.

من خلال مراجعة نص المبدأ السادس من المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية الخاص بسرية البيانات لاحظنا أنه يتطابق الى حد ما مع النص التشريعي لسنة 1994 إذ ينص على أن "**يتعيّن إضفاء السرية التامة على البيانات المتعلقة بالأفراد التي تجمعها الوكالات الإحصائية لأغراض إعداد الإحصاءات سواء تعلق ذلك بأشخاص طبيعيين أومعنويين، ويتعين استخدامها بالضرورة في الأغراض الإحصائية**"[1] إلا أن هذا المبدأ ترك مساحة واسعة لأجهزة الإحصاء من خلال ذكره عبارة" ويتعين استخدامها بالضرورة في الأغراض الإحصائية ". قد ساهمت هذه المساحة في تعدد وسائل الإتاحة للبيانات وكما يمكن لهياكل الجهاز الإحصائي والمؤسسات العمومية الاشتراك في جمع بيانات اومعلومات إحصائية وتبادلها فيما بينهم[2].

و من خلال مراجعة النصوص القانونية للدول العربية (تونس، موريطانيا،مصر، اليمن، الأردن، قطر، الإمارات العربية و فلسطين)[3] التمسنا توافق كبير مابين الجزائر و الدول العربية في تعريفهم الحديث لمبدأ سرية البيانات (أنظر الجدول رقم1.3، والملحق رقم 2) . حيث كلها تجمع على أن البيانات الفردية للأشخاص الطبيعيين أو إعتباريون المجمعة في التعدادات أو المسوحات

[1] المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية " واقع التشريع المنظم للعمل الإحصائي" 2008.ص26

[2] نفس المرجع

[3] القوانين التشريعية متاحة على مواقع الالكترونية للجهاز الاحصائي الرسمي للدول المذكورة في النص (أنظر المراجع)

سرية ولايمكن البوح بها أو إستعمالها لأغراض إحصائية أو أخرى إلا بموافقة الشخص المعني. كما يمكن القول أن تعريف دولة قطر لمبدأ المذكور في الأعلى كان أكثر وضوحاً و محددا لموضوع البيانات السرية حيث عرفتها على أن " **تكون جميع البيانات المتعلقة بأسماء وهويات المنشآت و الأفراد سرية، ولايجوز إفشاؤها لغير المخولين بالاطلاع عليها، إلا بموافقة كتابية من صاحب الشأن، ويحظر استخدامها لغير الأغراض الاحصائية.**"

تؤكد نتائج الدراسة الاستطلاعية (أنظر الى الجدول رقم 4 والتمثيل البياني رقم 4) على أن مبدأ سرية البيانات منفذة بالكامل ومنفذة الى حد كبير بنسبة 95% حسب رأي المبحوثين.

فيحين عبرت نسبة ضعيفة من الرواد عن عدم تنفيد هذا المبدأ من طرف منتجي البيانات ومن بينها الديوان الوطني للإحصائيات. إذ صرح بعضهم أنهم تمكنوا من الحصول بوساطة على استمارات وقاموا بتفريغها في إطار إنجاز دراسة ميدانية.

الشكل رقم 4: توزيع الرواد حسب رأيهم حول التنفيد العملي لمبدأ سرية البيانات من طرف الأجهزة الإحصائية في الجزائر وحسب التخصص الجامعي.

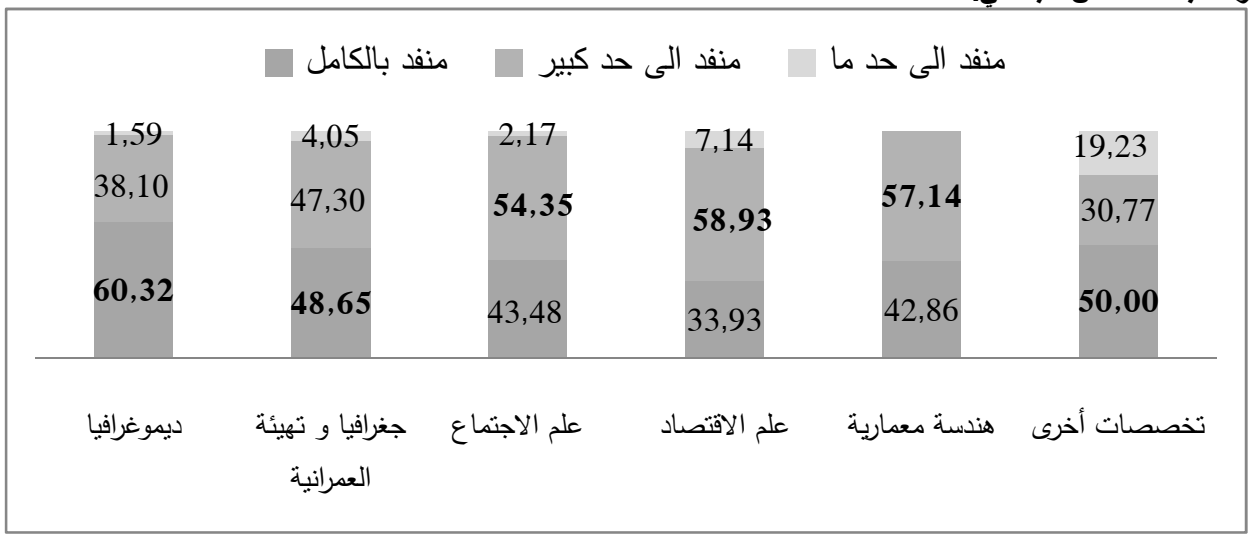

سجلنا أيضا من خلال النتائج الاستطلاع نسبة 95.33% (الجدول رقم 5 والشكل البياني رقم 5) من مجموع الرواد أعربوا عن موافقتهم على تنفيد مبدأ سرية البيانات. بينما نسبة 4.67% من مجموع الرواد أعربوا عن عدم موافقتهم على تطبيق هذا المبدأ حيث عبروا عن فتح مجال حرية الحصول على المعلومات الإحصائية للمستفدين مع معاقبة كل استخدام غير سوي للبيانات الشخصية

الشكل 5 رقم: توزيع الرواد حسب موقفهم (مؤيد/ معارض) من تطبيق مبدأ سرية البيانات الإحصائية وحسب التخصص الجامعي .

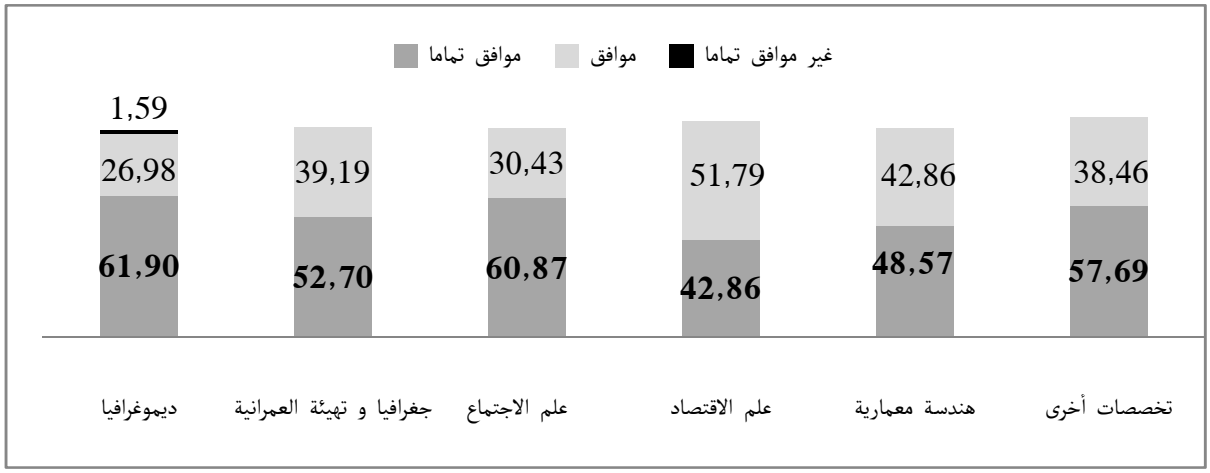

2.جمع ونشر البيانات: يحكم عمل جهاز الإحصاء في معظم بلدان العالم تشريعات تمكنه من القيام بمهامه على صعيد جمع ونشر البيانات من مصادرها المختلفة وتوفير الإحصاءات اللازمة من اجل البناء والتنمية . "وأصبح من الضروري مراجعة التشريعات الإحصائية وتطويرها لتتواءم مع المستجدات في مجال نشر البيانات الإحصائية بهدف تعزيز علاقات الشراكة مع المستخدمين [1] ".

تؤكد فقرات المواد التشريعية الموجودة في الجدول رقم 6 على اهتمام السلطة الشريعية/ التنفيدية في الجزائر بتطبيق مبدأ جمع ونشر البيانات إالاحصائية وهذا بعد مراجعة مدلولاته حتى يتساير مع التوصيات الدولية والتطورات التي يعرفها النشاط الاحصائي على المستوى المحلي وعلى المستوى الدولي.

تنص جميع المواد التشريعية المذكورة في الجدول التالي على أن الجهاز الاحصائي الرسمي في الجزائر هو المؤسسة المنفردة المخولة والمسؤولة على عملية جمع و نشر البيانات الاحصائية .

[1] المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية" واقع التشريعات المنظمة للعمل الإحصائي العربي، 2008، ص 2 . مرجع سبق ذكره

الجدول رقم6: النصوص التشريعية الخاصة بنشر البيانات.

سنة الإصدار	النص
1970	المادة4:انجاز وإعداد مخططات الأشغال المتعلقة بجميع التحقيقات والإحصاءات ذات الطابع الوطني أوالجهوي أوالقطاعي المتممة في ميادين الاقتصاد أوالسكان أوالاجتماع والقيام باستغلالها على الآلات الميكانوغرافية أوالالكترونية ونشرها
1982	المادة 5:ينظم ويطور نشر الإعلام الإحصائي
1985	المادة5:ينظم ويشجع نشر الإعلام الإحصائي لدى السلطات العمومية، ويعد حوليات ومنشورات إحصائية توزع على الجمهور
1994	المادة33: يجب إن يشفع نشر المعطيات والتحاليل المستخلصة من التحقيقات بالحد الأدنى من العناصر الضرورية لتقديم مدى صلاحيتها". أي يتعين على هياكل المنظومة الوطنية للإحصاء وضع المعلومة الإحصائية الجاهزة على ذمة كل المستعملين حسب معايير عملية خدمة لحاجياتهم وضمانا لحق كل المواطنين في الإطلاع على المعلومة الإحصائية. يمنع نشر أي معلومة إسمية أوإحصائية قد تسمح بالتعرف على الأشخاص الطبيعيين أوالمعنويين. أيضا، في حالة إجراء عملية المسح الميداني يجب تحديد حجم العينة والإطار الزماني والمكاني"
المصدر: الجريدة الرسمية: أنظر هوامش ص77- ص79-ص82-ص86	

وتلبيتا لتوصيات هيئة الامم المتحدة المتمثلة في "" **حفاظا على الثقة في الإحصاءات الرسمية, يتوجب أن تقوم الوكالات الإحصائية، وفقا لاعتبارات فنية دقيقة تشمل المبادئ العلمية والآداب المهنية**, بتحديد أساليب **وإجراءات جمع البيانات الإحصائية وتجهيزها وتخزينها وعرضها**." قامت السلطة المختصة بالتشريع بإدراج الفقرة الآتية في المرسوم التشريعي رقم 94-01-المؤرخ في 1994: "**يجب أن يشفع نشر المعطيات والتحاليل المستخلصة من التحقيقات بالحد الأدنى من العناصر الضرورية لتقدير مدى صلاحيتها: في حالة إجراء التحقيقات عن طريق السبر يجب أن يشار في النشر نفسه إلى حجم العينة والفترة التي جمعت فيها المعطيات والى الحقل الجغرافي للوحدات التي شملها التحقيق** ".

من خلال مرجعة قوانين الدول العربية سالفة الذكر ومقارنتها مع التشريع المتعلق بالمنظومة الإحصائية في الجزائري(سنة 1994م) لاحظنا تطابقه الى حد كبير ي تحديد أبعاد عملية جمع ونشر البيانات الاحصائية (أنظر الجدول رقم 1.6،ملحق رقم 9). حيث تطرقت بممجملها الى النقاط الآتية:

أ. حق كل مواطن الاطلاع على المعلومة الاحصائية.

ب. توفيت ودورية نشر البيانات.

ت. التعريف بالمنهجيات والأساليب المعتمدة .

ث. جودة ومصداقية البيانات الإحصائي

من خلال الجدول رقم 7 والتمثيل البياني رقم 6 الموجود في الأسفل نلاحظ أكثر من 50% من الرواد عبروا عن أن النص القانوني المتعلق بعملية نشر البيانات الإحصائية منفذ إلى حد ما. حيث يتم عرض مصدر البيانات و المنهجية في جميع التعدادات و المسوحات الوطنية . عل العكس عدم إحترام رزنامة مرحلة جمع و نشر البيانات . على العكس ما يقارب 25% من الرواد عبروعن عدم تنفيدها. أما نسبة الرواد الذين أكدوا على تطبيق كامل أوالى حد كبير لفقرت النص القانوني 23%. يتبين كذلك من خلال نتائج الجدول عدم وجود إختلاف في مواقف الرواد حسب التخصص الجامعي

الشكل رقم 6: توزيع الرواد حسب رأيهم حول التنفيد العملي للنص التشريعي الخاص بنشر البيانات من طرف الأجهزة الإحصائية في الجزائر وحسب التخصص الجامعي.

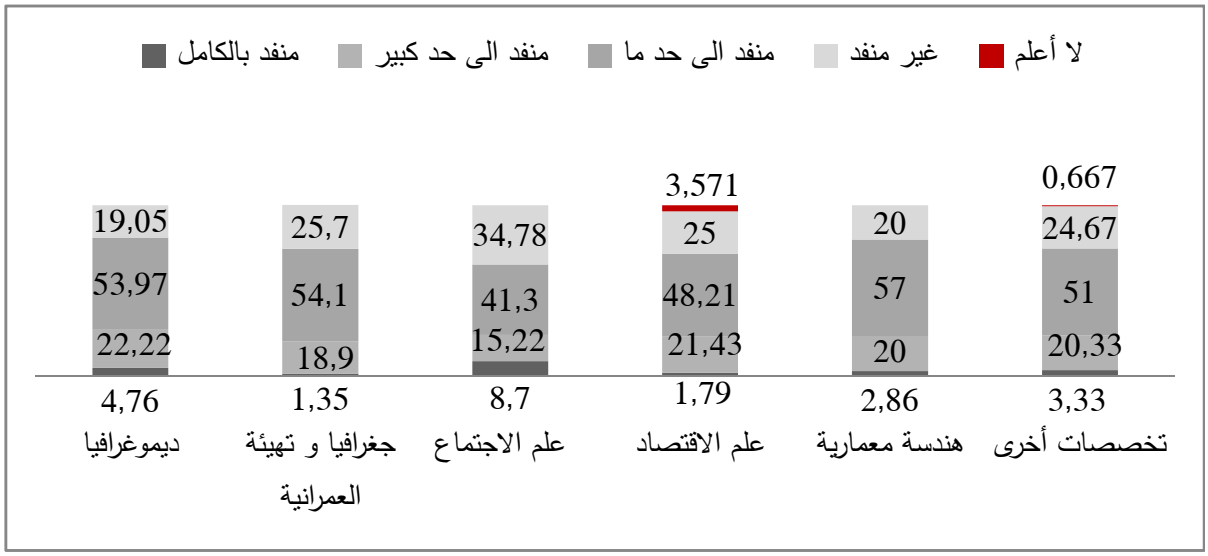

3.استقلالية الجهاز الإحصائي: إن عملية توفير إحصاءات رسمية دقيقة وحديثة غير منحازة لأي جهة كانت، تعتبر من مهام الجهاز الإحصائي المستقل. أي ضرورة إنتاج إحصائيات عمومية شفافة ومستقلة وحيادية من اجل تمكين المواطن من الحصول على معلومات موثوق فيها وبعيدة عن القيود السياسية للدول. بمعنى آخر، تدخل الجانب السياسي في مرحلة نشر البيانات يشكل أكبر عائق للجهاز الإحصاء الوطني حيث ينتج عنه عدم تعزيز مصداقية الرقم الإحصائي على المستوى الوطني

والدولي. بالإضافة إلى عدم تعزيز ثقة المستخدمين[1] والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والصحية ...الخ. على سبيل المثال معدل البطالة ، مؤشر الفقر...الخ.

تأكد النصوص التشريعية الصادرة في سنة 1970 و 1971 و 1982 (المذكورة في الجدول رقم 8) على احتكار الدولة للنشاط الإحصائي للجهاز الاحصائي الرسمي. حيث تنص موادها على تدخل المطلق للدولة في توقيت وآجال جمع ونشر البيانات الاحصائية . كا تتدخل في نوعية البيانات المجمعة.

الجدول رقم 8: فقرات من النصوص التشريعية الخاصة باستقلالية الجهاز الإحصائي حسب سنة الإصدار.

سنة الإصدار	النص
1970	المادة3:"تخصيص الاحتكار في مسائل الإعلام الإحصائي للدولة، وبهذه الصفة تتدخل في كل إحصاء أوتحقيق يتم بواسطة التنقيب الاقتصادي أوالاجتماعي، وتراقب جميع الأشغال الإحصائية لجميع المصالح أوالهيئات العمومية أوشبه عمومية أوخاصة وذلك بواسطة إجراء المشاورات الازامية" الدولة تتكلف بميزانية الجهاز
1971	المادة3"إن نوع المعلومات الإحصائية التي يجب على الإدارات والمؤسسات العمومية أوالخاصة تقديمها يحدده لها كاتب الدولة للتخطيط في نفس الوقت الذي يدقق لها دورية هذه المعلومات وشكلها والجهات المرسل اليها"
1982	المادة4:" يتولى الديوان الوطني للإحصائيات مهمة انجاز جميع الإشغال الإحصائية لاسيما كان منها ضروريا لإعداد التخطيط الوطني أوأي تحقيق وإحصاء يسمح بمعرفة الواقع الاقتصادي والاجتماعي. وبهذه الصفة يتولى، فيما يخص، انجاز برامج تنفيذية الأشغال المسندة اليه تطبيقا للسياسة الوطنية في هذا الميدان، ووفقا للقوانين والتنظيمات الجاري بها العمل، ولتوجيهات السلطة الوصية." استقلالية مالية تتكون إيرادات الديوان الوطني للإحصاءات:الإعانات المسجلة في ميزانية الدولة؛الإعانات التي تقدمها الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية؛ عائد الدراسات والخدمات والمنشورات ، الهبات والوصايا
1995	المادة4" يوضع الديوان تحت وصاية السلطة المكلفة بالإحصاء" "الديوان مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المادي"
المصدر :الجريدة الرسمية، أنظر هوامش ص77- ص79-ص91	

بينما أعتبرت مؤسسة مستقلة في المرسوم التشريعي رقم 95-159 المؤرخ في 03جويلية 1995 إذ نص في المادة 4 أن " الديوان مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المادي".

[1] هيئة الأمم المتحدة ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)" تعزيز دور الأنظمة الإحصائية الرسمية الصادرة عن الأمم المتحدة" صنعاء 26- 29 ماي 2008 ص 6 ، رمز الوثيقةE/ESCWA/25/5

من خلال إطلاعنا على المواد التشريعية الخاصة بالنظام الإحصائي للدول العربية التمسنا بيئة قانونية داعمة لإستقلالية الجهاز الرسمي الإحصائي (أنظر الجدول رقم 1.8، ملحق رقم 2). إذ تنص على أنه المؤسسة الرسمية المستقلة ماديا ومعنويا(علميا).

أفادت نتائج الجدول رقم 9 المستمدة من آراء الرواد وتمثيله البياني التالي عن عدم تطبيق مبدأ استقلالية الأجهزة الإحصائية في الجزائر بنسبة 50%. وصرحوا أن الرقم الإحصائي يخدم السلطة أكثر من مستخدمي البيانات. حيث لا يتم عرض الإحصاءات بصورة موضوعية وأيضا لا يتم عرضها بمعزل عن أي تدخل سياسي ووفقا للأخلاقيات المهنية. ومن الأمثلة الواردة عن الحالات التي تتدخل فيها الدولة (موافقة سياسية للنشر) :نتائج تعددات السكان؛ والأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك؛ والأرقام المتعلقة بالفقر؛ وأرقام الناتج المحلي الإجمالي. أما النصف الآخر عبروا عن تنفيذ إلى حد ما ومنفذ إلى حد كبير ومنفذ بالكامل. أي استقلالية الجهاز في نشر البيانات مع تأييدهم لحتمية تدخل الدولة في المسائل الحساسة التي قد يكون لها آثار سلبية على المجتمع ككل.

الشكل رقم 7: توزيع الرواد حسب رأيهم حول التنفيد العملي للنص التشريعي الخاص بإستقلالية الجهاز الإحصائي وحسب التخصص الجامعي.

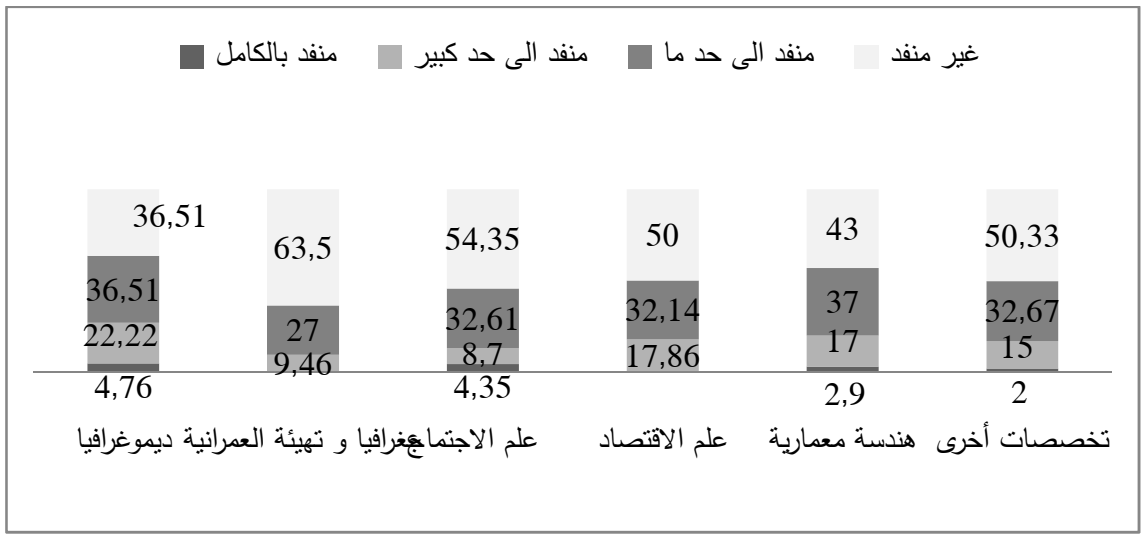

4.إلزامية الإجابة على الاستمارات الإحصائية: تلزم المراسيم التشريعية الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين بالقواعد القانونية تجاه إلزامية الإجابة ظوتقترن هذه القواعد بجزاء مادي حال توقعه السلطات التشريعية على من يخالف أحكامها، لأن عملية جمع البيانات الإحصائية لاتتم بصورة كاملة

في المجتمع إلا إذا ساد الشعور بوجوب إلزامية الإجابة. والشعور بالإلزام يقترن بضرورة الشعور بوجود جزاء يطبق عند مخالفة المرسوم التشريعي.

خلال قرائتنا لفقرات المواد التشريعية المذكورة في الجدول رقم 10 لاحظنا أن جميعها تأكد على إلزامية الأشخاص الطبيعيون والمعنيون بالإجابة بكل دقة وفي الآجال المحددة على استمارات المسوحات الإحصائية المشار إليها في النصوص التشريعية الخاصة بالمنظومة الوطنية للإحصاء وذلك مع مراعاة الأحكام المنظمة لبعض المهن والتي تنص على السر المهني المطلق.

الجدول رقم 10: فقرات من النصوص التشريعية الخاصة بإلزامية الإجابة.

سنة الإصدار	النص
1962	المادة7:يجب على الأشخاص أن يجيبوا بدقة وضمن الآجال المحددة عن التحقيقات الإحصائية الحاملة لتأشيرة كاتب الدولة للتخطيط
1971	المادة 14:يجب على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين أن يجيبوا بدقة وضمن الآجال المحددة عن التحقيقات الإحصائية الحاملة لتأشيرة كاتب الدولة للتخطيط
1986	يعاقب طبقا للتشريع المعمول به كل من يرفض الإجابة أويتعمد إعطاء جواب غير صحيح، ويقوم بأي فعل يعرقل عمليات الإحصاء، بعد أن يثبت ذلك المستخدمون المؤهلون لهذا الغرض
1994	المادة 38:يعاقب الأشخاص الطبيعيون والمعنويون بغرامة إدارية ينطق بها وتنفد حسب الأحكام القانونية المطبقة في هذا المجال، في حالة الامتناع عن الجواب أوفي حالة جواب خاطئ متعمد يعطي أثناء التحقيق ويكون قد استفاد من التسجيل الإحصائي بعد إنذار توجه المصلحة التي تقوم بالتحقيق
المصدر :الجريدة الرسمية، أنظر هوامش ص72- ص77- ص84 -ص86	

كما لاحضنا تعديل المادة الخاصة بإلزامية الاجابة في المادة رقم 05 من قانون تعداد 1986 والمادة 38 من الرسوم التشريعي لسنة 1994 إذ أصبحت إلزامية الاجابة ليست وجوبا فقط بل أصبحت تسلط عقوبات لإدارية على من يمتنع عن الإجابة أو الادلاء ببيانات غير صحيحة.

تهدف المواد القانونية الخاصة بإلزامية الإجابة في الدول العربية المذكورة (الجزائر أيضا) الى تحديد طبيعة العقوبات المسلطة على الأشخاص الطبعيين و الإعتباريين الممتنعون عن الإجابة أو تقديم بيانات مغلوطة (أنظر الجدول رقم 1.10، ملحق رقم 2)

ومن خلال قرائتنا لاحضنا أن العقوبات تختلف من بلد عربي الى آخر. فمثلا تعاقب دولة مصر و اليمن والمملكة الأردنية و والامارات العربية كل شخص إمتنع عن الإجابة أو أعطى عن قصد بيانات مظللة بالحبس مدة لاتزيد على سنة وبغرامة مالية أو بإحذى هاتين العقوبتين. أما الدول الأخرى تعاقبهم فقط بغرامة إدارية.

فيما يخص نتائج إستطلاع رأي الوافدين الى مكتبة الملحقة الجهوية للديوان الوطني للإحصائيات لولاية وهران تجاه تطبيق عقوبات على الممتنعين عن الإجابة أو إعطاء بيانات غير صحيحة.تميل نتائج الجدول رقم 11 والتمثيل البياني رقم 8 إلى الإتجاه القائل (نسبة 49%) بأن النص التشريعي المتعلق بإلزامية الإجابة غير منفذ في المجتمع الجزائري.

الشكل رقم 8: توزيع الرواد حسب رأيهم حول التنفيد العملي للنص التشريعي الخاص بإلزامية الإجابة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات وحسب التخصص الجامعي.

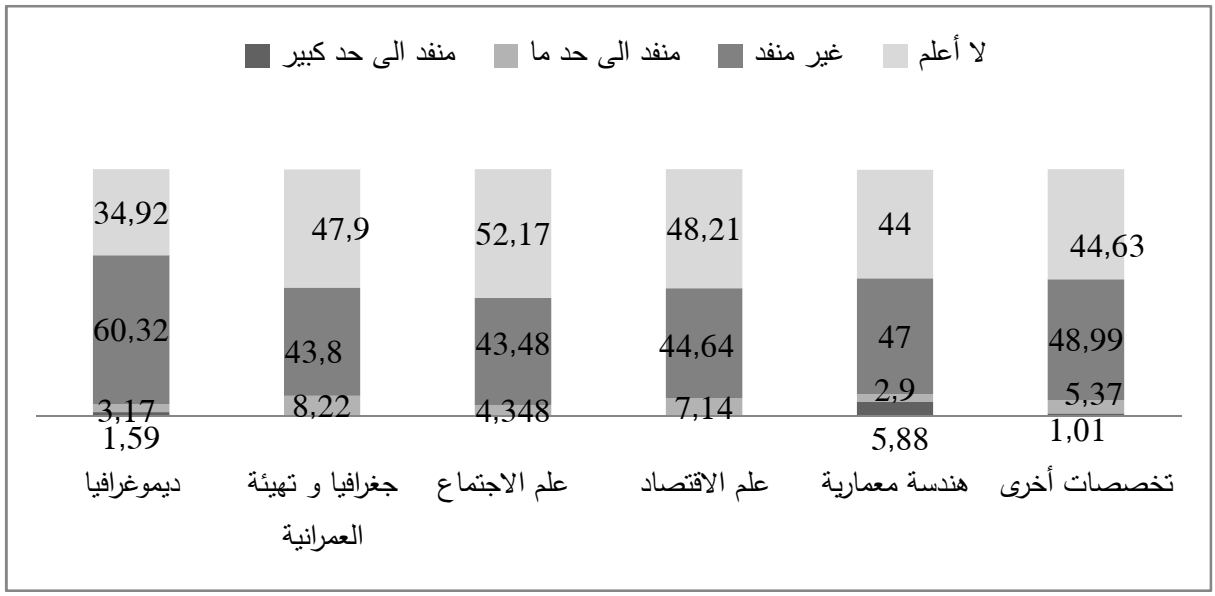

وهذا ورغم الإلزام المفروض على الأفراد بإدلاء معلومات خاصة بحياتهم (وخاصة في العمليات الأساسية: مثل التعداد،والمسوحات الميدانية، وإحصاءات الحالة المدنية). كما صرح 45% من الرواد عن عدم علمهم بتنفيذ أحكام و ملاحقة قضائية صارمة ضد الممتنعون بإدلاء الإجابات أوتقديم معلومات مضللة.

ومن خلال نتائج الجدول رقم 12 وتمثيله البياني رقم 9 سجلنا أراء متناقضة من طرف الرواد، فمنهم من عبروا عن تأييدهم بتطبيق أحكام ضد المضللين والغير المستجبين للمسوح الشاملة أو بالعينة وهذا بنسبة 86.67%. أما البعض الآخر، أعربو عن حرية الفرد بتقديم الإجابة (13.33)، أي الفرد غير مجبر بتقديم معلوماته الشخصية أومعلومات خاصة بأحد أفراد عائلته ومن حقه أن يمتنع عن الإجابة.

الشكل رقم 9: توزيع الرواد حسب توزيع الرواد حسب موقفهم (مؤيد/ معارض) من تطبيق مبدأ إلزامية الإجابة على الإستمارةالإحصائية وحسب التخصص الجامعي .

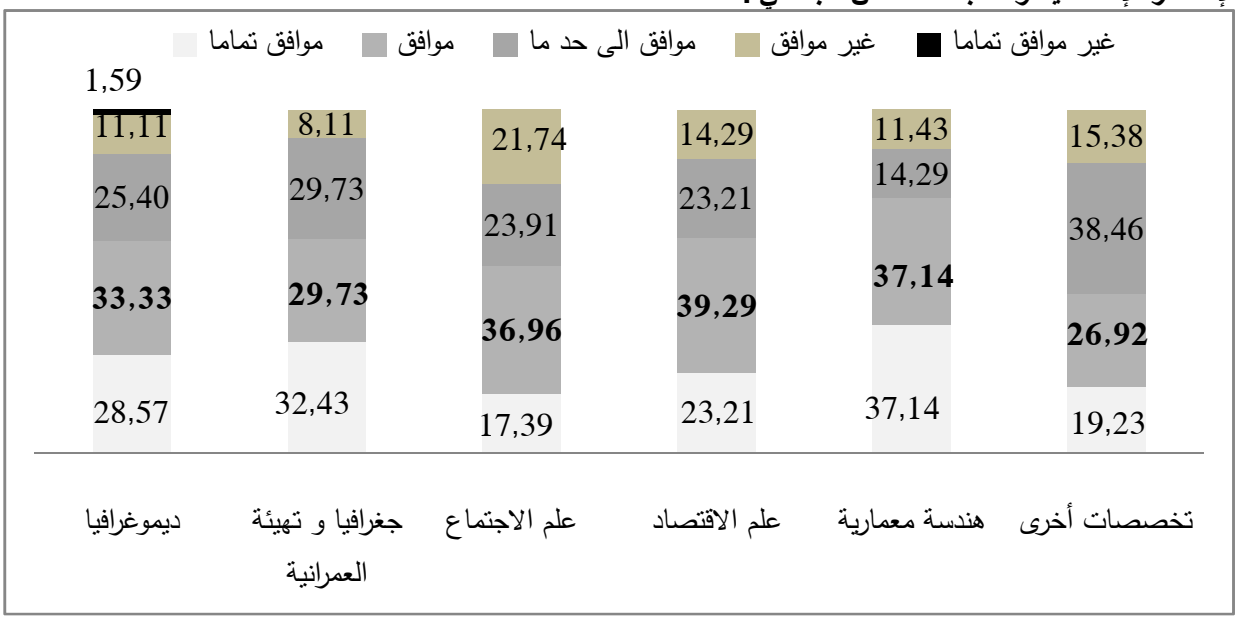

5.التنسيق بين المؤسسات الحكومية والديوان الوطني للإحصاء :تؤكد المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، الصادرة عن الأمم المتحدة (1994) في البند الثامن على أهمية " **التنسيق بين الوكالات الإحصائية داخل البلدان أمرا ضروريا من اجل تحقيق التناسق والفعالية في النظام الإحصائي**[1]". وفي البند العاشر على دور " **التعاون الثنائي في مجال والمتعدد الأطراف الإحصاءات في تحسين نظم الإحصاءات الرسمية في جميع البلدان**"[2].يهدف هاذين البندين التعريف بأهمية وجوب التنسيق بين المؤسسات الحكومية

[1] المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية" واقع التشريعات المنظمة للعمل الإحصائي العربي، 2008، ص 28 . مرجع سبق ذكره

[2] نفس المرجع ص98 .

وجهاز الإحصاء لتحقيق التناسق والفاعلية في النظام الإحصائي والتنسيق المسبق يكفل استخدام المفاهيم والتصنيفات والأساليب الدولية في مجال جمع ومعالجة ونشر البيانات الإحصائية. من خلال مراجعتنا للنصوص القانونية توصلنا إلى أن قانون النشاط الإحصائي في الجزائر (أنظر الجدول رقم 13) يؤكد على أهمية التعاون مابين أجهزة النظام الإحصائي منذ سنة 1970 (المرسوم التشريعي رقم 70-159) 1970. إذ يكلف الديوان الوطني للإحصاء بالتنسيق مع المؤسسات والإدارات العامة أوالخاصة في جمع البيانات الإحصائية. هذا التنسيق يؤدي من جهة إلى تنوع المعومات الإحصائية ومن جهة أخرى وضع حد لازدواجية العمل.

الجدول رقم 13: فقرات من النصوص التشريعية الخاصة بين المؤسسات الحكومية والديوان الوطني للإحصاء.

سنة الإصدار	النص
1970	المادة 5: "توزيع الأعمال بين مختلف الإدارات التي تشارك في صياغة البرنامج السنوي المتعلق باستخدام المخططات المتوسطة..... تنسيق العمل الاقتصادي والاجتماعي للإدارات والمؤسسات العمومية والشركات الوطنية والهيئات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية وذلك لأجل مراعاة أهداف المخططات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية"
1982	المادة 5: ".....يمكن الديوان الوطني للإحصائيات، بناء على طلب من المصالح الإحصائية التابعة للوزارات أوالولايات، أن تقوم في حدود وسائله واختصاصاته بما يأتي: 1. يساعد في طبع الأشغال الإحصائية ونشرها، 2. يقدم المساعدة التقنية اللازمة، فيعد وينشر لفائدة المصالح الإحصائية طرائق تنظيم العمليات المتعلقة بالتقنيات الحديثة في مجال التحقيقات والإحصاء وانجازها" يوحد التعاريف الإحصائية وتصنيفاتها ومفاهيمها أويوفق وينسق المناهج الإحصائية ووسائلها وأشغالها لدى جميع المتعاملين في هذا الميدان كما يوحد الفهارس والرموز الإحصائية أويوفق بينها.
1994	المادة 5: "يخضع إنتاج الإعلام الإحصائي ومعالجته ونشره لقواعد التنسيق وضبط المقاييس التي تتم صياغتها والمصادقة عليها عن طريق التنظيم بعد إستشارة المجلس الوطني للإحصاء "
المصدر: الجريدة الرسمية ؛ أنظر هوامش ص77- ص 79 -ص86	

مثل المبادئ العامة للإحصاء المذكورة سابقا أدخلت كذلك بعض الإضافات التوضيحية والتفسيرية لمبدأ تنيسق البيانات مابين الجهاز الرسمي للإحصائيات والمؤسسات الأخرى في المرسوم التشريعي سنة 1982 و إبتداءا من المرسوم التشريعي لسنة 1994 أصبحت عملية التنسيق بين

الديوان ومصالح إحصائية للإدارات والجماعات الاقليمية والأجهزة العمومية (الخاصة بتوحيد المصطلحات والمفاهيم والتصنيفات والأنشطة الإحصائية) لا تتم إلا بعد إستشارة ومصادقة المجلس الوطني للإحصائيات. واستنادا إلى معطيات الجدول رقم 13، فإن المكونات الإحصائية في الوزارات والمؤسسات الجزائرية الأخرى هي جزء لا يتجزأ من النظام الإحصائي الوطني، حيث يتولى الديوان مسؤولية تطوير وتأهيل هذه المكونات وذلك من أجل ضمان أن تقوم بمهامها الإحصائية وفقا للأعراف الإحصائية الوطنية والدولية .

وهذا يتطلب من المؤسسة المركزية للإحصاء الاستمرار ببذل الجهود لاستكمال تأهيل هذه المكونات لتصبح قادرة على إنتاج واستخدام الإحصاءات ذات نوعية وقابلة للمقارنة على المستوى الداخلي.أوعلى المستوى الإقليمي والدولي.

بعد مقارنة المرسوم التشريعي لسنة 1994 مع التشريع العربي حول عملية التنسيق مابين مكونات المنظومة الإحصائية نجد هناك تشابه كبير بين التشريعات الجزائرية و الدول المذكورة آنفا بخصوص أولوية التنسيق مابين الؤسسات المنتجة للإحصاءات و التعاون الدولي و الإقليمي.(أنظر الجدول رقم 1.13، ملحق رقم 2) وهذه الممارسة هي متماشية مع المبادئ الأساسية للاحصاءت الرسمية وتعزز مصداقية الرقم الإحصائي الرسمي دوليًا.

تبين نتائج الجدول رقم 14والتمثيل البياني رقم10 أن 69% من الرواد صرحوا بأن مبدأ التنسيق منفد الى حد ما من طرف الديوان الوطني للإحصائيات. في حين 31% من الرواد أعربوا عن عدم تنفيذ الجهاز لهذا النص القانوني. ومازال هذا الأخير عاجزا على توحيد المفاهيم والتصنيفات و الحد من الأعمال المزدوجة .

الشكل رقم 10: توزيع الرواد حسب رأيهم حول التنفيد العملي للنص التشريعي الخاص بالتنسيق مابين الديوان الوطني للإحصائيات والمؤسسات الحكومي الأخرى وحسب التخصص الجامعي.

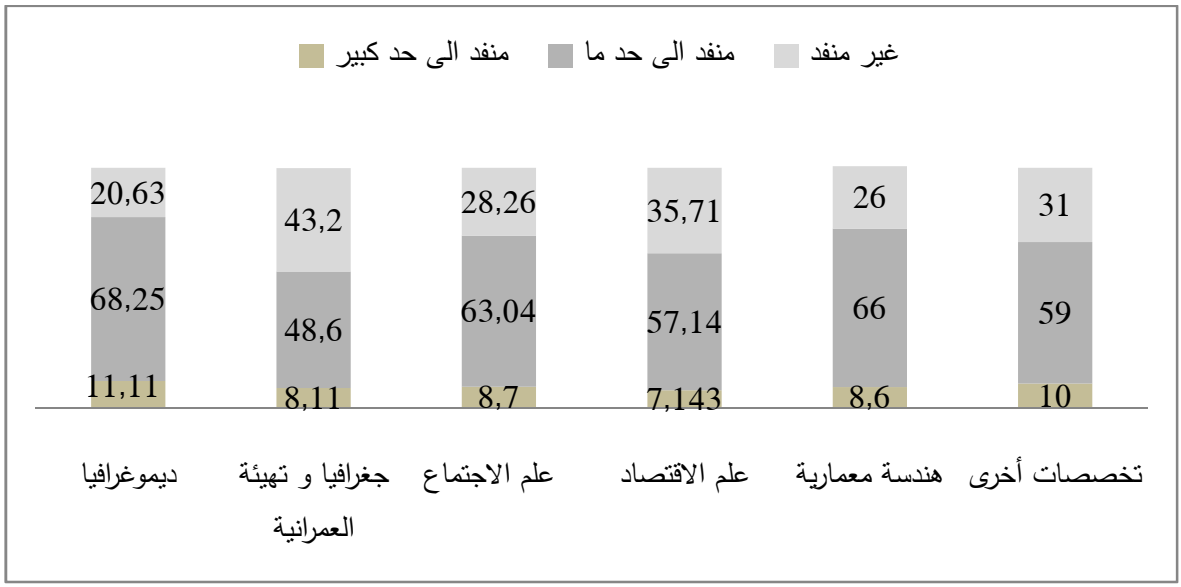

أثبتت نتائج تقييم درجة رضا الرواد تجاه فعالية تطبيق المراسيم التشريعية عن عدم رضاهم في جميع التخصصات الجامعية المبحوثة. إذ قدرت متوسط درجة الرضى ب4.79 وبالإنحراف المعياري للقيم ب2.14. تشير قيمة الإنحراف إلى تقارب درجات الرضى لدى المبحوثين. كما تبين أن كل مجتمع إحصائي أعطى درجة معينة من الرضا ومتقاربة وهذا مايؤكده الشكل البياني الآتي:

الشكل رقم 11: توزيع متوسطات درجة رضا الجامعيين حول التطبيق الفعلي للمراسيم التشريعية حسب التخصصات.

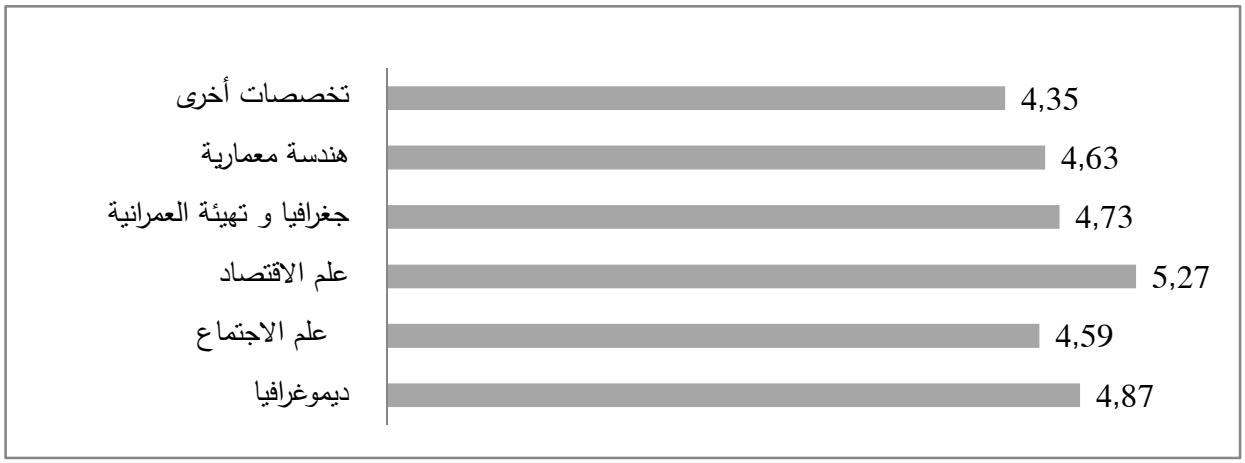

وللتحقق من عدم وجود فروق دالة في متوسطات درجة الرضا مابين التخصصات استعملنا اختبار تحليل التباين ANOVA وهذا بعد التأكد من شروط تحقيقه.

الجدول رقم 15: يوضح ملخص نتائج اختبار تحليل التباين للتحقق من تساوي متوسطات درجة الرضا بين التخصصات.

التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	فا	مستوى الدلالة
تباين مابين المجموعات	21.42	5	4.28	0.93	0.4589
تباين داخل المجموعات	1347.77	294	4.58		
المجموع	1369.19	299			

إن النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم 15 تشير الى قبول فرض العدم (45.89%>5%) أي فرق متوسطات درجة الرضى مابين التخصصات الجامعية (المبحوثة) تجاه فعالية تطبيق المراسيم التشريعية/ التنفيذية أو القوانين الخاصة بالتعداد و الحالة المدنية ليس له دلالة إحصائية على مستوى الدلالة 5% (أنظر الى نتائج الجدول التالى)..

الخلاصة:

من خلال مراجعة المراسيم التشريعية والتنفيذية المنظمة للمنظومة الاحصائية ونشاط الديوان الوطني للإحصائيات، نجد أنفسنا أمام إطار قانوني في صيغته العامة يفتح امجالاً واسعاً للحصول على المعلومات والبيانات الإحصائية ذات الجودة والتي يعمل الجهاز على جمعها ، بل أكثر من ذلك نجد هذا النظام يوفر آليات للتطوير المستمر لتحسين نوعية هذه المعلومات وأساليب تقديمها وفق ما تقتضيه الحاجات المتغيرة، ووفق مستوى معالجتها والجهد اللازم لإخراجها، أيضا توافق المراسيم التشريعية الجزائرية مع المبادئ العشر لهيئة الأمم المتحدة والتشريعات العربية.

تشر نتائج المسح الميداني المتوصل إليها الى :

1. عبر أكثر من 60% من الرواد عن التنفيد الفعلى لمبدأ سرية البيانات من طرف الأجهزة الإحصائية في الجزائر. كما عبر أغلبهم عن وجوب تطبيق مبدأ سرية البيانات الإحصائية للحفاظ على خصوصية المدلي بالبيانات.

2. النصوص التشريعية الخاصة بنشر الإحصائية مطبقة الى حد ما حسب رأي 50% من مجموع الرواد.
3. عدم دراية أكثر من 44% الرواد بالتطبيق الفعلي لمبدأ إلزامية الإجابة . كما عبرأغلب الرواد عن وجوب تطبيق هذا المبدأ للحصول على بيانات إحصائية كاملة وسليمة.
4. عبر أكثر من 50% من الرواد عن عدم تطبيق مبدأ إستقلالية المعنوية للديوان الوطني للإحصاء.
5. ضعف في التطبيق الفعلي للمرسوم التشريعي الخاص بالتنسيق مابين الديوان الوطني للإحصائيات والمكونات الإحصائية الأخرى.

في الأخير، يمكن تلخيص نقاط قوة وضعف الإطار القانوني في النقاط الآتية:

نقاط القوة:

1. التعريف الدقيق للنظام الإحصائي.
2. تطابق الى حد كبير النصوص التشريعية الجزائرية مع المبادئ الدولية و تشريعات الدول العربية.
3. إنشاء الديوان الوطني للإحصاء.
4. إنشاء مجلس وطني للإحصاء ولكن لم يتم حتى الآن تقديم أعماله.
5. التأكيد على أن الديوان الوطني للإحصاء هوالمركز الرئيسي والمسؤول عن تنسيق النشاط الإحصائي الوطني..
6. إنشاء وزارة استشراف والإحصاء.

إلى جانب نقاط القوة. الإطار القانوني لا يخلوا من السلبيات والنقائص، نذكر منها عددا من أوجه القصور يبقى مهما، بينها:

1. التأخير في إصدار المراسيم والأوامر التي تنظم هياكل النظام الإحصائي.
2. الجهل بالنصوص الحالية التي تنظم الهياكل الإحصائية الأخرى لدى مستخدمي البيانات.
3. عدم استقرار جهة ارتباط الديوان الوطني للإحصا.

4. عدم توضيح طبيعة التعاون والشراكة مابين هياكل النظام أي مابين المجلس الأعلى للإحصاء والديوان الوطني للإحصاء والمؤسسات الجامعية ومؤسسات أخرى.
5. عدم توضيح معايير إنتاج ومعالجة ونشر المعلومات الإحصائية.

الفصل الثالث

تحليل واقع عملية التعداد ونظام الحالة المدنية في الجزائر

التمهيد:

أصبح تعداد السكان والإحصاءات الحيوية من المصادر الأساسية في الدولة. وهما أساس الإحصاءات الجارية ومرجعها ، والإطار الإحصائى للدراسات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والجغرافية ...الخ .وإصدار بيانات إحصائية ذات جودة ومصداقية، التي يقاس على أساسهما مدى تقدم وتطور المجتمع الجزائري في مختلف المجالات.

يعد الديوان الوطني للإحصاء المؤسسة الرسمية لجمع ونشر بيانات الحالة المدنية والتعداد. يجمع هذا الجهاز الإحصاءات الحيوية باستعمال طريقتين مختلفتين منهجيا. تدعى الأولى حركة السكان المسجلين خلال الشهر والثانية المسح بالعينة. تهدف هاتين الطريقتين الى تعزيز استخدام الإحصاءات الحيوية وتقديم مؤشرات ديموغرافية قابلة الاستخدام من قبل العاملين في مجال التخطيط السكاني . أما بالنسبة لبيانات التعداد فيقوم بعملية المسح الشامل لأفراد المجتمع في فترة زمنية محددة.

رغم الجهود الذي يقوم بها الديوان الوطني للإحصاء لتطوير هاتين العمليتين ،إلا أن هناك عدة معيقات تقف حائلا دون اكتمال جمع بياناتهما أونشرها،وأيضا عدم قدرة المستخدم للوصول الى احصاءات مثالية ومشبعة لحلجاتهم و مكملة للمصادر الأخري. من خلال مطالعتنا الإستمارة التعدادات الثلاث الأخيرة (1987 و1998 و2008) وإستمارة المسح بالعينة (الخاصة بالإحصاءات الحيوية) ومنشورات الديوان الوطني لاحظنا ضعف في إستغلال بعض بيانات المصدرين وعدم نشر بيانات المسح البحث بالعينة منذ 1992م. والإكتفاء فقط بنشر العدد الخام للأحداث الديموغرافية لكل بلدية، ومؤشرات ديموغرافية على المستوى الوطني.

الهدف من هذ الفصل دراسة واقع العمليتين الإحصائتين وهذا من خلال إستغلال التقارير ومنشورات الإحصائية و تحليل محتوى الإستمارات.

1.III.لمحة تاريخية لعملية التعداد والإحصاءات الحيوية في الجزائر:

يعتبر التعداد العام للسكان والسكن أحد العمليات الإحصائية التي تساعد في توفير بيانات إحصائية أساسية وهامة، إلا أنها تعتبر حديثة العهد نسبياً في الجزائر، فقد جرى أول إحصاء رسمي للسكان في الجزائر في عهد الاحتلال الفرنسي 12/15/ [1] 1843بهدف إنشاء سجلات الأحوال المدنية ،ونُفذ إحصاء ثاني في عام 1851 ومند هذا التاريخ بدء إجراء هذه العملية كل عشر سنوات.

يعتبر تعداد 1886[2] هوأول تعداد إستعمل التاريخ المرجعي ، واستوفى بيانات حول الحالة الاسمية ،الجنس،السن، الحالة الاجتماعية، أوالعملية والجنسية تم الاستفسار عنها. ابتداءامن هذا التاريخ تم تنفيد عدة تعدادات لم يتم نشر نتائجها بسسب نقص بياناتها الديموغرافية خاصة البنية السوسيوديموغرافية والاقتصادية.

يعد تعداد 1948/10/31[3] من أنجع العمليات الإحصائية التي قامت بها الإدارة الفرنسية لكونه قدم قاعدة عريضة من البيانات الإحصائية على المستوى الكمي والكيفي . و هذا راجع الى إستعمال استمارة بثلاث لغات(العربية والامازيغية والفرنسية) ونفس الاستمارة أستعملت للسكان المسلمين وغير المسلمين. وتم تطبيق طرق الإحصاء المعتمدة في فرنسا آنذاك.

أجري في عام **1954** أخر تعداد في الجزائر المحتلة وكانت الطرق المستعملة فيه تقريبا تشبه سالفتها لسنة**1948** الا أنه تم تعديل في :

- تقليص مدة الإحصاء من **30**يوم الى 15 يوم . وهي المدة المعمول بها في تعدادات الجزائرالمستقلة.
- الورقة الخاصة بالأجانب تم حدفها.
- ثلاث فئات من الأشخاص تم تقسيمهم حسب السكان المستوطنين.

[1] Gouvernement Général de l'Algérie (1873), ''Statistique de l'Algérie''. Alger

[2] Gouvernement Général de l'Algérie, Direction de l'Agriculture, Du commerce et de la colonisation 1901

[3]BIRABEN.J.N (1969), ESSAI d'estimation des naissances de la population Algérienne depuis 1891.In populationn n°4, INED, Paris, P711

- فئة العمال الذين يعملون فصليا "شتاء أوصيفا" مقسمة من الفئة العامة للعاملين تم دمجهم في الإحصاء الأخير **31** أكتوبر **1954**.
- البدوالرحل تم إدماجهم في البلديات الأصلية.

بعد الاستقلال قامت الجزائر بتنفيد خمسة تعدادات للسكان والسكن. أول إحصاء كان مباشرة بعد الاستقلال. **وبمرسوم 91 /64** المؤرخ في **1964/3/4** حدد تاريخ تنفيد اول تعداد وكما نص على انشاء المحافظة الوطنية لتعداد السكان «**C.N.R.P**» تحت مساعدة الكاتب العام والمكتب المكلف بالتسيير المالي والمكتب التقني الذي تؤهل إليه مهام تنظيم عمليات تنفيذ ومراقبة كل العمليات التقنية التابعة لعملية الإحصاء في كامل القطر الوطني. الهذف من إجراء التعداد في 1966م يكمن في الحصول على أكبر قدر معين من المعلومات السكانية ومعطيات تخص نوعية السكان من حيث الجنس والعمر والحالة العائلية، حالة السكن الجنسية، التمدرس وبيانات تخص السكان العاملين ونوع الوظائف والأعمال والحرف ووضعية العمال فيما يخص وظائفهم ومهنهم.

ومن خلال مطالعتنا لنتائج هذا الاحصاء استخلصنا أن المعطيات الاحصائية التي تم نشرها كانت هامة تخص العائلات والحكومة وهي قاعدة بيانية هامة يعتمد عليها كل باحث اجتماعي أوديموغرافي يرغب في دراسة المجتمع الجزائري كما أن هذا الإحصاء جعل الجزائر في مصف الدول العالمية من حيث الاعتماد على هذه الإحصائيات في تنظيم هذا المجتمع وتحديد السياسات والاستراتيجيات .

رغم أهمية البيانات التي قدمها هذا التعداد ألا أنه لا يخلومن نقائص يمكن أن نذكر منها:
التعاريف المستعملة لم تسمح بالحصول على الطريقة الدقيقة في بعض الخصائص الأساسية.

1. صعوبة تحديد بعض المفاهيم التقنية مثل: مناطق حضارية، مناطق ريفية، بدورحل.
2. عدم التحديد وبدقة من هورب الأسرة، الفرد الذي عن طريقه يكون الدخل أوالفرد الذي يصرف هذا الدخل أم الفرد الأكبر سنا؛
3. استعمال استمارة موحدة للاسر العادية والرحل رغم اختلاف نوعية المعيشة وهذا ما أدى الى خلق صعوبة في جمع البيانات وتفريغها.

4. ارتفاع نسبة الأمية ومواجهة العداد صعوبة في جمع البيانات .

بعد **10** سنوات من أول إحصاء في الجزائر المستقلة تطلب الأمر إجراء ثاني تعداد في 12 فبراير 1977 لتلبية حاجات مستخدمي البيانات الاقتصادية والاجتماعية وتجديد البيانات وأيضا الاستجابة لتوصيات هيئة الامم المتحدة التي تنص على إجراء الإحصاء كل **5** أو **10** سنوات على الأقل.

مقرر **75/15** والذي تضمن تكوين اللجنة الوطنية للإحصاء «**C.N.R.P**» في **27**فيفري**1975** هذه اللجنة أسندت لها مهام وضع تخطيط واستراتيجية لتحضير وتنفيذ عملية الإحصاء الشامل وتقرير كل مايلزم من إجراءات لسير هذه العملية بطريقة صحيحة وناجحة.

سمح تعداد 1977 بوضع التقييم الأولي الملاحظ في التغيرات الكبرى التي عرفها المجتمع الجزائري وقد سمح في نفس الوقت بتقييم التطور الذي حدث فيما يخص السكن والعمل، والتعليم وخدمات أخرى. كما قام بتغطية نقائص التعداد السابق. وخصص نوعين من استمارة. استمارة خاصة بأسرة العادية والجماعية والاخرى خاصة بالرحل و سمح بوضع قاعدة متينة في جميع ميادين الحياة. لاكن رغم ذلك، استمارة تعداد 1977 لم تتمكن من تغطية احتياجات المستخدمين . وضرورة تهيئة معطيات إحصائية موثوقة وجديدة من أجل الاحتياجات المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية قابلة للاستعمال لمدة 10 سنوات المقبلة، من ناحية أخرى لم يقدم بيانات عن الخصوبة والوفيات وكانت أغلب الاسئلة تخص الحركة السكانية مابين المدن.

اما التعداد الثالث أجري من 20 مارس الى 4أفريل تحت الاطار القانوني للإحصاء رقم **86-09** المؤرخ في جويلية**1986**

، أما الإحصاء الرابع فقد أجري مابين 25 جوان الى 9جويلية في فترة العشرية السوداء (أزمة السياسية). بالإضافة إلى الظهور السريع لاقتصاد السوق الذي جعل من عملية الإحصاء مهمة وهذا للقيام بحوصلة العشرية والتفكير في وضع مخططات تتماشى مع الحالة الجديدة للبلاد. وآخر تعداد أقيم في الجزائر في سنة 2008.

أما فيما يخص الحالة المدنية بدأت عملية التسجيل المدني مع بداية احتلال الجزائروكانت تحث مسؤولية الادارة الفرنسية, استنادا الى القانون الصادر في7ديسمبر 1830, المنظم للحالة المدنية ابتداءا من 1جانفي 1831 والذي ينص " لا تدفن أي ضحية في مقابر مسيحية أويهودية بدون تسريح بالدفن"[1]. ومند 1875 قامت الادارة الفرنسية باصدار قانون عقابي وردعي لكل فرد لم يسجل اوتاخر بتسجيل الولادات والوفيات عن تمانية أيام. هذا القانون أسهم كخطوة أولى في تطوير وتحسين تسجيل الولادات والوفيات في مكاتب الحالة المدنية. لكن من سلبيات هذه القوانين أنها لم تكن تخص السكان المسلمين وبعد مكاتب الحالة المدنية. بعد هذا التاريخ عدة قوانين تم اصدارها، ومن أهمها قانون 23 مارس 1882 الذي أدخل تعديلات جديدة في الحالة المدنية[2] إذ أصبحت عملية تسجيل الوقائع الحيوية تخص جميع السكان الدخلاء المسلمين و تم تسجيل نتائجه في سجل يحتوي على اسم ولقب ، المهنة، الاقامة، العمر ، تاريخ الميلاد . ومنح اللقب العائلي للأفراد الذين لم يكن لهم اللقب . تم تطبيق هذا القانون في البداية في التل الجزائري (3/1 من مساحة الجزائرية و3/2 من السكان الجزائريين) . ثم في الشمال الجزائر في سنة 1894 وعلى المستوى الوطني (الصحراء والشمال) في سنة 1901. أما فيما يخص الرحل لم يتم وضع مكتب للحالة المدنية الا في سنة 1952.

رغم عملية تعميم التسجيل للأحداث الديموغرافية على المستوى الوطني، الا أنه لوحظت بعض الثغرات في الإحصاءات الحيوية ،حيث لم يتم التفريق بين جنس المولود والمتوفي حتى سنة 1887" وبدأ تسجيل الولادات حسب الجنس والمحافظة ابتداءا من سنة 1888، وحسب شرعية الولادة مند سنة 1897 وحسب عمر الأبوين مند سنة 1899 (Etacivil,1969,p. 3) .ومن 1903 الى 1913 أصبح تسجيل الولادات حسب مكان وقوعها" (Negadi G, 1975,P22) . و" الولادات المسجلة في مكان وقوعها تحت وصاية عسكرية تم نشرها حسب المقاطعة كل محافظة" (Ben Messaoud M,1977,p.15). إن نشوب الحربين العالميتين أثرتا سلبيا على عملية تسجيل الأحداث. وأدت الى توقف الادارة الفرنسية عن نشر الإحصاءات الحيوية.

[1] collectif, 1973 "Source et Analyse des données démographiques " ,Edition INED,Paris , partie n°1p .194

[2]. Rivière HF 1908, p.692

في عام 1934 طلب الحكومة بتمركز استغلال البيانات الاحصائية ومن ضابط الحالة المدنية ملئ استمارات الاحصاء قبل شهادة الميلاد أوالوفاة وعقد الزواج أوالطلاق. تتمثل الاستمارات فيمايلي:

استمارة الولادات الحية

استمارة الولادات الميتة

استمارة الوفيات

استمارة الزواج

استمارة الطلاق

استمارة الولادات غير الشرعية

استمارة اعادة التسجيل أوتصحيح

على كل ضباط الحالة المدنية، ابتداءا من سنة 1953، ينظمون ويرسلون في بداية كل سنة الى مركز الإحصاء تقرير حول حالة الأحداث المصرح بها في مكاتب الحالة المدنية.وتم نشر عدد الولادات والوفيات السنوية حسب الجنس والزواج وعدد الطلاق لمحافظة الجزائر وهران وقسنطينة في منشور الإحصاء العام للجزائر منذ 1867.

2.III. بيانات التعداد ومجالات استخدامها:

يعتبر التعداد العام من أكبر وأضخم العمليات الإحصائية على الإطلاق في الجزائر ، ومن هذا المنطلق فإن التعداد العام للسكان يشكل مصدرًا أساسيًا لكافة المعلومات عن السكان وخصائصهم المختلفة سواء كانت اجتماعية أوديموغرافية أوأقتصادية ، بصورة شاملة كإطار عام للمجتمع ، وتفصيلاته عن كافة تلك الخصائص ، ليس هذا فقط ، ولكن على كافة المستويات الإدارية ، وحتى أقل وحدة إداري . بمعنى آخر يمثل التعداد السكاني الحصر الشامل لكل الأفراد في الدولة وجمع المعلومات المتعلقة ببعض خصائصهم الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية. عرفت الامم المتحدة التعداد على أنه "العملية الكلية لجمع وتصنيف وتبويب البيانات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية

ونشرها لكل الافراد داخل الدولة في فترة زمنية محددة"[1] .كما يعرف التعداد بأنه " الصورة الفوتوغرافية للسكان في وقت محدد بالنسبة لكل الأفراد الذين يوجدون في رقعة جغرافية محددة."[2]

ليس من المبالغ فيه، أن نقول إن بيانات التعداد هى المصدر الرئيس لواضعى السياسات، ومتخذى القرار، وفى التخطيط لكافة مشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ناهيك عن الدارسين والباحثين الذين يستمدون من بيانات التعداد مادة خصبة لدراساتهم وأبحاثهم المختلفة. ويجب إلقاء الضوء على نقطة بالغة الأهمية، وهى أن "اختيار التوقيت المناسب لإجراء التعداد فى أى دولة يعتمد أساسًا على الوقت الذى يكون فيه معظم أوكل السكان فى حالة إستقرار بأماكن إقامتهم المعتادة وليس مبالغًا فيه أن نقول إن نتائج التعداد تكفل تحقيق أقصى درجة من العدالة الإجتماعية، وتحقيق المساواة بين فئات المجتمع إن التعداد الحالى فى أى مجتمع يلقى الضوء على الخصائص الراهنة لهذا المجتمع، ومقارنتها مع الخصائص السابقة منذ عقد مضى فى أغلب الأحوال مع التعداد السابق ومعرفة مدى التغير فيما بينهما فى الأحوال الإجتماعية، والأقتصادية والديموغرافية المختلفة"[3] .ومن جهة أخرى، تمثل بيانات التعداد قاعدة للتقديرات السكانية المختلفة فى المستقبل ، ومن هذه البيانات يمكن وضع تقديرات لما ستكون عليه الأحوال المختلفة فى المستقبل ، فمثلا يمكن وضع إسقاطات مستقبلية للسكان حسب النوع ، والعمر لسنوات قادمة ، وإستخدامها للخطط المستقبلية.

1.2.III. واقع بيانات التعداد الإحصائية: تمثل البيانات الاحصائية للتعداد الأداة الرئيسية التي تصب فيها جميع الأهداف المتوخاة من إجراء إتخاد قرارات راشدة وضع برامج محكمة. إن جميع العمليات السابقة لتعداد من تجهيزات وأعمال تمهيديه والأعمال اللاحقة له من مراجعة ومعالجة وإدخال ونشر تصب في استمارة التعداد فهي الوعاء الذي تستقي منه كافة خطط التعداد ، وتبرز من خلالها النتائج النهائية. سعيا لتطوير البيانات الإحصائية للتعداد في الجزائر، وتلبية حاجيات المستخدمين من بيانات دات نوعية وجودة وقابلة للمقارنة دوليا، قام الديوان الوطني للإحصاء بتعديل

[1] TABUTIN.D (1983),"La collecte des données en démographie". Méthode, organisation et exploitation, département de démographie, UCL, ordina édition, Liège, P.83

[2] DUMONT.F(1992), "Démographie-Analyse des populations et démographie économique", édition DUNOD,Paris,P.1

[3] FRANCIS Gendreau (1987) "Annale de démographie historique" Paris : Karthala. CEPED.P. 34

البيانات الإحصائية من تعداد الى آخر. تعكس هذه التعديلات الوضع الراهن للمتغيرات الإقتصادية والإجتماعية والديموغرافية. أيضا إن تحديد موضوعات التعداد تقوم على التبويبات التي من المتوقع أن تنتج منه ، والتي بطبيعة الحال لابد .وأن تلبي الاحتياجات الوطنية لمستخدمي بيانات التعداد.

لدراسة واقع بيانات التعداد قمنا بمطالعة إستمارات التعدادات الثلاث السابقة . ومن خلالها لاحضنا وجود إما إضافات أوحدف بعض البيانات أوالحفاظ على نفس البيان من تعداد الى أخر. وهذا ماأدى بنا الى بناء جذاول تظهر ذلك. لماذا التعدادات الثلاث الأخيرة ؟.لأن التعدادات الثلاث الأخيرة تم تنفيدها من طرف نفس المؤسسة الإحصائية الرسمية في الجزائر (الديوان الوطني للإحصائيات)

بمعنى آخر؛ تسمح بقياس التطور والنموفي مجالات الإسكان من حيث نوع المسكن الذي تقطنه الأسرة ومادة البناء والتحسن الملحوظ في المرافق السكنية من حيث عدد الغرف ومصدر مياه الشرب ومصدر الكهرباء والمياه والصرف الصحي وإقتناء وسائل وأجهزة .وربط الخصائص السكانية بالخصائص السكنية للخروج بمؤشرات تعكس مدى الرفاه الذي يتمتع به أفراد المجتمع.

1).مميزات البناية: "تعد من المواضيع الرئيسية التي تحظى باهتمام مشترك وتكون ذات قيمة بالنسبة للدول والمناطق ومهمة من حيث القدرة على إجراء مقارنة شاملة للإحصائيات على المستوى الدولي"[1]. إن المتغيرات السكنية المضمنة في إستمارة التعدادات الثلاث متطابقة (أنظر الجدول رقم 16)، اذ تم حدف فقط متغيرين في تعداد 1998 (طبيعة استعمال المطبخ وطبيعة إستعمال الحمام) وارفاق متغير وجود مقعر في البيت في نفس التعداد والإتصال بشبكة النترنت في تعداد 2008. تسمح هذه الإضافات بإعداد الجداول والخروج بنتائج تستجيب لمتطلبات المستخدمين.

[1] FNUAP. Commission économique pour l'Afrique (CEA) " L'execution D'un Recensement de la population et de l'habitat et sur L'utilisation des progiciels Statistiques pour les pays Africains Francophones (concepts habitats et commodité Diverses) " YAOUNDE ; 1er -26 Octobre 1984. P 1

الجدول رقم 16: بيانات خاصة بمميزات البناية في تعداد 1987 و1998 و2008.

التعدادات	1987	1998	2008
نوع البناية	*	*	*
تاريخ اتمام البناية	*	*	*
عدد المساكن في البناية	*	*	*
طبيعة المسكن	*	*	*
عدد الغرف	*	*	*
طبيعة استعمال المطبخ	*		
طبيعة استعمال الحمام	*		
كيفية الانارة	*	*	*
طبيعة الوقود المستعمل	*	*	*
وسيلة تصريف المياه	*	*	*
الارتباط بشبكة مياه الشرب	*	*	*
مصدر التزويد بالمياه للاستهلاك اليومي	*	*	*
صفة الاسكان	*	*	*
عدد الاجهزة في البيت	*	*	*
وجود اقامة ثانوية	*	*	*
وجود خط هاتفي	*	*	*
وجود مقعر في البيت		*	*
الاتصال بشبكة الانترنت			*
المجموع	17	16	17
المصدر: إستمارة تعداد 1987و 1998 و 2008			

2.الخصائص الفردية لاعضاء الاسر: لم تختلف التعدادات الثلاث في طبيعة البيانات المرفقة في الإستماراة وإلتزم الديوان الوطني بجمع نفس بيانات الخصائص الفردية (أنظر الى الجدول رقم 17 الموالي) ، بإستثناء إضافة سؤال واحد فقط حول مكان الإقامة قبل خمسة سنوات في تعداد 2008 . الهذف من هذه البيانات هوتحديد:

الجدول رقم 17..طبيعة بيانات الفردية المجمعة في تعدادات 1987 و1998و2008.

سنة التعداد	1987	1998	2008
الاسم واللقب	*	*	*
وضعية الاقامة	*	*	*
صلة القرابة	*	*	*
الجنس	*	*	*
تاريخ الميلاد	*	*	*
مكان الميلاد	*	*	*
مكان الاقامة قبل عشر سنوات	*	*	*
مكان الاقامة قبل خمس سنوات			*
الجنسية	*	*	*
المجموع	08	08	09
المصدر: إستمارة تعداد 1987و 1998 و 2008			

أ. **حجم الأسرة وتركيبها** :دراسة حجم الأسرة يعطي مؤشرا عن معدلات التغير في هذا الحجم مما يساعد على تقدير عدد الأسر في المستقبل ، وبالتالي تقدير الوحدات السكنية لها . وحجم الأسرة حسب العلاقة برئيس الأسرة يساعد على فهم تركيب الأسرة وتحليلها وهل هي أسرة نووية، ممتدة، موسعة وأي نمط من هذه الأسر يكون هوالغالب في المجتمع.

ب. **بيانات التوزيع العمري** : دراسة توزيع السكان الى فئات عمرية مختارة (السكان في سن التعليم) تفيد في معرفة مدى استيعاب الخطط التعليمية المستقبلية للأفراد في سن التعليم . التبويب في فئات عمرية خمسيه لتحليل عوامل التغير السكاني وتقدير عدد السكان المستقبلي

، وحساب المعدلات الحيوية التفصيلية كمعدل الخصوبة التفصيلية حسب العمر . في مجال الدراسات الاجتماعية والاقتصادية تفيد بيانات التوزيع العمري للسكان في دراسة مشكلات الإعالة ودراسة أنماط الاستهلاك واتجاهاته وحجم القوة العاملة.

ت. **بيانات الجنسية** :التعرف على التركيب السكاني حسب الجنسية ، سكان جزائريون ونسبتهم وسكان غير جزائريون ونسبتهم ، ولهذه البيانات أهمية كبيرة في مجال توفير الخدمات التعليمية والصحية والعملية.

.

ث. **بيانات مكان الإقامة** : تعطي هذه البيانات صورة عن تحركات السكان والهجرة إلى الخارج وتغيير مكان الإقامة ما بين البلديات والولايات وبين الريف والحضر في كل منطقة . تبويب البيانات حسب فئات مدة الإقامة بالسنوات يبين مدى استقرار السكان في أماكن إقامتهم المعتاد وحجم التحركات المؤقتة للسكان .

3.الخصائص الديموغرافية: تعتبر دراسة الخصوبة والوفيات والزواج والهجرة من الأمور الهامة في تعداد السكان خاصة في الدول التي تفتقر إلى نظم فعالة وموثوق بها للإحصاءات الحيوية وقلة المسوح الميدانية، وذلك لأن التعداد يشكل فرصة لتوفير بيانات تساعد على تقدير المعدلات الحيوية، التي لا يمكن توفيرها بأي شكل آخر. و"حتى في الدول التي يوجد بها نظام تسجيل حيوي (مواليد ووفيات) متكامل فإن بعض البيانات الهامة مثل "عدد الأطفال المولودون أحياء" و"الأطفال على قيد الحياة" و"العمر عند الزواج" والموضوعات التي تعتبر ضرورية لتقدير معدلات الخصوبة والوفيات"[1] لا يمكن توفيرها من خلال الإحصاءات الحيوية". يتيح تعداد السكان فرصة لجمع بيانات لتقدير الخصوبة والوفيات على الصعيد الوطني ودون الوطني وبتكلفة بسيطة. فإن إدخال مثل هذه الموضوعات في استمارة التعداد بهدف تقدير معدلات الخصوبة والوفيات والمؤشرات الأخرى ذات الصلة يعتبر أمراً حكيماً وغير مكلف خاصة في الدول التي يكون فيها نظام السجل المدني والإحصاءات الحيوية ضعيفة وتكلفة إجراء مسوحات ديمغرافية دورية فيها تكون عالية. ومهما يكن من أمر فمن المهم معرفة بأن بيانات التعداد ليست بديلاً كافياً لوجود نظام تسجيل حيوي متكامل وملائم

[1] TABUTIN.D (1982), "Quelques problèmes de collecte et analyse de la fécondité et de la mortalité dans un recensement , Département de Démographie, UCL, document de rechèrche n°67, Louvin-la-Neuve, P14

وإذا أرادت الدول أن تتوفر لديها معدلات تفصيلية ودقيقة عن درجات الخصوبة والوفيات فلابد من أن تنشئ نظاماً متكاملاً لتسجيل جميع الأحداث الحيوية.

قام الديوان الوطني للإحصائيات وبالتشاور مع المجلس الوطني للإحصاء بإضافة 13 بيان إحصائي في تعداد 2008 مقارنة بتعداد 1998، من بينهم 03 بيانات حول الوفيات والبيانات المتبقية خصصت للهجرة الخارجية.

أ. **بيانات حول الوفيات** :تختلف مستويات واتجاهات الوفيات حسب اختلاف العوامل الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية وحسب خصائص المتوفي وسبب الوفاة. يعتبر العمر والجنس وتاريخ الميلاد وتاريخ الوفاة من أهم المتغيرات التي إهتم الديوان الوطني للإحصاء بجمعها في تعدادين 1987 و2008[1] وذلك للعلاقة القوية بين العمر وخطر الموت،فنلاحظ مثلا ارتفاع معدلات الوفيات عند الاطفال الرضع وكبار السن، ومن خصائص المتوفي الاخرى والهامة عند التحليل حسب الجنس، مكان الاقامة المعتادة للمتوفي، الحالة الزواجية، الحالة الاقتصادية والاجتماعية. ومن خصائص الواقعة الهامة في التحليل : سبب الوفاة، مكان وقوعها، تاريخ وقوعها وتاريخ تسجيلها.

لدراسة الوفيات، توصي هيئة الأمم المتحدة بطرح الأسئلة حول " وفيات الرضع ووفيات الأطفال والتي يمكن استنباطها من بيانات إجمالي المواليد الذين ولدوا أحياء والمواليد على قيد الحياة. أما وفيات البالغين فيتم استنباطها من البيانات المتعلقة بوفيات الأسرة خلال الـ 12 شهراً السابقة... إلا أنه لا يمكن الجزم بدرجة دقة معدلات وفيات البالغين التي يتم تقديرها بواسطة الأطر الإحصائية غير المباشرة من قبيل طريقة اليُتم التي أبتكرت مؤخراً. ويعزي ذلك لصعوبة الحصول على إفادات دقيقة عن الأسئلة المتعلقة بهذه الطريقة والتي يمكن أن تؤدي إلى نتائج مغلوطة. إلا أنه وعلى الرغم من ذلك فمن الممكن التوصل إلى تقديرات معدلة قابلة للاستخدام. "[2]

من خلال بيانات الجدول رقم 18 نلاحظ أن الديوان الوطني للاحصاء بدأ بتنفيد هده التوصيات مند تعداد 1987 بحيث . وتتمثل أهمية البيانات الموصى بها فيما يلي:

[1] لم تطرح في استمارة تعداد 1998بيانات الخاصة بالمتوفي ولم يذكر السبب والهذف من ذلك

[2] هيئة الأمم المتحدة, إدارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية، الشعبة الاحصائية "دليل تنقيح تعداد السكان و المساكن"، السلسلة واو، العدد 82 سنة 2005 نيويورك ، رمز الدليل على الموقع الالكتروني:ST/ESA/ STAT/SER.F/82 ص.57.

1. إسم المتوفي: البيانات حول اسم المتوفي مهم نظراً لفائدته في تحديد جنس الفرد وهومتغير مرجح لتصحيح المرتكبة عند تدوين نوع الجنس أونسيان تدوينه في الاستمارة.

2-الجنس :يمثل الجنس أهم متغير للمعلومات الديموغرافية التي تجمع عن الأفراد في التعدادات ويشكل تصنيف هذا المتغير تقاطعياً مع بعض الخصائص الأخرى أساساً لمعظم تحليل الخصائص الوفاة حيث أنها تمثل وعاءً تصب فيه كل المعلومات الأخرى.

3-تاريخ ميلاد المتوفي: يمكن من خلاله الحصول على بيانات العمر ويوفر هذا النوع من السؤال عادة معلومات أدق. يكون السؤال عن تاريخ الميلاد ملائماً في الحالات التي يعرف فيها السكان تواريخ ميلادهم. يمكن من خلاله تحديد الافواج والأجيال وكذالك يساعد في تقويم العمر.

4-الأسباب المرتبطة بالحمل: قد تشكل بيانات قيمة بالنسبة للدول التي لا توجد بها مصادر تتوفر من خلالها معلومات منتظمة عن أسباب الوفيات. بطبيعة الحال فإن هذه المعلومات تقديرية ويجب تفسيرها بحذر بعد خضوعها للتقييم والتعديل. وعلى كل فمن الممكن من خلال استخدام هذا المتغير قيمة عن اتجاهات الوفيات الرئيسية والتي من الصعب الحصول عليها من أي مصدر آخر.

5-**سبب الرئيسي لوفاة الأم** :ويتم تحديد السبب الرئيسي لوفاة الام ، أي هل سبب الموت سببه الحمل أوالولادة أوبعد 42 يوم بعد الولادة

6-عدد المواليد اللأحياء وعدد المواليد الباقي على قيد الحياة : تستخدم بيانات "المواليد على قيد الحياة" إضافة إلى بيانات "المواليد الذين ولدوا أحياء" في تقديرات معدلات وفيات الأطفال والرضع بطرق غير مباشرة وذلك في الحالات التي لا تتوفر فيها معلومات مكتملة من التسجيل المدني يمكن الوثوق بها.

وللحصول على بيانات جيدة وشاملة عن إجمالي المواليد الذين ولدوا أحياء تطرح أسئلة أخرى مفصلة عن مكان إقامتهم الحالية على النحوالتالي:

أ- مجموع الأبناء الذين يقيمون مع الأسرة.

ب- مجموع الأبناء الذين يعيشون في مكان آخر.

ت- مجموع الأبناء الذين ولدوا أحياء ولكن توفوا فيما بعد قبل يوم التعداد.

هذه الأسئلة لا توفر لنا معلومات شاملة ودقيقة عن عدد المواليد الذين ولدوا أحياء حسب الجنس فقط ولكنها تزيد من درجة ملائمة الأسئلة لإجراء تحليلات لاحقة.

تسمح البيانات المذكورة سابقا بحساب المؤشرات الآتية:

1. احتمال الحياة
2. معدل وفيات الاطفال الأقل من سنة
3. معدل وفيات الاطفال مابين سنة وخمس سنوات

ب)بيانات الخصوبة : تهدف بيانات الخصوبة في التعدادات الثلاث الى تقدير مستويات واتجاهات وأنماط الخصوبة على المستوى الدولي والاقليمي والوطني . وحسب توصيات هيئة الامم المتحدة " يمكن الحصول على بيانات الخصوبة من خلال ثلاثة أسئلة هى: "مجموع المواليد أحياء" و"تاريخ ميلاد آخر مولود حي" و"عمر الأم عند ميلادها لأول مولود حي"[1]. كما يمكن إضافة أسئلة عن العمر عند الزواج أوتاريخ الزواج أومدة الزواج لتحسين تقديرات معدلات الخصوبة التي يتم التوصل إليها باستخدام البيانات عن مجموع المواليد أحياء. وحتى تتمكن من جمع بيانات سليمة فقد تحتاج بعض الموضوعات لسلسلة من الأسئلة الاستقصائية. وحيث أن عملية الحصول على بيانات دقيقة عنها تستغرق وقتاً طويلاً فمن المناسب توجيه هذا النوع من الأسئلة في المسوحات العينية بدلاً من التعدادات العامة." (هيئة الأمم المتحدة، دليل المبادئ العامة لاحصاء السكن والسكان، ص 39).

وللحصول على بيانات واضحة ودقيقة يجب إستعمل التعاريف الآتية:

-**عدد المواليد الاحياء للمرأة طيلة حياتها:** كل الأطفال الذين ولدوا أحياء للمراة المعنية طوال فترة حياتها الإنجابية (باستثناء الولادات الميتة أوالسقط) وحتى وقت إجراء التعداد. ويجب أن يتضمن عدد المواليد الأحياء كل الأطفال الذين ولدوا لتلك المرأة سواء في أوخارج إطار الزواج سواء تمت ولادة أولئك الأطفال في إطار الزواج الحالي أوفي إطار زيجات سابقة.

[1] هيئة الأمم المتحدة, إدارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية، الشعبة الاحصائية "دليل تنقيح تعداد السكان و المساكن"، السلسلة واو، العدد 82 سنة 2005 نيويورك ، رمز الدليل على الموقع الالكتروني:ST/ESA/ STAT/SER.F/82 ص.57.مرجع سبق دكره

– **المواليد الاحياء خلال فترة ال12 شهر الماضية:** يطرح هذا النوع من السؤال على عدد النساء اللاتي ولدن طفل واحد على الأقل خلال الـ 12 شهر السابقة وليس إجمالي الأطفال الذين ولدوا في تلك الفترة حيث أن هنالك نسبة ضئيلة قد يكن ولدن أكثر من طفل في السنة. وتركز الإحصاءات على المواليد الذين تم إنجابهم خلال السنة السابقة للتعدادات للسيدات في المرحلة الإنجابية. وتستخدم هذه البيانات عادة في حساب معدلات الإنجاب (الخصوبة) التفصيلية حسب الفئات العمرية للإناث (ومعدل الإنجاب (الخصوبة) الكلي بعد إجراء المعالجات التحليلية اللازمة عليها لتمثل مستويات الخصوبة الحالية الواقعية في مختلف البلديات والوليات وعلى مستوى الحضر والريف.

–**جنس المواليد:** إن جمع المعلومات عن "عدد المواليد الذين ولدوا أحياء" حسب الجنس هى عملية مرغوبة في حد ذاتها لأنها تحسن من جودة المعلومات لدورها في التحقق من نوعيتها. فعلى سبيل المثال فإنها قد تؤكد لنا أن نسبة الجنس للمواليد هى حسب النمط المتوقع ولا تأخذ شكلاً مختلفاً.

–**تاريخ الزواج الأول:** اليوم والشهر والسنة التي حدث فيها ذلك الزواج. يمكن الحصول على بيانات عن مدة الزواج عن طريق طرح العمر وقت الزواج من العمر الحالي أومباشرة من خلال عدد السنوات التي انقضت منذ حدوث الزواج".وفي الدول التي يمكن الإدلاء فيها ببيانات عن "مدة الزواج الأول" بصورة أفضل من العمر فإن تبويب بيانات المواليد أحياء حسب مدة الزواج توفر في هذه الحالة تقديرات أفضل لمعدلات الخصوبة مقارنة بتلك التي يمكن التوصل إليها من خلال بيانات المواليد أحياء حسب عمر الأم

تأكد التعدادات المشار إليها في الجدول الأعلى أنّ طبيعة البيانات الإحصائية المجمعة تستجيب لتوصيات الأمم المتحدة وتسمح بالمقارنة على المستوى الإقليمي والدولي إذ تم استغلالها أحسن إستغلال . لكونها تخدم أغراض تحليل الخصوبة بطرق مختلفة بسبب تنوع هذه البيانات ، فمنها ما يدور حول عدد المواليد الاحياء والباقين على قيد الحياة وتحديد جنس المولود الذين أنجبتهم كل امرأة غير عازبة منذ بداية حياتها الإنجابية وحتى يوم العد . وتستخدم هذه البيانات لحساب معدلات خصوبة الفوج معبراً عنها بمتوسط المواليد أحياء لكل أنثى في الفئات العمرية المختلفة للإناث في المرحلة الإنجابية (15 إلى اقل من 50 عاماً) .ومن البيانات تلك التي جمعت حول الخصوبة

وتستخدم عادة لقياس مستويات وأنماط الخصوبة الحالية والتي تعكس المستوى خلال فترة زمنية محدده.

ج) بيانات حول الهجرة:

ونظرا لإنتشار ظاهرة الحرقة أوالهجرة الغير الشرعية للشباب بإختلاف خصائصهم الفردية، أرفقت في إستمارة تعداد 2008 بيانات حول المهاجر. "تسمح هذه الأخيرة بتحديد خصائص العمرية والتعليمية والعملية للمهاجر . وتحديد حجم المهاجرين حسب هذ الخصائص ومعرفة من هم المهاجرين[1]".

طبقاً للظروف التى تمر بها البلاد أصبحت الهجرة من الظواهر الواضحة ذات التأثير الجوهرى فى حياة المجتمع الجزائري، وخاصة في فترة العشرية السوداء والتي أدات الى ارتفاع حدة البطالة (بعد غلق المنشآت الإقتصادية وتسريح العمال) وعدم توازن الطبقة النشيطة مع عدد المناصب وأيضا ظهور في السنوات الأخيرة أزمة السكن. هذه العوامل أدت الى ارتفاع في عدد المهاجرين الي البلدان الأروبية خاصة إسبانيا بصفة غير شرعية. أصبحت هذه الظاهرة تسمى بالعامية (الحرقة). وأمام هذه التطورات والمستجدات، سعى الديوان الوطني بإدراج 6أسئلة حول الهجرة الخارجية.

يعتبر التعداد المصدر الرئيس لتوفير بيانات عن إحصاءات الهجرة الخارجية , إلا ان التعدادات السابقة لم توفر البيانات الضرورية والتفصيلية اللازمة لدراسة هذه الظاهرة, وإنما توفر بيانات عن أعداد الأجانب المقيمين فى الجزائر والتى تختلف من حيث التغطية والتفاصيل من تعداد الى آخر.

وقد تضمنت استمارة تعداد عام2008 الجدول مغادرة الوطن خلال خمس سنوات الماضية للجزائريين (أنظر الجدول رقم 18 ص 141)

توفر هذه البيانات للمخططين ولمتخذى القرار ومنفذى السياسات والبرامج بيانات واقعية ودقيقة عن حجم وخصائص تفصيلية للمهاجرين الى الخارج.

---

[1] هيئة الأمم المتحدة, إدارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية، الشعبة الاحصائية "دليل تنقيح تعداد السكان و المساكن"، السلسلة واو، العدد 82 سنة 2005 نيويورك ، رمز الدليل على الموقع الالكتروني:ST/ESA/ STAT/SER.F/82 ص.57.مرجع سبق دكره

الجدول رقم 18 طبيعة البيانات الديموغرافية المجمعة في التعدادات 1987و1998 و2008.

البيانات الديموغرافية	1987	1998	2008
عدد النساء الغير العزبات المولودات مابين 1954و1993	*		*
الحالة الزواجية	*	*	*
تاريخ أول زواج	*	*	*
عدد المواليد الاحياء للمرأة طيلة حياتها	*	*	*
تاريخ ميلاد آخر ولادة		*	
عدد المواليد الاحياء خلال فترة ال12 شهرا الماضية	*		*
حدوث حالات الوفاة خلال 12 شهر الماضية	*	*	*
اسم المتوفي	*		*
جنس المتوفي	*	*	*
تاريخ ميلاد المتوفي	*		*
تاريخ الوفاة	*		*
وفياة الامومة			*
حدوث هجرة الى الخارج خلال 5سنوات الاخيرة لاشخاص كانوا أعضاء في الاسرة			*
اسم المهاجر			*
تاريخ المغادرة			*
الجنس			*
السن عند المغادرة			*
الحالة الزواجية للمغادر			*
المستوى التعليمي للمغادر			*
الحالة الفردية للمغادر			*
المجموع	10	06	19
المصدر: إستمارة تعداد 1987و 1998 و 2008			

4. **بيانات الحالة الإقتصادية:** هنالك عدة دواعي للحاجة لبيانات الحالة اللإقتصادية التي توفرها تعدادات السكان "بإعطاء صورة تفصيلية عن عدد وخصائص الأفراد العاملين والبطالين وكذلك السكان غير النشيطين اقتصادياً، والتي تعود لنفس فترة التاريخ المرجعي التي يتم فيها تقييم طريقة استخدام القوى

البشريةو قياس المؤشرات الديموغرافية والاجتماعية الأخرى"[1] . ، ذلك حتى تتكون لدينا صورة شاملة للوضع الاجتماعي والاقتصادي.

"يمكن الحصول على مثل هذه الإحصاءات من مصادر أخرى مثل المسوحات القائمة على الأسرة للقوى العاملة أوالسجلات الإدارية إلا أن هذه المصادر يشوبها بعض القصور. فالبيانات التي يتم الحصول عليها من المسوحات بالعينة عادة ما تكون محدودة بالدقة في اختيار العينة ونادراً ما يتوصل من خلالها إلى تقديرات سليمة للمناطق الصغيرة أوالمجموعات السكانية المتناثرة أوحتى للتصنيف النهائي لمجموعات النشاط الاقتصادي والمهن. أما السجلات الإدارية فلا توجد بها نفس نوعية الترميز المهني والنشاط الاقتصادي، كما لا تشمل جميع السكان كما هوالحال في التعداد."[2]

توفر التعدادات الثلاث معلومات عن نقاط معينة عن الخصائص الاقتصادية التي يمكن ربطها بإحصائيات المصادرالأخرى (أنظر الجدول رقم 19). تسمح هذه الخصائص بتبويبها حسب الجنس والمستوى التعليمي وفئات العمر والحالة الزواجية ونسبة المساهمة في العمل. والتعرف على التركيب المهني لقوة الطبقة النشيطة ومدى تمشيها مع الاحتياجات الفعلية لبرامج التنمية المطلوبة في الدولة . وأيضا معرفة المهن التي يمكن التركيز عليها في برامج التدريب المهني للسكان والتركيب المهني للمتعطلين حسب الحالة التعليمية في إنشاء مشاريع اقتصادية لإستيعاب هذه الطاقة المنتجة.

---

[1] FNUAP. Commission économique pour l’Afrique (CEA) "L’execution D’un Recensement de la population et de l’habitat et sur L’utilisation des progiciels Statistiques pour les pays Africains Francophones" YAOUNDE ; 1er -26 Octobre 1984. P 2 (concepts économique)

[2] هيئة الأمم المتحدة, إدارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية، الشعبة الاحصائية "دليل تنقيح تعداد السكان و المساكن"، السلسلة واو، العدد 82 سنة 2005 نيويورك ، رمز الدليل على الموقع الالكتروني:ST/ESA/ STAT/SER.F/82 ص75.مرجع سبق ذكره

الجدول رقم19: طبيعة البيانات الفردية المجمعة في التعدادات 1987و1998و2008 .

بيانات الحالة الفردية	1987	1998	2008
الحالة الفردية	*	*	*
النشاط الممارس		*	*
البحث عن العمل			*
هل عملت من قبل	*		
النشاط الممارس			*
المهنة الرئيسية	*	*	*
الوضعية في المهنة	*	*	*
القطاع القانوني	*	*	*
قطاع النشاط	*	*	*
مكان العمل		*	*
الوسيلة الأساسية للتنقل			*
وثيرة التنقل			*
منذ كم من شهر والشخص بطال		*	
المجموع	05	09	11
المصدر: إستمارة تعداد 1987و 1998 و 2008			

أما فيما يخص التوزيع حسب النشاط الاقتصادي فهويلعب دورا هاما في تحليل الناتج المحلي والدخل القومي عن طريق نسبة مساهمة السكان النشيطين اقتصاديا في كل قطاع اقتصادي كما يعطي البيانات دلالة عن إتجاه ومدى التصنيع وإمكانيات التنمية الاقتصادية أمام التغيرات والتطورات التي يعرفها سوق العمل في الجزائر والطلبات المتزايدة من طرف المستخدمين للبيانات الإقتصادية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. أضافة الديوان الوطني للاحصاء 4 بيانات جديدة في استمارة تعداد 1998 مقارنتا ببيانات تعداد 1987؛ و 4 بيانات في تعداد 2008 مقارنتا بالتعداد السابق(أنظر الجدول رقم19).

5.بيانات الحالة التعليمية:

تعد الحالة التعليمية من الخصائص الأساسية للسكان حيث توفر بيانات عن المتمدرسين والأميين وأماكن تمركزهم وأعمارهم وأحوالهم الاجتماعية والاقتصادية ، مما يساعد على تحديد نسبة التمدرس والأمية ووضع البرامج المناسبة للقضاء على الأمية .

الجدول رقم 20: طبيعة بيانات الحلة المدنية المجمعة في تعدادات 1987و1998 و2008.

البيانات	1987	1998	2008
اللغة التي يقرؤها ويكتبها الشخص	*	*	*
اللغة أواللغات التي يتكلمها الشخص		*	
آخر سنة دراسية في التعليم العام	*	*	*
آخر سنة في التكوين المهني		*	*
أعلى شهادة متحصل عليها	*	*	
المجموع	3	5	3
المصدر: إستمارة تعداد 1987و 1998 و 2008			

جراء المقارنات بين بيانات الأمية والتمدرس في هذا التعداد والتعدادات السابقة. كما تمكن من قياس التقدم الذي أحرزته الدولة في القضاء على الأمية وفعالية الجهود التي بذلت بهذا الخصوص.

معرفة عدد الحاصلين على مؤهلات علمية ونوعها يمكن الدولة من الاستفادة من الخبرات والمؤهلات النادرة . يفيد تبويب بيانات القوى العاملة حسب الحالة التعليمية في قياس كفاءة القوى العاملة وأثر التعليم في تحسينها.

نلاحظ من خلال الجدول 20، اضافة بيانين حول الحالة التعليمية في تعداد 1998 هما على التوالي اللغة التي يتكلمها الشخص وآخر سنة في التكوين المهني والغاء بيانيين هما على التوالي أعلى شهادة متحصل عليها واللغة التي يتكلمها الشخص.

6.بيانات الاعاقة: "يمكن لتعداد السكان أن يوفر معلومات قيمة عن الإعاقة والأداء البشري بالدولة. ففي الدول التي لا توجد بها مسوح متخصصة لبحث الإعاقة بين السكان أوتضمن أسئلة عن الإعاقة في المسوح التي تجريها فإن التعداد قد يشكل المصدر الوحيد لمعرفة حجم وتوزيع الإعاقة والأداء بين السكان على المستوى القومي والإقليمي والمحلي.

الجدول رقم 21: طبيعة بيانات الإعاقة المجمعة في تعدادات 1987و1998و2008.

تعداد	1987	1998	2008
اسم ولقب المعاق	*	*	لم تطرح الأسئلة حول الإعاقة
جنس المعاق	*	*	
طبيعة الاعاقة	*	*	
سن المعاق	*	*	
سبب الاعاقة	*	*	
المجموع	05	05	
المصدر : إستمارة تعداد 1987و 1998 و 2008			

وفي الدول التي يوجد بها نظام تسجيل تتوفر بموجبه بيانات منتظمة عن الأشخاص الذين يعانون من أنواع حادة من العجز فيمكن استخدام تعداد السكان لاستكمال هذه البيانات بمعلومات تتعلق ببعض جوانب الإعاقة بمفهومها العريض اعتماداً على التصنيف الدولي للإعاقة والأداء والصحة كما تم وصفها أدناه. يمكن استغلال بيانات تعداد السكان في التخطيط العام لوضع برامج وخدمات (وقاية وإعادة تأهيل) للكشف عن جوانب معينة في اتجاهات الإعاقة بالدولة ولتقييم البرامج القومية والخدمات المتعلقة بالمساواة في الفرص ولإجراء المقارنات الدولية لبعض جوانب انتشار الإعاقة بالدول."[1]

[1] هيئة الأمم المتحدة, إدارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية، الشعبة الاحصائية "دليل تنقيح تعداد السكان و المساكن"، السلسلة واو، العدد 82 سنة 2005 نيويورك ، رمز الدليل على الموقع الالكتروني:ST/ESA/ STAT/SER.F/82 ص84.مرجع سبق ذكره

يوفر التعدادين 1987 و1998 بيانات عن المعوقين أوذوى الإحتياجات الخاصة(أنظر الجدول رقم 21) ، ولهذا البيان أهميته من الناحية الصحية والأجتماعية. فبمعرفة عدد المعوقين ، ونوع الإعاقة وسبب الإعاقة (هذا البيان غير موجود في تعداد 1998) لكل منهم يمكن وضع البرامج العلاجية والتأهيلية التي تسمح بتشغيلهم في أعمال تناسب طبيعة الإعاقة حتى تساعدهم أقتصاديًا وتساهم كثيرًا فى حل المشكلات النفسية التى تنشأ عن العاهات. على العكس لم يوفر تعداد 2008 بيانات عن المعوقين. وأستبدلت هذه الأخيرة ببيانات أخرى.

ملاحظة: لم يذكر سبب حدف موضوع الإعاقة من إستمارة تعداد 2008.

من خلال مقانة بيانات التعدادات المذكورة سابقا يمكن القول أن بيانات تعداد 2008 تستجيب الى الخصائص الأساسية اللازمة لصنع السياسات والتخطيط والإدارة علي المستوي الحكومي ، وتوفير المعلومات اللازمة عن عدد السكان وتوزيعهم وخصائصهم ، بغية وصف وتقييم ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية ، ووضع سياسات وبرامج سليمة ترمي إلي تطوير المجتمع. كما توفر إطارا متكاملا لأسر المجتمع ، يتيح اختيار العينات لإجراء البحوث الميدانية ، داخل الوحدات الجغرافية إذا جمعت و أستغلت بأكثر دقة.

وإذا أستغلت بياناته حسن إستغلال أيضا، سوف تساهم في وضع سياسة عامة لبرامج الإسكان ، ولتقييم مدى الحاجة لمساكن جديدة ، لذا فإن المعلومات التي تجمع عن عدد ونوع وخصائص المساكن ، ذات أهمية حاسمة من حيث رصد ظروف الإسكان واحتياجات السكان إلى المساكن الجديدة ، وإنشاء سوق إسكان رشيد ، كما أن خصائص المساكن ، تؤثر علي نشاط الناس الاقتصادي وصحتهم وعلاقاتهم الاجتماعية ، ونظرتهم العامة.
زيادة على ذلك نستخلص أن بيانات التعداد الأخير (2008) تلبي احتياجات الدولة من المعلومات على المستوى الوطني والدولي. حيث أنها تلتزم بدرجة كبيرة بالتوصيات والمعايير الدولية لتحقيق درجة من المقارنات (بإستثناء بيانات الإعاقة).

III.2.2. تقييم بيانات العمر و النوع

تعتبر بيانات التعداد السكاني من أهم في الملاحظة الديموغرافية ويتم الاعتماد عليها بشكل كبير في كافة التحليلات، وأيضا تعتبر الأكثر عرضة لأخطاء الشمول و المحتوى و الذي يجب تقييمها قبل استخدامها في استخراج متغيرات ديموغرافية. وبما أن هدف الدراسة "تقييم المنظومة الإحصائية في الجزائر" فقد تطرقنا في هذه الأطروحة أيضا إلى عملية تقييم بيانات التعدادات 1987و 1998و 2008 باستخدام ثلاث مقاييس[1] لتقييم هذه البيانات في (تحليل نسبة العمر ، تحليل نسبة النوع ومقياس سكرتارية الامم المتحدة) . وأيضا تحليل مدى التناسق الداخلي و الخارجي لمتوسط سن الزواج الأول و المؤشر التركيبي للخصوبة و توزيع معدلات الخصوبة ما بين التعدادات الثلاث (1987و 1998 و 2008) والمسوحات الميدانية الثلاث((المسح الوطني حول صحة الأم و الطفل لسنة 1992و مسح الجزائري حول صحة الأسرة لسنة 2002 و مسح حول الأبعاد ا لمتعددة لسنة 2006).

أما المؤشرات المتعلقة بالحالة التعليمية و العملية فان عمليات المقارنة مع نتائج التعدادات ونتائج المسوحات الميدانية تكون صعبة ومستحيلة لاختلاف المفاهيم و التصنيفات. لهذا السبب لم نتطرق إليها في هذه الدراسة.

1.تحليل نسبه العمر:

تحسب نسبة العمرعندما يكون عدد السكان مبوباً في فئات عمرية متساوية الطول أو أحادية الأعمار وذلك "بقسمة عدد السكان في كل فئة عمرية (أو عند كل عمر) على متوسط عدد السكان في الفئتين السابقة واللاحقة لها وضرب الناتج في 100"[2].وهو من المؤشرات التي يمكن استخدامها للكشف عن وجود عيوب في بيانات العمر للسكان.أي تحديد درجة انحرا فها عن المائة فإذا زادت عن المائة فهذا يعني ان هناك خطأ في تلك الفئة .أذ ينبغي ان يكون انحراف نسبة العمر عن100 قليل جداً لكي نتمكن من القول ان حجم الخطأ في هذه الفئة قليل والعكس صحيح أي كلما ازداد الفرق فهذا يعني ان هناك تأثير كبير للعوامل السكانية مثل الوفيات والهجرة على التوزيع العمري للسكان.

[1] تتطلب جميع الطرق المذكورة توافر توزيع السكان حسب الفئات العمرية وقد وجد أن تجميع الأعداد في فئات عمرية خمسية قد يساعد في تقليل صافي خطأ الإبلاغ عن العمر. و كذالك يستند إليها في حالة عدم توافر على التوزيع الأحادي للعمر.

[2] الصيغة الرياضية موجودة في الملحق رقم 2

كما يمكن الحصول على مقياس شامل يعبر عن دقه التوزيع العمري يسمى (مقياس دقه العمر)من خلال حساب متوسط الانحرافات المطلقة (بغض النظر عن إشار ة الانحراف عن 100)،ويفسر كمايلي: كلما كانت النتيجه التي يتم الحصول عليها من مقياس دقه العمر صغيره ،دل ذلك على ان البيانات العمر هي اكثر دقه .

يشير توزيع نسب العمر حسب الجنس على المستوى الوطن في الجداول رقم 22 و التمثيل البياني رقم 12 إلى تقارب النتائج باختلاف بسيط في التعدادات الثلاث. كما يشير إلى انحرافات نسب العمر عن المائة صغير جدا لجميع الأعمار و هي ضمن المدى المقبول (أقل من 8%), باستثناء الفئة العمرية 40–44 لبيانات تعداد 1987 و سجلت قيمة الانحراف عند الذكور و الإناث 18.60%و 14.46% على التوالي. وفي الفئتين العمريتين 50–54و 65–69 و التي بلغت نسبة الانحراف في الفئة الأولى عند الذكور و الإناث 19.24%و 12.70% على التوالي و في الفئة الثانية بلغت قيمته 9.28 عند الذكور. و في تعداد 2008 إنحرف العمر عن النمط العام في الفئتين العمريتين 5–9 و 60–64 حيث سجلنا في الفئة العمرية الأولى عند الذكور و الإناث 13.51% و 13.10% على التوالي و في الفئة التالية 17.72%و 14.41%.

يدل خروج نسبة انحراف العمر عن النمط الطبيعي على ارتفاع نسبة الخطأ عند تسجيل العداد تاريخ ميلاد الأطفال في تعداد 2008، أو عند حساب العمر (عدم مراعات مفاهيم و تصنيف العمر)، أو أثناء عملية ترميز و ترقين تاريخ الميلاد، أو عوامل أخرى مثل النزوح أو الهجرة. إذا من الصعب تحديد العوامل المسببة في ارتفاع نسبة انحراف العمر عن التوزيع الطبيعي و المتفق عليه عالميا. الأمر الذي يتطلب من الدراسات والبحوث الإحصائية القيام بالتصحيحات اللازمة للبيانات الديمغرافية قبل المباشرة بالتحليل السكاني.

الشكل 12:نسبة العمر حسب الجنس في التعدادات 1987و 1998و 2008

تعداد 1987

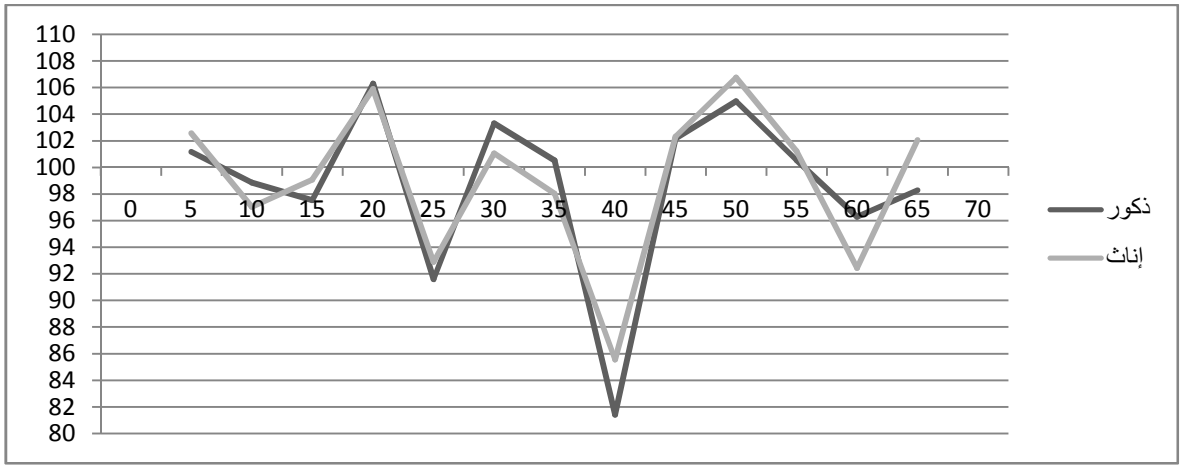

تعداد 1998

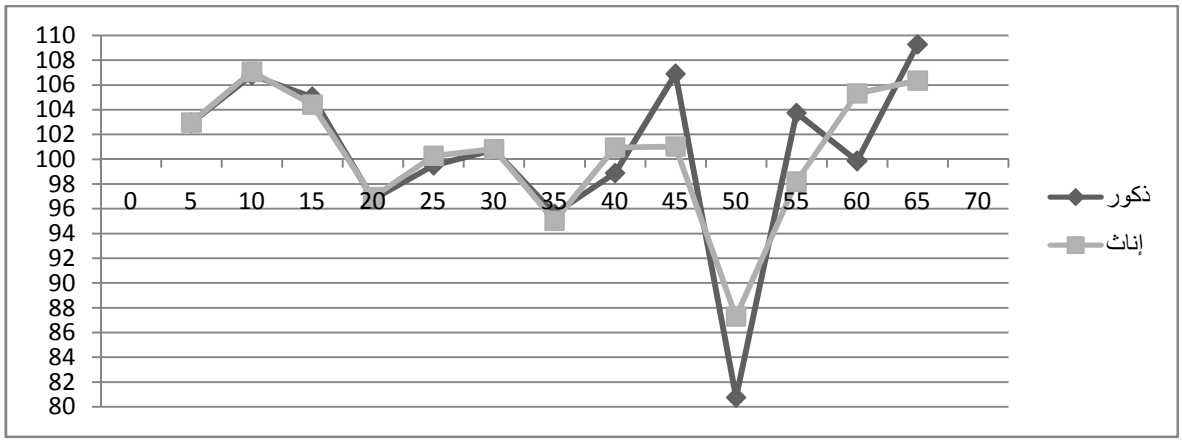

تعداد8200

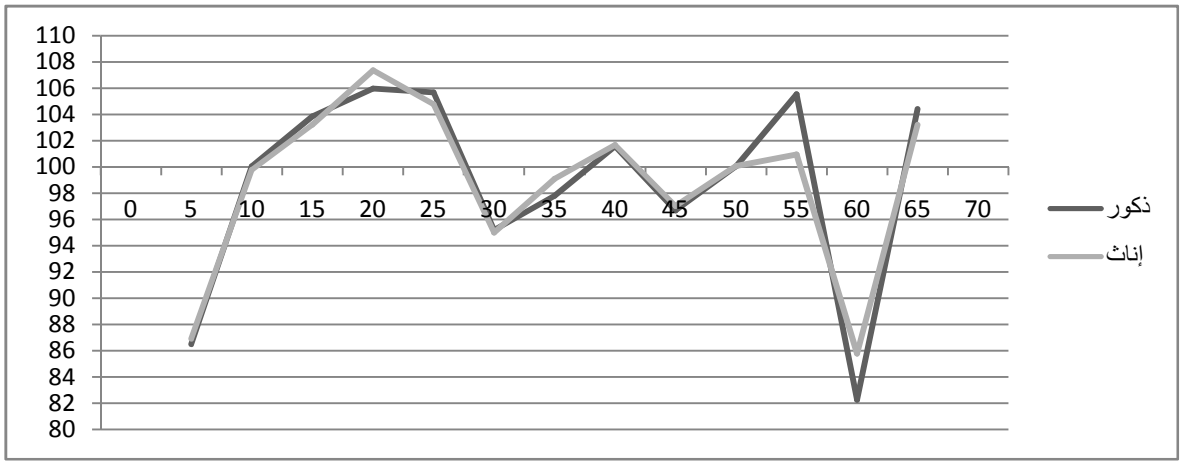

و من خلال مقارنة نتائج مقياس دقة العمر (أنظر الشكل رقم 13و الجدول رقم 23) بين التعدادات الثلاث لاحظنا تدني بسيط جدا في مستوى الإدلاء ببيانات العمر عند الذكور إذكانت قيمته 3.23 %في تعداد 1987 و 4.92% في تعداد 1998 ثم بلغت قيمته في آخر تعداد 5.28%. أما عند الإناث تحسن مستوى الادلاء بالعمر عندهن في تعداد 1998 مقارنات بتعداد 1987. بلغت قيمته على التوالي 4.37و 3.97. بينما تدني مستوى الادلاء بالعمر في تعداد 2008 حيث بلغت قيمته 5.28.

الشكل 13: مقياس دقة بيانات العمر حسب الجنس في تعدادات 1987و 1998و 2008

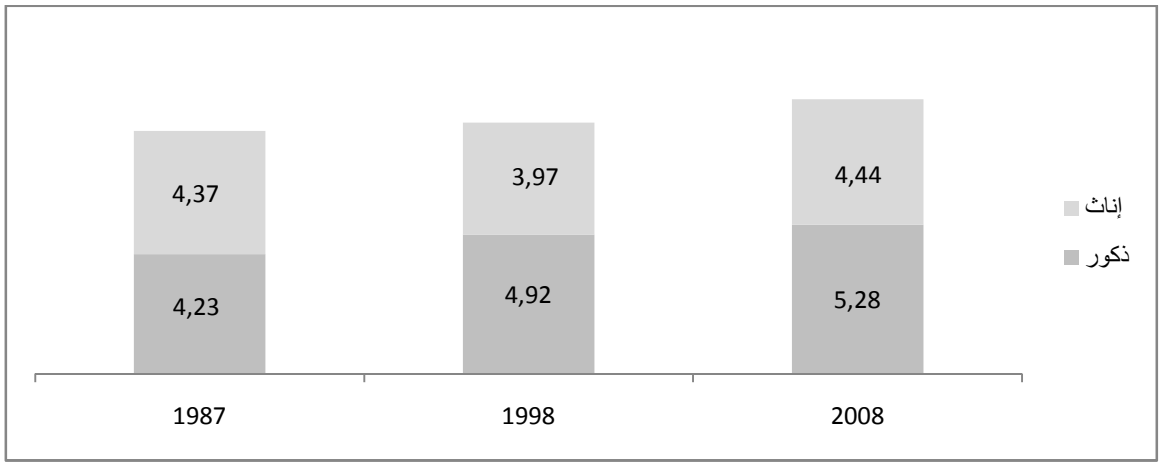

أما على مستوى المقاطعات (أنظر الشكل 14 و الجدول رقم 23) نلاحظ تقارب نتائج مقياس دقة بيانات العمر و باختلافات غير جوهرية في التعدادين 1987 و 1998 مابين الحضر و الريف عند الجنسين حيث بلغت قيمته في تعداد 1987 في الريف عند الذكور و الإناث 4.10و 4.94 على التوالي و في الحضر 4.45 و 4.32 على التوالي. وفي تعداد 1998 في الريف 6.31و 7.09 على التوالي و في الحضر 4.46و3.60على التوالى. قد يرجع هذا التقارب إلى ارتفاع المستوى التعليمي و تنمية وعي العائلة الجزائرية ريفية كانت أم حضرية بأهمية تسجيل الذكور و الأناث. ما يبين الشكل التالي تدني مستوى الإدلاء ببيانات العمر حسب الجنس بدرجة ملحوظة في الريف عند الجنسين مابين التعدادين 1987و 1998.

قد يرجع ذلك إلى الأخطاء في الإدلاء /تسجيل تاريخ ميلاد أفراد العائلة الريفية في تعداد 1998. و قد يرجع إلى عدم عد بعض العائلات الريفية في المناطق الغير الآمنة. حيث عرفت هذه الفترة أزمة أمنية بسبب الإرهاب.

الشكل 14: دقة بيانات العمر حسب الجنس و حسب المقاطعة في التعدادات 1987و 1998و 2008

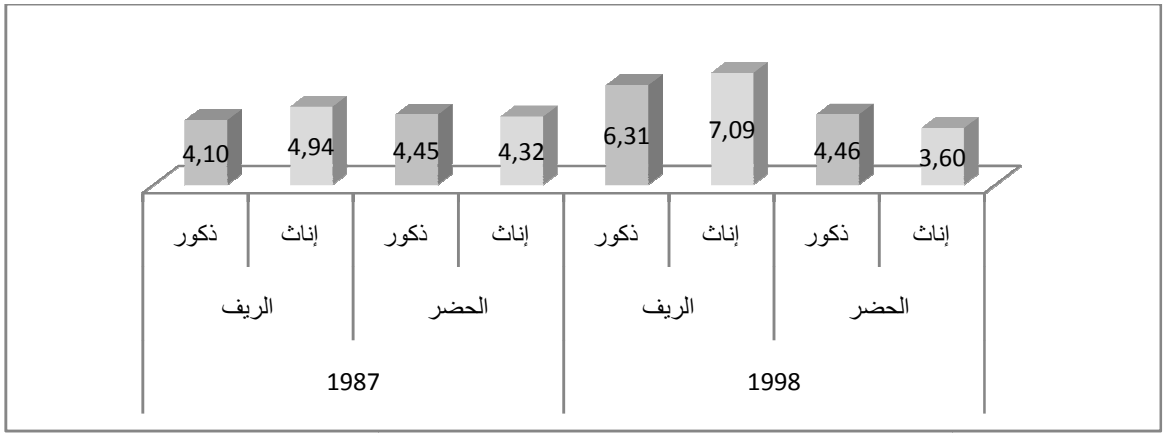

عند قراءة معطيات الجدول رقم 23 و تمثيلها البياني رقم 15 لاحظنا تدنى مستوى دقة الإدلاء ببيانات العمر في 13 ولاية عند الإناث مابين التعدادين 1987 و 1998. و 24 ولاية مابين تعداد 1998و 2008. أيضا سجلنا تجاوز مقياس دقة البيانات الحد الطبيعي (8%) في 5 ولايات الوطن في تعداد 1987 و هي ولاية أدرار(13.37%) وولاية تمنراست(14.80)، ولاية الجلفة(11.84%)، ولاية إيليزي(18.56% و هي القيمة المنوالية)و في الأخير ولاية سوق أهراس(11.51%).كما سجلنا ولايتين في تعداد 1998 وهي ولاية أدرار(8.34)، ولاية أم البواقي(11.81%). أما في تعداد 2008 سجلنا أربع ولايات و هي أدرار(9.31%)، و ولاية تمنراست(11.14%)، الجلفة(9.25%)و تيندوف (9.19%).

أما مقياس دقة الادلاء بالعمر عند الذكور تدنى مستواه في تعداد 1998 عما كان علية في التعداد الذي سبقه(1987) في 22ولاية, وفي تعداد 2008تدنى المقياس عما كان عليه في تعداد في 14ولاية. و تجاوز المقياس الحد المقبول في تعداد 1987 عشر ولايات(10) وهي أدرار(9.58%)، ولاية الشلف(9.18%) ولاية الأغواط(8.55%)، ولاية بجاية(8.65)، ولاية تمنراست(11.48% و هي القيمة المنوالية)، ولاية تيزي وزو(9.53%)، ولاية سعيدة(9.94%)، ولاية البيض(9%)، إيليزي(11.41%)، تيندوف(10.38%). و بالنسبة لتعداد 1998 خرج مقياس دقة العمر عن النمط

العام في 8ولايات وهي ولاية أدرار(12.89%)،ولاية الأغواط(8.83%)،ولاية تيزي وزو(8.98%)، ولاية الجلفة(10.55%)، ولاية جيجل(9.96%)، ولاية برج بوعرريج(9.34%)، ولاية سوق أهراس(8.69%)، وفي الأخير ولاية النعامة(9.96%).

الشكل 15:دقة بيانات العمر حسب الجنس و حسب الولايات في تعدادات1987و 1998و 2008.

أما بالنسبة لتعداد 2008 سجلنا ثلاث ولايات(3) وهم تيزي وزو(8.98%)و ولاية الجلفة(10.63%)و أيضا ولاية خنشلة(9.17%).

2.تحليل النوع: تسمى أيضاً نسبة الجنس وهي حاصل قسمة عدد الذكور على عدد الإناث أو بالعكس. وضرب النسبة المتحصل عليها في 100. في الظروف الاعتيادية لا يمكن أن تتغير نسبة النوع إلا في حدود ضيقة. كما يجب ألا تتغير من عمر إلى آخر إلا بصورة متدرجة جدًا، تحددها بصفة رئيسية نسبة النوع عند الولادة والفروق بين وفيات النوعين في مختلف فئات العمر .فتتبع نسبة النوع نمطًا ثابتًا في تدرجها حسب العمر وعادة ما يقابل كل 100من المواليد الإناث 105 من المواليد الذكور، وغالباً تنحصر النسبة في المدى 102- 107 والبيانات التي تقع خارج هذه الحدود تكون مشكوكاً فيها. ثم تأخذ بعد ذلك في التناقص التدريجي مع تقدم العمر إذ تصل في الأعمار المتوسطة إلى حوالي 100% ثم تنخفض إلى اقل من 100 في الأعمار المتقدمة حيث تزداد معدلات وفيات الذكور عن الإناث. عمليًا من النادر جدًا أن تحدث أخطاء في تسجيل النوع في التعدادات، فإذا تصادف وكانت نسبة النوع عالية فلا يرجح أن يكون السبب خطأ في ذكر النوع بل قد يرجع السبب إلى:

أ. نقص في التسجيل لأحد النوعين

ب. اختلاف ظروف الوفاة في البلد محل الدراسة،

ت. تيارات الهجرة من والى البلد محل الدراسة إذا كانت بين الذكور والإناث.

ث. يرجع الى أخطاء عملية الترميز و إدخال البيانات في الحاسوب.

تشير نتائج توزيع نسب العمر حسب الفئات العمرية في الجدول 23و الشكل رقم 16 عن اختلاف انحرافها عن النمط العام لها في التعدادات الثلاثة (1987و 1998و 2008). و كانت نسبة إنحرافها بدرجة كبيرة في تعداد 1987، حيث سجلت فيه دبدبات في الإدلاء ببيانات النوع حسب الفئات العمرية. إذ كانت نسبة النوع بين الإرتفاع و الانخفاض في الأعمار الصغرى و الشابة و بلغت قيمته 106 في الفئات العمرية 0-4و 10-14 و 30-34. كما عرف انخفاضا ابتداءً من الفئة العمرية 35-39 حتى وصل 92.96 عند الفئة العمرية 50-54، ثم عاوده في الارتفاع في الفئة العمرية 60-64 (100%) و 70-74 (105%). وهذا يشير إلى ارتفاع عدد الذكور على الإناث عن وجود أخطاء في الإدلاء بالأعمار المتقدمة. أما في تعداد 1998 نلاحظ أن توزيع نسب العمر

تتطابق إلى حد كبير التوزيع الطبيعي. حيث كانت نسبة العمر حوالي 104 في الأعمار الصغرى و الشابة، ثم تناقص حتى وصل 101 في الفئة العمرية، ثم ارتفع في الفئة العمرية إلى 104بسبب وفيات النساء و هو أمر طبيعي ثم عاوده في التناقص وكانت قيمه أقل من 100. من خلال هذا التوزيع يمكن القول أن مستوى الإدلاء ببيانات النوع تحسن و كان أدق على ما كان علية في التعداد السابق.

الشكل 16:نسبة النوع في تعدادات 1987و 1998و 2008

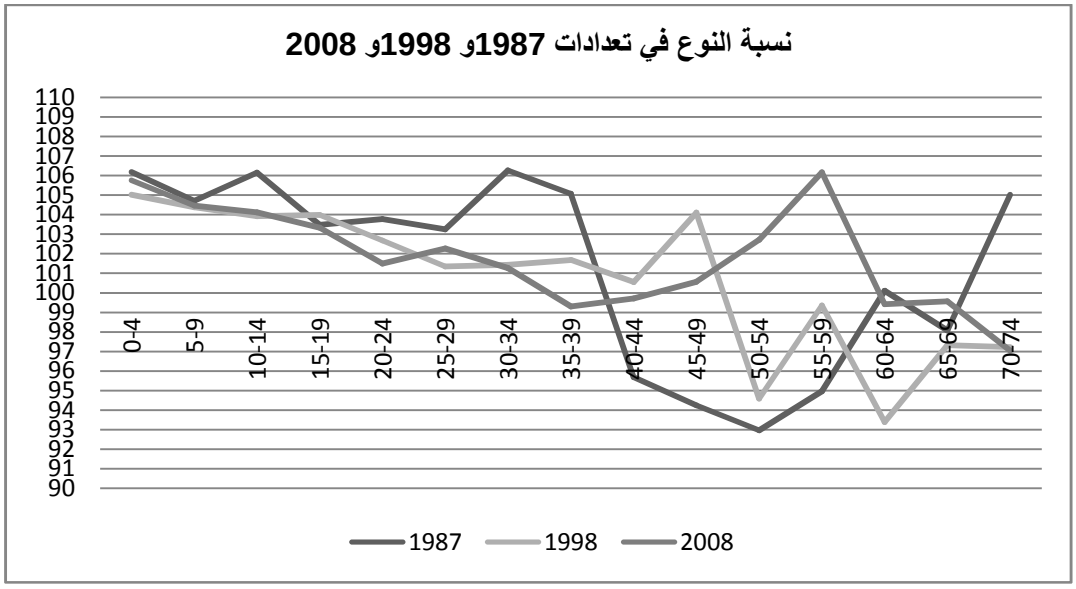

أما فيما يخص بيانات النوع حسب تعداد 2008 سجلنا انحراف نسب النوع حسب التوزيع الطبيعي المتفق عليه دوليا في جميع الفئات العمرية. إذ انخفضت نسبة النوع ابتداء من الفئة العمرية 0–4 ثم عاودت الارتفاع بدايتا من الفئة العمرية 40–44 حتى وصلت نسبته106 في الفئة العمرية 55–59. ترجع العديد من الدراسات و الأبحاث إلى ارتفاع وفيات النساء بسبب الولاة في هذه الأعمار.

تظهر نتائج توزيع نسب العمر حسب الفئات العمرية في الريف و الحضر (أنظر الجدول رقم 24 و الشكل رقم17) إلى اختلاف انحرافها عن النمط العام بينهما من جهة، و بين التعدادين 1987و 1998 من جهة أخرى.

كما تظهر فروق جوهرية في توزيع نسب النوع حسب الأعمار مابين الريف و الحضر في التعداد 1987 لا كن كانت أقل حد في تعداد 1998. أيضا كان الإدلاء ببيانات النوع في الحضر

أفضل من الريف في التعدادين. وقد يرجع ذالك إلى عدم الإدلاء الجيد للنوع عند العائلة الريفية رغم انخفاض نسبة أميتها.

الشكل 17: نسبة النوع حسب المقاطعة في تعدادات 1987و 1998و 2008.

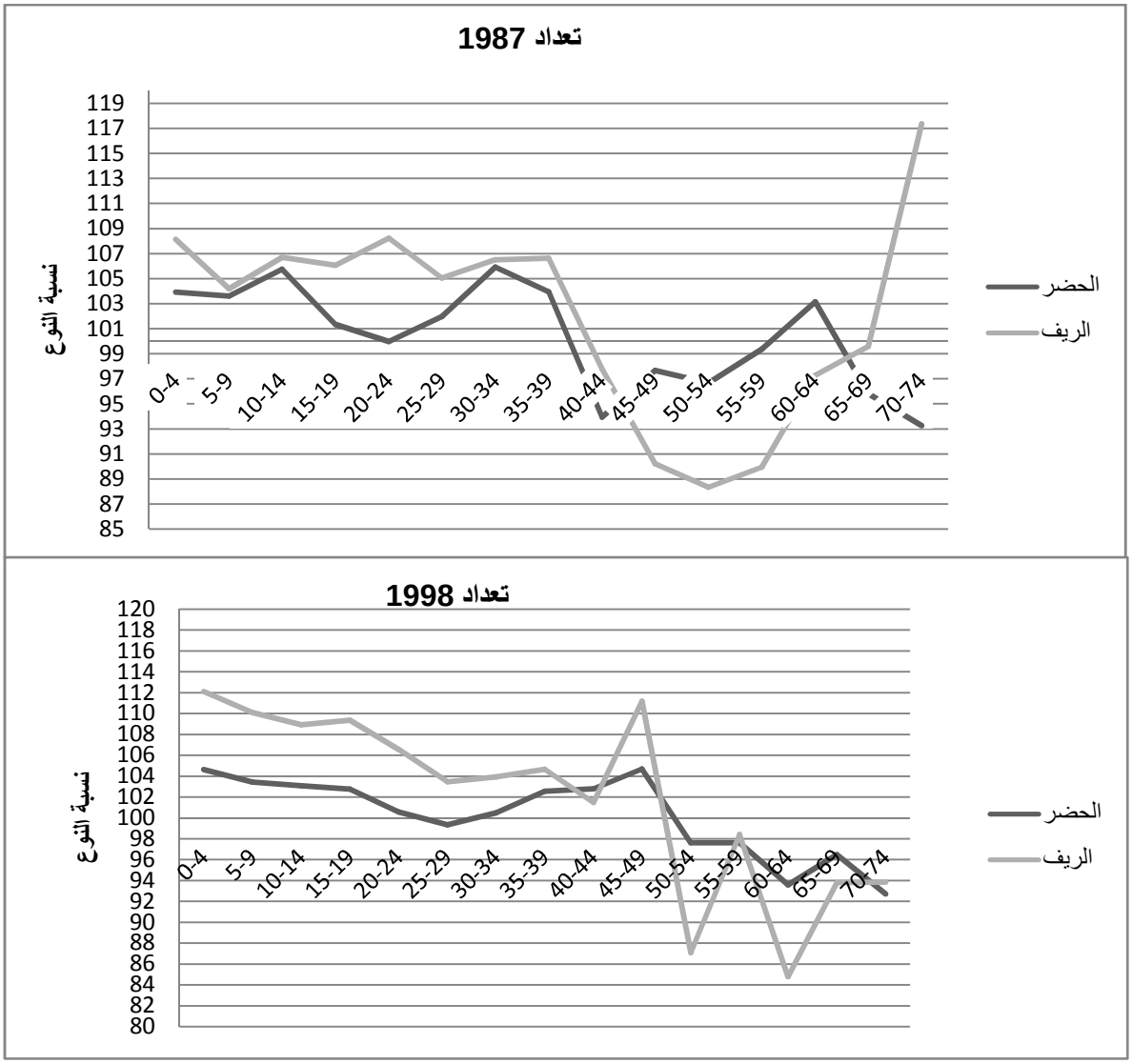

تبين نتائج بيانات التعدادات الثلاث تحسن مستوى الإدلاء ببيانات النوع من تعداد إلى آخر، حيث بلغت قيمته في تعداد 2008 حوالي 1.92% بينما كان في التعدادين 1987 و 1998 يساوي 3.44%و 2.52% على التوالي.

الشكل 18: قيمة مقياس دقة بيانات النوع على المستوى الوطني و حسب المقاطعات في تعدادات 1987و 1998و 2008.

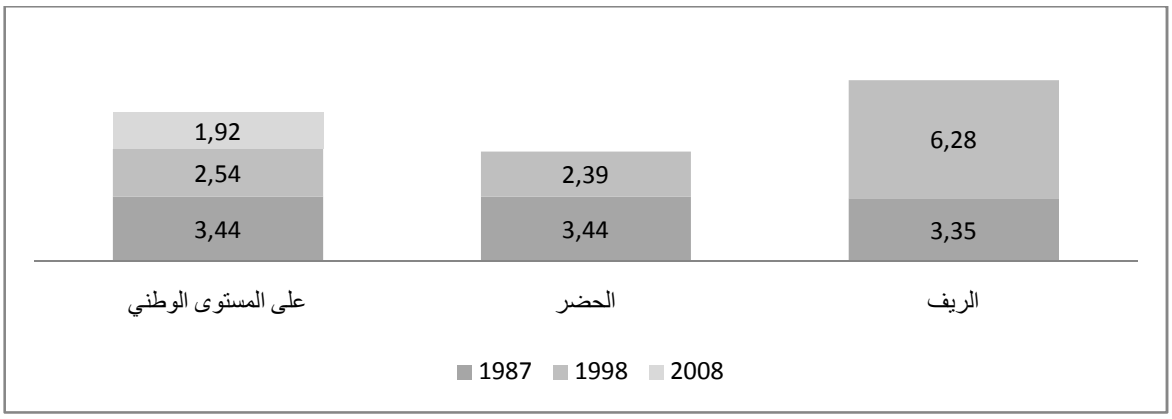

كما تحسن مستوى الإدلاء بهذه البيانات في المناطق الحضرية في تعداد 1998 عما كان عليه في تعداد 1987 حيث سجلنا 3.44% و 2.39% على التوالي. على العكس تراجعت قيمة دقة بيانات النوع في تعداد 1998 حيث انتقلت من 3.35% الى 6.28%. تدل النتيجتين الأخيرتين على ارتفاع الأخطاء عند الإدلاء ببيانات النوع في المناطق الريفية في تعداد 1998.

كما تشير نتائج مقياس دقة النوع (أنظر الجدول رقم 25و الشكل رقم 18)إلى تدنى مستوى مقياس دقة بيانات تعداد 1998 عن ما كان عليه في تعداد 1987 في 25 ولاية و كانت نسبة التدني ضعيفة حيث لا تتجاوز 3%. ماعدا أربع ولايات تمنراست و الأغواط و وهران و ولاية مدية التي تدنى مستوى الإدلاء ببياناتهم حوالي 6% عما كان عليه في التعداد 1987و حوالي 8% في ولاية أم بواقي. كما سجلت ولاية تندوف تحسنا جوهري في الإدلاء بنوع الأفراد حيث انخفض مقياس دقة بيانات العمر من 18.57% في 1987إلى 8.71% في تعداد 1998 . وتظهر بيانات تعداد 1987 عن دقة بيانات النوع في جميع الولايات، ماعدا ولاية ايليزي (10.67%) و تندوف (18.57%) و ولاية سوق أهراس (15.17%) التي يجب تصحيحها قبل الاستعمال لكونها خارج المدى المقبول أو الطبيعي. و أيضا نفس الملاحظة لبيانات تعداد 1998 في كل من ولاية أدرار(9.32%)، ولاية الأغواط(9.72%)،ولاية أم البواقي(11.62%)، ولاية إيليزي(9.78%) و ولاية تندوف(8.71%).

الشكل 19: قيمة مقياس دقة النوع حسب الولايات في التعدادات 1987و 1998و 2008.

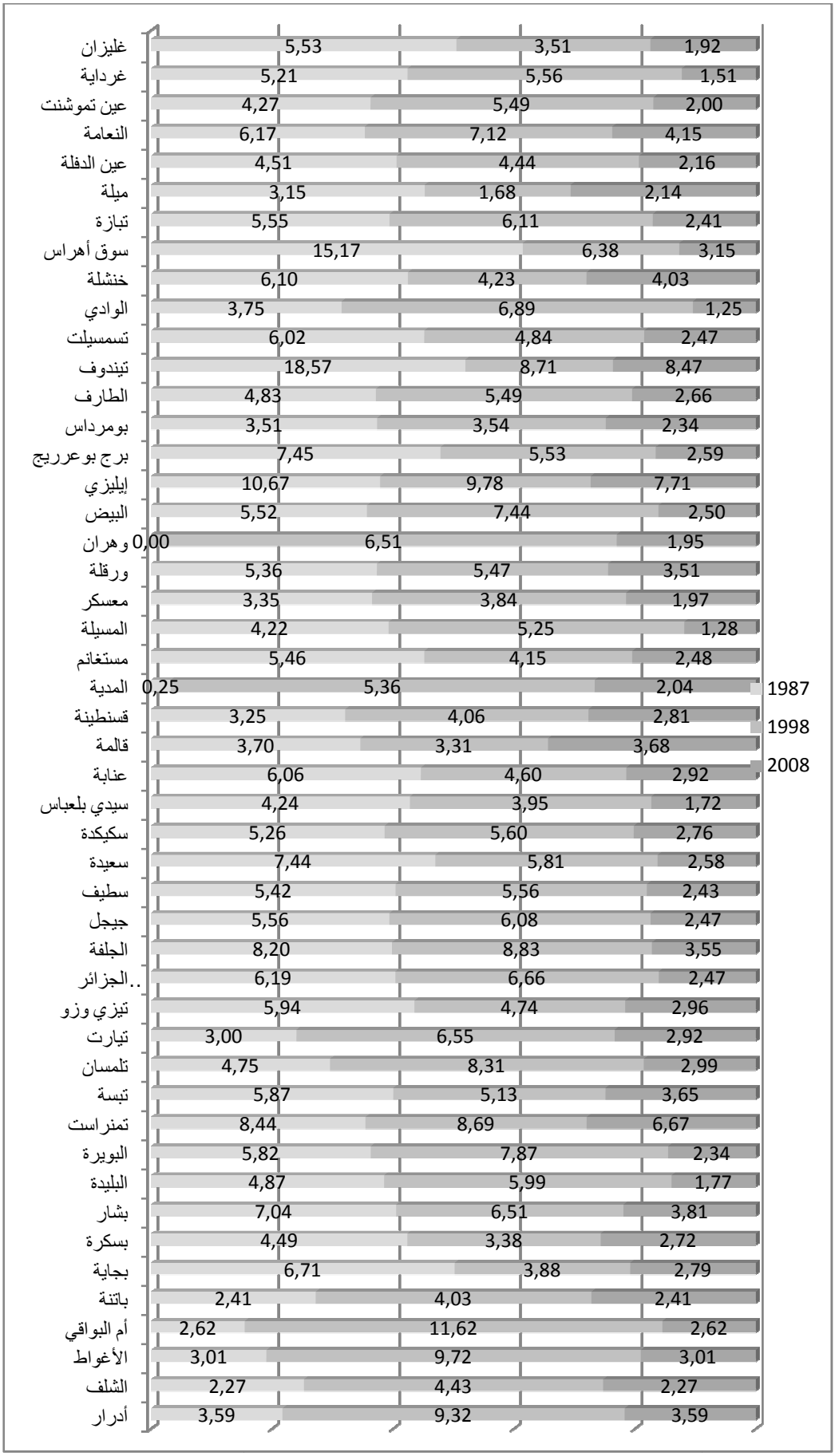

أوضحت بيانات الجدول 25 و الشكل رقم 19) أنه بالنسبة لقيمة مقياس دقة بيانات النوع تعداد 2008عرفت تحسنا جوهري في جميع ولايات الوطن عما كانت عليه في التعداد السابق(1998) و كانت أكثر دقة حيث نسبة الدقة لم تتجاوز 4% في أغلب الولايات، ماعدا ولاية تندوف التي بلغت قيمة المقياس 6.67%(و هو في الحدود المقبولة) و ولاية إيليزي و تندوف التي سجلت فيهما قيمة 7.71 %و 8.47% على التوالي (وهي أيضا في الحدود المقبولة. كما تبين بيانات تعداد 2008 عن كثرة الأخطاء بالإدلاء ببيانات النوع عند أفراد المناطق الجنوبية. يمكن إرجاع ذلك الى تدني المستوي التعليمي و كذا سوء تسجيل الأحداث الديموغرافية خاصة في المناطق النائية.

مقياس سكرتارية لهيئة الأمم المتحدة: وهو دليل مشترك لكل من دليل نسبة النوع ونسبة العمر وضعته الأمم المتحدة لقياس دقة بيانات العمر والنوع في التعدادات ،ويدخل كل من الدليلين في حسابه ،إذ يحسب من الصيغة الآتية :

دليل سكرتارية الأمم المتحدة = 3 أمثال متوسط انحراف نسبة النوع + متوسط انحراف نسبة العمر (للذكور) + متوسط نسبة انحراف العمر (للإناث). يختلف هذا المؤشر عن سابقيه، بقابليته للتطبيق عندما لا تتوفر لدينا بيانات عن التكوين العمري بحسب آحاد السن، إنما تتوفر بيانات عن فئات عمرية فقط. وإذا طبق هذا المقياس على بيانات العمر المفردة فانه قد يبين في بعض الحالات جسامة خطاء الإدلاء بالعمر والذي يختفي جزء كبير منه عند تطبيقه على البيانات المبوبة في وجود ذبذبات جوهرية في بيانات العمر نتيجة ظروف غير عادية مرت بها البلد مثل الحروب أو الكوارث أو حركات الهجرة كذلك يتأثر المقياس بالتقلبات الكبيرة بالنسبة للسكان الذين يكون عددهم صغيراً (الأمم المتحدة ،1985) . ومن ميزات هذا المؤشر على طرق ويبل ومايرز و باشي أن الرقم الذي نحصل عليه يتأثر أيضًا بأخطاء الإدلاء بالجنس، وبالأخطاء العمرية، إضافة إلى التفضيل في أعمار معينة .وبذلك نعكس صورة أوضح لمدى دقة التركيب العمري و النوعي بشكل عام .ويعطينا هذا المؤشر فكرة عامة عن درجة الخطأ، ويكون مفيدًا للمقارنة بين بيانات وأخرى.

وطبقا لمؤشر سكرتارية الأمم المتحدة توصف البيانات بالدقة إذا كانت قيمة المؤشر (أقل من 20) ، وعلى مستوى متوسط من الدقة إذا تراوحت قيمة المؤشر من (20الي40)، وتعتبر البيانات علي مستوى دقة منخفضة للغاية إذا زادت قيمة المؤشر عن القيمة (40) ، وعموما كلما انخفضت قيمة

مؤشر سكرتارية الأمم المتحدة والذي يوضح مدى الاختلاف في مستوى الإدلاء ببيانات السن والنوع زادت درجة الثقة في دقة جمع هذه البيانات .

يوضح جدول و الأشكال الثلاث قيمة مؤشر سكرتارية الأمم المتحدة لمعرفة مدى الدقة في الإدلاء بيانات السن والنوع على مستوى الجمهورية و المقاطعات و الولايات في تعدادات السكان لسنوات (1998،1987 و 2008) ومن بيانات الجدول يتضح أن قيمة هذا المؤشر بلغت 14.74% على مستوى الجمهورية في عام 2008 بينما كانت قيمته 16.51% في عام 1998 و 15.95% في تعداد 1987 ، وذلك بنسبة تحسن . ويظهر الجدول أيضاً أن أعلى قيمة للمؤشر سجلت في تعداد 1998 مما يدل على تدني مستوى الإدلاء ببيانات السن والنوع في هذا الأخير، وكانت أقل.

يشير جدول رقم 26 وشكل رقم 20 إلى قيمة مؤشر سكرتارية الأمم المتحدة للإدلاء ببيانات السن والنوع في الحضر على المستوى الوطني بين التعداد(1987، 1998) ، فيتضح منه أن هناك تحسن طفيف في قيمة المؤشر بالنسبة لإجمالي حضر الجمهورية حيث انخفضت قيمته (أي تحسنت درجة الدقة في الإدلاء ببيانات السن والنوع) من 19.11 في عام 1987 إلى 15.22 عام 1998 وذلك بنسبة بفارق 4 درجات فيما بين عامي التعداد (1996 ، 2006).

و يشير نتائج نفس جدول إلي قيمة مؤشر سكرتارية الأمم المتحدة في الريف خلال عامي(1987، 1998) ويظهر الجدول أن هناك تدني ملحوظ في مستوى الإدلاء ببيانات السن والنوع لسكان الريف عكس الحضر ، فقد ارتفعت قيمة المؤشر من 19.09 عام 1987 إلى 32.24 في عام 1998، وذلك بفارق 13 درجة.

عند مقارنة نتائج مقياس سكرتارية حسب المقاطعة في كل تعداد (أي كل تعداد على حدة) وجدنا تقارب في دقة الإدلاء ببيانات العمر و النوع بين الحضر و الريف في تعداد 1987 إذ بلغت قيمته 19.11و 19.09 على التوالي. على العكس وجدنا فرق جوهري في الإدلاء ببيانات العمر و النوع بين سكان الحضر و سكان الريف حيث كانت قيمتهما 15.22و 32.24 على التوالي و هذا بفارق 15 درجة. تدل هذه النتيجة عن ارتكاب أخطاء في الإدلاء ببيانات العمر و النوع أو في تسجيل بيانات البحوث من طرف العداد. كما يمكن إرجاعها إلى نزوح عدد كبير من الريفيين إلى المناطق الحضرية الأكثر أمانا. لان تعداد 1998 نفد في العشرية السوداء.

الشكل 20: قيمة مقياس سكرتارية هيئة الأمم المتحدة على المستوى الوطني و حسب المقاطعات في تعدادات 1987و 1998و 2008.

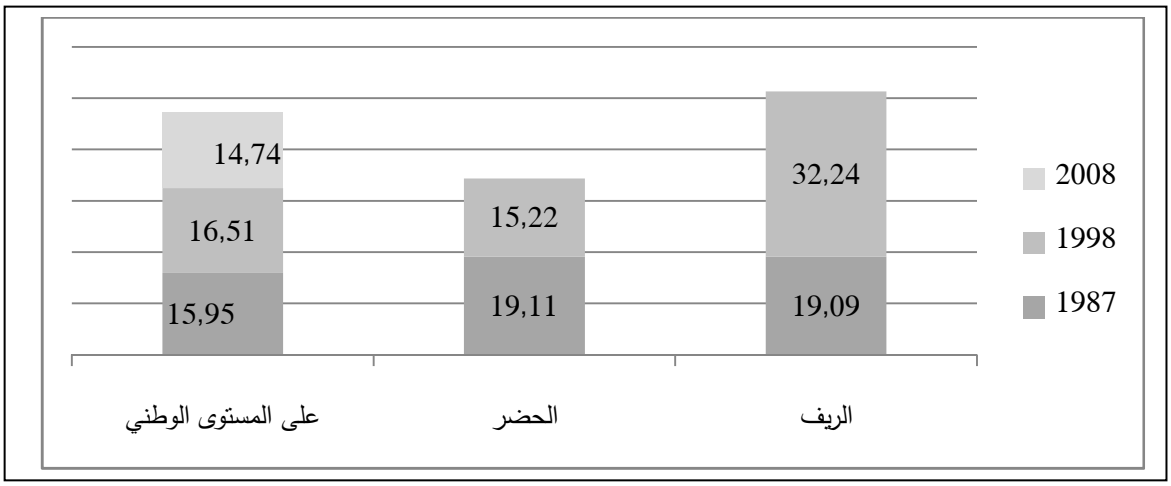

وبالقاء نظرة عامة على مقياس سكرتارية الأمم المتحدة على مستوى الولايات بين تعدادين 1987و 1998 وجدنا تحسن في مستوى الادلاء ببيانات النوع و العمرفي 26 ولاية (أنظر الجدول رقم 5و التمثيل البياني رقم21و 22و23). إذ عرفت ولاية تندوف أكبر تحسنا مقارنتا بالولايات الأخرى، و كانت نسبة التحسن 52% ثم تلتها ولاية سوق أهراس(48%).كما تدنى مستوى الإدلاء بالبيانات النوع و العمر بشكل ملحوظ في كل من ولاية أم بواقي(−88%) و ولاية تلمسان(−50%) و ولاية تيارت (−44%) وولاية الوادي(−38%).إن عدم معرفة أسباب التدني يصعب من تفسيره.

وبالنظر إلى قيمة تحسن مستوى الإدلاء ببيانات العمر و النوع على مستوى الولايات بين تعدادي 1998 و 2008 ، فقد سجلنا تحسنا في كل الولايات ماعدا كل من ولاية قالمة (−11%) و تندوف (−6%) وخنشلة(−3%)و ميلة(−21%) التي سجلت فها تدني مقياس سكرتارية الأمم المتحدة بنسب ضعيفة لم تتجاوز 22%.أما بالنسبة لباقي ولايات الوطن الأخرى فقد كانت أعلى قيمة التحسن في الإدلاء ببيانات العمر و النوع في ولاية أم البواقي(57%)، ويليها كل من ولاية الوادي(55%) ، ولاية وهران (48%).و على الجانب الآخر كانت أقل قيمة تحسن في ولاية تمنراست(7%).

الشكل 21: قيمة مقياس سكرتارية هيئة الأمم المتحدة حسب الولايات في تعدادات 1987و 1998و 2008.

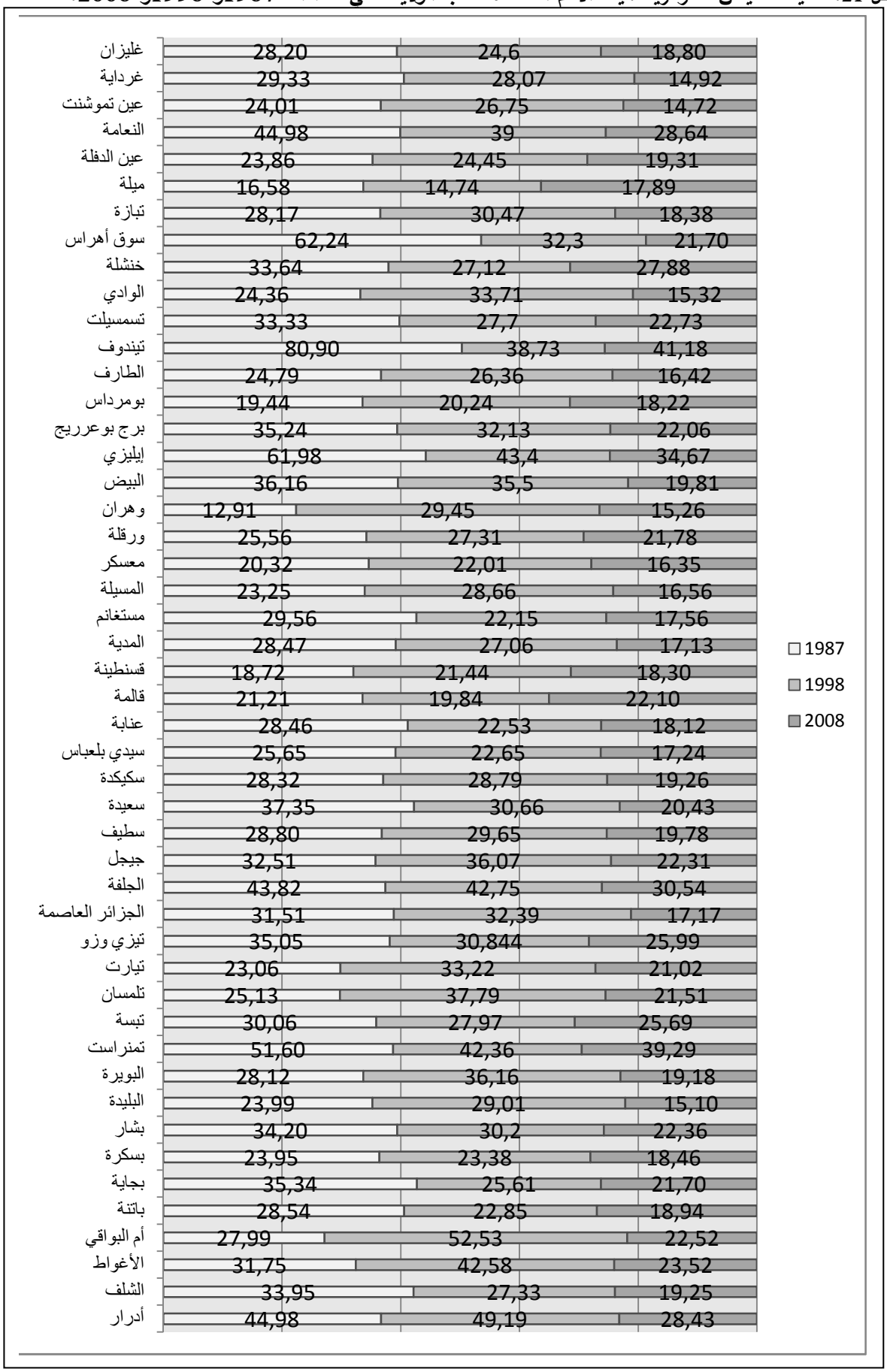

الشكل 22: نسبة تحسن نوعية الإدلاء ببيانات النوع و السن حسب مقياس سكرتارية الأمم المتحدة مابين تعدادي 1987و 1998

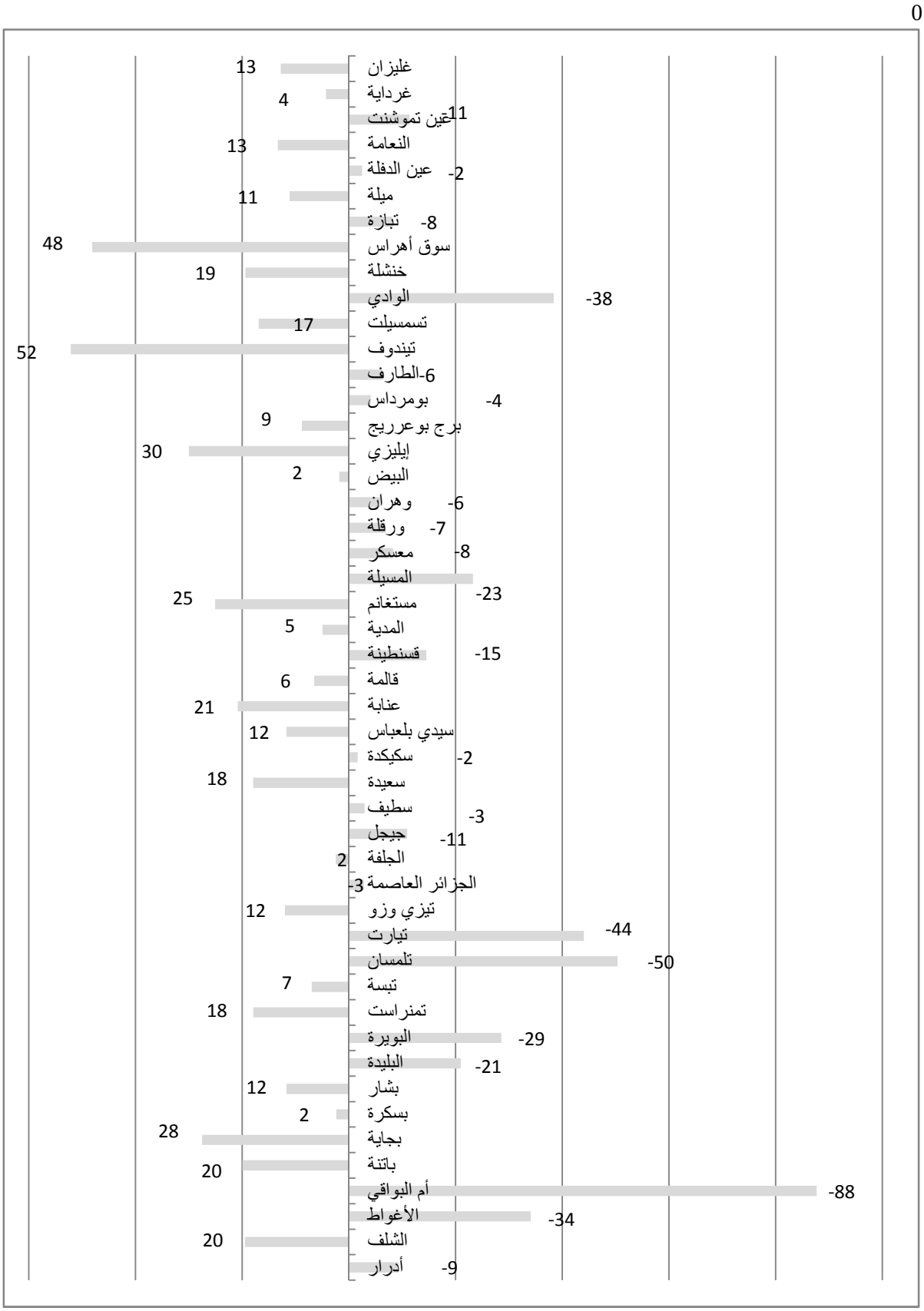

الشكل 23:نسبة تحسن نوعية الإدلاء ببيانات النوع و السن حسب مقياس سكرتارية الأمم المتحدة مابين تعدادي 1998و 2008

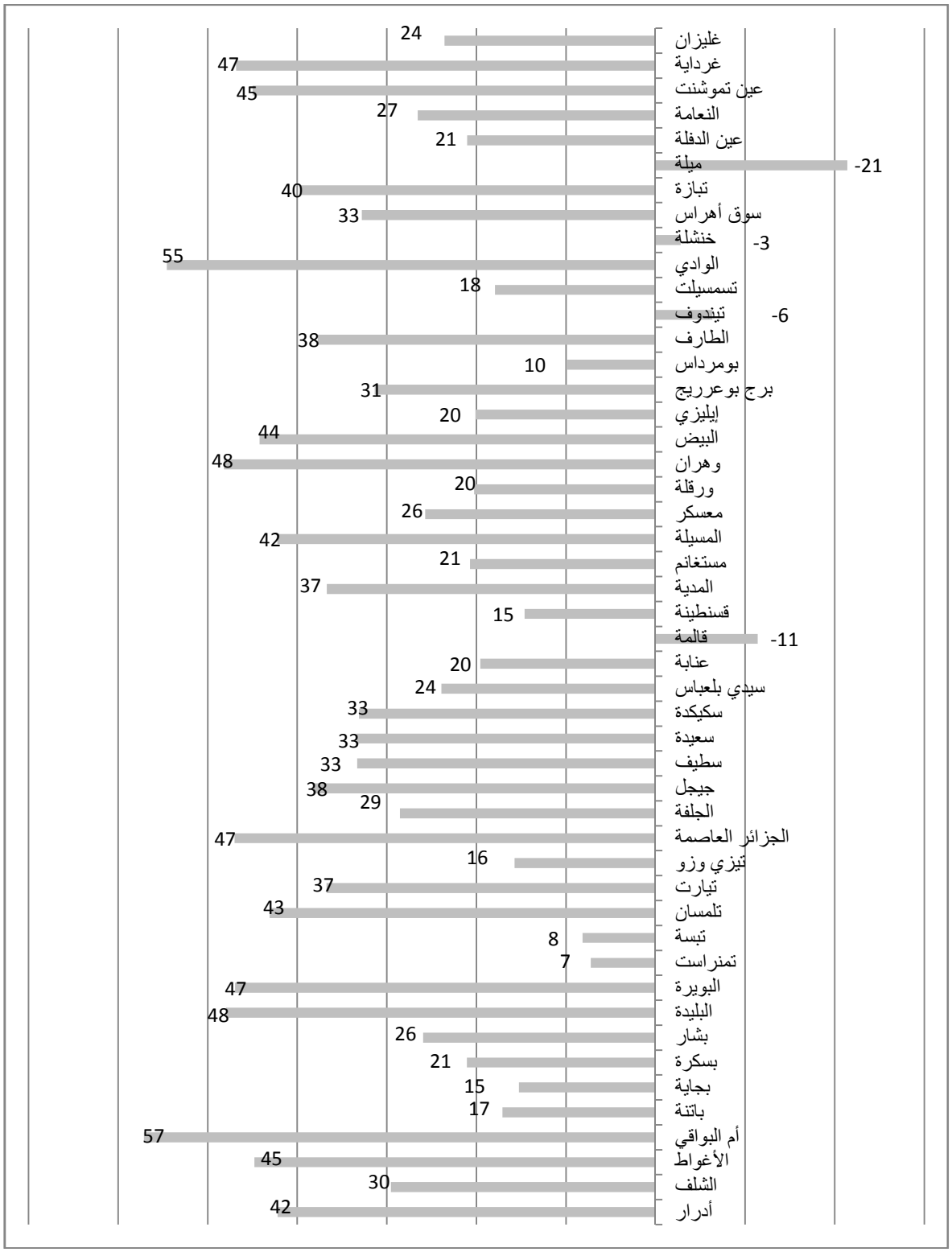

الجدول رقم 27:تصنيف الولايات حسب قيمة مقياس سكرتارية الأمم المتحدة في التعدادات 1987و 1998و 2008.

سنة	ضعيفة	متوسطة	جيدة
1987	أدرار، تمنراست، الجلفة، إيليزي، تندوف، سوق أهراس، النعامة.	الشلف، الأغواط، أم البواقي، باتنة، بجاية، بسكرة، بشار، البليدة، البويرة، تبسة، تلمسان، تيارت، تيزي وزو، الجزائرالعاصمة، جيجل، سطيف، سعيدة، سكيكدة، سيدي بلعباس، عنابة، قالمة، المدية، مستغانم، المسيلة، معسكر، ورقلة، وهران، البيض، برج بوعرريج، الطارف، تسسمسيلت، الوادي، خنشلة، تبازة، عين الدفلة، عين تموشنت، غرداية وغيليزان.	قسنطينة، ، بومرداس، ميلة.
المجموع	**08**	**36**	**04**
1998	أدرار،الأغواط ، أم البواقي، تمنراست، الجلفة، إيليزي، تندوف.	الشلف، الأغواط، أم البواقي، باتنة، بجاية، بسكرة، بشار، البليدة، البويرة، تبسة، تلمسان، تيارت، تيزي وزو، الجزائرالعاصمة، جيجل، سطيف، سعيدة، سكيكدة، سيدي بلعباس، عنابة، المدية، مستغانم، المسيلة، معسكر، ورقلة، البيض، برج بوعرريج، الطارف، تسسمسيلت، الوادي، خنشلة، تبازة، عين الدفلة، عين تموشنت، غرداية وغيليزان.	قسنطينة، وهران، بومرداس، ميلة، قالمة.
المجموع	**07**	**36**	**05**
2008	تندوف	أدرار،الأغواط، أم البواقي، تمنراست، الجلفة، إيليزي، بجاية، بشار، تبسة، تلمسان، تيارت، تيزي وزو، جيجل، سعيدة، قالمة، ورقلة، برج بوعرريج، تيسمسيلت، خنشلة، سوق أهراس، النعامة.	الشلف، ، باتنة، بسكرة، البليدة، البويرة، الجزائر العاصمة، سطيف، سكيكدة، سيدي بلعباس، عنابة، قسنطينة، المدية، مستغانم، المسيلة، معسكر، وهران، البيض، ، الطارف، الوادي، تبازة، عين الدفلة، عين تموشنت، غرداية وغيليزان.
المجموع	**01**	**21**	**26**

إن استخدام مؤشر سكرتارية الأمم المتحدة يسمح أيضا بتصنيف نوعية بيانات العمر والنوع حسب مجالات دقة البيانات . ومن خلاله لاحظنا أن قيم المقياس على المستوى الوطني في التعدادات الثلاث أقل من 20 وبذلك تعد بيانات العمر و النوع في التعدادات الثلاثة دقيقة وهي

صالحة للاستعمال بدون تصحيحها.و أيضا بيانات سكان الحضر في تعدادي 1987و 1998. كما تعد بيانات سكان الريف في تعداد 1987 دقيقة. على عكس بيانات سكان الريف في تعداد 1998 التي يمكن اعتبارها حسب مقياس سكرتارية الأمم المتحدة متوسطة لكونها توجد النتيجة المحصلة مابين 20–40.

أما بانسبة لنوعية الإدلاء بالعمر و النوع حسب الولايات (أنضر الجدول التالي) سجلنا في تعداد 1987ستة و ثلاثون (36) ولاية بياناتها متوسطة. و ثمانية ضعيفة.و أربع ولايات فقط تصف بياناتهم على أنها دقيقة حسب المقياس. و في تعداد 1998 سجلنا 36 ولاية بياناتها متوسطة و07ولايات كان مستوى الإدلاء ببيانات العمر و النوع ضعيف جدا، و 5ولايات فقط كان مستواها جيد.

أما بالنسبة للتعداد الأخير سجلنا 26 ولاية كانت قيمة المقياس المحسوب أقل من 20(أي بيانات العمر و النوع دقيقة) و 21 ولاية كانت بياناتها متوسطة (أي غير دقيقة) حيث يجب تصحيحها قبل الاستعمال). كما بقيت ولاية واحدة فقط تعتبر مستوى الإدلاء ببيانات العمر ضعيفة جدا و غير صالحة للاستعمال و يجب تصحيحها قبل الاستعمال.

3.2.III. الإتساق الخارجي لمؤشرات الخصوبة والزواجية في التعدادات الثلاث: إن الهدف الأساسي من التعداد السكاني هو ليس جمع بيانات حول التركيب السكاني و مميزات البناية فقط.بل انه يوفر قاعدة معلومات جيده عن الحالة الزواجية و الخصوبة (متوسط سن الزواج الأول، عدد المواليد الذين ولدوا أحياء وعدد المواليد الباقي على قيد الحياة. إن هذه البيانات ليست محصنه ضد الأخطاء فهي أيضا (مثل العمر و النوع)عرضه لها .

من خلال بيانات الجدول رقم 28 و التمثيل الباني رقم 24 نلاحظ أن مؤشرات الخصوبة و الزواجية الواردة في التعداد الثلاث على قدر كبير من الدقة لتوفرها على الاتساق الخارجي للبيانات وأيضًا لتمشي هذه البيانات مع ما هو متوقع بالنسبة لمتوسط السن الزواج الأول . رغم انخفاض نتائج تعداد 2008 بنسبة طفيفة جدا عما كانت عليه في المسح الذي سبقه (2006). حيث انخفض وسط سن الزواج الأول على المستوى الوطني في تعداد 2008 إلى 31 سنة بينما كان 31.75 سنة في

مسح 2006. و أيضا عند الجنسين (باستثناء إناث الريف الذي ارتفع متوسط سن الزواج إلى 29.5 سنة في تعداد 2008 عما كان عليه في مسح 2006).

كما يبين تناسق في النتائج تعدادي 1987 و 1998 و المسوحات اللاحقة 1992و 2002 على التوالي. حيث كانت النتائج المتحصل باختلافات بسطة مابين التعداد و المسح (بفارق حوالي سنة0.6) و أيضا باختلافات محسوسة مابين التعدادين (حوالي سنة و نصف).

الشكل 24:متوسط سن الزواج الأول حسب الجنس و على المستوى الوطني في تعدادات 1987و 1998و 2008 و في المسوحات الميدانية (المسح الوطني حول صحة الأم و الطفل لسنة 1992و مسح الجزائري حول صحة الأسرة لسنة 2002 و مسح حول الأبعاد ا لمتعددة لسنة 2006)

على عكس توزيع معدلات الخصوبة لسنة2008 الذي ارتفع بنسب جوهرية في جميع الفئات العمرية مقارنتا بنتائج مسح 2006 و ابتدءًا من الفئة العمرية 25–29 سنة تامة إلى 40–44 سنة تامة في مسح 2002 (أنظر الجدول رقم 29و الشكل رقم 26).

و أيضا المؤشر التركيبي الذي أرتفع في تعدادة 2008 عما كان عليه في مسح 2006ب قيمة 2.75 و 2.27 على التوالي و هذا بفارق 0.48. كما تبين نتائج توزيع المعدلات و المؤشر التركيبي

الموجودة في الجدول رقم 29 الى عدم تطابقهما مع النتائج المتوقعة (استمرار في انخفاض مستوى الخصوبة بسبب تأخر سن الزواج و عوامل أخرى) .

الشكل رقم 25 و 26: توزيع معدلات الخصوبة حسب الفئات العمرية و المؤشر التركيبي للخصوبة في تعدادات 1987و 1998و 2008 و في المسوحات الميدانية (المسح الوطني حول صحة الأم و الطفل لسنة 1992و مسح الجزائري حول صحة الأسرة لسنة 2002 و مسح حول الأبعاد ا لمتعددة لسنة 2006).

الشكل 25: المؤشر التركيبي للخصوبة

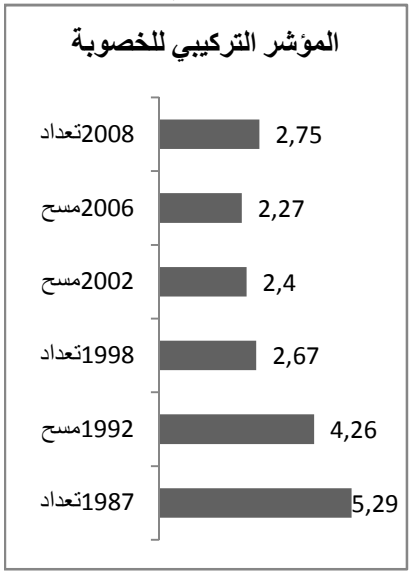

الشكل 26: توزيع معدلات الخصوبة حسب الفئات العمرية

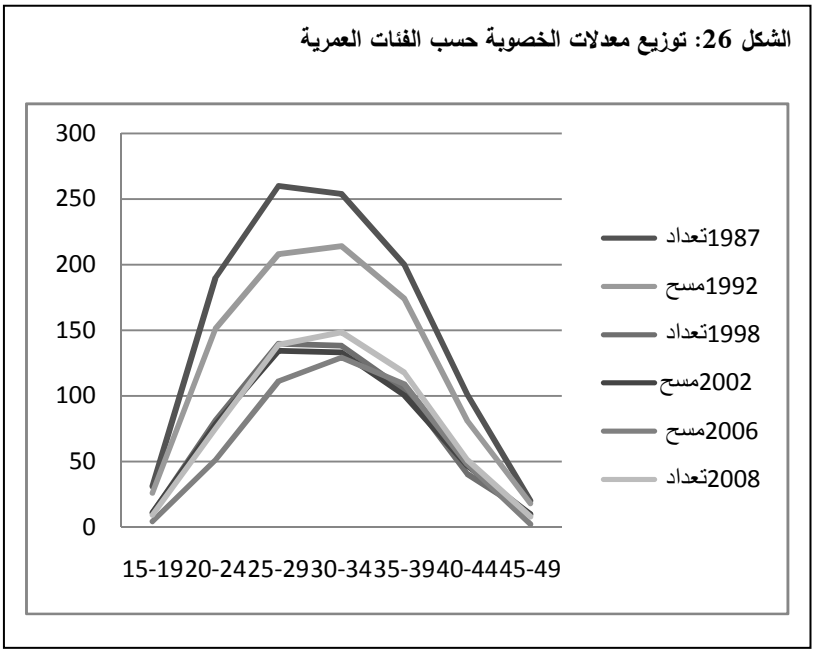

إن خروج نتائج الخصوبة عن المدى المتوقع يصعب تفسيره أو تحديد العوامل المسببة إلى ذلك . فهل يرجع هذا الاختلاف إلى:

- أخطاء في جمع البيانات،
- أخطاء في عملية الترميز و إدخال البيانات في الحاسوب،
- أو إرتفاع في عدد المواليد .

فلا يمكن تحديد السبب إلا بعد إجراء مسح ميداني حول الأسرة يحدد من خلال نتائجه مدى صحة بيانات الخصوبة و الزواجية في تعداد 2008.

تعتبر بيانات التعداد السكاني من أهم المصادر البيانات السكانية ويتم الاعتماد عليها بشكل كبير في كافة التحليلات الديموغرافية ، وأيضا الأكثر عرضة لأخطاء الشمول و المحتوى و الذي

يجب تقييمها قبل استخدامها في استخراج متغيرات ديموغرافية. وبما أن هدف الدراسة "تقييم المنظومة الإحصائية في الجزائر" فقد تطرقنا في هذه الأطروحة أيضا إلى عملية تقييم بيانات التعداد ومنها تقييم بيانات العمر العمر و النوع باستخدمت ثلاث مقاييس لتقييم هذه البيانات في تعدادات 1987و 1998و 2008 (تحليل نسبة العمر ، تحليل نسبة النوع ومقياس سكرتارية الامم المتحدة). و تحليل مدى التناسق الداخلي و الخارجي لمتوسط سن الزواج الأول و المؤشر التركيبي للخصوبة و توزيع معدلات الخصوبة ما بين التعدادات الثلاث (1987و 1998 و 2008) والمسوحات الميدانية الثلاث((المسح الوطني حول صحة الأم و الطفل لسنة 1992و مسح الجزائري حول صحة الأسرة لسنة 2002 و مسح حول الأبعاد ا لمتعددة لسنة 2006)

3.III. نظام إحصاءات الحالة المدنية في الجزائر: إن إنشاء نظام الحالة المدنية والإحصاءات الحيوية وتطويرها يشكل أحد التدابير الأساسية التي يجب أن تتخدها الحكومة الجزائرية لمعالجة التحديات التي نواجهها.

"يهدف تسيجيل الأحداث الديموغرافية الى التعريف بهوية الفرد وكذلك يمثل وسيلة لتسيير خدمات الصحة والتعليم وغيرها من الخدمات الاجتماعية المقدمة للجمهور". وأيضا يهدف الى توفير البيانات والمعلومات الاحصائية اللحيوية، في المقام الأول للإدارة المحلية ومقدمي الخدمات على مستوى الجماعات المحلية "[1]

1.3.III. أهمية إحصائيات نظام الحالة المدنية : .**إن** نظام الحالة المدنية حسب هيئة الامم المتحدة " هونظام احصائي يجمع التسجيل الشرعي للحوادث الديموغرافية وملأ استمارات احصائية التي يتم تجميعها وتحويلها لهدف التحضير والتحليل ونشر بياناتها" [2]. بمعنى آخر، ان نظام الحالة المدنية يهدف الى تحليل بيانات الاحداث الديموغرافية (الولادات ، الوفيات، الزواج والطلاق)ثم تحويلها الى مؤشرات وجذاول احصائية تخذم متطلبات المستخدمين.

[1] تقرير الأمم المتحدة، مصرف التنمية الأفريقيةومفوضية الإتحاد الأفريقي" اصلاح وتحسين نظم التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية في افريقيا" أديس ابابا، إثيوبيا مؤتمر الوفاء بالعهد 13و14 أوت 2010 ، ص15.

[2] Tabutin.D,""La fécondité et la mortalité dans les recensements africains des 25 dernière années" in population n°4 ; Paris 1984,p.63

النظام الاحصائي المعمول به في الدولة الجزائرية يخدم أغراضا عديدة ويقصد منه تسجيل وتخزين المعلومات المتعلقة بحدوث الوقائع الحيوية وخصائصها، واسترجاع تلك المعلومات لدى الاحتياج إليها في الأغراض القانونية والإدارية والإحصائية وغيرها[1].

تعتبر إحصاءات الحالة المدنية احد المصادر الأساسية للبيانات السكانية التي لابد من توافرها لحساب المعدلات الديموغرافية والصحية والاجتماعية المهمة كمعدلات المواليد والوفيات[2]. ولأهمية الاحصاءات الحيوية وضعت الهيئات المتخصصة في الامم المتحدة تعريفات لهذه الاحداث وقد اقترح أن يتم تسجيل الاحصاءات الحيوية بالمهنة والحالة الاقتصادية والثقافية للفرد أوالأم والأب ونلاحظ أن الإحصاءات الحيوية يتم تسجيلها من طرف الافراد في مكاتب الحالة المدنية وفي حدود أزمنة معينة وعادة ماينُص على عقوبات للمخالفين أوالمتخلفين في ذلك. كما أنها لازمة عند دفن الموتى وتسجيل كل طفل فور ولادته.

2.3.II.واقع عملية جمع بيانات الحالة المدنية ونشره في الجزائر: مباشرة بعد الاستقلال

قام جهاز الإحصاء بتعديل محتوى الإستمارات الفردية وتغيير شكلها وتقليص عددها الى ثلاث(كانت الجهاز الإحصائي تحت الإدارة الفرنسية يستعمل سبعة إستمارات). لكن أنتقدت هذه الاستمارات من طرف العديد من الباحثين والمستخدمين وحسب محمد كركوب ، ترجع نقائص الاستمارات الثلاث في النقاط الآتية:

- الاستمارات الفردية غير مطابقة لمبادئ الدولية ولا تتماشى مع الوضعية الحالية للبلاد.
- ترتيب محاور الاستمارة غير كافية وتصعب مهمة الترميز والاستغلال.
- غير قابلة للمقارنة المحلية والدولية.
- المحاور غير مطابقة للمبادئ الدولية والطرق المنفدة في التعدادات وخاصة تعداد العام للسكان والسكن 1966.

[1] JOLIVOT. Roger " La collecte Et L'exploitation Des Statistiques courantes En Algérie". Rapport du 12 juin au 10juillet 1967. P12

[2] VALLIN.J (1985)," Présentation et analyse critique des sources statistiques", sous la direction de rolant pressat, Institut National d'Etudes Démographiques (INED), Organisation Mondiale de la Santé (OMS), P1030

إستجابتةً لمتطلبات الحكومة والمستخدمين وتحسين نوعية البيانات المجمعة ، قامت مديرية الاحصاء بالتعاون مع وزارة الداخلية ووزارة الصحة، للمرة الثانية بتعديل شكل ومحتوى الاستمارات الفردية، استمارة أكثر تفصيلا وتتطابق مع المبادئ الدولية والطرائق المطبقة في آخر تعداد جزائري 1966"[1].

استمارة رقم 1: خاصة بالولادات الحية أوولادة ميتة.

استمارة رقم 2 :خاصة بالوفاة.

استمارة رقم 3: خاصة بالزواج.

استمارة رقم 4: خاصة بالطلاق.

بدأ استعمال الاستمارتين الاولى والثانية ابتداءا من 1 جانفي 1970 ، أما استمارة الزواج والطلاق بدأ استعمالهم في السنة الموالية في جميع بلديات الوطن.

عملية استغلال الاستمارات كانت في مدينة وهران،ومجال الزمني المحدد لاستغلالها غير كافي لتبويب جميع البيانات ونشرها في سنة الملاحظة. وهذا ما أدى الى تأخر نشر بيانات الاستمارات الأربعة، على سبيل المثال نتائج الحالة المدنية لسنة 1970 تم نشرها في 1974. هذه الوضعية بقيت على حالها الى غاية 1976. ولحل هذه المشكلة بدأ منذ هذا التاريخ تحويل كل الاستمارات الى مديرية الاحصاء بالجزائر العاصمة لإستغلالها وتبويبها. ورغم هذا التعديل إلاَ أن مشكلة عدم النشر في الآجال المحددة بقيت بنفس الدرجة حتى نهاية 1981. ان انشاء الديوان الوطني للاحصاء في سنة 1982وتمركزه في الجزائر (مع مساعدة ثلاث ملاحق جهوية تم إنشائها في وهران وقسنطينة وورقلة) كان هوالسبيل الوحيد لتنظيم عملية جمع البيانات وتغطية مشاكل الاستغلال البيانات ونشرها. ولكن رغم ذلك لم يتم أي تغيير إذ مازال الى هذا التاريخ يسجل تأخير في إصدار النتائج.

III.3. 3.عمليات جمع البيانات الحيوية

مباشرة بعد إنشاء الديوان الوطني للإحصاء بدأ جمع الإحصاءات الحيوية بإستعمال نوعين من المسح يسمى الأول المسح الشامل، أما الثاني المسح بالعينة.

[1] Kerkoub .M "Etat Civil en Algérie",Direction des statistiques ; Oran.1972,p17

1-المسح الشامل: يعتبر المصدر الرئيس للبيانات الحيوية والذي يشمل جميع بلديات الوطن عددها 1541 بلدية. تحصى كل الاحداث الديموغرافية (الولادات الحية ، الولادات الميتة، الوفيات والزواجات) التي حدثث في الشهر في استمارة موسومة بالحركة السكانية المسجلة خلال الشهر (BNM) وهي عبارة عن ثلاث جداول (أنظر الملحق).

الجدول خاص بتسجيل الوفيات حسب الفئة العمرية والجنس.

الجدول خاص بالولادات الحية والولادات بالدعاوي والولادات الميتة حسب الجنس.

الجدول خاص بالزيجات المستهلكة والزيجات بالدعاوي.

-**مرحلة جمع البيانات:** في بداية كل سنة يقوم الديوان الوطني للاحصاء بإرسال استمارة حركة السكان المسجلين خلال الشهر الى جميع بلديات الوطن. تملئ هذه الاستمارة من طرف ضابط الحالة المدنية وتبعث من البلديات الى الملاحق الجهوية للديوان الوطني للاحصاء قبل العاشرة 10 من الشهر الموالي عبر البريد أوتقدم باليد أوتبعث عن طريق الفاكس ان امكن ذالك.كما تحفظ النسخة الثانية في أرشيف البلدية للضرورة بعناية تامة.

-**مرحلة استغلال وتفريغ الاستمارات:** يحصل الديوان الوطني للاحصاء على نسخة من استمارة حركة السكان المسجلين خلال الشهر، ثم تجري عملية الفحص للاستمارة (مقارنة عدد الاحداث المسجلة في السجل المدني مع الاحداث المسجلة في الاستمارة)، والتي تعتبر أساسية في العمل الإحصائي، كجمع البيانات وتناسق بيانات الفرد الواحد وتوافق البيانات مع دليل الترميز المستخدم، كما يقوم بتقييم بيانات المواليد والوفيات بهدف رفع نسبة اكتمال التسجيل. تخضع الى سلسلة من الإجراءات لضمان توفير بيانات موثوق بها وذلك من خلال العمل على منع وقوع أخطاء وإزالة أسبابها والكشف عن الأخطاء وتصويبها حين وقوعها، وترافقت عملية ضبط النوعية بدءاً من المرحلة جمع البيانات ومروراً بالمرحلة التنفيذية حتى مرحلة معالجة البيانات واستخراج الجداول.

-**مرحلة النشر:** بعد الانتهاء من عملية تفريغ الاستمارات في الملاحق الجهوية ، تبعث النتائج الى المديرية العامة للديوان الوطني للاحصاء الذي مقرها الجزائر العاصمة.تقوم هذه الاخيرة بنشر

المعطيات الحيوية في مجلة الاحصائية على المستوى الوطني. أما نتائج الاحصاءات الحيوية الجهوية تنشر في منشورات سنوية لاحداث الحالة المدنية.

يتم تنفيد هذا النوع من المسح بشكل منتظم (سنوي) ويغطي العديد من الجوانب التي يمكن استخدام بياناتها في حساب العديد من المؤشرات الحيوية المتعلقة بالخصوبة والوفيات، حيث يمكن تلخيص عملية المسح الشامل في المخطط الآتي

الشكل 27:مراحل جمع ونشر إحصاءات المسح الشامل للوقائع الحيوية [1]

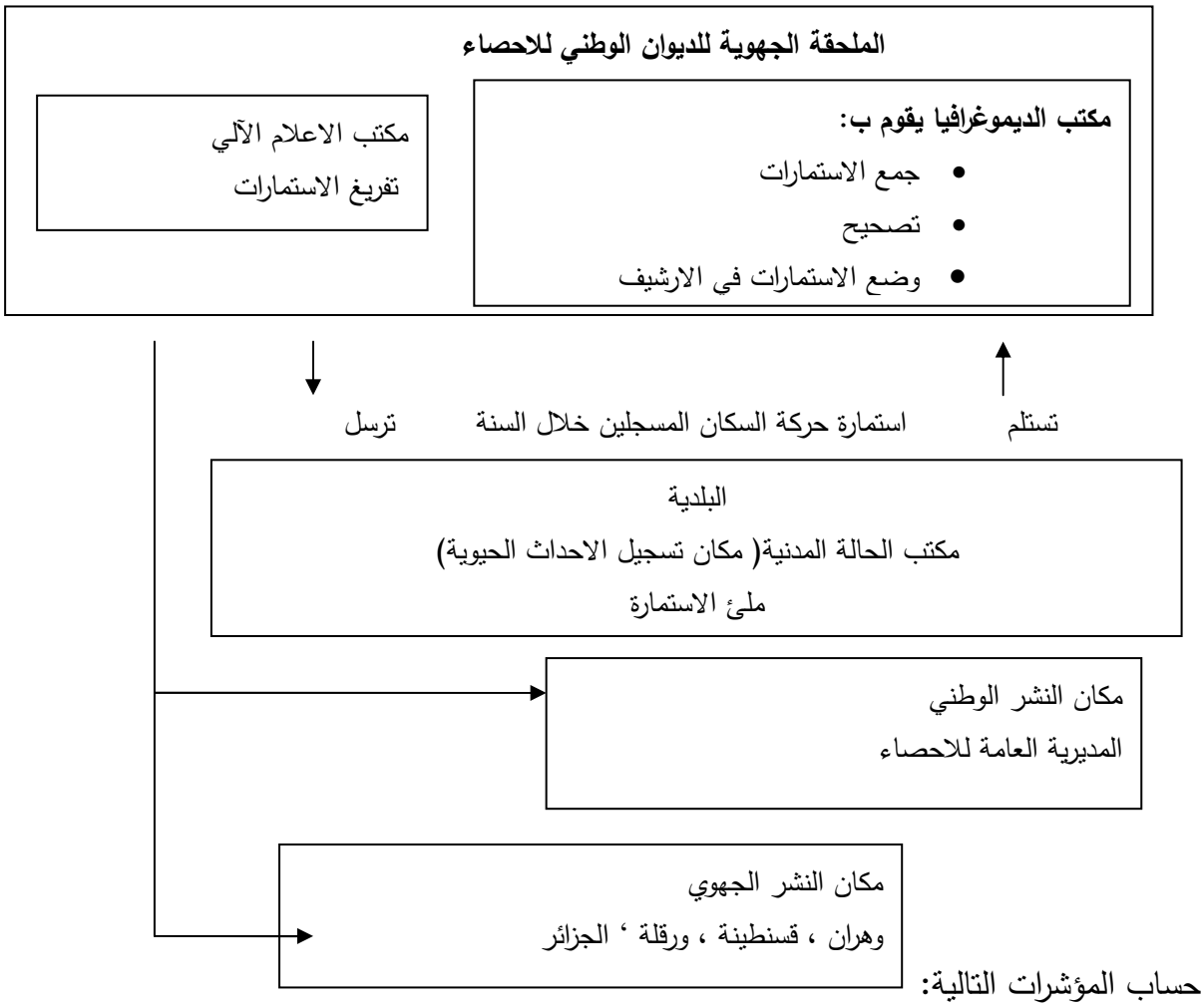

يمكن حساب المؤشرات التالية:

- ❖ معدل الخام للولادات.
- ❖ معدل الخام للوفيات.
- ❖ معدل الزيادة الطبيعية.
- ❖ معدل الانجاب الكلي.

[1] الوقائع الحيوية : الولادات الحية؛ الولادات الميتة ؛ الوفيات والزواج

- ❖ معدل الخصوبة الزواجية.
- ❖ معدل وفيات حديثي الولادة.
- ❖ معدل وفيات الرضع.
- ❖ معدل وفيات دون الخامسة من العمر.
- ❖ أمل الحياة.

كما يتيح للباحثين والمستخدمين عدد الأحداث الخامة حسب البلدية والولاية والملحقة الجهوية الخاصة ب :

- توزيع الوفيات حسب الجنس والسن والشهر.
- عدد الولادات الحية حسب الجنس والشهر.
- عدد دعاوي الولادات حسب الجنس والشهر.
- مواليد الاموات حسب الجنس والشهر.
- عدد دعاوي الوفيات.
- عدد عقود الزواج المسجلة خلال الشهر وعدد عقود الزواج المسجلة بالدعاوي.

سلبيات وإجابيات المسح الشامل: مثل العمليات الميدانية الأخرى، عملية المسح الشامل له إجابيات وسلبيات.

من إجابيات المسح الشامل أنه عملية :

1. الشمولية الجغرافية: ويقصد بها أن إستمارة حركة السكان المسجلين خلال الشهر توزع على جميع بلديات الوطن .
2. تعتبر إجبارية بحكم القانون(وهذا حسب المادة 38 من قانون الحالة المدنية المعدل في سنة 2006).
3. تنشر بياناته سنويا على مستوى الملحقات وكل سنتين على المستوى الوطني.

من سلبياته :

يقدم بيانات الوقائع الحيوية حسب مكان الإقامة وهذا النوع من الإحصاءات يؤدي الى حسابات وتقديرات خاطئة خاصةًعلى المستوى البلدي. بعض الباحثين ومن بينهم محمد كركوب يتفقون على

أن تسجيل الحدث حسب مكان وقوعه يقلص نسبة الاخطاء، ويؤدي الى احترام آجال التصريح في مصالح الحالة المدنية. على العكس، تسجيل الاحداث حسب مكان الاقامة يؤدي حتما الى تأخير بتصريح الحدث وفي بعض الاحيان الى النسيان وارتكاب الاخطاء وعدم الدقة في عملية التصريح ببيانات خاصة بالحدث[1]

2.المسح بالعينة: يعمل الديوان الوطني للإحصاء سنوياً من خلال الملحقات الجهوية التي يتألف منها على تنفيذ عملية المسح بالعينة بغية توفير بيانات إحصائية حيوية خاصة بظاهرة معينة، تساعد المسؤولين في التخطيط للتنمية الوطنية وتمكن الباحثين والدارسين من إجراء الدراسات والبحوث المفيدة. تتمثل بالمراحل التالية:

أ–**المعاينة** :تعتبر هذه المرحلة من أهم مراحل تنفيذ المسح بالعينة، لما لها من تأثير كبير في دقة وصحة البيانات، فبقدر ما يكون التحضير له جيداً بقدر ما تكون البيانات الإحصائية المتحصل عليها دقيقة وصحيحة.

يتم في هذه المرحلة تصميم عينة المسح تصميماً جيداً، فبقدر ما تكون عينة المسح مصممة بشكل جيد بقدر ما تكون ممثلة للمجتمع المدروس تمثيلاً صحيحاً. يقوم الديوان باستعمال طريقة المعاينة الطبقية وهي معاينة احتمالية، مع الاخد بعين الاعتبار المعطيات السوسيواقتصادية والجغرافية من جهةومن جهة أخرى المعطيات الديموغرافية. لا تدخل البلديات الرئيسية التي تتوفر على مراكز طبية متطورة والتي يتم فيها تسجيل الاحداث الديموغرافية بحجم كبير في عملية المعاينة، بل يتم اضافتها مباشرة مع البلديات التي يتم استخراجها بطريقة المعاينة. مثال على ذالك بلدية وهران تكون دائما في قائمة المسح بالعينة.

[1]Kerkoub.M,"Etat civil en Algerie "; Direction des statistique, Oran,1974,p.5

- **كيفية استخراج العينة:** بعد حذف 48 بلدية رئيسية من العدد الكلي للبلديات 1541 ، يتم ترتيب باقي البلديات حسب حجم الولادات المسجلة في البلدية ترتبا تصاعديا ثم يتم استخراج العينة باستعمال طريقة المعاينة الطبقية.

نفس عينة البلديات يتم استعمالها من 1990 الى يومنا هذا رغم حدوث تغيرات جغرافية واقتصادية وديموغرافية.

تمثل بيانات الجدولين رقم 30وو31 قائمة البلديات المسحوبة بإستعمال طريقة المعاينة

الجدولرقم 30:توزيع عدد البلديات المسحوبة بلمعاينة حسب المنطقة الجهوية.

الملحقة الجهوية	عدد البلديات المسحوبة
المنطقة الجهوية الوسطى :ولاية الجزائر	48
المنطقة الجهوية الغربية : ولاية وهران	42
المنطقة الجهوية الشرقية: ولاية قسنطينة	45
المنطقة الجهوية الجنوبية: ولاية الجنوب	17
مجموع البلديات المسحوبة بطريقة المعاينة الطبقية	152
المصدر: الديوان الوطني للإحصاءات (ONS)	

الجدول رقم 31: قائمة البلديات المستخرجة بطريقة المعاينة للمنطقة الجهوية الغربية.

الولاية	رقم البلدية	البلديات	عدد البلديات	الولاية	البلدية	البلديات	عدد البلديات
أدرار	1	أدرار	2	معسكر	1	معسكر	4
	13	تيمكتان			4	حاسين	
بشار	1	بشار	2		25	عين فارس	
	5	تيمودي			44	راس عين أمير بوش	
تلمسان	1	تلمسان	4	وهران	1	وهران	3
	8	سواني			7	بطيوة	
	13	واد ميمون			19	حاسي بن عقبة	
	33	سوق ثلاثة		البيض	1	البيض	2
تيارت	1	تيارت	3		6	بوعلام	
	32	تاقدمت		تيندوف	1	تيندوف	2
	35	هدادية			2	ام العسل	
سعيدة	1	سعيدة	2	تيسمسلت	1	تيسمسيلت	2
	9	سيدي بوبكر			18	سيدي عابد	
سيدي بلعباس	1	سيدي بلعباس	4	مشرية	2	مشرية	2
	3	سيدي براهيم			5	سفيسف	
	11	تفسوخ		عين تموشنت	1	عين تموشنت	4
	14	سيدي لحسن			4	حمام بوحجر	
مستغانم	1	مستغانم	4		16	واد الصباح	
	5	عين نويسي			19	العامرية	
	20	سيرات		غيليزان	1	غليزان	4
المصدر: الملحقة الجهوية للديوان الوطني للإحصائيات بولاية وهران					13	بني درقن	
					32	دار بن عبد الله	

أما المراحل الأخرى المتبقية تتشابه مع مراحل المسح الشامل.

تلخيص مراحل المسح بالعينة في الشكل الآتي:

الشكل رقم 28: مراحع جمع ونشر إحصاءات المسح بالعينة للوقائع الحيوية.

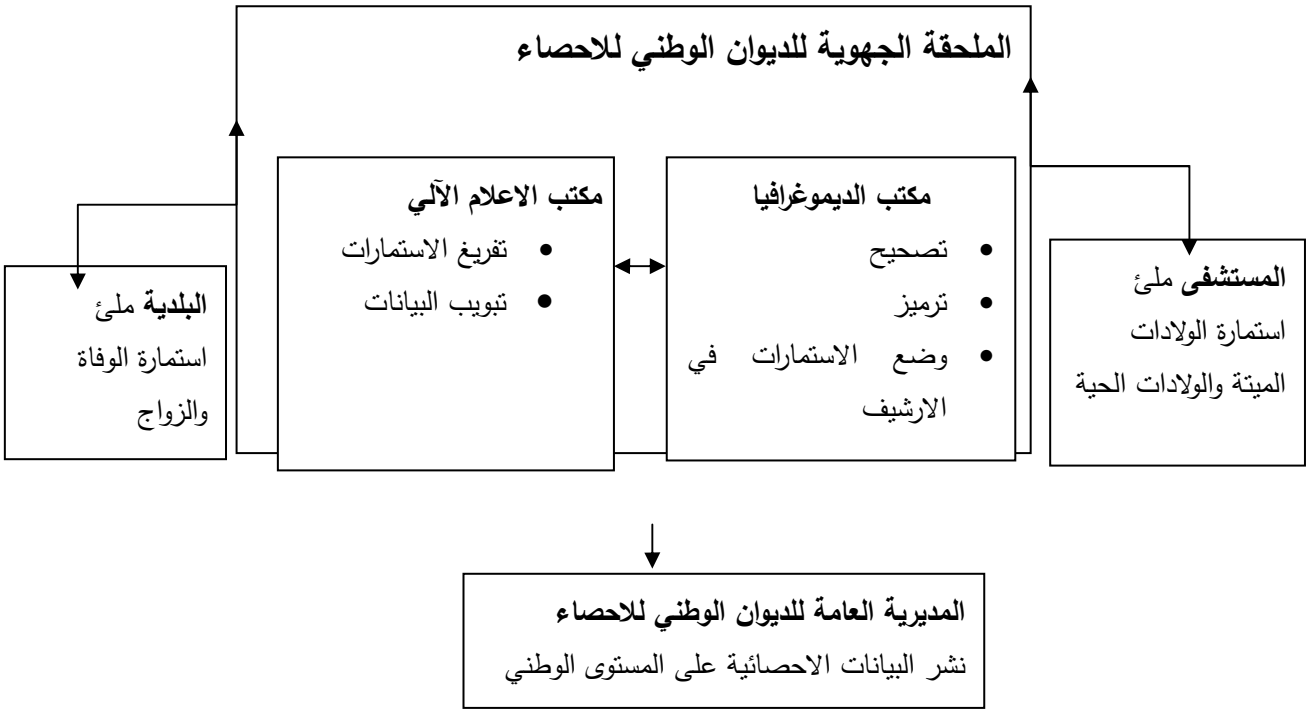

2).أهداف المسح بالعينة: يخدم هذا المسح العديد من المستخدمين، حيث أنه يقدم بيانات على قدر كبير من الاهمية لتلبية الاحتياجات التي تعمل الحكومة على توفيرها. بمعنى آخر، تشكل البيانات المتعلقة بالاحصاءات الولادات والوفيات والزواج التي يتم الحصول عليها من الاستمارات الادوات الضرورية للتحليل الديموغرافي اللازم في عمليات التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والتي تشمل أيضا على الاتجاهات في حركة السكان ونموهم والتوزيع السكاني والخصوبة ووفيات الرضع والاطفال وبناء جداول الحياة التي تعتمد أساسا على معدلات الوفيات التفصيلية. وتستخدم البيانات المتعلقة بالاحداث الحيوية كذلك لاغراض ادارية وحكومية : مثل الانشطة الصحية (كبرامج الرعاية الصحية للامهات بعد الولادة والاطفال الاقل من سنة) والتغذوية.

رغم أهمية نتائج هذا المسح الا أننا لاحظنا بعد مطالعة كل منشورات الديوان الوطني للاحصاء عدم وجود نشر لنتائج المسح مند سنة 1992، ويكتفي الديوان الوطني بنشر نتائج المسح الشامل فقط. اذن ماهوالهذف من استمرار تنفيد عملية المسح بالعينة التي تتطلب موارد مادية وبشرية

معتبرة الى يومنا هذا؟ وماهي أسباب أوالعوائق التي يواجهها الديوان الوطني للاحصاء لإستغلال وتبويب نتائج مسح بالعينة؟

للاجابة على هاذين السؤالين قمنا بطلب مقابلة نائب مدير المكلف بالدراسات الديموغرافية في الملحقة الجهوية الغربية التي مقرها مدينة وهران الا أنه رفض ذلك.

4).محتوى وشكل استمارة المسح بالعينة : قام الديوان الوطني للاحصاء بتعديل محتوى وشكل الاستمارة في سنة 2000. اذ كانت الاستمارات الاولى عبارة عن استمارات فردية (كل استمارة تخص فرد معين). وكانت تختلف استمارات الاحداث باللون وكانت مكتوبة باللغة الفرنسية. وأمام صعوبة تجميعها (ضياع بعض الاستمارات اثر عملية الارسال) وتفريغها قام الديوان بتعديل شكل الاستمارة وجعلها استمارة جماعية عوض فردية.

خصائص الاستمارة الجماعية: هي عبارة عن دفتر متكون من مجموعة استمارات نفس الحدث، هذه الاستمارة الجماعية تشبه شكل استمارة التعداد، وهي تحتوي على مجموعة من الاعمدة والاسطر، بحيث يمثل كل سطر حدث (مجموع الاسطر 10) وكل عمود متغير احصائي. يمثل الدفتر حدث معين ولكل حدث لون معين وعدده :

- دفتر الولادات الحية (لون أصفر غامق).
- دفتر الوفيات(لون أخضر).
- دفتر الولادات الميتة(لون أبيض).
- دفتر الزواج(لون أصفر فاتح).

يحمل الدفتر البيانات الآتية :

1) التعريف بالولاية والبلدية وسنة التسجيل.
2) الجدول إجمالي يحتوي على عدد الدفاتر وعدد الاحداث المسجلة.
3) مجموعة من التعليمات تساعد العون على ملئ الاستمارة (باللغة العربية والفرنسية).

5).محتوى استمارات عملية المسح بالعينة: تعتبر الاستمارة من الوثائق القاعدية في عملية المسح بالعينة ، وكذلك الوسيلة الاساسية للتوصل ولتحقيق أهداف هذه العملية من خلال البياناتالاحصائية المجمعة .

إستمارة عملية المسح بالعينة هي مجموعة من الاسئلة الخاصة بكل حدث. وهي عبارة عن أسئلة مغلقة ومباشرة. تحتوي الإستمارات الأربعة على البيانات الآتية:

. استمارة الولادات الحية: تحتوي إستمارة الولادة الحية على ثلاث محاور:

المحور الأول خاص ببيانات المولود الحي

رقم العقد؛ الاسم واللقب؛ الجنس؛تسجيل الولادة عن طريق حكم ؛طبيعة الولادة (شرعية أوغير شرعية)؛ تاريخ الازدياد مكان الولادة، المساعدة المقدمة عند الولادة مقر اقامة الوالدين.

المحور الثاني : معلومات خاصة بالام

تاريخ الازدياد ؛الجنسية ؛تاريخ الزواج ؛هل الزواج الاول ؛العدد الاجمالي للولادات الحية المستوى التعليمي الحالة الشخصية.

المحور الثالث:معلومات خاصة بالاب

تاريخ الازدياد؛ الجنسية المستوى التعليمي؛ الحالة الشخصية .

تسمح بيانات الإستمارة بالتبويبات الآتية:

- توزيع المواليد الأحياء حسب الجنس.
- توزيع المواليد حسب الجنس وحسب مكان إقامة الوالدين.
- توزيع المواليد حسب الجنس وحسب طبيعة الولادة.
- توزيع المواليد حسب الجنس وحسب المساعدة المقدمة للأم عند الولادة.
- توزيع المواليد أحياء حسب الجنس وحسب مدة الزواج.
- توزيع المواليد حسب الجنس وحسب المستوى التعليمي للأم/ الأب أوالإثنين معا.
- توريع المواليد حسب الجنس وحسب الحالة الشخصية للأم / الأب أوالإثنين معا.

- توزيع المواليد حسب الجنس وحسبجنسية الوالدين.

كما تسمح ببناء جداول مزدوجة أومركبة أخرى و حساب مؤشرات الخصوبة

. استمارة الولادة الميتة:تحتوي إستمارة الولادة كذلك على ثلاث محاور:

المحور الأول: معلومات خاصة بالمولود الميث:

رقم العقد؛ تاريخ الولادة؛ الجنس ضهورعلامة الحياة على الطفل ومدة الحياة، طبيعة الحياة ؛مكان الولادة ؛المساعدة المقدمة عند الولادة.

المحور الثاني: معلومات خاصة بالام

تاريخ الازدياد؛ الجنسية ؛تاريخ الزواج ؛هل الزواج الاول ؛العدد الاجمالي للولادات الحية؛ المستوى التعليمي ؛الحالة الشخصية .

المحور الثالث: معلومات خاصة بالاب

تاريخ الازدياد؛ الجنسية؛ المستوى التعليمي الحالة الشخصية ؛

من خلال البيانات التي تحتويها إستمارة المواليد الميتة يمكن بناء الجداول الآتية:

- توزيع المواليد الميتة حسب الجنس.
- توزيع المواليد الميتة حسب المستوى التعليمي للأم / الأب أوالإثنين معا.
- توزيع المواليد الميتة حسب الجنس ومدة الحياة.
- توزيع المواليد الميتة حسب الحنس وحسب الحالة الشخضية للأم / الأب اوالإثنين معا.
- توزيع المواليد الميتة حسب الجنس وحسب مكان الولادة.
- توزيع المواليد الميتة حسب الجنس والمساعدة المقدمة للأم عند الولادة.
- توزيع المواليد الميتة حسب الجنس وحسب مدة زواج الوالدين.
- توزيع المواليد الميتة حسب الجنس وحسب سن الأم.

إضافة الى ماذكرناه سابقاً، تهدف بيانات هذه الإستمارة الى حساب عدد المواليد الميتة الميفة التي تحدد من خلال ربط المتغيرين الآتيين : ضهورعلامة حياة على الطفل ومدة الحياة. والتي بدورها تستعمل لتصحيح معدل الأطفال الأقل من سنة.

. استمارة الوفاة:

رقم العقد الاسم واللقب؛ اذا كانت الوفاة عن طريق الحكم تاريخ الوفاة ؛مكان الوفاة؛ طبيعة الوفاة ؛الجنس؛ تاريخ الازدياد ؛مقر السكن؛ الحالة الزواجية الحالة الشخصية.

من خلال بيانات استمارة الوفاة يمكن إستخراج الجداول الآتية:

- توزيع الوفيات حسب الجنس وحسب الفئات العمرية.
- توزيع الوفيات حسب الجنس وحسب مكان الوفاة.
- توزيع الوفيات حسب الجنس وحسب الحالة الزواجية.
- توزيع الوفيات حسب الجنس وحسب الحالة الشخصية.
- توزيع الوفيات حسب الجنس وحسب مكان الإقامة.

. استمارة الزواج:

المحور الأول: معلومات خاصة بالزواج

رقم العقد؛ اذا كان الزواج عن طريق حكم؛ تاريخ الزواج.

المحور الثاني: معلومات خاصة بالزوج

الاسم واللقب؛تاريخ الازدياد ؛صلة القرابة مع الزوجة؛ مقر الاقامة؛الجنسية الحالة الزواجية السابقة المستوى التعليمي الحالة الشخصية.

المحور الثالث: معلومات خاصة بالزوجة

الاسم واللقب؛ تاريخ الازدياد ؛مقر الاقامة السابق؛ الجنسية ؛الحالة الزواجية السابقة المستوى التعليمي الحالة الشخصية.

إن إستغلال بيانات هذه الإستمارة يسمح بالتبويبات التالية :

- توزيع الزيجات حسب جنس وسن الزوج والزوجة.
- توزيع الزيجات حسب مكان الإقامة.
- توزيع الزيجات حسب صلة القرابة بين الزوجين.
- توزيع الزيجات حسب مستوى التعليمي للزوجة / الزوج أوالإثنين معا.
- توزيع الزيجات حسب الحالة الشخصية للزوجة / الزوج أوالإثنين معا.

من خلال مراجعة استمارة حركة السكان المسجلين خلال السنة والإستمارات الأربعة لعملية مسح بالعينة يمكن القول أنّ ما زال يعتمد الديوان الوطني للإحصاء على الوسائل التقليدية في إستغلال بيانات الإستمارات و عدم نشر النتائج التفصيلية لكل حدث ديموغرافي.

إن الإحصاءات الحيوية التي ينشرها الديوان الوطني هي بيانات رقمية خامة لاتلبي رضى الباحثين ومستخدمي البيانات. و هي بحاجة للمزيد من العمل والجهد لتحديثها وبناءها بما يتوافق والمعايير الدولية وحاجة المجتمع الجزائري، وتتلخص اهم المشاكل جمع البيانات الحيوية فيمايلي:

1. اختلاف بين الحالة الزواجية الفعلية والحالة المسجلة.
2. نقص واضح في اكتمال نشر بيانات حول الأحدات الديموغرافية.
4. تحديث الإستمارات الحالة المدنيةلا يعكس واقع الحال لجميع السمات الديموغرافية والمكانية للأفراد المسجلين.

مجالات إستخدام الاحصاءات الحيوية : إن بيانات الإستمارتين المذكورتين في السابق تغطى احتياجات المستخدمين البيانات, إذا تم تفريغ جميعها و نشر نتائجها في الآجال المحددة، فى المجالات الاتية :

1) دراسة معدلات الزيادة الطبيعية والمواليد والوفيات والخصوبة ووفيات الأطفال الرضع التي يمكن عن طريقها ترشيد السياسات السكانية بالدولة.
2) تحديد اتجاه ومعدل النموالسكانى على المستوى الوطني .
3) تحديد اتجاه الظواهر الديموغرفية.
4) القيام بتقديرات للسكان وذلك باستخدام أسلوب الزيادة الطبيعية .
5) التخطيط ووضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية وسياسات التنمية بالدولة وترشيد وتقييم تلك السياسات .

خلاصة:

يسعى الديوان الوطني للإحصاء إلى تحقيق أهم المهام المكلف بتنفيذها والمتمثل في إنجاز عملية التعداد وجمع بيانات الواقعات الحيوية للمواطنين الجزائريين , وذلك بسبب أيمان المصلحة بأهمية الإحصاءات الحيوية والتعداد واستخداماتهما والمؤشرات التي يمكن التوصل إليها من خلالهما والتي تقيس مدى تقدم وتطور الجزائر في مختلف المجالات , وتأكيداً لدورهما كمصدر رئيسي لهذه المعلومات والإحصائيات فقد نفذت الجزائر مشروع نشر وتعزيز استخدام الإحصاءات الحيوية وبيانات التعداد .

تسمح بيانات التعدادات الثلاث السابقة (1987و1998و2008) باجراء الدراسات العلمية المتنوعة في الجامعات ومراكز البحوث إذ تعتبر بيانات التعدادات المذكورة سابقا بمثابة قاعدة معلومات خصبة للدراسات والبحوث العلمية، الاقتصادية والاجتماعية، والجغرافية والسكانية ،كدراسة تركيب وتوزيع ونموالسكان في الحاضر والمستقبل، والهجرة الداخلية والخارجية، ومستويات الخصوبة والوفيات، وخصائص التجمعات الحضرية وغيرها. فيمكن دراسة توزيع السكان على المناطق المختلفة وحسب نمط الحياة (المدن والريف والبادية)، ودراسة العوامل المؤثرة في الخصوبة، ودراسة وفيات الرضع، والعوامل المؤثرة فيها، واعداد جداول الحياة لاستخدامها في اغراض كثيرة. وتعتبر بيانات التعدادات الثلات (خاصة تعداد 2008) –ايضاً– قاعدة لحساب كثير من المعدلات والمؤشرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والصحية وغيرها.

أيضا من خلال تقييم بيانات العمر و النوع حسب مقياس نسبة النوع ونسبة العمر و سكرارية هيئة الأم المتحدة توصلنا الى أن عملية الادلاء ببيانات النوع و الجنس عرفت تدني في مستواها في تعدد 1998 مقارنتا بتعداد 1987م و تحسنا ملحوضا في تعداد 2008م. كما لاحضنا أن توزيع نسبة الجنس حسب الفئات العمرية توافق التوزيع الطبيعي أو النظري الى حد كبير. إذ كانت محصورة مابين 102%و 108% في الفئات العمرية المتقدمة و تقارب 100% في الاعمار المتأخرة.

أكدت أيضا نتائج مقياس سكرتارية الأمم المتحدة على دقة الادلاء ببيانات العمر و النوع في التعادات الثلاث و قابلية إستعمالها (وكانت أكثر دقة في تعداد 2008) حيث كانت معظم القيم المحسوبة (على المسوى الوطني و حسب المقاطعات و الولايات) محصورة في مجال أقل من 20.

كما تسمح بيانات الحالة المدنية بدراسة تحلليلة وتفسيرية للظواهر الديموغرافية والاجتماعية. كما يمكن من خلالها إتخاد قرارات سياسية محكمة ورشيدة. ورغم التعديلات الذي أدخلها الديوان الوطني للاحصاءيات على محتوى الإستمارات إلاّ أن مازال هذين المصدرين يسجلان عدة نقائص ومعيقات تقف حائلا دون اكتمال بياناتهما.وهذا راجع إما الى تأخر في نشر بياناتهما، وإما عدم نشر بعض البيانات الإحصائية.

الفصل الرابــع

الديــوان الوطنـــي للاحـصائيـــات

ماهيته و جودة بياناته الاحصائية

تمهيد:

تعتبر الأجهزة الإحصائية في جميع دول العالم مؤسسة أساسية من مؤسسات المجتمع، من حيث هي مكلفة في الغالبية بمهمة توفير البيانات والإحصاءات الضرورية لصانعي السياسات التنموية والتخطيطية في أية دولة. وتتولى الحكومات توفير كافة الوسائل المادية والمعنوية من أجل إنجاح مهام الاجهزة الإحصاء في دولها، والقيام بالمهام المكلف بها بشكل موضوعي وفعال وعلمي وذلك اعترافاً منها بأهمية دور هذه الأجهزة.

يعتبر الديوان الوطني للإحصائيات حسب المرسوم التشريعي الصادر في سنة 1994 الركن المحوري في النظام الاحصائي الرسمي في الجزائر لكونه هوالمنتج الرئيسي والوحيد للبيانات الإحصائية (باستتناء ماتنتجه وزارات أخرى من إحصائيات والذي يتم وفق برنامج عمل ومنهجية متفق عليها مع الديوان). ويبين القانون أن أول مهمة من مهمات هذه المؤسسة هوإنشاء نظام إحصائي شامل وموحد يكون بمثابة أداة تحث تصرف مستخدمي البيانات من وزارات ومؤسسات عمومية أوخاصة. وبعبارة أخرى، إن النظام الذي يعتمد عليه الديوان الوطني للاحصائيات نظام مركزي إذ يتولى جمع ومعالجة ونشر كافة الاحصائيات الرسمية من مصادرها الأساسية أوالثانوية.

رغم إعادة التنظيم الداخلي للديوان الوطني للاحصائيات إلا أنه مازال يصطدم ببعض المعيقات التي تحذ من تحقيق أهدافه ومهامه. إذ عرف النشاط الاحصائي لهذه المؤسسة المركزية ركودا ملحوظا في السنوات الأخيرة , هذا ما أدى الى تسجيل بعض الانطباعات السلبية عند المستفدين (خاصة الجامعيين) حول نوعية وكمية البيانات الإحصائية التي ينشرها وحول توسيع نطاق إنتاج البيانات الإحصائية ونشرها بأفضل طرق لتسهيل عملية الحصول عليها.

وانطلاقا مما ذكرناه سابقا سوف نحاول في الفصل الرابع الى عرض واقع الديوان الوطني للإحصائيات . ولغاية الخروج بتقييمات كمية عن واقع الديوان الوطني للإحصائيات سوف نسترشد بآراء ومواقف الرواد. بمعنى آخر، تقييم رضى الرواد حول نوعية وكمية المعلومات الإحصائية التي ينتجها الديوان الوطني للإحصائيات، طرق نشر البيانات الإحصائية ومساهمة الديوان في نشر الوعي

بأهمية الإحصائيات وأهمية موقعه في إنتاج بيانات إحصائية تخدم بالدرجة الأولى المجتمع الجزائري. سنتطرق أيضا بإيجاز الى علاقة الجامعة بهذه المؤسسة ودورها في تنمية الثقافة الإحصائية وزيادة الوعي بأهمية الإحصائيات لذى الجامعيين. ومساهمة الجامعة في إنتاج كوادر مؤهلة للعمل في مجال الإحصائيات .

1.IV.لمحة تاريخية للنظام الإحصائي[1]: مباشرة بعد الاستقلال وفي سنة 1962 تم انشاء اول جهاز التخطيط يتضمن مديرية فرعية للاحصاء، وفي سنة 1963 تم وضع لجنة للتنسيق والمراقبة والسهر على السر الاحصائي، وتم إنشاء لجنة وطنية للتعداد العام للسكان والسكن (C.N.R.P) في عام 1964 ، وهذا من أجل إجراء أول تعداد لسكان الجزائر المستقلة في عام 1966.

في عام 1971،تم تغيير اسم اللجنة وأصبحت تدعى محافظة وطنية للإحصاء والبحوث الاحصائية (C.N.R.E.S). أنجزت المحافظة عدة أعمال نذكر منها: التعداد الثاني للسكان والسكن في عام 1977؛ المسح الديمغرافي في 1972-1973؛ المسح الجغرافي في 1972-1975، الذي استعملت نتائجه في تحضير تعداد 1977 والمسح حول استهلاك الأسر المعيشية في 1979-1980.

عن طريق المرسوم التشريعي رقم 82-484 1982/12/18 والذي تم تعديله وتكميله بمرسوم N° 85311 du 17/12/1985 تم انشاء الديوان الوطني للإحصاء. هذا الجهاز هوالمسؤولة عن تنظيم وتنسيق الأعمال الإحصائية أي بتحضيروتنفيد العمليات الكبرى (التعداد وسجلات الحيوية والمسوحات الميدانية). من أهم أعماله تعداد 1987، تعداد 1998وتعداد 2008 وعدة مسوحات ميدانية.

وأخيراً، "المرسوم رقم" 95-159، 1995/03/06 أدى الى انشاء المجلس الوطني للاحصاء و إعادة تنظيم من جديد النظام الداخلي الديوان للديوان الوطني للاحصاء.

[1] تاريخ النظام الإحصائي في الجزائر متاح على الموقع الإلكتروني للديوان الوطني للإحصائيات بالغة الفرنسية.

IV.2الهيكل التنظيمي للديوان الوطني للإحصائيات[1]: يتكون الهيكل التنظيمي من المستويات الآتية:

1.المديرية العامة والمساعدة : تنفد على المستوى الوطني المعني برامج عمل الديوان الوطني للإحصائيات وخاصة التعدادات والمسوحات الميدانية والحالة المدنية؛ يتوزع على مستوى الملاحق الجهوية منشورات الديوان الوطني المتعلقة بالمنطقة المعنية؛يساعد الإدارة المحلية في مجال الأشغال الإحصائية في إطار برامج تعتمدها المديرية العامة وطبقا للمادة 6 من المرسوم رقم 15.95 المؤرخ في 3جوان 1995م المذكورة أعلاه؛ يسهر على الانضباط في العمل وعلى أمن الممتلكات والأشخاص الموجودين في الملحق الجهوي

2.المديرية التقنية لمعالجة الإعلام الآلي والفهارس الإحصائية: تطور استخدامات برامج الإعلام الآلي لاحتياجات الديوان الوطني للإحصائيات تسيير الفهرس الوطني للمؤسسات والهيئات؛يسير الرقم التعريف الإحصائي؛ يقوم بترقية تطوير بنوك المعطيات الإحصائية؛ يتولى أويقوم بضمان صيانة معدات الإعلام الآلي التابعة للديوان ويسهر على استعماله الرشيد بالاتصال مع المدراء الآخرين مدراء الملاحق الجهوية.

3.مديرية المكلفة بالمنشورات والتوزيع والتوثيق والطبع:تعد وتوزع منشورات الديوان وخاصة المؤشرات والأرقام البيانية الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية، حسابات الأمة والدلائل الإحصائية ومنشورات الإحصاء العام للسكان والسكن؛وتسير المركز الوثائقي لمقر الديوان ويساهم في تطوير التوثيق الإحصائي في الملاحق الجهوية وذلك بالاتصال مع مراكز التوثيق الوطنية والجهوية للإدارات والهيئات العمومية؛ يتولى طبع وثائق الديوان ومنشوراته؛ ينسق طبقا للتنظيم المتبادل المعلومات مع الهيئات والمؤسسات الدولية؛

[1]ONS : "Annuaire Statistique de L'Algérie'". Résultats 2007-2007. Edition 2011.p18

4.المديرية التقنية المكلفة بالإحصاءات السكانية والتشغيل فيمايلي: تقوم بتحضير وتنسيق وإنجاز واستغلال إحصائيات السكان والسكن؛ يجمع المعلومات الديموغرافية ويعالجها ويحللها؛ يقوم باستغلال المعطيات المتعلقة بوقائع الحالة المدنية في التحاليل الديموغرافية ويعد صورة دورية للوضع الديموغرافي في البلاد؛ يعد التوقعات الديموغرافية؛ يساهم في إعداد المنشورات حول إحصائيات السكان والمعطيات الديموغرافية؛ يتولى حفظ الأرشيف الخاص بالإحصائيات السكانية طبقا للتنظيم في هذا المجال؛ ينجز أويشارك في إنجاز التحقيقات لدى الأسر والمؤسسات من أجل إعداد الإحصائيات الخاصة بالسكان البالغين سن العمل؛ يشارك في إعداد المنشورات المتصلة بمهمته.

5.المديرية المكلف بالإدارة والوسائل: تعد باتصال مع الهياكل الأخرى مشروع ميزانية الديوان؛ تقوم بتنفيذ الميزانية وبمسك محاسبة الديوان بتفويض من المدير العام؛ تعد المشاريع والصفقات وتنفذها بعد المصادقة عليها؛ تتولى أوتقوم بصيانة العتاد والتوريدات والتجهيزات التابعة للديوان؛ تسير العاملين وتعد وتنفد مخططات التوظيف والتكوين الخاصة بالعاملين وذلك بالإتصال مع هياكل الديوان الأخرى؛ تسهر على تطبيق التنظيم في مجال الأرشيف.

6.المديرية التقنية المكلفة بالإحصاءات الجهوية والإحصائيات الفلاحية ورسم الخرائط : تقوم بجمع الإحصاءات الجهوية والإحصاءات الفلاحية والمائية. ويسهر على حسن المنظومة الإحصائية الفلاحية كما تقوم برسم الخرائط وتصويرها للنشاطات الإحصائية

7.المديرية المكلفة بالمالية والمستخدمين :مراقبة العمال؛ تسجيل الحضور أوغياب العمال؛ معالجة القضايا المطروحة من طرف العمال أوأية مشاكل؛ تتمثل مهمة مدير مكتب التنظيمات العامة،أخذ الرسائل إلى مصلحة البريد؛ استقبال البريد وتوزيعه على العمال.الضمان الاجتماعي للعمال؛ النظر في أجور العمال.

8.المديرية المكلفة بالإحصائيات الإجتماعية والمذاخيل: تقوم بجمع المعلومات الإحصائية الإجتماعية والإستهلاك وظروف معيشة الأسرة ومعالجتها وتحليلها, كما يساهم في تطوير المنتهج الإحصائية ويشارك في إعداد الحساب الوطنية والخاصة بالحساب المتعلق بالأسرة

9.المديرية التقنية لإحصاءات المؤسسات ومتابعة الأوضاع : تسيير المشاريع الموكلة إليه؛ مراقبة السلع؛ مراقبة الأسعار أي هل هي في ارتفاع أم في انخفاض إنجاز فهرس التحقيقات السنوي بالنسبة:المؤسسات ؛التجارة؛ مواد غذائية وأنسجة

10.المديرية المكلفة بالأمانة التقنية للمجلس الوطني للإحصاء: تحضر إجتماعات المجلس الوطني للإحصاء وتشكيلاته، وتطرح على هذا الجهاز المفاهيم والتصنيفات والمنهجيات للمصادقة عليها. وتسير منح رقم التسجيل الخاص بالتحقيقات الإحصائية الذي يعتبرها المجلس الوطني للإحصائيات ذات منفعة.

11.المديرية التقنية المكلفة بالتفتيش: تقوم بعملية التفتيش(وفق البرنامج المصادق عليه من طرف المدير العام) داخل هياكل الديوان وتقديم التقارير المدونة الى المدير العام.

وفي الأخير نجسد التنظيم الداخلي لديوان الوطني للإحصائيات بمخطط هيكلى:

الشكل رقم 29: مخطط هيكلي للنظام الداخلي للديوان الوطني للإحصائيات ONS.

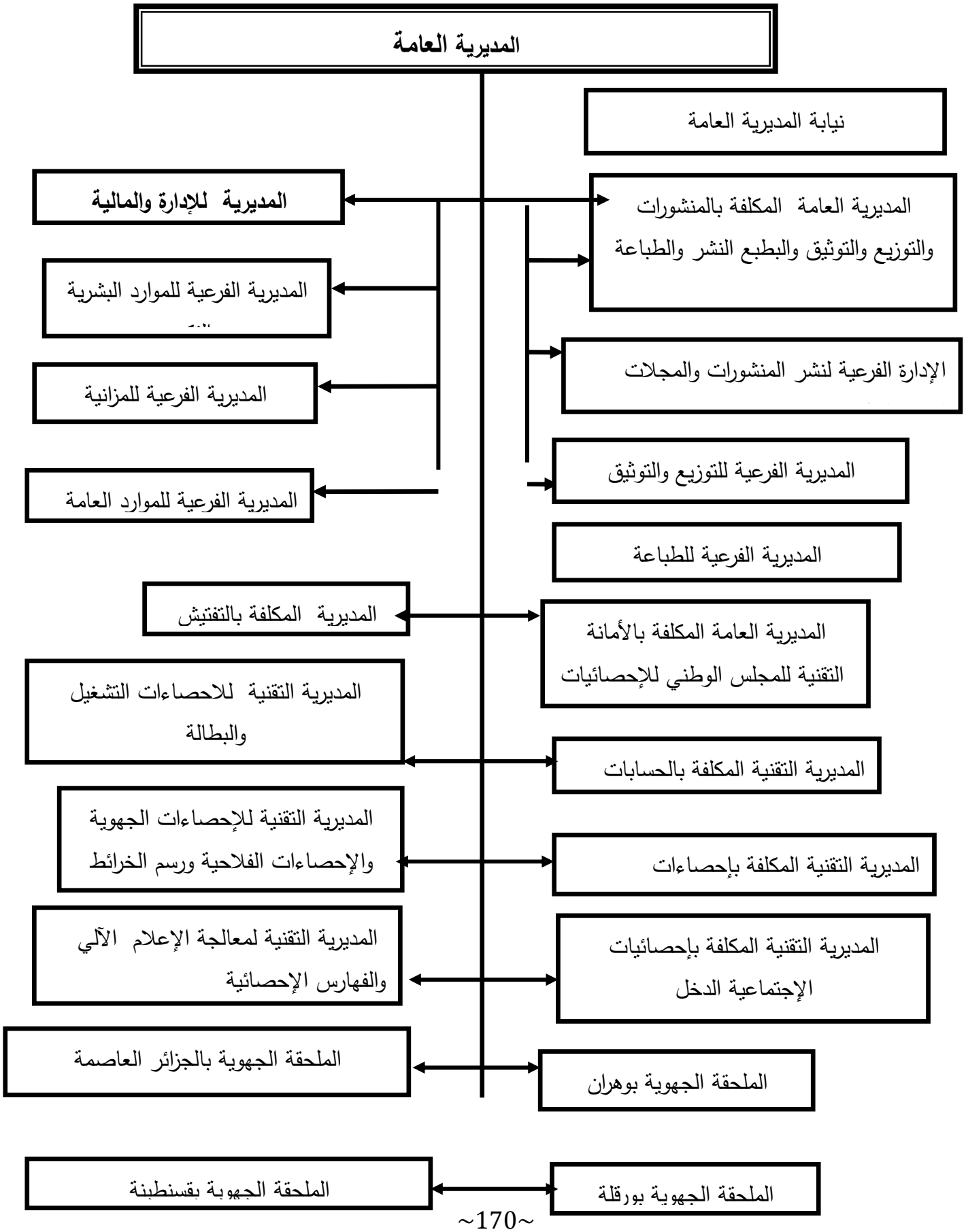

3.IV.طبيعة النظام الإحصائي: النظام الإحصائي في الجزائر نظام مركزي ويعتبر الديوان الوطني للإحصاء المؤسسة المسؤولة عن هذا النظام. وتأسيساً على ما تضمنه مرسوم إعادة تنظيم النظام الداخلي للديوان الوطني للإحصائيات سنة 1994م، فإن الإحصائيات لا تعتبر رسمية إلا إذا أعدها ونشرها أووافق عليها. ويعتبر الديوان السلطة الوحيدة المخولة لطلب الإحصاءات من أجهزة الدولة والأشخاص الطبيعيين والاعتباريين وهوالمسؤول عن وضع جميع الأدلة والتصانيف للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية. يوجد أربع ملاحق جهوية تتبع المقر فنيا وإداريا، كما يوجد مديريات للإحصاء في جميع وزارات ومؤسسات الدولة وهي تتبع فنيا للديوان وتقوم هذه الأجهزة بتأمين البيانات الإحصائية المطلوبة.

4.IV. مصادر البيانات الديوان الوطني للإحصائيات: يقوم الديوان للإحصائيات بجمع البيانات من كافة الوزارات ومؤسسات الدولة ، وذلك وفق نماذج وتقارير يعدها الديوان وكذلك الاستفادة من السجلات في الوزارات والمؤسسات...، وعن طريق المسوح حيث يقوم الديوان بتنفيذ المسوح الإحصائية وفق الخطة السنوية التي تتمثل:

أ.العمليات الخاصة بجمع الإحصاءات الديموغرافية والإجتماعية :

- التعداد العام للسكان والسكن الذي ينفد كل 10 سنوات؛
- المسح الشامل والمسح بالعينة سنويا للوقائع الحيوية (الولادات الحية، الولادات الميتة، الوفيات والزواج)؛
- المسح بالعينة حول إستهلاك الأسرة كل 10 سنوات؛
- مسح الشامل حول التشغيل في الجزائر سنويا؛
- مسح الشامل السداسي اليد العاملة ؛
- مسح الشامل الفصلي للتشغيل في المؤسسات العمومية؛
- المسح الشامل حول الأجور وأرباح الأجور؛

ب.العمليات الإقتصادية والحسابات القومية:

- التعداد الإقتصادي (نفد في الجزائر لأول مرة في سنة 2010).
- مسح الشامل والسنوي للمؤسسات الصناعية (والمسح المعمق كل 5 سنوات).
- مسح شامل وسنوي حول النقل والتجارة.
- مسح شامل سنوي حول أنشطة البناء ومؤسسات البناء.

للديوان وكذلك المسوح الأخرى مع المنظمات الدولية، إضافة إلى ذلك تعداد السكان والسكن. من أهمم العمليات الإحصائية التي ينفدها الديوان كما قام هذا الجهاز لأول مرة بتعداد الاقتصادي في سنة 2010. كما صرح المدير العام لهذا الجهاز عن نية تنفيذ التعداد الزراعي منذ سنة 2012.

IV.5. تطبيق التوصيات الدولية[1]:

يقوم الديوان الوطني للإحصاء بجمع وتبويب ونشر البيانات على اختلاف أنواعها الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والخدمية وفق نظام سنوي وفصلي محدد. حيث يتم جمع البيانات من مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني والصحي والتعليمي وقطاعات أخرى عن طريق التقارير الدورية من المؤسسات القطاع العام والخاص وعن طريق المسوح والتعدادات. ويقوم الديوان بتبويب هذه البيانات ونشرها في تقارير(دورية شهريا ،فصليا أوسنويا) ، وقد روعيت بعض التوصيات الدولية والتطورات التي تم الاعتماد عليها في إنتاج ونشر البيانات الاقتصادية. ومثال على ذلك في نظام الحسابات القومية[2] 2008 للأمم المتحدة الخاص بإعداد جداول المدخلات والمخرجات والجداول الإجمالية الاقتصادية وجداول العمليات المالية حسب نظام المحاسبة القومية للأمم المتحدة. ونظام الإعلام

[1] محمد كلكول. مرجع سبق ذكره

[2] يعتبر من أقدم الأنظمة الإقتصادية .إذ أستعمل لأول مرة في سنة 1953 ثم نقح في سنة 1968، 1993 و2008. يهدف هذا النظام إلى وضع المعايير العلمية لإعداد التقديرات بالقيم الحقيقية للأسعار الثابتة، ولتطوير المفضية لبناء جداول ، مصفوفات التدفقات المالية، وجداول العرض والإستخدام ، وجدول البضائع والخدمات، وبناء مصفوفة الحسابات الإجتماعية،، الميزانيات القطاعية والقومية، فضلا عن تطوير عدد من الحسابات التابعة مثل مصفوفات المدخلات / المخرجات. (التفاصيل الكاملة حول هذا النظام متواجدة على الموقع الإلكتروني:www.aitrs.org)

الجغرافي[1] الذي يهدف الى إعداد معلومات على مستوى جغرافي دقيق . أما في ما يخص النظام الحديث الذي أنشأه صندوق النقد الدولي منذ 1997 (أنضر الفصل الأول) لم يطبق الى تاريخ إعداد هذه الصفحة.

6.IV. مصادر تمويل النظام الإحصائي[2]:يستفيد الديوان الوطني للإحصائيات من حصة سنوية معلومة من ميزانية الدولة تغطي نفقات تسيير بعض العمليات الإحصائية المحدودة. بينما يلجأ إلى إرادات بيع مطبوعات الديوان (رغم أنها ضئيلة إلى درجة لا يمكن الاعتماد عليها في إنجاز المسوحات الميدانية أوتغطية تجهيزات الجهاز) وإلى ثمن الاشتراك السنوي المستخدمين للحصول على المنشورات الإحصائية. إضافة الى ذلك يتوفر الجهاز على دعم مادي أوفني لمواضيع مختارة من بعض المانحين وخاصة هيئة الامم المتحدة والجامعة العربية.

"إن عدم التمويل اللازم لدعم كافة الأنشطة الإحصائية يعتبر التحدي الأكبر الذي يواجه النظام الإحصائي الرسمي، مما يؤدي الى تأجيل أوربما إلغاء تنفيذ عدد من العمليات الإحصائية الميدانية وإصدار بعض المطبوعات الإحصائية رغم أهميتها[3]".

7.IV.الموارد البشرية: يعد نقص الموارد البشرية من أهم المعوقات التي يعرفها الديوان الوطني للإحصائيات. يرجع هذا النقص بالدرجة الأولى الى العجز المالي الذي يعاني منه هذا الجهاز. والى

---

[1] هو نظام حاسوبي بدأ تطبيقه في كندا في سنة 1964 على يد روجر توملنسون, يعمل هذا النظام على جمع وإدارة وتحليل وإخراج وتوزيع البيانات ذات الطبيعة المكانية. ونقصد بالمكانية هي قراءة البنية التحتية لأي مدينة واتخاذ القرار فيما يتعلق بالزراعة وتخطيط المدن والتوسع في السكن، وإدخال المعلومات الجغرافية (خرائط, صور جوية, مرئيات فضائية) والوصفية (أسماء، جداول), ومعالجتها وعرضها على شاشة الحاسوب أوعلى ورق في شكل خرائط, تقارير, ورسومات بيانية أومن خلال الموقع الإلكتروني.تخزّن بيانات نظام المعلومات الجغرافية في أكثر من طبقة واحدة للتغلب على المشاكل التقنية الناجمة عن معالجة كميات كبيرة من المعلومات دفعة واحدة. وتتألف نظم المعلومات الجغرافية من عناصر أساسية هي المعلومات المكانية والوصفية وأجهزة الحاسب الآلي والبرامج التطبيقية والقوة البشرية (الأيدي العاملة) والمناهج التي تستخدم للتحليل المكاني. سيتم التركيز هنا على بعض هذه العناصر.

[2] MEDSAT II " Rpport sur la situation Statistique nationale". Version 1. Date : 30novembre 2006 . voir le site WEB : http//www.paris21.org

[3] محمد كلكول "المنظومة الإحصائية في الجزائر (الخطوط العريضة للإحصاء بالديوان الوطني للإحصائيات لسنتي 2003-2004). منتدى تعزيز القدرات الإحصائية العربية عمان/الأردن 08-2003/09/10. متاحة على الموقع الإلكترونيhttp:www.dos.gov.jo تاريخ الزيارة 2009/03/05

الخريجين من مختلف التخصصات الذين يلتحقون بهذا الجهاز وهم تنقصهم معرفة الجوانب التطبيقية في النشاط الاحصائي (بالرغم من المحاولات التطوير في المناهج الدراسية في المؤسسات الأكادمية) بما يتطلب إعادة تدريبهم وتأهيلهم.

تبين نتائج الجدول رقم 32 والتمثيل البياني رقم 15 أن العدد الإجمالي للقوى العاملة في الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2012م قد بلغ 697 موظفا[1]. من بينها 372 (53.37%)من جنس ذكر و325 (46.63%) من جنس أنثى. تشير النتائج أيضا أن الفئة العمرية 40-44سنة تامة هي الفئة المنوالية لموظفي الجهاز, وأن متوسط عمر الموظفين 42.21 سنة.

يدل هذا السن على أن الجهاز يتوفر على طاقات شابة لايتجاوز عمرها الوسطي 43سنة .عندما تطرقنا الى خاصية المستوى التعليمي لاحظنا أن 41.75 من العاملين لديهم مستوى جامعي، و27.69 مستواهم ثانوي، و16.79% مستواهم إبتدائي و13.77% مستواهم متوسط.

من خلال هذه النتائج (جدول رقم 33 والتمثيل البياني 16) يمكن القول أن سياسية الديوان في التوضيف تعتمد على إستقطاب الكوادر المتخرجة من المعاهد والجامعات خاصة في السنوات الأخيرة, حيث أصبحت التخصصات الأكثر طلب عليها هي مهندس دولة في الإحصائيات أولا ثم اليسانس في علم الإقتصاد ومهندس دولة في الإعلام الآلي. كما عرفت الثلاث سنوات الأخيرة زيادة الطلب على الخرجين من تخصص الديموغرافيا (لكن يبقى الطلب ضعيف). وتشير معلومات الجدول رقم34 والشكل البياني رقم 17 الى أن نسبة العاملين في الديوان من تخصص علوم إقتصاد وتجارية (37.16%)، في حين بلغت تلك النسبة من إختصاص علم الإحصاء (31.13%). كما بلغت نسبة العاملين من تخصص الإعلام الآلي 18.36%. أما نسبة العاملين من تخصص الديموغرافيا والتخصصات الأخرى فهي ضعيفة ولا تتجاوز 4%.

[1] تحصلنا على المعلومات الخاصة بالموارد البشرية من طرف قسم خدمات الجمهور بمقر الديوان الوطني للإحصائيات بالجزائر العاصمة وهذا بعد التقدم بطلب خطي الى مدير المستخدمين عبر البريد الإلكتروني.

الش,كل رقم 30: توزيع موضفي الديوان الوطني للإحصائيات حسب المستوى التعليمي.

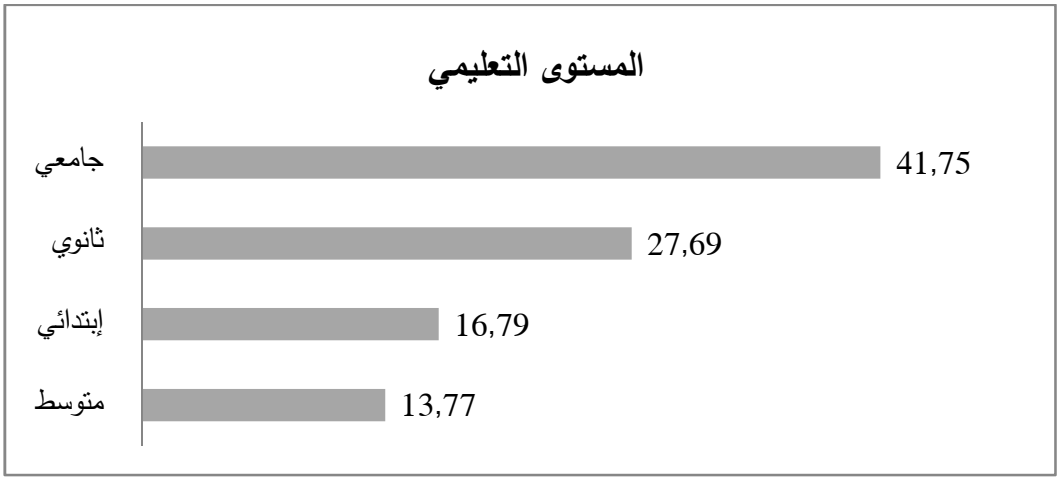

الشكل رقم 31: توزيع موضفي الديوان الوطني للإحصائيات حسب التخصص الجامعي.

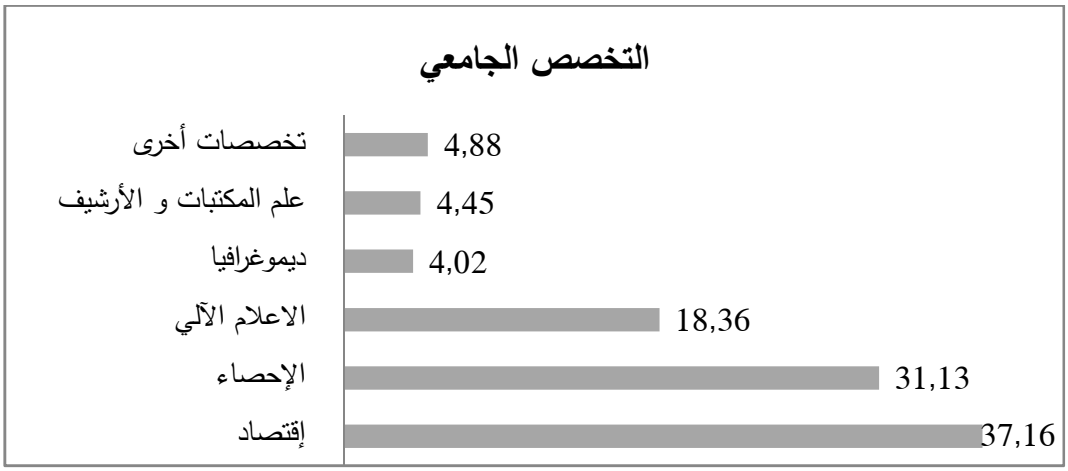

الشكل رقم 32: توزيع موضفي الديوان الوطني للإحصائيات حسب الأقدمية.

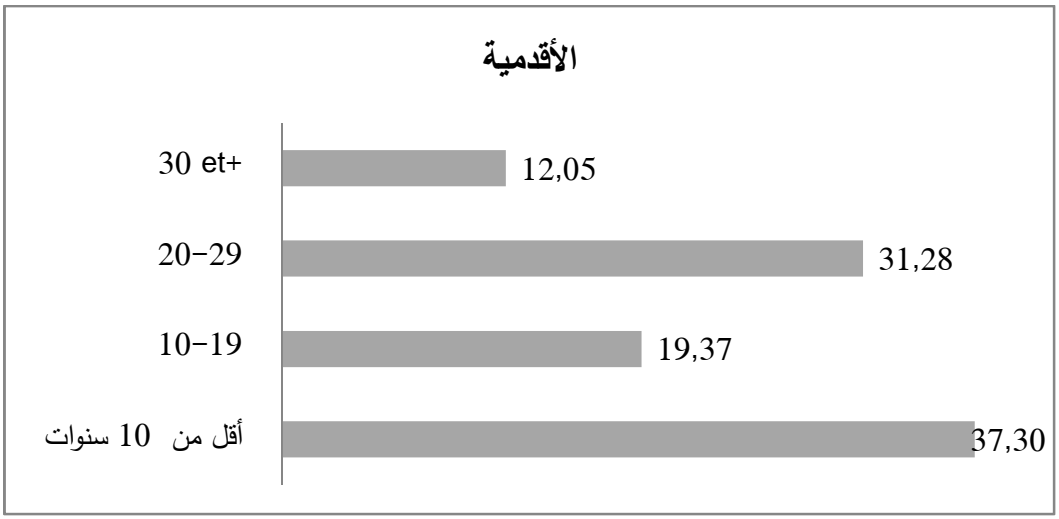

إن التنوع في الإختصاصات مطلوب في التوضيف بالديوان الوطني للإحصائيات لكنه ينبغي أن تكون الأولوية للمتخصصين في الإحصاء (الهندسة في الإحصاء والديموغرافيا) وفي التكنولوجيا ثم الإختصاصات الأخرى.

تدل نتائج الجدول رقم 35 والتمثيل البياني رقم 18 الى فتح مناصب مالية جديدة في الديوان الوطني للإحصائيات في السنوات الأخيرة بسبب الإحالة على التقاعد والإستقالات. وهذا ما تؤكده نتائج الجدول رقم والتمثيل البياني التالي. حيث تمثل الأقدمية أقل من 10 سنوات النسبة المنوالية ب37.37%. ثم تليها نسبة 31.28% للأشخاص الذين تتراوح خبرتهم مابين 20 و29سنة. و19.37% كانت خبرتهم مابين10–19 و12.05% كانت خبرتهم أكثر من 30سنة

الشكل رقم 33: توزيع موضفي الديوان الوطني للإحصائيات حسب الجنس والسن.

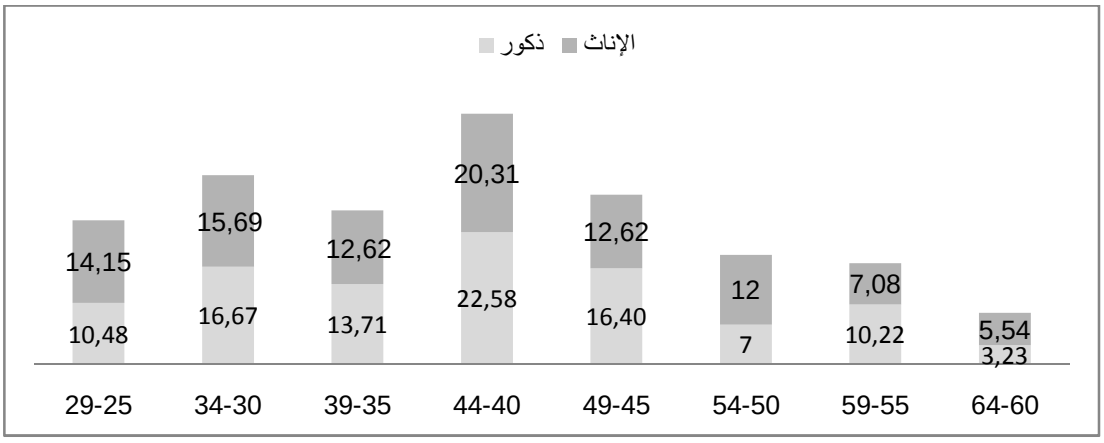

8.IV. المكتبة

تعتبر المكتبة في الديوان المركز الوثائقي وذلك لإحتوائها على مراجع وكتب قيمة إضافة الى بعض الوثائق المختلفة من منشورات كما تحتوي على المراجع خاصة بالإحصائيات بكثرة بإضافة الى قواميس والحوليات يتم الإطلاع عليها في المكتبة .

الشيئ الذي سجلناه من خلال استطلاع لمسح رضا أن الرواد الذين أجريت معهم المقابلة لهم اعتراض بنسبة 54% عن النظام الذي تعمل عليه المكتبة المتمثل الإطلاع على المنشورات بعين المكان (أنظر الجدول رقم 36 والتمثيل البياني رقم 19)، وخروجها أوإعارتها ممنوع منعا باثا وذلك تحت حجة الحفاظ عليها من الإتلاف من طرف الباحثين. ولكن تسمح إلاّ بنسخها مع الأخذ بطاقة التعريف الباحث.

وأيضا عبروا على أن المساحة المخصصة للمطالعة ضئيلة جدا بحيث لا تكفي المطالعين(قاعة المطالعة هي بحد ذاتها مكتبة المركز). وعدم حوسبة المكتبة التي يصعب فيها جمع المعلومات في وقت وجيز. على العكس ، سجلنا ما يقارب 28.33 % من الرواد راضون عن خدمات المكتبة و نظامها ويرون أنه بالرغم من النقائص المسجلة في اليد العاملة المؤهلة إلا أن المكتبة منتظمة وهذا راجع الى كفاءة المسؤولة عنها (تحمل شهادة اليسانس في علم المكتبات والعلوم الوثائقية). يتمثل مهامها في عملية الإعارة وإرشاد الباحثين الى مبتغاهم ومراقبتهم عند الإطلاع بعين المكان.إضافة الى عملية الفهرسة والتكثيف. ونحن نرى أن هذا الجهد كبير عليها .

الشكل رقم 34:توزيع الرواد حسب موقفهم حول النظام المعمول به داخل مكتبة الديوان الوطني للإحصائيات وحسب التخصص الجامعي.

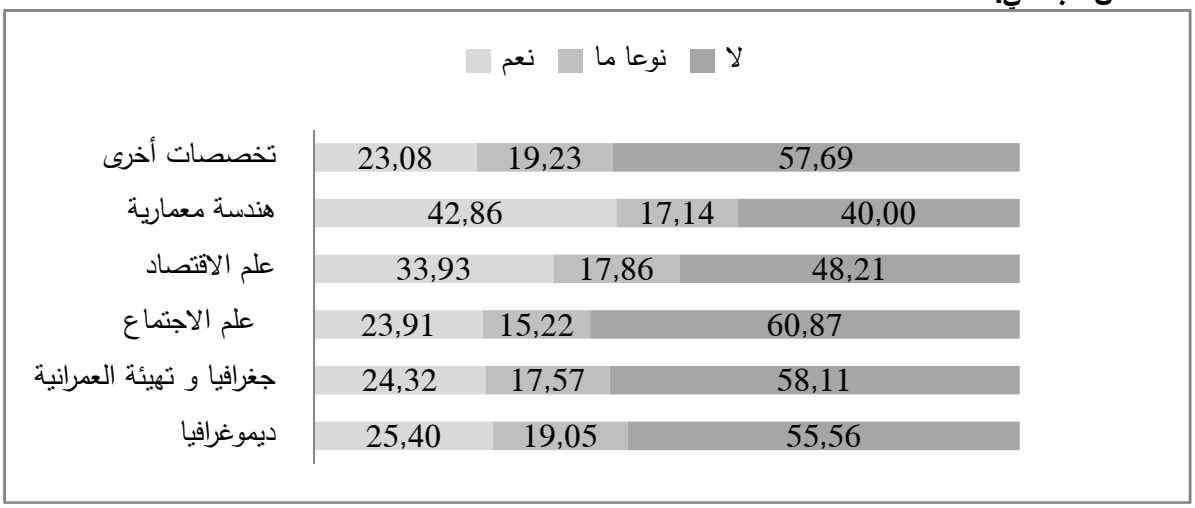

توضح نتائج تقييم درجة رضى الرواد تجاه النظام الداخلي للمكتبة الى عدم رضاهم بمختلف تخصصاتهم الجامعية. إذ قدر متوسط درجة الرضى ب4.48. مع تشتتت القيم ب2.10. تشير قيمة الانحراف الى تقارب درجات الرضى لدى المبحوثين. رغم أن كل مجتمع إحصائي أعطى درجة معينة من الرضى إلا أنها متوافقة وهذا مايؤكده الشكل البياني الآتي:

كما يؤكد اختبار التباين ANOVA على قبول فرض العدم (60.35%>5%) القائل أن الفرق ما بين متوسطات درجة عدم الرضى حسب التخصصات تجاه النظام الداخلي للمكتبة ليس له دلالة إحصائية على مستوى الدلالة 5% (أنظر الى نتائج الجدول التالى).

الشكل رقم 35: توزيع متوسط درجات رضى الرواد حول خدمات المكتبية وحسب حسب التخصصات.

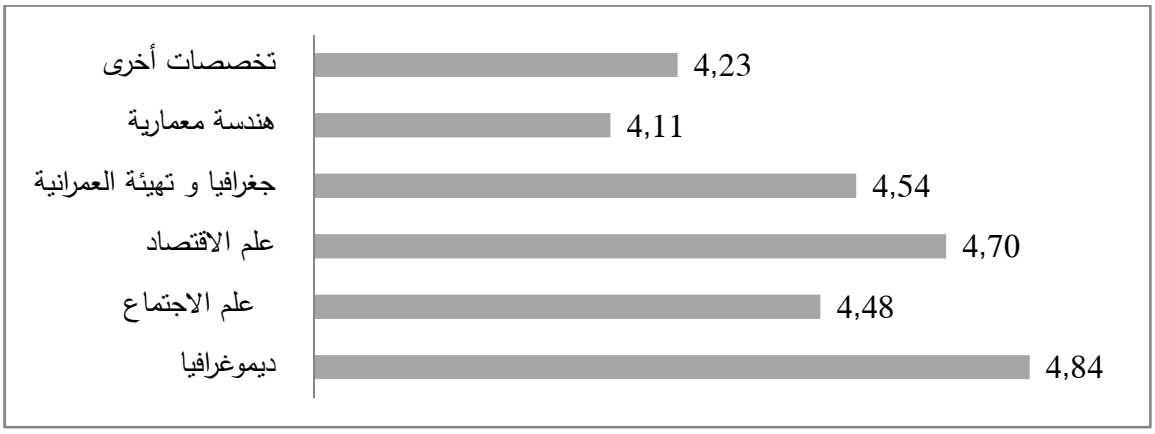

الجدول رقم 37 : يوضح ملخص نتائج اختبار تحليل التباين للتحقق من تساوي متوسطات درجة الرضى بين التخصصات.

التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	فا	الدلالة الإحصائية
تباين ما بين المجموعات	16.08	5	3.22	0.73	0.6035
التباين داخل المجموعات	1300.27	294	4.42		

9.IV. أهم المستفدين من البيانات الإحصائية: تعتبر المؤسسات العمومية من أهم مستخدمين للبيانات الإحصائية لرسم السياسات والخطط التنموية. ويستفيد القطاع الخاص من البيانات الإحصائية أيضاً. ولا يوجد أي قيود في الحصول على هذه البيانات فهي متاحة لدى الديوان . وأغلب هذه المنشورات توزع مجانا على االبلديات والولايات والوزارات، ماعدا بعض المنشورات التي يزود بها مستخدمي البيانات بأسعار رمزية.

كما يحرص النظام الإحصائي للديوان على ترسيخ التعاون والحوار بينه وبين باقي الإدارات والمؤسسات العامة الجزائرية، وذلك تحت إشراف ومصادقة المجلس الوطني للإحصائيات. يتكون هذا الأخير من مجموعة من الأعضاء ذوي الخبرة الإحصائية العالية يمثلون مختلف الوزارات والأجهزة المعنية. وكذلك ممثلي القطاع الخاص والجامعات وتختص اللجنة بالدراسة الفنية لبرامج الإحصاء والتعداد التي يتقرر إجراؤها لإمكان توفير التنسيق والشمول اللازمة لمختلف أجهزة الدولة. وكذلك للتعرف على احتياجات مستخدمي البيانات من متخذي القرار والمستثمرين والباحثين والدارسين. يحرص أيضا على ترسيخ التعاون مع المنظمات الدولية (مثل منتدى باريس، صندوق هيئة الامم

المتحدة ، الجامعة العربية، مركز أنقرا للاحصاء). كما تستفيد الجامعات ومراكز البحث العلمي من البيانات التي يقوم الديوان بنشرها دوريا. حيث يعتبر الطلبة الجامعيين من أهم المستفدين من بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

للتعرف على هوية الوافدين الجامعيين قمنا بطرح أسئلة حول: الجنس, السن, المستوى التعليمي, الحالة الفردية, مكان الإقامة والتخصص. ومن خلال تفريغ الاستمارات (باستعمال برنامج SPSS) توصلنا الى النتائج الآتية:

من بين 300 وافد جامعي سجلنا:

- 74 وافد من قسم الجغرافية والتهيئة العمرانية وهذا بنسبة 24,67% ؛
- 63 وافد من قسم الديموغرافية وهذا بنسبة 21%؛
- 56 وافد من قسم علم الاقتصاد وهذا بنسبة 18,67%؛
- 46 وافد من قسم علم الاجتماع وهذا بنسبة 15,33%؛
- 35 وافد من قسم الهندسة المعمارية وهذا بنسبة 11,67%؛
- 26 وافد من تخصصات أخرى وهذا بنسبة 8,67%؛

كما سجلنا التوزيع التالي لمتغيرات الجنس، العمر، المستوى الجامعي، الحالة الفردية، مكان الإقامة و التخصص على المنحى الآتي:

1. الجنس والسن: تؤكد النتائج المتوصل إليها على أنّ نسبة الاناث تمثل68,33% من مجموع الرواد والنسبة المتبقية هم الذكور وتمثل نسبتهم 31,67% (أنظر الجدول رقم 38 و التمثيل البياني رقم 36). أما بالنسبة للتوزيع العمري، تبين نتائج الجدول رقم 38والشكل البياني رقم 36 على أن الفئة العمرية 20. 24 هي الفئة المنوالية بالنسبة للجنسين بنسبة 66.33 % من مجموع الرواد (59,37% عند الذكور و71,51% عند الاناث). أما الأعمار الأخرى لم تمثل الا 33,67% من مجموع الرواد.

الشكل رقم 36: توزيع الرواد حسب الجنس وحسب الفئات العمرية.

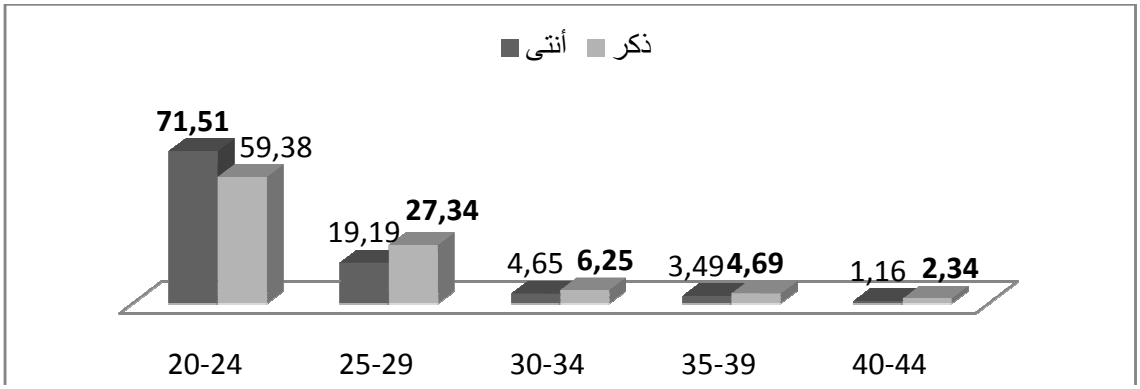

كذالك من خلال نتائج الجدول رقم 38، تبين أن متوسط عمر رواد الجامعيين هو25.17 سنة (25.66 سنة عند الذكور و24.68 سنة عند الاناث).

الشكل رقم 37: توزيع الرواد حسب متوسط العمر وحسب التخصصات.

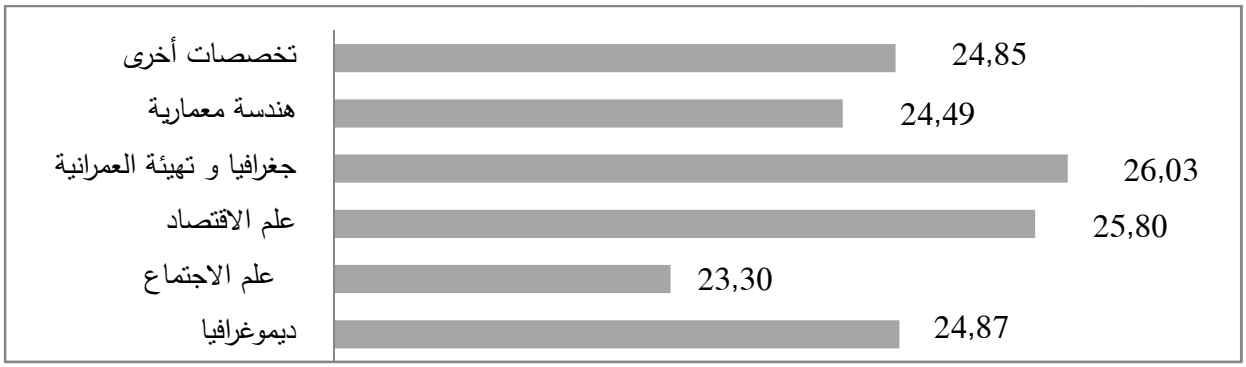

وللاجابة عن هل هناك فروق في التوزيع العمري للرواد حسب التخصصات ، قمنا باستعمال إختبار لامعلمي لكرسكال وليز. تبين نتائج هذا اخبار (أنظر الجدول رقم 39)الى رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل القائل أنَ الفرق العمري مابين التخصصات له دلالة إحصائية (مستوى الدلالة المحسوب 0.007< مستوى الدلالة النظري0.05). أيضا قبول الفرض البديل يعنى ان هناك زوج واحد على الاقل من المقارنات الثنائيه به فرق دا دلالة الامر الذى يتطلب اجراء اختبار فرق بين عينتين لتحديد اى زوج هوالسبب فى الدلالة، ويوصى باستخدام اختبار مان ويتنى لتحديد اي من الازواج هوالسبب فى الدلالة الاحصائية. من خلال النتائج المتحصل عليها لاحظنا أن الإختلاف في السن دا دلالة إحصائية ما بين التخصص علم الجغرافيا والتهيئة العمرانية والتخصصات الأخرى.

الجدول رقم 39: يوضح ملخص نتائج اختبار كرسكل واليز لمعرفة الفروق في توزيع العمري للرواد بين التخصصات.

	القيمة	مستوي الدلالة
معامل التوافق	0.275	0.00
عدد الحالات	300	

2.الحالة الفردية: الجدول رقم40 يبين بوضوح أن الرواد يختلفون في حالتهم الفردية ، حيث أن 67% من مجموع الرواد هم طلبة جامعيون من بينهم77.78% من قسم الديموغرافيا، 63.1% من قسم الجغرافية والتهيئة العمرانية ؛44.64% من قسم علم الاقتصاد؛ 84.78 من قسم علم الإجتماع ،74.29% من قسم الهندسة المعمارية و57.69% من تخصصات أخرى.

الشكل رقم 38:توزيع الرواد حسب الحالة الفردية وحسب التخصص الجامعي.

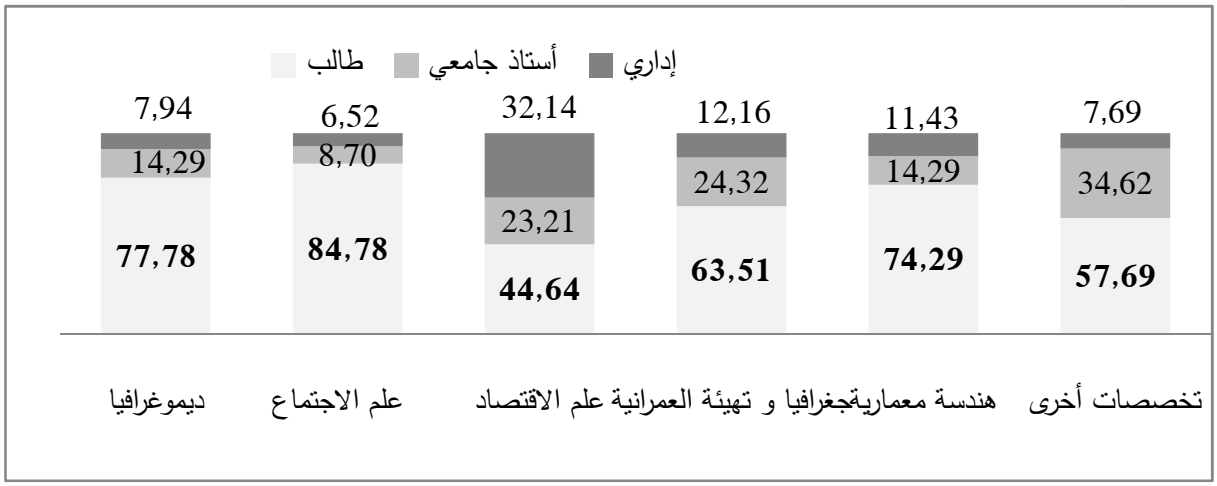

وللتحقق من وجود اختلاف في الحالة الفردية للرواد مابين التخصصات، تم استخدام اختبار معامل التوافق (coefficient de contingence) كا2 والجدول رقم 33 يوضح ملخص النتائج التي تم الحصول عليها.

كما سجلنا نسبة 19.33 من الأساتذة الجامعيين. سبب وجود هذه الشريحة يكمن في الحصول على معلومات إحصائية خاصة بمجال البحث الأكاديمي(إعداد مذكرة الماجستير أوأطروحة الدكتوراه). أما الإداريون(13.67) هم طلبة في الماستر أوالماجستير أومسجلين في الدكتوراه. كما لم نسجل أي زيارة للباحثين والأساتذة المحاضرين أوأساتذة التعليم العالي خلال فترة المسح الميداني،

يمكن أن تفسير هذا الغياب إما بعدم حاجة هذه الفئة للبيانات الاحصائية خلال مرحلة تنفيد المسح الميداني أوالاعتماد على الموقع الالكتروني فقط.

الجدول رقم 41 : يوضح ملخص نتائج اختبار معامل التوافق ل كا2 لمعرفة التوافق في توزيع الحالة الفردية للرواد بين التخصصات.

	القيمة	مستوي الدلالة
معامل التوافق	0.323	0.00
عدد الحالات	300	

يتضح من الجدول رقم 41 أن قيمة معامل التوافق في الحالة الفردية مابين التخصصات بلغت 0.0001 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.05 وهذا يعني أن الحالة الفردية للرواد تختلف إحصائيا مابين التخصصات.

3.المستوى الجامعي: يعتبر المستوى الجامعي مؤشر للفروق في مستوى معارفهم واهتماماتهم ووجهات النظر.

الشكل رقم 39: توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي والتخصص الجامعي.

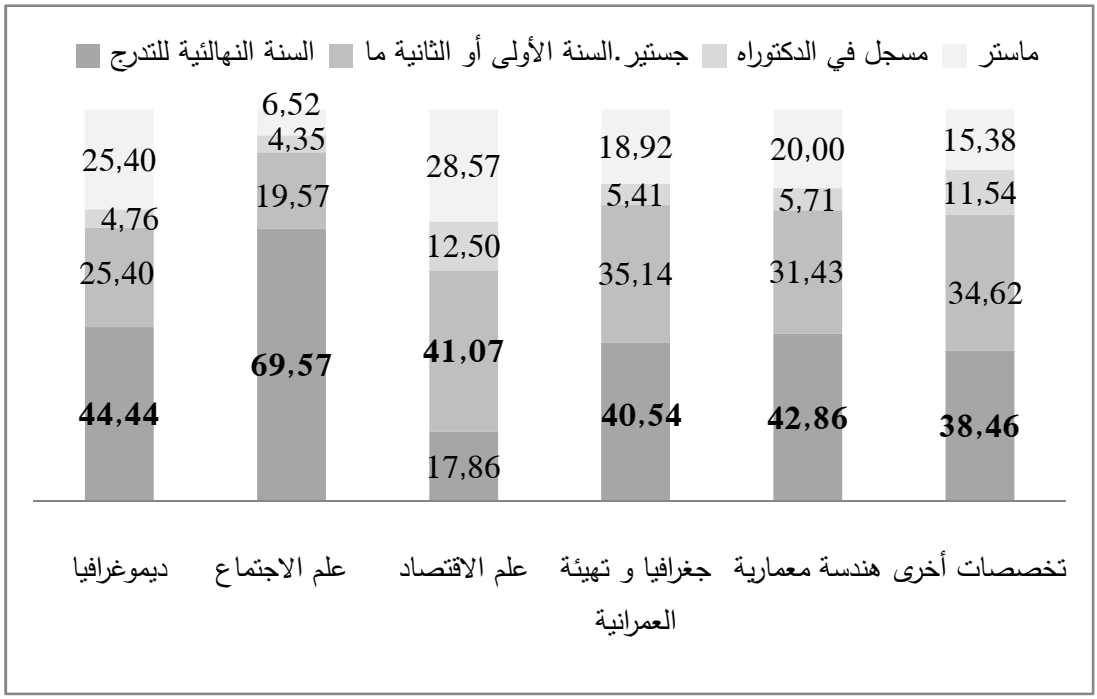

تشير نتائج المسح الميداني على اختلاف المستوى الجامعي للرواد (جدول رقم 42). بحيث سجلنا ما يقارب 41.67% من مجموع الرواد في السنة النهائية (الرابعة أوالخامسة). ونسبة 51.33% من الرواد مسجلون في الماستر أوالماجستير وهي تمثل على التوالي 20% و21%. كما سجلنا نسبة ضعيفة من الرواد المسجلين في الدكتوراه وتمثل نسبتهم 7% من مجموع الرواد.

وللتحقق من وجود اختلاف في المستوى التعليمي للرواد مابين التخصصات، تم استخدام اختبار معامل التوافق (coefficient de contingence) كا2 والجدول رقم 35 يوضح ملخص النتائج التي تم الحصول عليها.

الجدول رقم 43 : يوضح ملخص نتائج اختبار معامل التوافق ل كا2 لمعرفة التوافق في توزيع المستوى التعليمي للرواد بين التخصصات.

	القيمة	مستوي الدلالة
معامل التوافق	0.315731	0.00
عدد الحالات	300	

يتضح من الجدول رقم 43 أن قيمة معامل التوافق في المستوى الجامعي مابين التخصصات بلغت 0.00012 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.05 وهذا يعني أن توزيع الرواد حسب المستوى التعليمي غير متوافق إحصائيا مابين التخصصات.

10.IV. الإنتاج الإحصائي كميا ونوعيا: إن عملية إنتاج البيانات الإحصائية في الجزائر عملية مشتركة بين الديوان الوطني للإحصاء وبين مختلف الإدارات والقطاعات الوزارية الإحصائية التي تختص ب: التعليم، الصحة، الزراعة، والتجارة، والطاقة، الإحصاءات النقدية والمالية، إلخ. سجلت هذه المؤسسة الإحصائية العديد من الإنجازات ووفرة مجموعة من البيانات الإحصائية حسب حجة كل وزارة لإعداد وتتبع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المختلفة. كذلك قام بإنجاز العمليات الإحصائية الثقيلة والهامة، مثل تعداد السكان والمساكن والمسوح استهلاك الأسرة المعيشية. نفدت خمسة تعدادات للسكان في كل عشر سنوات، وهوالمجال الزمني المحدد في الجزائر منذ استقلالها.

تعد الإحصاءات التي تنتجها موثوق بها نسبيا وتتماشى نوعا ما مع المعايير الدولية.على الرغم من هذه الانجازات فقد سجل قصور على عدة مستويات.

تمثل قضية جودة البيانات الإحصائية من المهام الأساسية ومن أركان النظام الإحصائي. أي بمعنى آخر، توفير الجهاز الاحصائي معلومات وإحصاءات شاملة ، مفصلة ، موزعة جغرافيا، دقيقة ، موثقوق بها وقابلة للمقارنة وجيدة يسهل الوصول إليها من قبل جميع أفراد المجتمع. وهذا ما نادت به خطة عمل مراكش – التى تم صياغتها فى إطار مبادرات منتدى الشراكة فى الإحصاء من أجل التنمية للقرن الـ 21 21 PARIS)– لتحسين إحصاءات التنمية، والتي تم من خلالها رفع شعار "بيانات أفضل من أجل نتائج أفضل". فالسؤال المطروح هل نظام الديوان الوطني للاحصائيات يعمل على تحسين البيانات الاحصائية من حيث النوع والكم. للاجابة علي هذا السؤال قمنا بطرح العديد من الاسئلة لتحديد موقف الرواد حول جودة البيانات. وكانت النتائج كآتي:

1.10.IV. الشمولية: يعتبر تطبيق معيار الشمولية من بين الأهداف الذي كلفت بها الأنظمة الإحصائية. في الجزائر يعتبر الديوان الوطني للإحصائيات الجهاز الرسمي في توفير بيانات شاملة تساهم في تسهيل عملية التحليل وتفسير وإتخاد القرارات في كافة المجالات.

من خلال مراجعة إصدارات الديوان، لاحظنا أن هذا الجهاز يوفر بيانات لمختلف القطاعات في المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر فقط. ويمكن تصنيفها الى إحصاءات سكانية وإجتماعية ،والى إحصاءات إقتصادية

أ.الإحصاءات السكانية والإجتماعية: تظم الإحصاءات التالية:السكان، والقوى العاملة،والإحصاءات الحيوية، إحصاءات النظام التأسيسي والإداري، وإحصاءات التعليم، والخدمات الصحية والإعلام والثقافة و ذوي السياحة ذووالحاجات الخاصة.

ب.الإحصاءات الإقتصادية: هي الإحصاءات البيئية والخصائص الطبيعية والمناخية,وإحصاءات الكهرباء والمياه,وإحصاءات النفط والصناعة, إحصاءات النقل والمواصلات، إحصاءات البنوك

والتأمينات وخدمات الأعمال,وإحصاءات الخدمات الشخصية والإجتماعية, إحصاءات التجارة الداخلية والخارجية,وإحصاءات الأسعار والأرقام الإستدلالية, الدخل القومي والإنفاق الحكومي.
كما يوفر الجهاز إحصاءات دولية الخاصة بالمؤشرات الديموغرافية والإجتماعية، وأهم المؤشرات الإقتصادية والنقل.

رغم التنوع الملحوظ في طبيعة الإحصاءات التي يقدمها الديوان للمستخدمين .إلا ن وللأسف الجهاز يجد صعوبة في جمع البيانات الإحصائية القطاعية في فترة وجيزة وينشرها في الأجال المحددة . ويمكن تفسير ذلك بضعف التنسيق ما بين الديوان الوطني للإحصائيات والمكونات الأخرى للنظام الإحصائي.

تشير بيانات الجدول ر قم 44 والتمثيل البياني رقم40 أن 39 % من الرواد عبروا عن عدم مساهمة الديوان الوطني للإحصائيات في إنتاج بيانات شاملة تغطي كافة القطاعات. بينما 35.33% كان لهم اتجاه حيادي. أما الرواد الدين عبروا بالاتجاه الايجابي كانت نسبتهم25.67% من مجموع الرواد.

الشكل رقم 40: توزيع الرواد حسب موقفهم حول شمولية البيانات وحسب التخصص الجامعي.

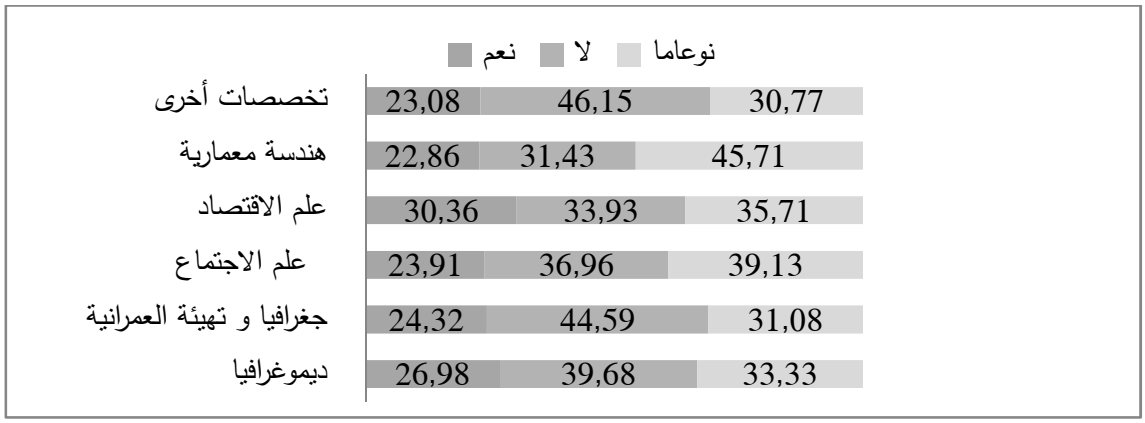

تدل نتائج تقييم درجة رضى الرواد تجاه مساهمة الديوان في إنتاج بيانات شاملة تغطي كافة القطاعات الإقتصادية و الإجتماعية إلى عدم رضاهم بمختلف تخصصاتهم الجامعية.

الشكل 41: توزيع متوسط درجات رضى الرواد حول شمولية الإحصاءات وحسب التخصصات

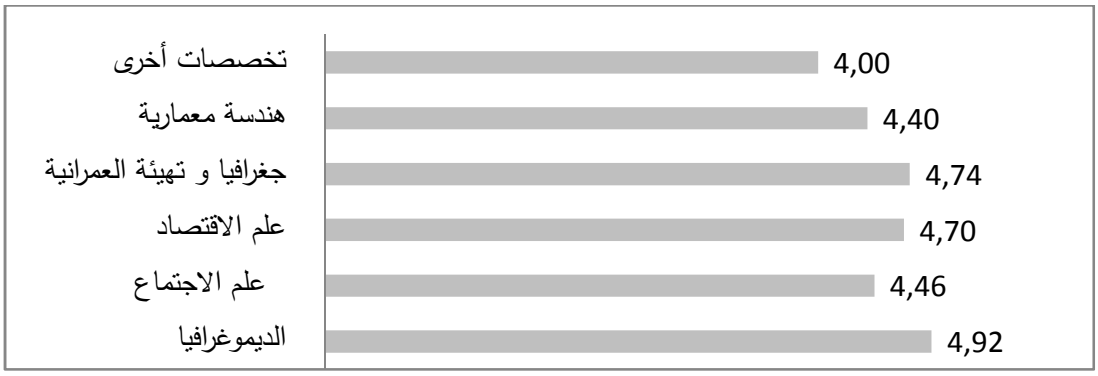

إذ قدرة متوسط درجة الرضى ب4.62. مع انحراف المعياري للقيم ب2.12. تشير قيمة الانحراف الى تقارب درجات الرضى لدى المبحوثين. تدل نتائج الشكل رقم 26 التالي على أن كل مجتمع إحصائي أعطى درجة معينة من الرضى.

ولإختبار الفرضية الصفرية القائلة عدم وجود فروق في متوسط درجة الرضى مابين التخصصات المبحوثة تجاه مساهمة الديوان في توفير بيانات شاملة استعملنا اختبار تحليل التباين ANOVA .

الجدول رقم 45: يوضح ملخص نتائج اختبار تحليل التباين للتحقق من تساوي متوسطات درجة الرضى تجاه شموليةالإحصائيات بين التخصصات تجاه مساهمة الديوان في توفير بيانات شاملة .

التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	فا	الدلالة الإحصائية
تباين ما بين المجموعات	20.06	5	4.01	0.89	0.4868
التباين داخل المجموعات	1322.38	294	4.50		
المجموع	1342.44	299			

تشير نتائج هذا اختبار إلى قبول فرض العدم (48.68%>5%) أي الفرق ما بين المتوسطات ليس له دلالة إحصائية على مستوى الدلالة 5% (أنظر إلى نتائج الجدول 37المذكور في الأعلى).

2.10.IV. التوزيع الجغرافي للبيانات الاحصائية : تكمن مهمة الجهاز الوطني الإحصائي في إطارها القانوني في بناء البنية التحتية الإحصائية عن طريق توفير إحصاءات ومؤشرات توضح التركيبة الجغرافية للظواهر الاقتصادية والاجتماعية والسكانية من أصغر وحدة جغرافية (البلدية) الى أكبر وحدة جغرافية (على المستوى الوطني) وهي خطوة أساسية من خطوات التحليل الإحصائي، والذي تساهم بدورها في رسم السياسات الاقتصادية السليمة وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة.لاكن في المجال التطبيقي مازال الديوان الوطني للإحصائيات يسجل عجز في تقديم إحصائيات حسب الوحدات الجغرافية (الريف والحضر؛ البلديات؛ المناطق الجهوية) لكل قطاعات الدولة (التعليم, والصحة,والعمل,والتجارة والصناعة والنقل والخدمات الإجتماعية) رغم تبنيه نظام الإعلام الجغرافي الذي يهدف إلى إعداد معلومات على مستوى جغرافي دقيق.

من خلال الجدول رقم 46والتمثيل البياني رقم 42 نلاحظ أن الاتجاه العام يميل الى الموقف الحيادي أي مساهمة الديوان الوطني للإحصائيات في إنتاج بيانات حسب الوحدات الجغرافية الى حد ما وهذا بنسبة 40.67% من مجموع الرواد. وكانت أن هذا الجهاز ينتج الإحصاءات التعداد والحالة المدنية حسب الوحدات الجغرافية فقط. فحسب التخصصات سجلنا النتائج التالية: 53.97% من رواد قسم الديموغرافيا ؛ 30.36% من رواد قسم الاقتصاد؛ 32.43 من قسم جغرافيا والتهيئة العمرانية, 42.31 من تخصصات أخرى، علم الاجتماع بنسبة 47.83% و40% من الهندسة المعمارية.

الشكل رقم 42: توزيع الرواد حسب موقفهم حول الإحصاءات الجغرافية وحسب التخصص الجامعي.

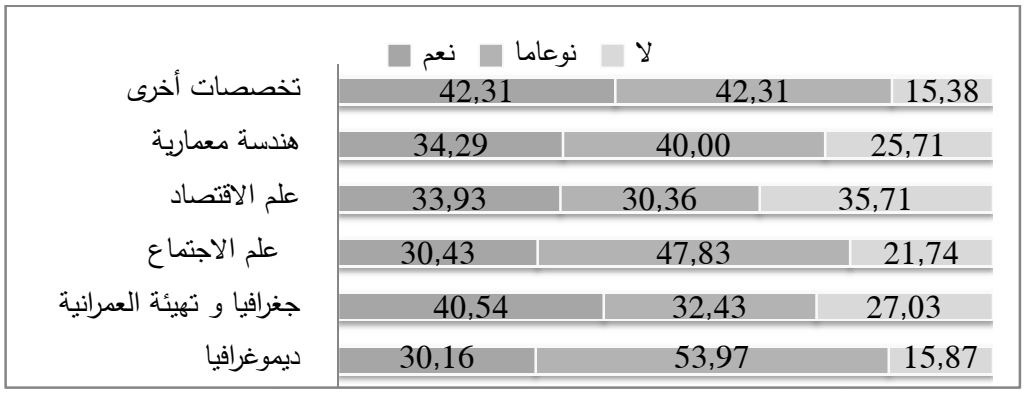

تشير أيضا نتائج تقييم درجة رضى الرواد تجاه مساهمة الديوان في إنتاج إحصاءات حسب الوحدات الجغرافية إلى عدم رضاهم بمختلف تخصصاتهم الجامعية. إذ قدرة متوسط درجة الرضى ب4.57. مع انحراف المعياري للقيم ب2.07. تشير قيمة الانحراف الى تقارب درجات الرضى لدى المبحوثين.ومن الواضح أيضا أن المجتمعات المدروسة مستقلة عن بعضها البعض، لان كل مجتمع إحصائي أعطى درجة معينة من الرضى وهذا ما يؤكده الشكل البياني الآتي:

الشكل رقم 43: توزيع متوسط درجات رضى الرواد حسب التخصصات

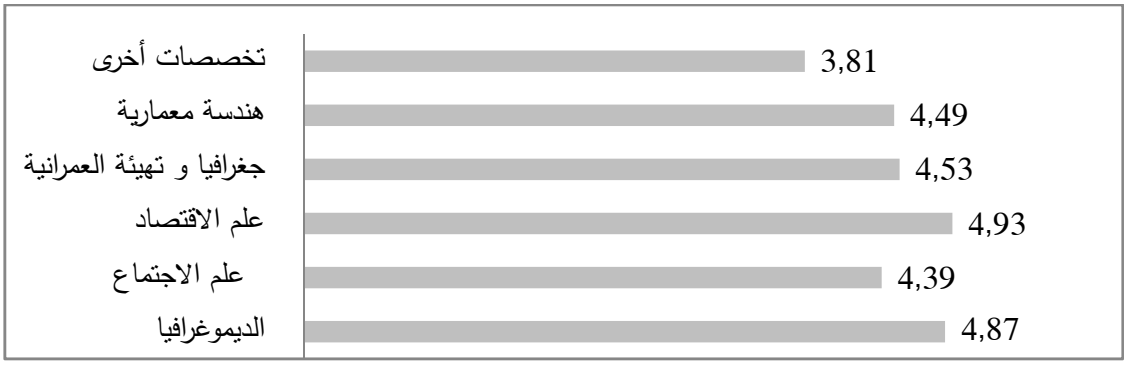

ولمقارنة درجة الرضى حسب التخصصات استعملنا اختبار تحليل التباين ANOVA. يشير هذا الأخير إلى قبول فرض العدم (24.75%>5%) القائل أن الفرق ما بين متوسطات درجة الرضى حسب التخصصات الجامعية المبحوثة تجاه مساهمة الديوان في إنتاج الإحصاءات حسب الوحدات الجغرافية الإحصائية ليس له دلالة إحصائية على مستوى الدلالة 5% (أنظر إلى نتائج الجدول التالى).

الجدول رقم 47: يوضح ملخص نتائج اختبار تحليل التباين للتحقق من تساوي متوسطات درجة الرضى بين التخصصات تجاه مساهمة الديوان في إنتاج الإحصاءات حسب الوحدات الجغرافية الإحصائية.

التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	فا	الدلالة الإحصائية
تباين ما بين المجموعات	29.86	5	5.97	1.34	0.2475
التباين داخل المجموعات	1310.88	294	4.46		
المجموع	1340.75	299			

3.10.IV. بيانات تفصيلية: تعتبر الإحصاءات التفصيلية من المتطلبات الأساسية والضرورية للنشاط الإحصائي كونها تساعد على تصنيف المتغيرات والخصائص والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية؛ وإعداد المتغيرات بصورة رقمية مما يساهم هذا في خدمة الخطط الاقتصادية والاجتماعية للدول؛وتساعد جميع فئات مستخدمي البيانات والمعلومات لفهم المفردات الإحصائية بمستوى واحد وعلى أساس هذا تكون نتائج تحليل المعلومات واضحة ودقيق وتساعد أيضا على سهولة قياس المفردات الإحصائية . حيث هذه الأخيرة تجعل عملية رصد التغييرات والمستجدات التي تطرأ على بعض الظواهر عمليه سهلة ويمكن رصدها وإبرازها.

أمام الصعوبات والعراقيل(المادية والبشرية وعدم تناسق مابين الإدارات) التي تواجهه المؤسسة المركزية للإحصاء في الجزائر جعلتها عاجزة على توفير البيانات التفصيلية لكل قطاع وهذا ما يعبر عنه رواد الديوان. رغم أنها تعتمد في إنتاج البيانات الإحصائية على تكاملية العمل الإحصائي في الدولة، حيث يتعاون هذا الجهاز مع كافة المؤسسات الأخرى التي توفر بيانات مصدرية (عن الأنشطة الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية) الخاصة بها حتى يتمكن مستخدم البيانات الحصول على معلومات إحصائية تفصيلية وكاملة حول كل قطاع (الصحي، السكاني، الاقتصادي، التجاري، التعليمي والعمل

الجدول رقم 48: الإحصاءات القطاعية وبياناتها التفصيلية الأساسية التي ينشرها الديوان في إصداراته.

الإحصاءات السكانية	
الإحصاءات الديموغرافية	وضعية السكان،والسكان الجزائريين المقيمين،والحركة الطبيعية للسكان ومؤشرات تركيبية وكثافة السكان خلال التعدادات السكانية
القوى العاملة	قطاع النشاط الإقتصادي, والقطاع القانوني، الوضعية في المهنة، الفئة الإجتماعية المهنية، و تطور الأجور
الصحة	العاملون، المنشآت القاعدية، الحالة الصحية، الحركة الصحية
التعليم	العموميات، التعليم الأساسي، التعليم المتوسط، التعليم الثانوي، أنواع أخرى من التعليم، التعليم العالي.
النشاطات الثقافية	السينما, الصحافة، الآداب، المسرح، المتاحف والأثار التاريخية
إحصاءات النظام التأسيسي والإداري	تنظيم السلطات في الجزائر، والسلطة التنفيذية, والسلطة التشريعية والسلطة القضائية والرقابة والمؤسسات الإستشارية والنشاط القضائي.
السكن	السكن الحضري والريفي
السياحة	دخول المسافريين والهياكل والحركة الفندقية
إحصائيات الإقتصادية	
الضمان الإجتماعي	العموميات، ونشاطات الصناديق
الفلاحة والغابات والصيد	الفلاحة، والتوزيع العام للأراضي،ووسائل الإنتاج، الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني والأسعار والغابات والصيد
الصناعة والطاقة	المحروقات، الغاز والكهرباء، المناجم، أهم المنتجات الصناعية للمؤسسات، الأرقام القياسية للإنتاج الصناعي، الأرقام القياسية لأسعار الإنتاج الصناعي، تطور المؤسسات الصناعية، ووضعية الإستثمار في القطاع الخاص.
النقل	النقل البري، النقل بالسكك الحديدية، النقل البحري، النقل الجوي.
البريد والمواصلات	الهياكل والنشاطات
التجارة الخارجية	التوزيع حسب المجموعات السلعية، التصنيف حسب مجموعات المنتجات والتوزيع حسب المناطق
الأسعار وأرقامها الإستدلالية	الأسعار عند الإستهلاك، والأسعاروأرقامها الإستدلالية
الإستهلاك	نفقات الأسرة الجزائرية الخاصةبالإستهلاك، والإستهلاك العيني
المالية العامة، النقود والقروض	العمليات المالية للدولة، التأمين، الإدخار، والنقود، المحاسبة الوطنية
إحصائيات المناخ	
الإقليم	الإطار الطبيعي، التضاريس والتشكل، الهيدر ولوجيا–النبات والتنظيم الإداري للإقليم

تشير بيانات الجدول 49والتمثيل البياني رقم 44 الى أن أكثر من 60% من الرواد بروا عن وجود ضعف في إنتاج البيانات التفصيلية حسب قطاع وحسب متغيرات معينة. إذ صرح الكثير منهم عن أن البيانات المتوفرة تسمح فقط بتحديد الإتجاه العام للمؤشرات أوالبيانات الإحصائية. بينما 27% من مجموع الرواد عبروا إيجابيا حيث كانت حجتهم أن لا يجب لاعتماد على الديوان فقط بل يجب زيارة وطلب المعلومات الإحصائية القطاعات المنتجة للإحصائيات الأخرى مثل المؤسسات التعليمية،الصحية، والإقتصادية ومؤسسات أخرى.

الشكل رقم 44: توزيع الرواد حسب موقفهم حول الإحصاءات التفصيلية وحسب التخصص الجامعي

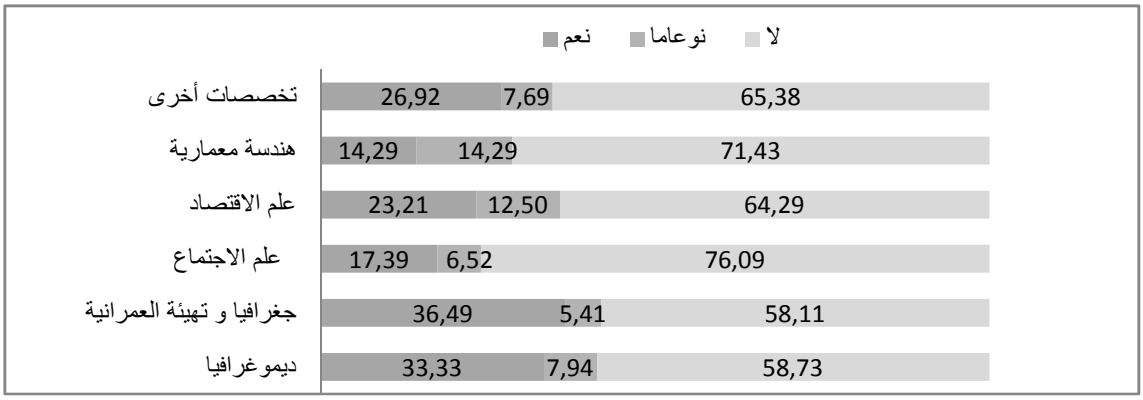

تشير نتائج تقييم درجة رضى الرواد تجاه مساهمة الديوان في إنتاج إحصاءات تفصيلية البيانات الإحصائية إلى عدم الرضى. إذ قدرة متوسط درجة الرضى ب4.73

الشكل رقم 45: توزيع متوسط درجات الرضى حول الإحصاءات التفصيلية حسب التخصصات الجامعية .

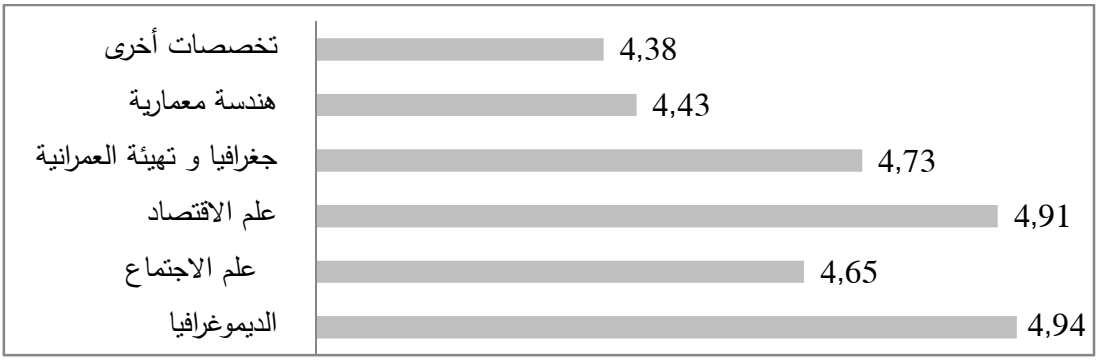

مع قيمة تشتت القيم ب2.11. تشير قيمة التشتت الى تقارب درجات الرضى لدى المبحوثين. كما يشير التمثيل البياني التالي الى أن كل مجتمع إحصائي أعطى درجة معينة من الرضى.

لمقارنة درجة الرضى حسب التخصصات استعملنا اختبار تحليل التباين ANOVA. يدل هذا الأخير على قبول فرض العدم (78%>5%). أي الفرق ما بين المتوسطات ليس له دلالة إحصائية على مستوى الدلالة 5% (أنظر الى نتائج الجدول رقم 50التالى). وتساوي متوسطات درجة الرضى ما بين التخصصات تجاه مساهم الديوان في توفير إحصاءات تفصيلية القطاعية.

الجدول رقم 50: يوضح ملخص نتائج اختبار تحليل التباين للتحقق من تساوي متوسطات درجة الرضى بين التخصصات تجاه مساهمة الديوان في إنتاج إحصاءات تفصيلية.

التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	فا	الدلالة الإحصائية
تباين ما بين المجموعات	11.08	5	2.22	0.49	0.7800
التباين داخل المجموعات	1316.05	294	4.48		
المجموع	1327.13	299			

4.10.IV. قابلية المقارنة: تمثل الإحصاءات الرسمية (فيما يتعلق بالبيانات ذات الصلة بالأوضاع الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية). عنصرا ضروريا وحيويا لنظام المعلومات على المستوى المحلي والدولي. لهذا يجب على هذه الإحصائيات أن تتوفر فيها شروط القابلية على المقارنة. بمعنى أن تنتج البيانات الإحصائية على أساس موحد للمنهجيات، المعايير، التعاريف وطرق حساب المؤشرات الإحصائية.

إن جمع البيانات من خلال العمليات الإحصائية تحتاج إلى وصفها بشكل دقيق وواضح من خلال وضع التعريف المناسب والمفهوم الواضح حتى يسهل على الجميع من العداد ومستخدمي ومحللي البيانات اعتماد فهم موحد نظراً لأن الاختلاف يؤدي إلى نتائج تصعب من عمليه المقارنة على المستويات الوطنية والدولية .ولتحقيق ذلك يجب استخدام مفاهيم وتعاريف وتصانيف موحدة ومشتركة متفق عليها عالميا.

يعتبر معيار توحيد المفاهيم والتصنيفات مابين مكونات المنظومة الإحصائية من بين المهام الذي كلف بها الديوان الوطني للإحصائيات. كما كلف أيضا بتطبيق هذا المعيار مابين العمليات الإحصائية من جهة والحفاظ على إستمرارية إستعماله.

من خلال مطالعة المنشورات، والتقارير، ودليل العداد، سجلنا إختلاف في التصنيفات والتعاريف لبعض المتغيرات[1] نذكرمنها : البناية والسكن،والحالة الزواجية،والحالة الفردية.

1. **متغير البناية والمسكن** : تعتبر البناية والمسكن الوحدتين الرئيسيتين في تعداد السكان والسكن، والجزئين القاعديين والمصغرين لعد الأفراد والمؤسسات. من خلال الجدول رقم 51 ، نلاحظ أن تم استعمال نفس المفهوم والتصانيف لمتغير البناية والمسكن في التعدادين 1987 و2008، حيث عرفت البناية على أنها عبارة عن مسكن قابل للعيش أوالعمل أوالقيام بنشاطات ترفيهية أوتربوية، وكما تم ذكر أنواعها وعرف المسكن بمكان مغلق ومغطى يسكنه شخص أوأكثر أوغير مسكونة لكنه معد للإسكان.

على عكس تعداد 1998 لم يوضح معنى البناية والسكن واكتفى بتعريف البناية على أنها مبنى يحتوى على مساكن والسكن على أنها مكان مغلق ومغطى معد للسكن ولم يحدد أنواعهما. هذا التعريف لا يسمح بجمع بيانات دقيقة عن عدد البنايات والمساكن بأنواعهما. كما يستنتج من هذا التعريف أن العداد قام بعد البنايات القابلة للسكن فقط، أي بمعنى آخر عد فقط المساكن التي يتواجد فيها أفراد الأسر الجماعية والعادية.

في الأخير، نضرا لعدم وجود تقرير منهجي للتعداد لا يمكن تحديد سبب عدم تبني الديوان الوطني للإحصاء لنفس التعريف والتصنيف في تعداد 1998.

الجدول رقم 51 : تطابق واختلاف مفهوم البناية في التعدادات الثلاث.

تعداد	التعريفات
1987	"يقوم الإنسان بتشييد وترميم البنايات، وتكون متينة البنية حتى تستعمل كمسكن أومكان للعمل أوللقيام بنشاطات ترفيهية أوتربوية أوإيداع مواد أوعتاد. ويسمى أيضا هذا التعريف العناصر الأخرى كالأكواخ والخيم والسفن والملاجئ الطبيعية التي قد يهيئها الإنسان كالمغارات والكهوف
1998	البناية هي مبنى يحتوي على مساكن
2008	تعرف البناية بكونها مهيأة من قبل الإنسان وهي صلبة أوصالحة للسكن أوللعمل أومستعملة كمستودع للسلع والآلات. يدخل ضمن هذا التعريف البيوت القصديرية والأكواخ والخيم والسفن وكذلك الملاجئ الطبيعية كالكهوف والمغارات المحفورة في الصخور.

[1] عدم تقديم أمثلة عن توحيد المفاهيم والتصنيفات المستعملة في الحالة المدنية والمسوح الميدانية راجع الى عدم إمكانية الحصول على التقارير المنهجية الخاصة بهما.

الجدول رقم 52: مفهوم السكن في تعداد 1987 و1998 و2008.

التعداد	التعريف
1987	يعرف المسكن بمكان مغلق ومغطى يسكنه شخص أوأكثر أوغير مسكونة لكنه معد للإسكان، يتكون عامة من غرفة أوأكثر مخصصة للإسكان يمكن الدخول إليه دون المرور ظروريا بمسكن آخر. يمكن أن يكون محلا غير معدا للسكن لكنه تم استخدامه للسكن بصفة دائمة. هناك حلات التي يكون فيها المسكن ملجأ مؤقتا(كوخ بناء خشبي، أوقصديري، خيمة.....)
1998	المسكن هومكان مغلق ومغطى معد للسكن
2008	هوعبارة عن مكان مغلق ومغطى يتألف من غرفة واحدة أوأكثر، يقيم فيه شخص أوأكثر ويمكن أن يكون مسكونا أوشاغرا، يمكن أن يكون محلا غير معدا للسكن لكنه تم استخدامه للسكن بصفة دائمة. هناك حلات التي يكون فيها المسكن ملجأ مؤقتا(كوخ بناء خشبي،أوقصديري، خيمة.....)

2.الأسرة: تجمع البيانات حول الأسرة لدراسة حجم الأسرة ويعطي مؤشرا عن معدلات التغير في هذا الحجم مما يساعد على تقدير عدد الأسر في المستقبل ، وبالتالي تقدير الوحدات السكنية لها .

الجدول رقم 53 :مفهوم الأسرة العادية والجماعية في التعداداث الثلاث

التعداد	تعريف الاسرة العادية
1987	"تتكون من مجموعة اشخاص يعيشون تحت سقف واحد يحكمه رب الاسرة، يحضرون ويتناولون معا أهم الواجبات. غالبا ما يربط هؤلاء الاشخاص قرابة الدم والزواج والمصاهرة
1998	تتكون الاسرة العادية من شخص أومجموعة أشخاص يعيشون في نفس المسكن، يحضرون ويتناولون معا أهم الوجبات. غالبا مايربط هؤلاء الاشخاص صلة قرابة الدم
2008	تتكون الاسرة العادية من شخص واحد أومجموعة من الاشخاص يعيشون في نفس المسكن ويحضرون ويتناولون معا أهم الوجبات وتحت مسؤولية رب الاسرة. غالبا ما يربط هؤلاء الاشخاص قرابة دم أومصاهرة.
	تعريف الاسرة الجماعية
1987	"تتكون الاسرة الجماعية من شخصين أوأكثر لاتتوفر فيهم الشروط الخاصة بتعريف الاسرة العادية أي لاتجمعهم روابط الدم والمصاهرة. يعيش هؤلاء الاشخاص جماعيا في مسكن أوغرفة فردية أوجماعية لاسباب مهنية أحيانا، كما يتناولون أحيانا طعامهم معا وفي هذه الحالة لا يوجد رب اسرة
1998	تتكون الاسرة الجماعية من شخصين أوأكثر لاتتوفر فيهم الشروط الخاصة بتعريف الاسرة العادية. يعيشون جماعيا في مسكن أوغرفة فردية أوجماعية وهذا لاسباب مهنية أحيانا، كما يتناولون أحيانا طعامهم معا وفي هذه الحالة لا يوجد رب اسرة في الاسرة الجماعية
2008	"تتكون الاسرة الجماعية من شخضين أوأكثر لاتستجيب للمقاييس المذكورة بالنسبة لتعريف الاسرة العادية . يعيش هؤلاء الاشخاص جماعيا في مسكن أوغرفة فردية أوجماعية لاسباب مهنية أحيانا، كما يتناولون أحيانا طعامهم معا وفي هذه النوع لا يوجد رب اسرة

حجم الأسرة حسب العلاقة برئيس الأسرة يساعد على فهم تركيب الأسرة وتحليلها وهل هي أسرة نووية اوأسرة ممتدة اوأسرة مركبة (جماعية) وأي نمط من هذه الأسر يكون هوالغالب في المجتمع.

من خلال التعريفات الموجودة في الجدول53 نلاحظ أن هناك توحيد في تعريف الأسرة العادية والجماعية في التعدادات الثلاث، باستثناء عدم ذكر صلة المصاهرة أوالزواج في تعداد 1998 لكونها تعد من أصناف صلة قرابة الدم. وتم ذكر المصاهرة في التعدادين 1987 و2008 للتدقيق ولعدم نسيان عد هؤلاء ضمن الاسرة العادية.

3.متغير الحالة الزواجية: هى الحالة الشخصية لكل فرد فيما يتعلق بقوانين الزواج وعاداته. ومن تصنيفاتها: العزاب؛ المتزوجين؛ المنفصلين؛ المطلقين؛ الأرامل. غالبا تبوب الحالة الزواجية حسب الجنس والعمر لتبيين مدى الإقبال على الزواج أوعدمه ومدى انتشار ظاهرة الترمل والطلاق. كما يسمح تبويب الحالة الزواجية حسب الجنس والعمر والحالة التعليمية بتبيين أثر ذلك على أنماط الزواج السائدة في المجتمع. ويساعد توزيع السكان حسب الحالة الزواجية على دراسة أثرها على الخصوبة وبالتالي أثرها على النموالسكاني . وأيضا تفيد بيانات الحالة الزواجية للسكان في البحوث الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية ذات الأهمية الكبيرة .

من خلال الجدول رقم 54 نلاحظ أن هناك إختلاف في تصنيف الحالة الزواجية للأفراد في التعدادات الثلاث. تتمثل الاختلافات فيمايلي:

1. تقسيم فئات الحالة الزواجية الى 5أصناف في تعداد 1987 والى 4 أصناف في تعدادي 1998 و2008

2. تشمل فئة المتزوجين فئة المنفصلين في تعداد 1998، وتشمل فئة المطلقين فئة المنفصلين في تعداد 2008.

إن الإختلافات الملاحظة في تصنيف الحالة الزواجية لا تسمح بالمقارنة. بمعنى آخر لا يمكن مقارنة عدد المتزوجين وعدد المطلقين بين التعدادات الثلاث.

جدول رقم 54: مفهوم وتصنيف الحالة الزواجية في التعدادات الثلاث السابقة (1987، 1998و2008).

تعداد	التعاريف
1987	لكل فرد حالة زواجية وتوجد 5 فئات وهي فئات المتزوجين: تتكون من مجموعة من الاشخاص الذين استهلكوا زواجهم مسجل كان أم لا فئة المنفصلين: تتكون هذه الفئة من جميع الزواج الذين يعيشون منفصلين بدون عقد طلاق يلغي نهائيا زواجهم فئة المطلقين: تضم هذه الفئة جميع الازواج المنفصلين بحكم رسمي أومن قبل الجماعة فئة الارامل: تضم هذه الفئة جميع الرجال والنساء الذين فقدوا زوجاتهم أوازواجهن فئة العزاب:تضم هذه الفئة كافة الاشخاص الذين لاينتمون الى الفئات الاربع السالفة الذكر، باختلاف أعمارهم. الشخص المتزوج الذي لم يستهلك زواجه بعد يعتبر مع ذلك عازبا
1998	هناك 4 فئات فئة العزاب: تضم هذه الفئة كافة الاشخاص الذين لا ينتمون الى الفئات الموالية وباختلاف أعمارهم فئة المتزوجين: تتكون هذه الفئة من مجموعة الاشخاص الذين استهلكوا زواجهم بدون أخذ بعين الاعتبار عقد الزواج. تحتوي هذه الفئة كذلك المنفصلين (أي الازواج الذين لايعيشون حاليا معا والذين لم يتحصلوا على طلاق بحكم قانوني أوعرفي فئة المطلقين: تضم هذه الفئة جميع الازواج المطلقين بحكم رسمي أومن قبل الحماعة فئة الارامل: تضم هذه الفئة جميع الرجال والنساء الذين فقدوا زوجاتهم أوأزواجهن
2008	تتفرع الحالة الزواجية الى 4 فئات الاعزب: هوشخص غير متزوج ولم يسبق له الزواج من قبل متزوج: هوكل رجل زفت إليه زوجته أوكل إمرأة زفت الى زوجها(أي استهلاك الزواج) سواء تم تسجيل عقد الزواج أولا المطلق: وهوكل شخص منفصل عن زوجته بحكم رسمي أومن قبل الجماعة، تضم هذه الفئة كذلك الاشخاص المنفصلين(أي كل المتزوجين الذين لايعيشون مع بعضهم ولم يصدر بعد حكم طلاقهم من طرف الهيئات القانونية أوالدينية) الارمل: هوكل شخص فقد زوجته

4.الحالة الفردية للشخص: تفيد بيانات الحالة الفردية في إعطاء صورة عن ذلك الجزء من السكان القادر على العمل المنتج ، وأولئك الذين يقومون بأعباء النشاط الاقتصادي وإعالة بقية السكان غير العاملين مثل التلاميد والطلاب والمتقاعدين ودوي المعاش.

مما يساعد على تقييم طريقة استخدام القوى البشرية ، كما ان الفائدة من البيانات ستكون كبيرة عند تبويبها حسب الجنس والمستوى التعليمي وفئات العمر والحالة الزواجية ونسبة المساهمة في قوة العاملة.

يبين الجدول رقم55 إختلاف في تصنيف الحالة الفردية بين التعدادات الثلاث. يمكن تلخيص هذه الإختلافات كما يلي:

- تصنيف المشتغلين في تعداد 1998 الى فئة المشتغلين الدائمين والجزئيين وأيضا تصنيف البطالين الى العاطلون الباحثون عن العمل الذين سبق لهم أن اشتغلوا والى العاطلون الباحثون عن العمل الذين لم يسبق لهم أن اشتغلوا.

لم تصنف المرأة الماكثة بالبيت ضمن الحالة الفردية في تعداد 1998. كذلك عدم تصنيف النساء تصنيفاً صحيحاً واعتبارهن كربات بيوت.

- تم جمع البيانات حول العاطلون الباحثون عن العمل الذي سبق لهم ان إشتغلوا فقط في تعداد 1987

زيادة على ذلك قام الديوان الوطني بعد جميع الأفراد المشتغلين الذين يعملون على الأقل ساعة خلال الأسبوع المرجعي سواء كانت بصفة دائمة أوغير دائمة. يمكن القول أن الهذف من هذا التعريف هو تقليص من حجم البطالة.

كما قام الديوان الوطني للاحصاء بتجزئة فئة المشتغلين والبطالين في تعداد 1998 (أنظر الجدول رقم 56)، بسبب إرتفاع نسبة المشتغلين الجزئيين والمسرحين إراديا وغير إراديا وما نتج عنها فئة العاطلون الباحثون عن العمل والذين سبق لهم أن إشتغلوا.

البطال: يشمل السكان البطالين كافة الأشخاص الذين تفوق أعمارهم السن 16 المحدد لحصر السكان النشيطين اقتصادياً والذين كانوا خلال التاريخ المرجعي لم يكونوا يعملون بأجر أولحسابهم الخاص.

قام الديوان الوطني بتصنيف واضح للبطالين في التعدادين 1987 و1998 إذ تم تصنيفهم الى فئتين. تتمثل الفئة الأولى في العاطلون الباحثون عن العمل الذين سبق لهم أن اشتغلوا وأما الثانية هي فئة العاطلون الباحثون عن العمل الذين لم يسبق لهم أن إشتغلوا . أما في تعداد 2008 تم جمع البيانات حول البطال بصفة عامة وبدون تصنيف. هذا التعديل راجع للصعوبات التي واجهها العداد في جمع البيانات حول البطال الذي يبحث عن العمل(عمل سابقا أولم يعمل أبدا). وكذلك في مرحلة التفريغ وإستغلال البيانات ونشرها.

الجدول رقم 55: تصنيف الحالة الفردية في التعدادات الثلاث (1987، 1998و2002).

سنة التعداد	التصنيفات
1987	هي وضعية الشخص إزاء الشغل أثناء الاسبوع المرجعي. نميز الحالات الآتية: • المشتغل • العاطلون الباحثون عن العمل الذي سبق لهم ان إشتغلوا • ملتزمة البيت • الطالب أوتلميذ • المتقاعد صاحب معاش
1998	هي وضعية الشخص إزاء الشغل أثناء الاسبوع المرجعي. نميز الحالات الآتية: • المشتغل الدائم • المشتغل الجزئي • العاطلون الباحثون عن العمل الذين سبق لهم أن اشتغلوا • العاطلون الباحثون عن العمل الذين لم يسبق لهم أن اشتغلوا • المتقاعد • صاحب معاش • الطالب أوالتلميد
2008	• هي وضعية الشخص اتجاه العمل الممارس خلال السبوع السابق عن الليلة المرجعية. نميز الحالات الفردية التالية • المشتغل • البطال • الماكثة بالبيت • الطالب أوالتلميذ • المتقاعد • ذومعاش

كذلك نلاحظ الاختلاف في تحديد الحد الأعلى لسن البطال . يحدد السن الأدنى والأعلى للبطالة فقط عن الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم أوتفوق الحد الأدنى للعمر المقرر وفقاً لظروف كل دولة على حدة. ومن خلال التعريفات الموجودة في الجدول رقم ... تأكد على أن الحد الأدنى لعمر البطال هوالحد الأدنى للتخرج من المدرسة والحد الأعلى المناسب لسن التقاعد.

من خلال هذا المجال تتم عملية جمع المعلومات عن حالة النشاط. ففي التعدادات الثلاث الأخيرة تم تحديد الحد الأدنى للعمل 16 سنة(وهذا رغم وجود أطفال يعملون قبل هذا العمر). وحدد السن الأعلى ب64 سنة في التعداد 1987 و59 سنة في التعدادين الأخيرين. من خلال هذا الفرق

الواضح في تحديد مجال العمري للبطالة، لايمكن للباحث أومستخدم مقارنة البيانات الإحصائية للبطالة بين التعداد 1987 والتعدادين الأخيرين الا في حالة إلغاء الفئة العمرية 60 .64 سنة.

نلاحظ من خلال الجدول 56 أن التعدادات الثلاث تعرف البطال على أنهم الأشخاص الذين لا يعملون وهم في سن العمل، ويقومون بالفعل ببعض الترتيبات للحصول على عمل بأجر أوللعمل لحسابهم الخاص في الأسبوع المرجعي ، هؤلاء الأشخاص يجب اعتبارهم كمتعطلين بصرف النظر عما إذا قاموا بالبحث عن عمل في الآونة الأخيرة أم لا.

الجدول رقم56 : تعاريف وتصنيفات العاطلون عن العمل حسب التعدادات 1987, 1998 و2008

التعداد	التعاريف والتصنيفات
1987	وهوينقسم الى نوعين: **العاطلون الباحثون عن العمل الذين سبق لهم أن اشتغلوا:** هم الاشخاص البالغون سن الشغل **(من 16الى 64)** الذين لايشتغلون أثناء التعداد لكن سبق لهم ان اشتغلوا **(أوأدوا الخدمة الوطنية)** وهم يبحثون عن العمل حاليا **العاطلون الباحثون عن العمل الذين لم يسبق لهم أن إشتغلوا:** هم الاشخاص البالغون سن العمل من (16 الى 64) سنة الذين لا يشتغلون أثناء التعداد ولم يشتغلوا من قبل، وهم يبحثون عن العمل حاليا
1998	وهوينقسم الى نوعين: **العاطلون الباحثون عن العمل الذين سبق لهم أن اشتغلوا:** هم الاشخاص البالغون سن الشغل **(من 16الى 59)** الذين لايشتغلون أثناء الاسبوع المرجعي لكن سبق لهم ان اشتغلوا وهم يبحثون عن العمل حاليا. **العاطلون الباحثون عن العمل الذين لم يسبق لهم أن إشتغلوا:** هم الاشخاص البالغون سن العمل من**(16 الى 59)** سنة الذين لا يشتغلون أثناء الاسبوع المرجعي ولم يشتغلوا من قبل، وهم يبحثون عن العمل حاليا.
2008	البطال هوشخص في سن العمل مابين **(16 و59)** سنة سواء كان ذكرا أوأنثى، والذي لم يشتغل خلال الاسبوع المرجعي، وهومستعد للعمل ويقوم بالبحث عن منصب شغل. يمكن للبطال أن يكون لم يسبق له العمل (أوطلب للعمل) كما يمكن أن يكون قد اشتغل قبل ذلك أي قبل أن يصبح بطالا

من خلال معطيات الجداول المذكورة سابقا و الخاصة بالمصطلحات والتصانيف المستعملة في التعدادات الثلاث الأخيرة . توصلنا الى أنه لم تستعمل نفس المصطلحات أوالمفاهيم أوالتصنيفات لبعض المتغيرات. " قد تطرأ بعض الصعوبات للتوفيق بين الأرقام والمؤشرات التي يتم الحصول عليها

من مصادر شتى وذلك للاختلافات في الرؤيا والشمولية وفي الأفكار والتعريفات وللاختلاف في التصنيفات والوحدات الإحصائية وفي فترة الإسناد الزمني وفي الدقة وقياس نسبة الخطأ وغيرها. مسوحات الأسرة وخاصة المتعلقة بمسوحات القوى العاملة لديها قدرة أكبر في توفير إحصائيات عالية الجودة عن الخصائص الاقتصادية على المستوى الإجمالي مثل الفئات الوطنية والإقليمية العريضة. في حين نجد أن تعدادات السكان توفر لنا تلك المعلومات على مستويات ووحدات أصغر. لذلك يقترح عند عرض نتائج التعداد أن يتم شرح تلك الفروقات في حواشي الجداول وفي البيانات الوصفية لها إضافة إلى التحليلات النصية للبيانات وذلك لمساعدة مستخدمي البيانات بقدر الإمكان في القيام بواجبهم وأن يتفهم عامة الجمهور استخدام تلك الإحصائيات بصورة أفضل. بالنسبة للدول التي تقوم بإجراء مسوحات منتظمة أوبصورة متكررة للقوى العاملة فقد ترغب تلك الدول في اعتماد تلك المسوحات كمصدر رسمي للإحصائيات عن السكان النشيطين اقتصادياً عند إعلانها على المستوى الوطني أوعلى مستوى فئات إقليمية عريضة." (هيئة الأمم المتحدة ، مبادئ وتوصيات تعدادات السكان والسكن ، الجزء الثاني، ص168. 169). من المهم أن ترفق مع بيانات التعداد التعريفات التي استخدمت لأجراء التعداد . ومن المهم أيضا أنه في حالة أجراء أي تعديلات على تلك التعريفات منذ التعداد السابق ينبغي توضيح تلك التعديلات مصحوبة بتقديرات أثر تلك التعديلات على البيانات ذات الصلة. وبهذه الطريقة فان مستخدمي البيانات سوف لن يخلطوا بين التغيرات الحقيقية مع الوقت، ومع الزيادة أوالنقصان الناتجة عن تغير المفاهيم أوالتصنيفات.

من خلال نتائج الإستطلاع المتحصل عليها، يجمع عدد كبير من الرواد على أن الإحصاءات التي ينتجها الديوان الوطني للإحصائيات قابلة للمقارنة الى حد ما على المستوى المحلي أوعلى المستوى الدولي وهذا بنسبة 42.33% (الجدول رقم 57).

الشكل رقم 46: توزيع الرواد حسب موقفهم حول قابلية مقارنة الإحصاءات على المستوى المحلي وعلى المستوى الدولي وحسب التخصص الجامعي.

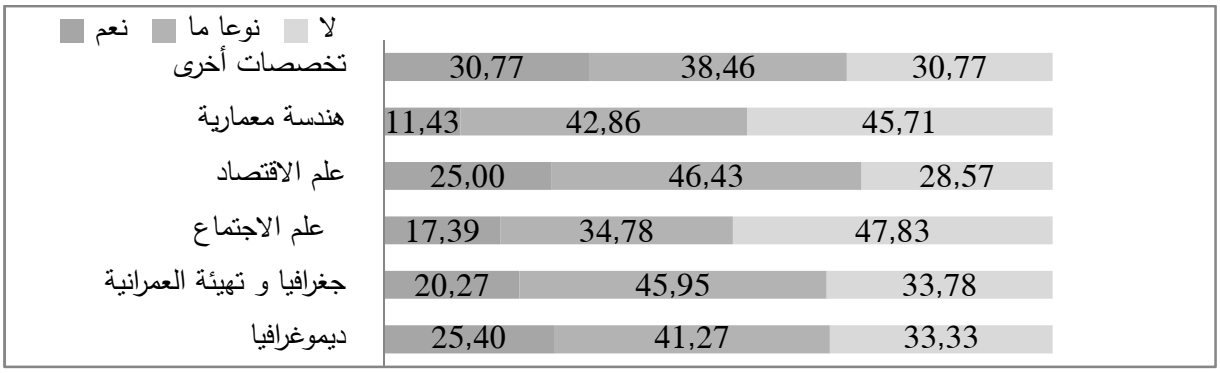

صرحت هذه الفئة أن الجهاز يستعمل أحيانا نفس المعايير والمفاهيم والتصانيف في جمع بعض المعلومات الإحصائية الخاصة (من تعداد الى آخر أومابين العمليات الإحصائية الأساسية (الحالة المدنية والمسوح الميدانية والتعداد)) وأحيانا يستعمل تعاريف وتصانيف مختلفة . بينما 36% من الرواد يوافقون على أن بيانات الديوان غير قابلة للمقارنة. أما النسبة المتبقية من مجموع الرواد عبرواعن موقفهم الإجابي التام.

تشير نتائج تقييم درجة رضى الرواد حول قابلية مقارنة البيانات الإحصائية الى عدم رضاهم بمختلف تخصصاتهم الجامعية. إذ قدرة متوسط درجة الرضى ب4.66. مع انحراف المعياري للقيم ب2.15. تشير قيمة الانحراف الى تقارب درجات الرضى لدى المبحوثين. إن كل مجتمع إحصائي أعطى درجة معينة من الرضى وهذا مايؤكدة الشكل البياني الآتي:

الشكل رقم 47: توزيع متوسط درجات رضى الرواد حول قابلية المقارنة حسب التخصصات.

إن مقارنة متوسطات درجة الرضى ما بيين التخصصات باستعمال اختبار التباين ANOVA تدل على قبول فرض العدم (11.8%>5%) القائل الفرق ما بين المتوسطات ليس له دلالة إحصائية على مستوى الدلالة 5% (أنظر الى نتائج الجدول التالى).أي تساوي متوسطات درجة الرضى تجاه مساهمة الديوان في إنتاج إحصاءات قابلة للمقارنة.

الجدل رقم 58 الرضى : يوضح ملخص نتائج اختبار تحليل التباين للتحقق من تساوي متوسطات درجة التخصصات تجاه مساهمة الديوان في إنتاج إحصاءات قابلة للمقارنة.

التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	فا	الدلالة الإحصائية
تباين ما بين المجموعات	28.32	5	5.66	1.23	0.2971
التباين داخل المجموعات	1359.00	294	4.62		
المجموع	1387.32	299			

IV.10. 5.موثوقية البيانات: نقصد توفير بيانات احصائية غير مسيسة، وإنهاء حالة تعدد الارقام وتعارضها وبنائها على خلفية علمية صحيحة بهدف تحسين ثقة المستخدمين ونظرتهم رقم الاحصائي. بمعنى آخر إصدار بيانات مطابقة للواقع وبدون تدخل أي جهة كانت.

من خلال إستطلاع الرأي (أنظرالى نتائج الجدول رقم59 والتمثيل البياني 48)، سجلنا نسبة 80 % من مجموع الرواد عبروا عن عدم ثقتهم ببعض البيانات الاحصائية المستقاة من العمليات الاحصائية الأساسية أوالثانوية والتي يصدرها الديوان الوطني للاحصائيات. توزعت هذه النسب حسب التخصصات على الشكل الآتي:

الشكل رقم 48: توزيع الرواد حسب موقفهم حول موثوقية الإحصائيات التي يصدرها الديوان الوطني للاحصائيات وحسب التخصص الجامعي.

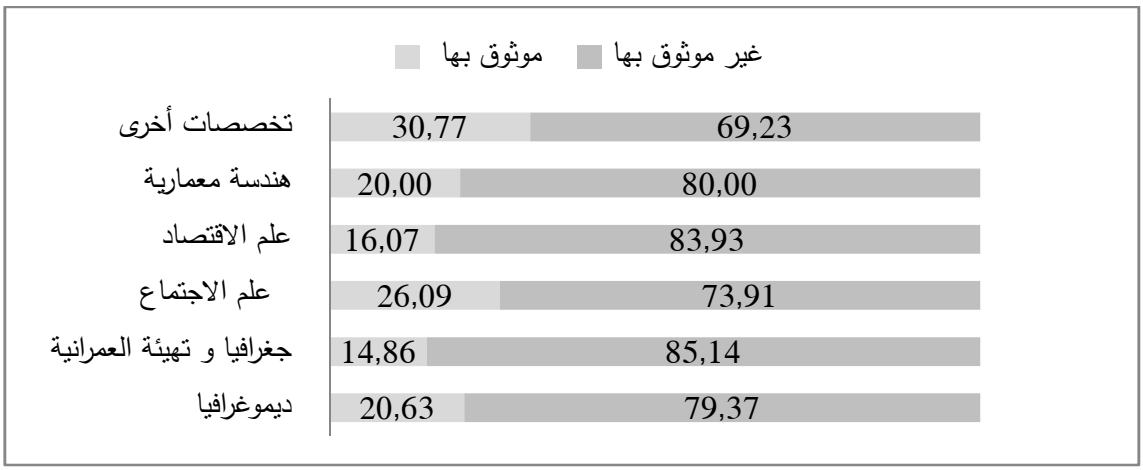

بينما فقط 20% من الرواد عبروعن ثقتهم. كما لاحظنا أيضاً توافق في الرأي ما بين التخصصات. إذ عبر عدد كبير من:

الديموغرافيون بنسبة 79,37% .

الجغرافيون بنسبة 85,14% .

الاجتماعيون بنسبة 73,91% .

الاقتصاديون بنسبة 83,93% .

المهندسون المعماريون بنسبة 80% .

تخصصات أخرى بنسبة 69.23%.

تدل نتائج تقييم درجة رضى الرواد حول موثوقية البيانات الإحصائية الى عدم رضى الرواد حسب تخصصاتهم الجامعية. إذ قدرة متوسط درجة الرضى ب 4.69. مع الإنحراف المعياري للقيم ب2.17. تشير قيمة الانحراف الى تقارب درجات الرضى لدى المبحوثين. من الواضح أيضا أن المجتمعات المدروسة مستقلة عن بعضها البعض، لان كل مجتمع إحصائي أعطى درجة معينة من الرضى وهذا مايؤكدة الشكل البياني الآتي:

الشكل رقم 49: توزيع متوسط درجات رضى الرواد حول موثوقية البيانات وحسب التخصصات.

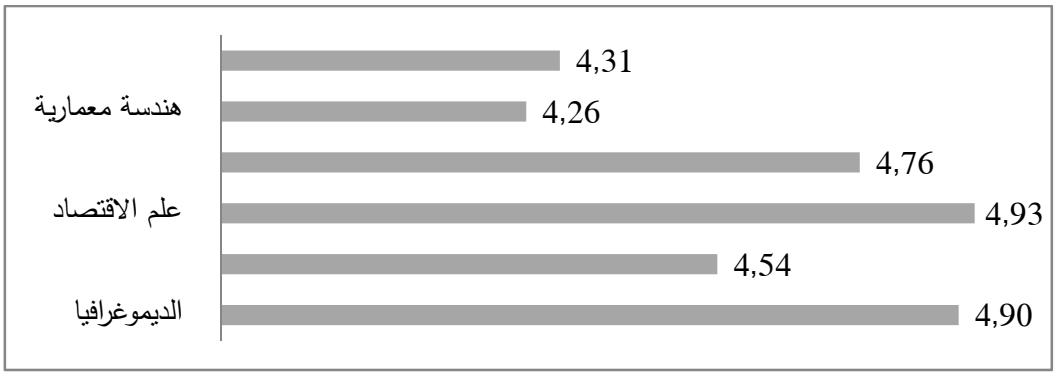

إن استعمال اختبار التباين ANOVA يشير بدوره الى قبول فرض العدم (58.56%>5%). أي الفرق ما بين المتوسطات درجات الرضى تجاه مساهمة الديوان في إنتاج إحصاءات موثوق بها مابين التخصصات الجامعية المبحوثة ليس له دلالة إحصائية على مستوى الدلالة 5% (أنظر الى نتائج الجدول التالى).

الجدول رقم 60 : يوضح ملخص نتائج اختبار تحليل التباين للتحقق من تساوي متوسطات درجة الرضى بين التخصصات تجاه موثوقية الإحصائيات.

التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	فا	الدلالة الإحصائية
تباين ما بين المجموعات	17.77	5	3.55	0.75	0.5856
التباين داخل المجموعات	1390.40	294	4.73		
المجموع	1408.17	299			

11.IV.قابلية الحصول على الإحصاءات: إن تسهيل عملية حصول المستخدمي البيانات على المعلومات الإحصائية الدقيقة والحديثة في الوقت المناسب وتحديد دقيق للاستثناءات ومبرراتها. تعتبر من المهام الأساسية للديوان الوطني للإحصائيات. الحصول على المعلومات لا يقتصر على تزويد المعلومات للمستخدمين عند الطلب، ولكنه يتعداها إلى إلزام الديوان بتقديم المعلومات المتعلقة بعملية جمع ونشر البيانات وتوعيته بقطاعاته المختلفة بهذه المعلومات، وكيفية الحصول عليها، ولكي يتمكن الجهاز من القيام بذلك، لابد من توفر إرادة سياسة لذيه يعبر عنها بلائحة تصدر عنه تضمن الإجراءات البسيطة لعملية الحصول على المعلومات وتحددها، جنبا إلى جنب التأكد من وجود بنية مؤسساتية (موظفون تتوفر فيهم أخلاقيات المهنة) تسهل تنفيذ هذا الحق وتضعه موضع التطبيق.

1.11.IV. إمكانية الحصول على الإحصاءات: من خلال نتائج المسح الميداني سجلنا نسبة 55.67%من الرواد عبروا عن وجود نوعاما صعوبات أوعراقيل في جمع المعلومات الإحصائية (أنظر الى نتائج الجدول رقم 61 والتمثيل البياني رقم50) . ونسبة 34.33% من مجموع الرواد عبروا عن مواجتهم لبعض الصعوبات, بينما لم نسجل إلاَ نسبة 10% من الرواد لم يجدوأي صعوبة في جمع المعلومات الإحصائية.

تظهر نتائج الجدول ر قم 61 عدم وجود إختلاف في موقف الرواد حسب التخصصات الجامعية.

من أهم الصعوبات التي واجهها الرواد في الحصول على المعلومات الاحصائية هي تأخر صدور البيانات الاحصائية (أنظر نتائج الجدول رقم 62؛ التمثيل البياني 51).وتمثل في الجدول

الاحصائي النسبة المنوالية ب 35% من مجموع الرواد (بالنسبة للمصادر الاساسية والثانوية) وهذا حسب رأيهم يؤدي حتما الى التقليل من قيمتها وتصبح غير مطابقة لفترة الملاحظة (التفسير والبحث عن الاسباب). والى وجود أخطاء بنسبة 30% وكذلك الى نقص الإحصاءات بنسبة 28.33%. تدل نتائج الجدول رقم 62 أيضا على توافق في الرأي ما بين التخصصات. حيث لا نلاحظ فروق كبيرة في نسب الإجابة.

تأكد نتائج الجدول63 والتمثيل البياني52 الى إستغراق وقت نوعا ما طويل في جمع البيانات بنسبة 45% من مجموع الرواد ونسبة 36.67% من الرواد استغرقوا وقت طويل في جمع البيانات الاحصائية ويرجعون ذلك الى عدم توفر الديوان على بعض البيانات الخاصة بالقطاعات (الصحة، العمل، التربية والتعليم ، الخ...). والتي لها علاقة بمجال الدراسة خاصة بالنسبة لطلبة الجغرافيا وعلم الاجتماع الحضري والعمل وبعض التخصصات الاخرى.

الشكل رقم 50: توزيع الرواد حسب تلقيهم لصعوبة أثناء جمع الإحصائيات وحسب التخصص الجامعي.

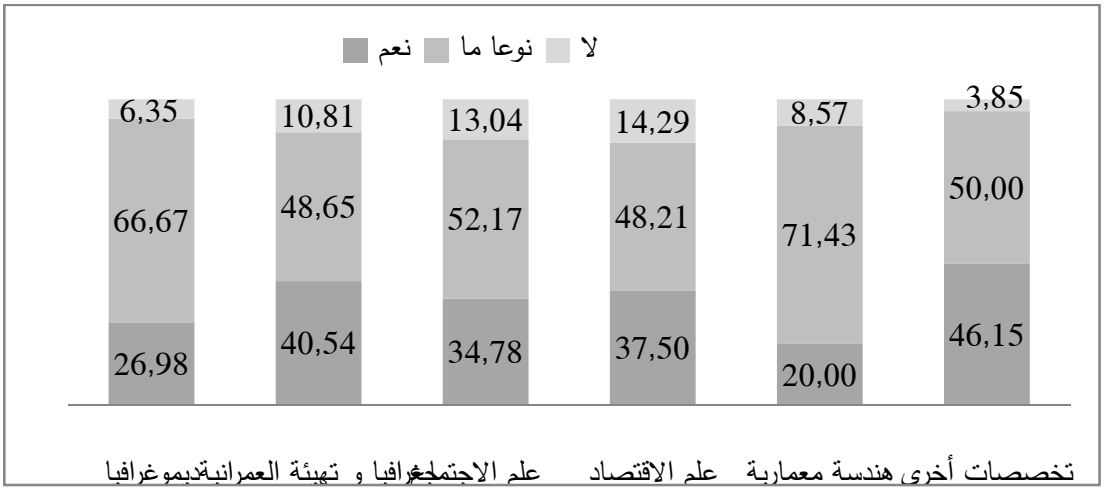

الشكل رقم51: توزيع الرواد حسب طبيعة الصعوبات التي واجهها في جمع الإحصاءات وحسب التخصص الجامعي.

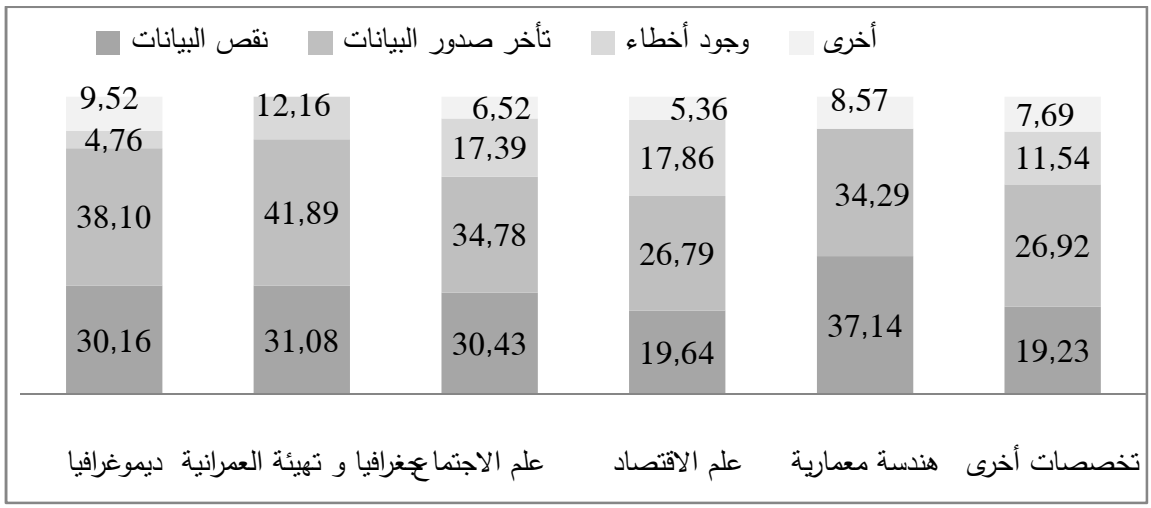

الشكل رقم 52: توزيع الرواد حسب الوقت المستغرق في الحصول على المعلومات الاحصائية وحسب التخصص الجامعى.

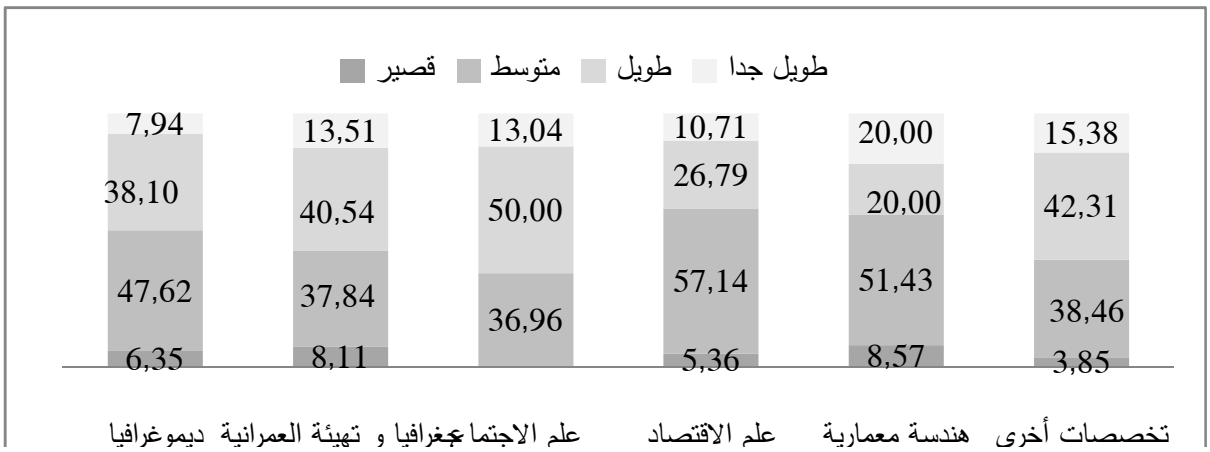

إن نقص البيانات الاحصائية وتأخر صدورها واستغراق الوقت في جمعها من الاسباب التي تنمي لدى الجامعيين إتجاها سلبيا حول مساهمة نوعية البيانات الاحصائية التي ينتجها الديوان الوطني للاحصائيات في تطوير البحث الاكاديمي. وهذا ما تؤكده نتائج استطلاع الرأي (الجدول رقم 64).

من خلال الجدول 64 وتمثيله البياني رقم53 نلاحظ أن اتجاه العام لنتائجه تميل الى عدم مساهمة نوعية البيانات التي تنتجها المؤسسة المركزية للاحصائيات وذلك بنسبة 42.33% من مجموع الرواد . نسجل نفس الاتجاه عند جمع التخصصات.

الشكل رقم 53: توزيع الرواد حسب موقفهم حول مساهمة نوعية البيانات في تطوير البحث لأكاديمي ، وحسب التخصص الجامعي.

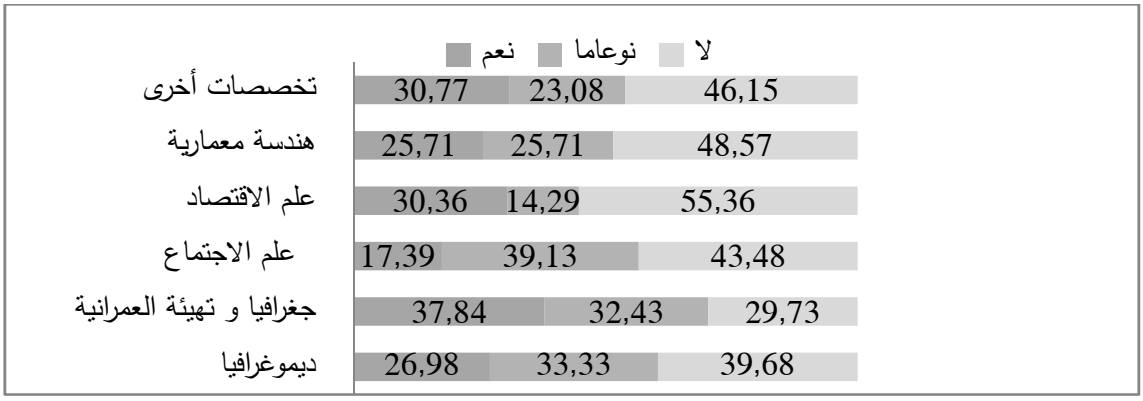

2.11.IV. دور موضفي الديوان في تسهيل عملية الحصول على البيانات الاحصائية: باشرة الجهاز في السنوات الاخيرة في تطبيق إستراتيجية في توظيف العاملين و من خلالها تم تحديد من هم الموظفون، ماهي خلفياتهم العلمية، ومؤهلاتهم، وكفاءاتهم الضرورية للقيام بالمهام المكلفون بها. حيث تشكل القوى العاملة المدربة والمتخصصة في الجهاز الاحصائي العنصر الأساس في إنتاج الاحصائيات من جهة و تسهيل عملية توصيل البيانات الاحصائية وتطبيق مبدأ حرية الحصول عليها من جهة أخرى.

تبين نتائج الجدول 65 والتمثيل البياني رقم 54، أكثر من 69.33% من الرواد أشاروالى أن موظفي الجهاز يساهمون نوعاما في تسهيل عملية الحصول على المعلومات. إذ أجمع عدد كبير

منهم عن إستحالة مقابلة رؤساء أقسام هذا الجهاز أوالمتخصصين للاستفسار عن معلومة معينة. ربما يعود هذا الاتجاه السلبي الى الخلفية الثقافية للمسؤولين لكونهم يمتلكون السلطة على إتخاد القرار بالقبول أوالرفض وعدم وعيهم بأخلاقية المهنة. وأيضا أشاروالى أن كل الطلبات توجه الى مسؤولة المكتبة وهذا غير كافي حسب وجهة نظرهم (عدم تخصصها في مجال الاحصائيات).

الشكل رقم54: توزيع الرواد حسب موقفهم حول مساهمة موضفي الديوان في تسهيل عملية الحصول على المعلومات الاحصائية و حسب التخصص

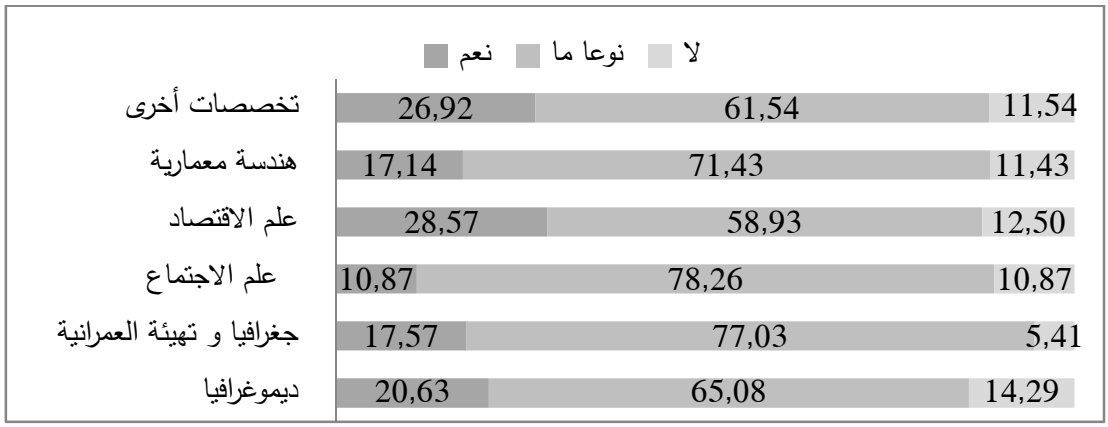

تدل نتائج تقييم درجة رضى الرواد تجاه قابلية الحصول على الإحصائيات من طرف الديوان الى عدم رضى الرواد بمختلف تخصصاتهم الجامعية. إذ قدر متوسط درجة الرضى ب 4.77. مع الإنحراف المعياري للقيم ب2.14. تشير قيمة الإنحراف الى تقارب درجات الرضى لدى المبحوثين. من الواضح أيضا أن المجتمعات المدروسة مستقلة عن بعضها البعض، لان كل مجتمع إحصائي أعطى درجة معينة من الرضى وهذا مايؤكدة الشكل البياني الآتي:

الشكل رقم55: توزيع متوسط درجات رضى الرواد حول قابلية الحصول على الإحصاءات وحسب التخصصات.

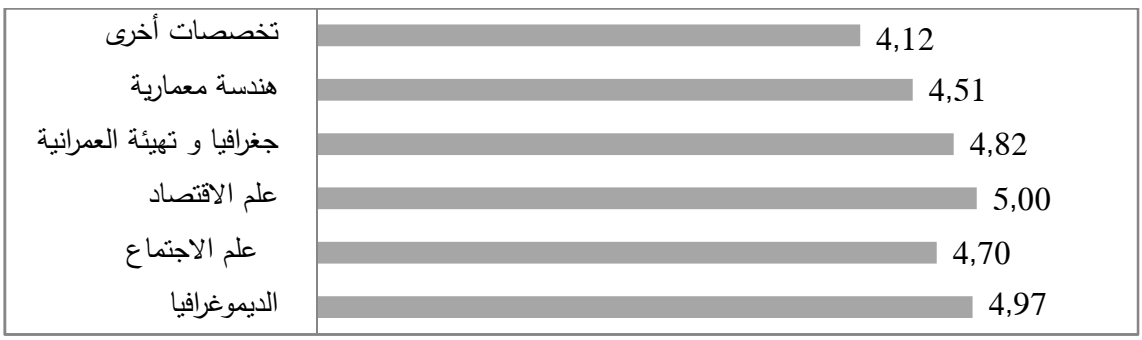

أيضاً استعمال اختبار التباين ANOVA يشير بدوره الى قبول فرض العدم (52.04%>5%) القائل أن الفرق ما بين متوسطات بدرجة الرضى تجاه قابلية الحصول عل المعلومات الإحصائية حسب التخصصات الجامعية ليس له دلالة إحصائية على مستوى الدلالة 5% (أنظر الى نتائج الجدول التالى).

الجدول رقم66: يوضح ملخص نتائج اختبار تحليل التباين للتحقق من تساوي متوسطات درجة الرضى بين التخصصات تجاه قابلية الحصول على المعلومات و البيانات الاحصائية.

التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	فا	الدلالة الإحصائية
تباين ما بين المجموعات	19.34	5	3.87	0.84	0.5204
التباين داخل المجموعات	1349.79	294	4.59		
المجموع	1369.13	299			

12.IV.دراسة الاحتياجات الحالية للمستخدمين والعمل على تلبيتها حسب الحاجة:

تحديد المتطلبات الجديدة للبيانات من الاجراءات الرئيسية التي أصبح الديوان الوطني للاحصائيات في الوقت الراهن مطالب بتحقيقها.

ومن خلال النسب المقدمة في الجدول 67 والتمثيل البياني رقم 56 نلاحظ أن 47.67 %من الرواد عبروا عن دراسة الديوان الوطني للاحتياجات الحالية لمستخدمي البيانات الى حد ما.

الشكل رقم56: توزيع الرواد حسب موقفهم حول دراسة الديوان الوطني للمتطلبات الجديدة للبيانات الاحصائية وحسب التخصص.

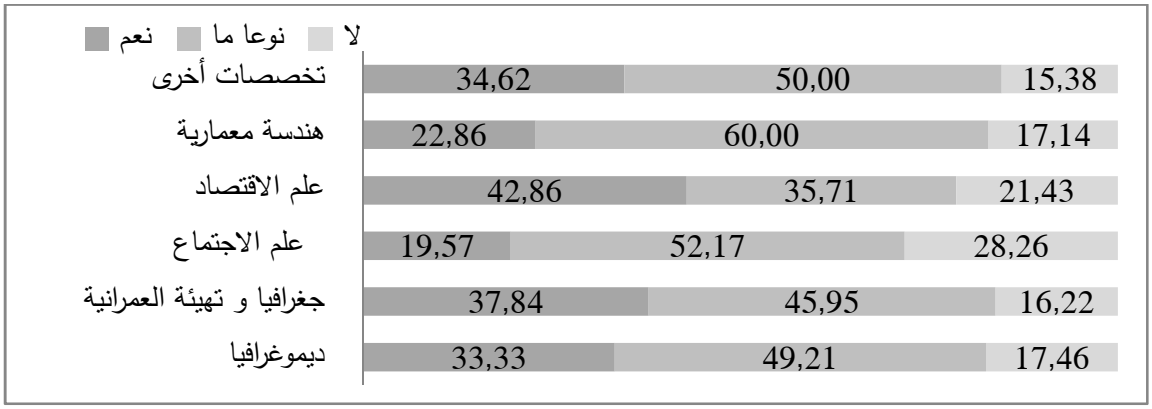

إذ صرحوا أن هذه المؤسسة مند تأسيسها تقوم بنشر نفس المؤشرات والبيانات الاحصائية الخامة فقط (نفس الجداول الاحصائية البسيطة) لكل العمليات الاحصائية (التعداد، الحالة المدنية والمسوحات الميدانية) ولكل القطاعات. وبمقارنة موقف الرواد حسب التخصصات لاحظنا عدم وجود فرق في مواقفهم ويتفقون بالاجماع على عدم دراسة الديوان الوطني للاحصائيات حاجة المستخدمين من بيانات جديدة تستجيب للتطورات الذي يعرفها المجتمع الجزائري والمجتمعات الدولية الاخرى. لاكن لاحظنا فروق في نسبة الاجابة، حيث سجلنا 45.95% من قسم جغرافيا والتهيئة العمرانية، 50% من أقسام تخصصات أخرى، 60% من قسم الهندسة المعمارية، 35.71% من قسم الاقتصاد،49.21% من قسم الديموغرافيا، و52,17% من قسم علم الاجتماع.

يمكن تفسير الاختلاف الملحوظ في نسبة الاجابة من تخصص الى آخر الى طبيعة الحاجة ودرجتها. أي كمية ونوع البيانات التى يزداد عليها الطلب ولم تتوفر الى هذا التاريخ. تشير نتائج الجدول أيظا الى تسجيل موقف إيجابي عند الرواد من تخصص علم الاقتصاد بنسبة المنوالية 42.86%

كما أجمع أغلب رواد الديوان على أن الديوان مطالب بإجراء تشاور فعال مع مستخدمي البيانات ل:

أ. تحديد فجوات البيانات.

ب. التعرف على رؤية ومتطلبات المستخدم وترجمة ذلك الى احتياجاتهم من البيانات.

ت. تزويد المستخدم بالبيانات التي يكثر عليها الطلب.

ث. توثيق حاجات المستخدمين المحددة للبيانات بشكل مستمر وترجمتها الى إنتاج البيانات.

إضافةً الى ذلك، يجب دعوة خبراء من الاجهزة الحكومية والمؤسسات الاكادمية وغيرها.

تأكد كذلك نتائج تقييم درجة رضى الرواد حول تلبية الحاجة إجمالا على عدم رضاهم بمختلف تخصصاتهم الجامعية. إذ قدرت متوسط درجة الرضى ب4.82. مع الإنحراف المعياري للقيم 2.19. تشير قيمة الإنحراف الى تقارب درجات التقييم لدى المبحوثين. كل مجتمع إحصائي أعطى درجة معينة من الرضى وهذا مايؤكدة الشكل البياني الآتي

الشكل رقم 57: توزيع متوسط درجات رضى الرواد حول تلبية حاجة مستخدمي البيانات وحسب التخصصات

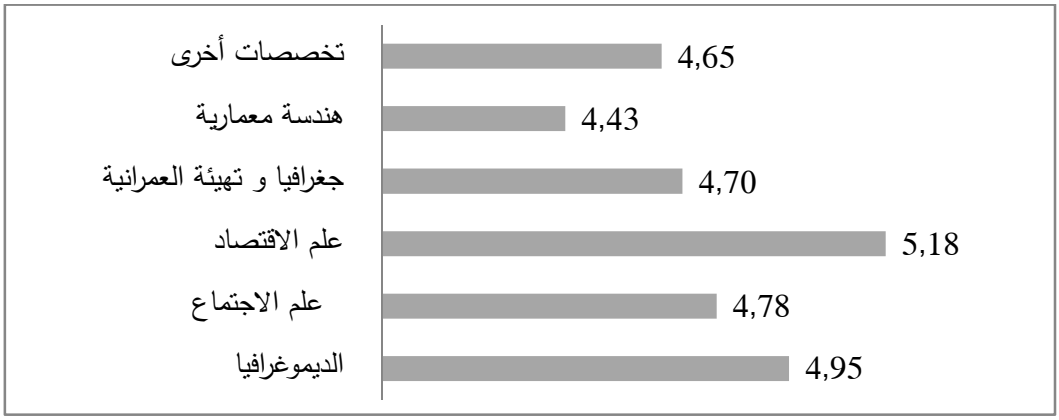

للتأكد من الفرضيةي الصفرية القائلة أن متوسطات درجات الرضى مابين التخصصات الجامعية متساوية قمنا باستعمال اختبار التباين ANOVA.

الجدول رقم 68: يوضح ملخص نتائج اختبار تحليل التباين للتحقق من تساوي متوسطات درجة الرضى بين التخصصات تجاه تلبية حاجة مستخدمي البيانات الإحصائية.

التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	فا	الدلالة الإحصائية
تباين ما بين المجموعات	15.47	5	3.09	0.64	0.6672
التباين داخل المجموعات	1414.81	294	4.81		
المجموع	1430.28	299			

تبين النتائج المتحصل عليها على قبول فرض العدم (66.72%>5%) أي الفرق ما بين المتوسطات درجة الرضى تجاه تلبية الديوان الإحتياجات الإحصائية الراهنة مابين التخصصات ليس له دلالة إحصائية على مستوى الدلالة 5% (أنظر الى نتائج الجدول التالى).

13.IV. نشر البيانات الاحصائية وتعميمها: سعى الديوان الوطني للاحصائيات ومنذ تأسيسه عام 1982 الى توفير البيانات والمؤشرات الاحصائية عن طريق إجراء التعدادات والمسوح الدورية بهدف بناء نظام معلوماتي يعطي صورة عن أوضاع المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية. لقد دأبت هذه المؤسسة المركزية على تقديم البيانات والمؤشرات الاحصائية المتوفرة لديه لكل المستخدمين وبطرق ووسائل متعددة ومختلفة.

تسعى السياسة العامة للديوان الوطني الى بناء نظام إحصائي وطني يسهل الوصول على مختلف المعلومات الإحصائية عبر وسائل النشر والتعميم. وبما أن استخدام البيانات يمثل عنصرا هاما في العملية الإحصائية فلابد أن يتاح له استخدام البيانات الإحصائية بأفضل وأسرع الطرق وفي الوقت المناسب. ويستخدم الديوان الوطني للاحصائيات وسائل وطرق نشر البيانات كمايلي:

1.13.IV. النشر التقليدي: تنشر البيانات الإحصائية التي يتم جمعها عن طريق المسوح أوبواسطة التعدادات والحالة المدنية بواسطة الوسائل التالية: التقارير الإحصائية، المنشورات، المجلات الإحصائية. وتتواجد في مكتبة الديوان أومكتبات أخرى، مع مراعاة أن تكون البيانات المعروضة سهلة وبسيطة وواضحة وتستخدم فيها وسائل التكنولوجيا الحديثة.

1.الإصدارات /المطبوعات ومواضيعها .

من المنشورات التي يصدرها الديوان الوطني للإحصائيات نذكر المنشور الإحصائي الجزائري،؛كتيب دولة الجزائر بالأرقام؛المجموعات الإحصائية؛ بيانات إحصائية؛ نشرات فصلية للإحصائيات؛ مؤشر أسعار الاستهلاك؛ مؤشر الأسعار بالجملة للخضر والفواكه.

توضح المعلومات المتواجدة في الجدول نظريا أن دورية إصدار المطبوعات أغلبها منتظمة حيث تصدر كل شهر أوكل سنة. لكن فعليا كل المطبوعات لاتنشر في الوقت المحدد أوالمسطر من طرف الجهاز. فعلى سبيل المثال المنشور الاحصائي السنوي يتأخر نشره بسنة كاملة أوأكثر. أما المنشورات الأخرى تتأخر فيما يقارب ثلاثة أشهر.

من خلال تفحصنا لمحتوى ومضمون المطبوعات لاحظنا أنها تتضمن في مجملها على نفس المعلومات الاحصائية (لايوجد إختلاف كبير بين محتوى المطبوعات) من جهة ومن جهة أخرى تكرار نشر المعلومات الاحصائية في نفس المطبوعة الاحصائية لعدة سنوات رغم أنها فصلية أوشهرية. إن هذه الثغرات جعلتنا نتساءل عن سبب تطابق محتوى أغلب المطبوعات؟ هل سببه راجع الى قلة إنتاج المعلومات الاحصائية؛ أوالبحث عن إنتاج حجم معين من المطبوعات؟.

الجدول 69:مطبوعات الديوان الوطني للإحصائيات (العدد الإجمالى، الدورية والمواضيع) في سنة 2012.

عنوان المطبوعات	العدد الاجمالي	الدورية	المواضيع
المنشور السنوي للاحصائيات	27	سنوي	الاقليم، المناخ،الديموغرافيا،السكن، التشغيل، الصحة، التعليم، الشباب والرياضة النشاطات الثقافية، الضمان الاجتماعي، النظام التأسيسي والاداري، الفلاحة والغابات والصيد، الصناعة والطاقة، النقل، البريد والمواصلات، السياحة،البيئة، التجارة الخارجية، الاسعار وأرقامهاالاستدلالية، الاستهلاك، الاجور، المالية، النقود والقروض، المحاسبة الوطنية، الاحصائيات الدولية.
الجزائر بالارقام	41	سنوي	الأمطار، الديموغرافيا، التشغيل' الكهرباء والغاز، الأرقام الأستدلالية لأسعار الاستهلاك، أسعار الجملة للفواكه والخضر, الأسعار المتوسطة لبعض المنتجات، الأرقام الاستدلالية للإنتاج وأسعار الإنتاج الصناعي، الانتاج الصناعي، النقل، السياحة ومعدل الصرف
المجموعة الاحصائية*	168	غير منتظمة	الارقام الاستدلالية لأسعار الاستهلاك،تطور تبادل البضائع مع الخارج، الديموغرافيا في الجزائر، المسح الوطني لليد العاملة، الاحصائيات الفلاحية والصيد، نفقات الأسرة الجزائرية الخاصة بالاستهلاك. معدل الاجور الخامة في الجزائر،الارقام الاستدلالية للأسعار الانتاج المحلي، تطور الحضيرة االوطنية للسيارات،
معطيات إحصائية	610	غير منتظمة	الأمطار، الديموغرافيا، التشغيل' الكهرباء والغاز، الأرقام الأستدلالية لأسعار الاستهلاك، الارادات الاقتصادية، الأسعار الجملة للفواكه والخضر, الأسعار المتوسطة لبعض المنتجات، الأرقام الاستدلالية للإنتاج وأسعار الإنتاج الصناعي، الانتاج الصناعي، ترقيم العربات السياحية، الأرقام القياسية والاستدلالية لتوريد البضائع. مسح وطني حول الوضعية والتوقعات الصناعي، مسح وطني حول الوضعية والتوقعات التجارية
تابع للجدول السابق			
عنوان المطبوعات	العدد الاجمالي	الدورية	المواضيع
نشرة إحصائية فصلية	60	فصلية	الأمطار، الديموغرافيا، التشغيل' الكهرباء والغاز، الأرقام الأستدلالية لأسعار الاستهلاك، الارادات الاقتصادية، الأسعار الجملة للفواكه والخضر, الأسعار المتوسطة لبعض المنتجات، الأرقام الاستدلالية للإنتاج وأسعار الإنتاج الصناعي، الانتاج الصناعي، ترقيم العربات السياحية، الأرقام القياسية والاستدلالية لتوريد البضائع. مسح وطني حول الوضعية والتوقعات الصناعي، مسح وطني حول الوضعية والتوقعات التجارية
مؤشر أسعار الاستهلاك	201	شهرية	
مؤشر الأسعار بالجملة للخضر والفواكه	131	شهرية	
حركة السكان المسجلين خلال السنة	3 لكل حدث	سنوية	خاص بالاحداث الديموغرافية : الولادات الحية، الولادات الميتة ، الوفيات ، الزواج

كما لاحضنا أيضا، توقفت الديوان عن اصدار المطبوعات التالية (أنظر الجدول رقم) فهل يمكن إرجاع ذلك الى قلة التمويل المادي أونقص الموارد البشرية.

الجدول رقم70: عناوين الإصدارات التي تم توقيف نشرها من طرف الديوان الوطني للإحصائيات.

عنوان المطبوعات	العدد الاخير	الدورية	اللغة
مجلة إحصائية	38	فصلية	الفرنسية
الاعلام الحصائي حول الوضعية الإقتصادية	22	فصلية	الفرنسية
منشور الاحصائيات الراهنة	39	سداسية	الفرنسية
الاحصائيات الاسترجاعية	02	غير منتظمة	الفرنسية

ومن خلال نتائج المسح الميداني سجلنا عدم موافقة الرواد عن الحجم العددي للمطبوعات بنسبة 57.66% وتصنيفاتها (جدول رقم 71التمثيل رقم 58).

الشكل رقم58: توزيع الرواد حسب موقفهم حول الحجم العددى للمطبوعات الاحصائية لكل قطاع وحسب التخصص.

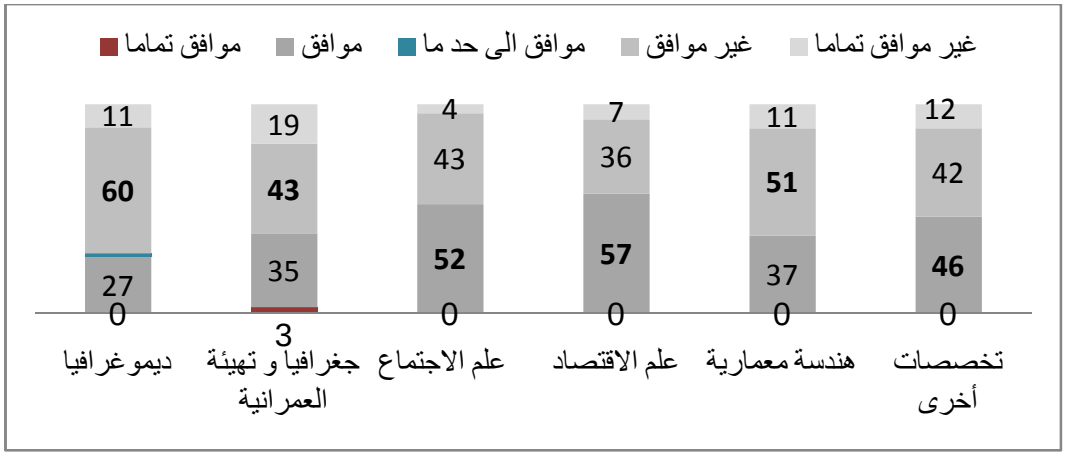

حيث عبر العديد من الرواد عن وجوب إعادة تصنيف المطبوعات حسب القطاعات (أي كل منشور إحصائي يكون خاص بقطاع معين). وهذا حتى تتضمن المطبوعات كماً هائلاً من المعلومات الاحصائية ووضع حد للتكرار.كما عبرت فئة أخرى منهم عن أن موضوعات المطبوعات ذات طابع اقتصادي بالدرجة الأولى، وافتقارها للمواضيع الصحية والاجتماعية. إن هذه التغرات ولدَت عندهم عدة تساؤلات يمكن تلخيصها فيمايلي: هل يمكن ارجاع ذلك إلى عدم مقدرت

الديوان للحصول على هذا النوع من الموضوعات؟؛ هل هذا راجع الى قلة المسوح الميدانية الخاصة بهذه الموضوعات؟ أم أصبحت حاجة مستخدم البيانات فقط الى المعلومات الاحصائية الاقتصادية؟

من خلال نتائج الجدول رقم 72 والتمثيل البياني التالي نلاحظ أن 57.33% من مجموع الرواد عبروعن عدم تكامل أتناسق في مواضيع المنشورات الاحصائية. حيث دعموا إجابتهم بتحرير المنشورات لمواضيع متشابهة وتنشر نفس الجداول التجميعية والمؤشرات. على العكس سجلنا نسبة 42.67% عبروعن تكامل بين مواضيع المنشورات.

الشكل رقم59: توزيع الرواد حسب موقفهم حول تناسق مواضيع المطبوعات الاحصائية وحسب التخصص.

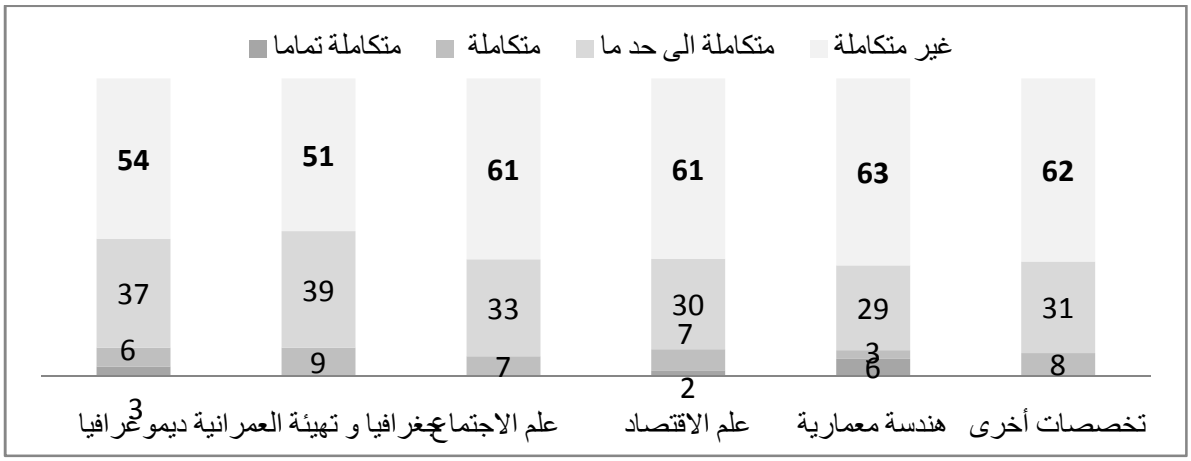

2.عرض البيانات الإحصائية: يعد من أهم مراحل النشاط الإحصائي حيث يتم فيه عرض جدولي للبيانات الخامة، وتمثيلها بيانيا ،وتحليل وتفسير النتائج المتحصل عليها. ففي مجال الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والتربوية وغيرها ، يحصل الباحث على معلومات ضخمة يصعب عليه وعلى القارئ وصفها أوتفسيرها بسهولة لاستخلاص بعض المؤشرات وعرضها بطريقة الحقائق أوالمدلولات الإحصائية منها . لذلك يلجأ الباحث إلى حصر وتصنيف هذه البيانات بغيرها من الظواهر ، وجدولتها وتمثيلها بيانيا لتساعد على فهمها وتحليلها إحصائياً

للتعرف عليها ووصفها ومقارنتها ببعض النتائج الإحصائية السابقة عن مجتمع الدراسة. من خلال مراجعة المنشورات الاحصائية لاحضنا مايلي:

الجدول رقم 73: طبيعة عرض البيانات الإحصائية في إصدارات الديوان الوطني للإحصائيات.

عنوان الاصدار	نوع الجداول الاحصائي	الثمثيل البياني	نص تحليلي	اللغة المستعملة
المجموعة الاحصائية السنوية للجزائر	غالبية مطلقة للجداول الاحصائية المزدوجة تحمل أرقام تجميعية خامة.	لايوجد	لايوجد	الفرنسية والإنجليزية
الجزائر بالارقام	غالبية مطلقة للجداول الاحصائية المزدوجة تحمل مؤشرات ونسب التغيرات	لايوجد	لايوجد	الفرنسية والعربية
المجموعة الاحصائية*	لا غالبية مطلقة جداول إحصائية مزدوجة تبين التوزيع التكراري والنسبي للمتغيريين.	يوجد	يوجد	الفرنسية
معطيات إحصائية	غالبية مطلقة جداول إحصائية مزدوجة تبين التوزيع التكراري والنسبي.	يوجد	يوجد	الفرنسية والعربية
نشرة إحصائية فصلية	غالبية مطلقة للجداول الاحصائية المزدوجة تحمل أرقام تجميعية خامة.	لايوجد	لايوجد	الفرنسية
مؤشر أسعار الاستهلاك	غالبية مطلقة للجداول الاحصائية المزدوجة تحمل أرقام تجميعية خامة.	لايوجد	لايوجد	الفرنسية
مؤشر الأسعار بالجملة للخضر والفواكه	غالبية مطلقة للجداول الاحصائية المزدوجة تحمل أرقام تجميعية خامة.	لايوجد	لايوجد	الفرنسية
حركة السكان المسجلين خلال السنة	غالبية مطلقة للجداول الاحصائية المزدوجة تحمل أرقام تجميعية خامة.	لايوجد	لايوجد	الفرنسية

1.2.جدولة البيانات الإحصائية: بعد تجميع المعلومات وتصنيفها وتفريغها، تكون الخطوة التالية في سلسلة العمليات الإحصائية هي عرض هذه المعلومات .وهناك طريقتان للعرض يمكن استعمالهما هما الجداول الإحصائية والرسوم البيانية. والجدول الإحصائي يختلف عن أي عرض آخر فاستعماله يظهر الاتجاه العام لسلسلة الإحصائية. أيضا يصنف المعلومات بعد تجميعها وتصنيفها في فئات معينة قد تكون فئات جغرافية أوزمنية أووصفية أوكمية. إن تقديم الجداول

التجميعية (بدون نشر قاعدة البيانات) تضييع البيانات المجمعة معالمها الشخصية (أوبمعنى آخر خامتها) وتصبح مجرد رقم معين من فئة معينة. وبذلك يكون الإحصائي هوحلقة لاتصال بين الجهاز الإحصائي الذي أعده وبين كل من سوف يطلع عليه في المستقبل لأخذ المعلومات التي نريدها لذلك يجب أن على الجهاز تقديم بعض التفاصيل عن الجدول الإحصائي حتى يكون واضحا لا يشوبه أي اتهام أوأي شك في محتوياته (ان يكون للجدول عنوان، التعريف بماهية الأرقام التي يحتوي عليها الجدول ، تحديد مكان أوأماكن أصلية لهذه الأرقام وإرجاعه للفترة الزمنية التي تتعلق بها هذه الأرقام) ليفسر نفسه بنفسه فلا يحتاج بذلك إلى أي استفسار .

إن مستخدمي البيانات في بعض الأحيان يجدون صعوبة كبيرة في إدراك مدلولات الأرقام التي تعرضها الجداول الإحصائية ,ولهذا يمكن توضيح البيانات بطريقة أخرى وهي الرسوم البيانية ,حيث ان كثيرا من هذه الرسوم تساعدنا أحيانا في تكوين فكرة سريعة ودقيقة عن كثير من البيانات المعقدة .هذا فضلا عن أن بعض الرسوم تساعدنا في إجراء التحليل الإحصائي . وتختلف وسائل العرض البياني باختلاف البيانات التي لدينا , وذلك لان الرسم البياني يجب أن يصمم بحيث يبرز الفكرة الأساسية التي يريد منتج البيانات إبرازها ولهذا تكون أول خطوة في التوضيح البياني هي اختيار الرسم الذي يناسب بيانات معينة حتى تبرز اتجاه الظاهرة المدروسة .

من خلال نتائج الجدول رقم74 والتمثيل البياني 60 نلاحظ عدم موافقة الرواد على طريقة عرض البيانات بنسبة 55% من مجموع الرواد. و39% من مجموع الرواد موافقون الى حد ما عنها.إذ عدد كبير منهم أعرب عن عدم إتباع الديوان الشروط الأساسية في بناء الجدول الإحصائي. إذ صرح البعض أن هذه الجداول معقدة لاتساعد الباحث على تفسيرها والخروج بنتائج (أرقام خامة لفئات معينة، عدم تبيين طريقة حساب المؤشرات، جداول في أغلبها رقمية كمية،....الخ)، ويرى البعض الآخر أن هذه الجداول مشكوك فيها ولاعلاقة لها بواقع المجتمع المدروس(مثل مؤشرات الاقتصادية والاستهلاك، العمل, الصحة، التمدرس الديموغرافية.....الخ).

أيضا، عدم تمثيل معظم الجداول الإحصائية بيانيا رغم اهمية هذه الطريقة في توضيح التوزيع التكراري للمتغير المدروس. من خلال تصفحنا للمنشورات الإحصائية للديوان الوطني

للإحصائيات لاحظنا أن معظمها تخلوا من التمثيلات البيانية. أي تقدم البيانات الإحصائية فقط في الجداول الإحصائية

الشكل رقم 60: توزيع الرواد حسب رأيهم حول طبيعة الجداول الإحصائية الموجودة في المطبوعات وحسب التخصص الجامعي.

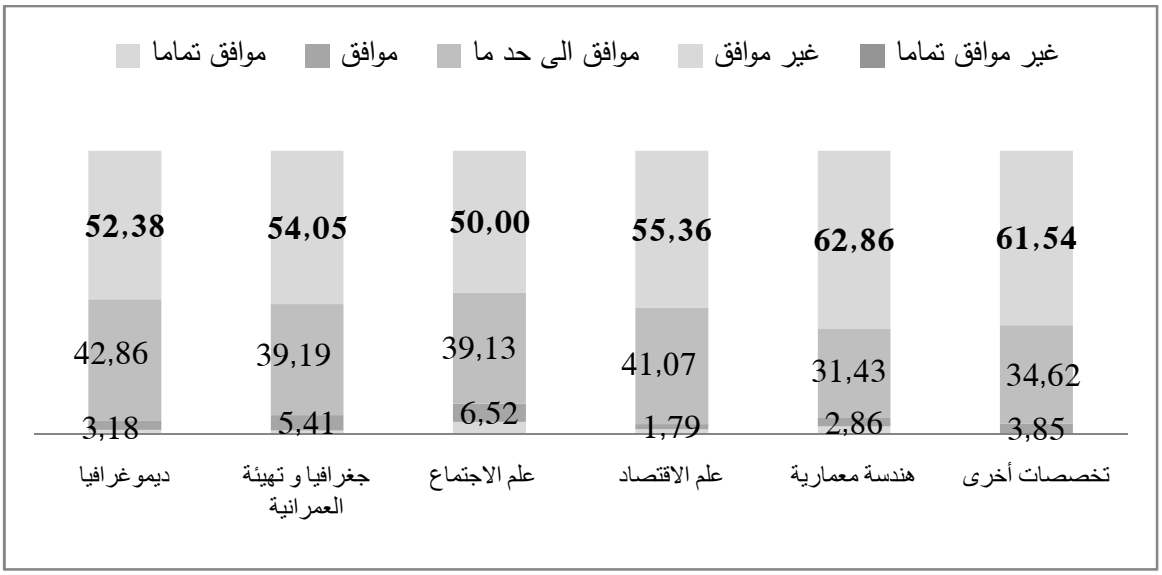

سجلنا في هذا الاستطلاع أيضا نسبة ضعيفة (2%) من الرواد عبروا عن موافقتهم على طريقة عرض الجذاول الاحصائية، ويدعمون إجابتهم أن الجهاز يوفر لمستخدمي البيانات الجداول الأساسية التي تحمل بيانات خامة يمكن من خلالها حساب بعض المؤشرات ثم تمثيلها بيانيا. تشير بيانات الجدول رقم 74 أيضا عدم وجود اختلاف في وجهة نظرهم حول طريقة عرض البيانات

2.2. **تحليل وتفسير النتائج:** يكون الهدف الأساسي من تجميع ونشر البيانات الإحصائية هوالتوصل الى المقاييس المختلفة التي تدل على اتجاهات الظواهر أوموضوع البحث و إجراء عمليات التحليل المختلفة .والتحليل الإحصائي يشمل عمليات كثيرة مثل حساب المتوسطات والتشتت والالتواء والارتباط ولانحدار ..... ثم التفسير أي توضيح مدلولات المقاييس المختلفة التي أمكن التوصل إليها بالتحليل، والواقع أن التفسير وان كان يبني على المقاييس التي يمكن التوصل إليها باستخدام المنهاج الإحصائي الا أنها عملية ليست ذات طبيعة إحصائية سهلة حيث أنها تحتاج إلى خبرات مؤهلة.

بالنسبة للطريقة المعتمدة في تحليل وتفسير النتائج ، أجمع أكثر من 48% من رواد اللذين استجوبناهم عن عدم موافقتهم عنها (نتائج جدول رقم 75 والتمثيل البياني رقم 61 الموجود في الأسفل) و43 % موافقين الى حد ما. إذ صرحوا أن التحليلات والتفسيرات ضعيفة يورجعون ضعفها الى :

1. عدم حساب بعض المؤشرات الاحصائية التي يزداد عليها الطلب؛
2. عدم استعمال الاختبارات الاحصائية للمقارنة بين الفئات المدروسة؛
3. عدم تقديم أسباب إختيار الطريقة المستعملة في حساب المؤشرات الاحصائية؛
4. عدم تعريف بعض المتغيرات الإحصائية المنشورة.
5. اللغة المستعملة.

عدم التعريف بمنهجية جمع البيانات ومصادرها.

الشكل رقم 61: توزيع الرواد حسب موقفهم حول النصوص التحليلية والتفسيرية (طبيعتها / عدم وجودها) في مطبوعات الإحصائية وحسب التخصص.

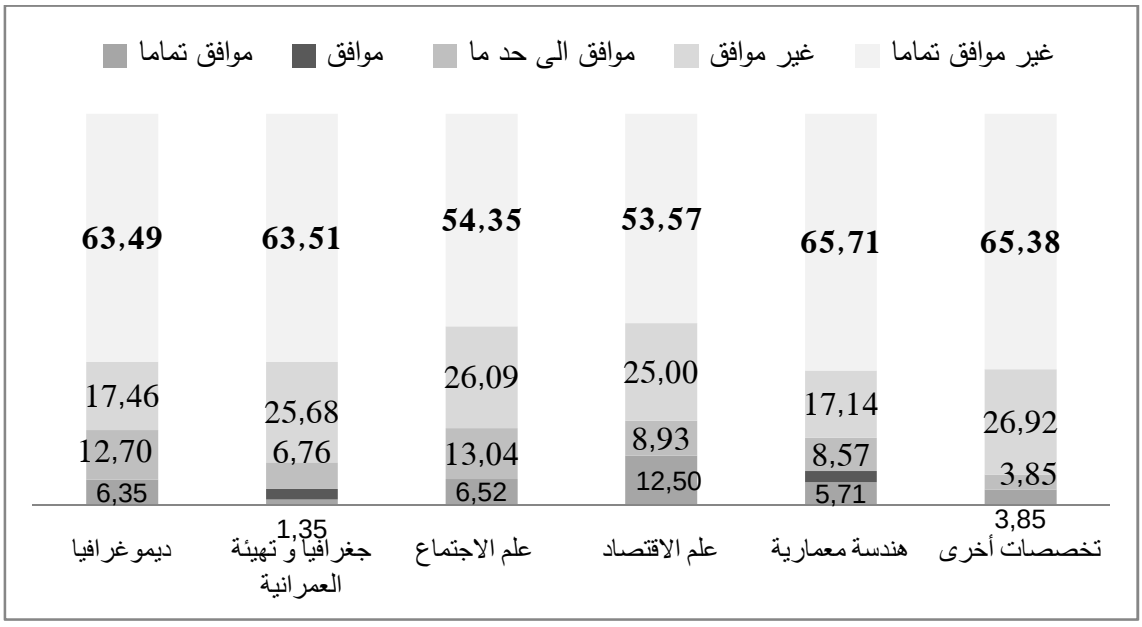

2.3اللغة المستعملة: كان التعريب ولا يزال في مقدمة المبادئ والاختيارات التي يحرص عليها المجتمع الجزائري والسلطة السياسية على تطبيقها باعتبارها أحد مقومات الشخصية الوطنية.

بعد سنوات من التعريب في الجزائر ماتزال الفرنسية سيدة الجهاز الوطني للاحصائيات، بمعنى آخر مازالت هي اللغة المستعملة في المنشورات التقليدية والموقع الالكتروني. رغم محاولة الديوان الوطني للإحصائيات تعريب منشور الاحصاءات السنوية في الجزائر، الا أن هذه التجربة لم تدم الا سنتين. ثم عاود الديوان إستعمال اللغة الفرنسية وأضافة اللغة الانجليزية في تحرير هذا الاخير. ومند 2010 بدأ الديوان بتحرير مجلة الديموغرافيا و المنشور الفصلي الجزائر بالأرقام باللغتين الفرنسية والعربية.

ونفس الشيئ بالنسبة للموقع الالكتروني مازالت اللغة الفرنسية اللغة المستعملة في نشر المعلومات الاحصائية . رغم أن الجهاز أعلن عن مشروع إصدار صفحات الموقع باللغتين العربية والانجليزية، إلا أن هذا المشروع مازال في طور الانجاز (تاريخ أخر زيارة للموقع 2013/03/04.

السؤال المطروح ألى ماذا يرجع هذا القصور؟ ، هل راجع الى عدم إتقان محرري الديوان للغة العربية؟ أوراجع الى صعوبة ترجمة المؤشرات الإحصائية الى اللغة العربية؟ ، أوراجع الى مسايرة نشر البيانات باللغتين العالميتين؟

من خلال الاستطلاع الذي قمنا به (النتائج موجودة في الجدول رقم 76)، سجلنا عدم موافقة الرواد عن تهميش اللغة الوطنية في تحرير المنشورات والمجلات والتقارير النهائية وصفحة الموقع الالكتروني بنسبة 84% من بينها 61% غير موافقون تماما. إذ أفصحواأن هذا التهميش غير حضاري لان الجزائر دولة عربية وليس دولة فرنسية. وأيضا عبر بعض الرواد أنهم يجدون صعوبة في فهم عناوين الجداول أوالنصوص التحليلية والتفسرية وهذا راجع لعدم إتقانهم للغة الفرنسية . وعبر العديد من الرواد الغير الموافقين عن صعوبة ترجمة النصوص من اللغة الفرنسية الى اللغة العربية. أما النسبة المتبقية من مجموع الرواد صرحوا بموافقتهم على اللغة المستعملة لكون هذه الاخيرة تسهل عليهم إستعمال رموز المؤشرات الاحصائية.

الشكل رقم62: توزيع الرواد حسب موقفهم حول اللغة المستعملة في المطبوعات الإحصائية وحسب التخصص الجامعي.

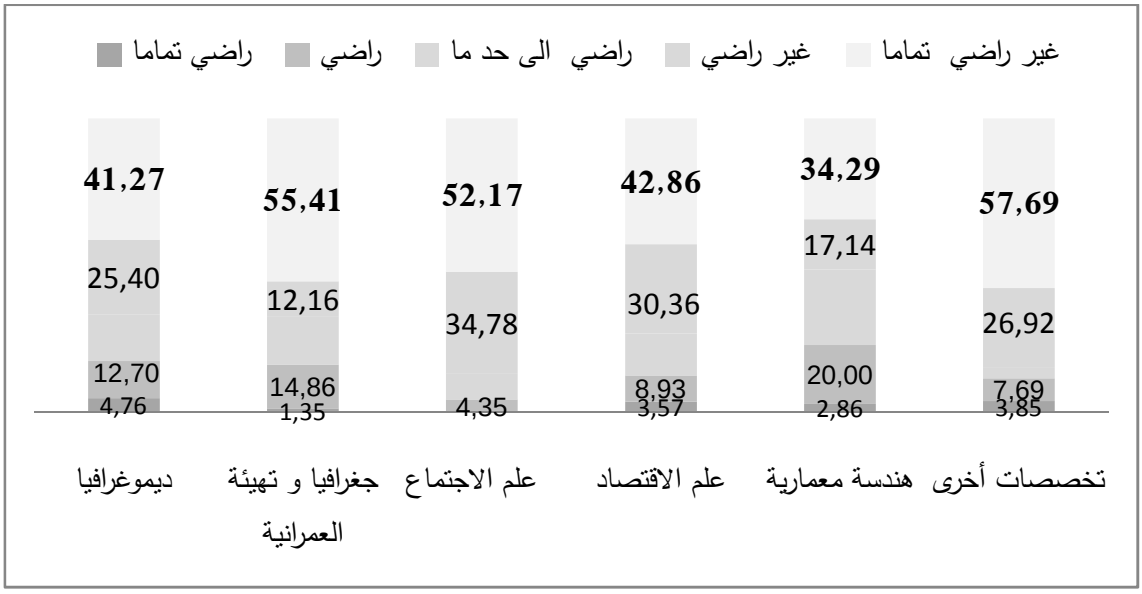

تشير نتائج تقييم درجة رضى الرواد حول أسلوب النشر التقليدي للبيانات الاحصائية الى عدم رضاهم بإختلاف تخصصاتهم الجامعية. إذ قدرت متوسط درجة الرضى ب4.56. مع الإنحراف المعياري للقيم ب2.14. تشير قيمة الإنحراف الى تقارب درجات الرضى لدى المبحوثين. إن المجتمعات الإحصائية أعطت درجة معينة من الرضى وهذا مايؤكده الشكل البياني الآتي:

الشكل رقم 63: توزيع متوسط درجات رضى الرواد حول أسلوب عرض الإحصائيات حسب التخصصات.

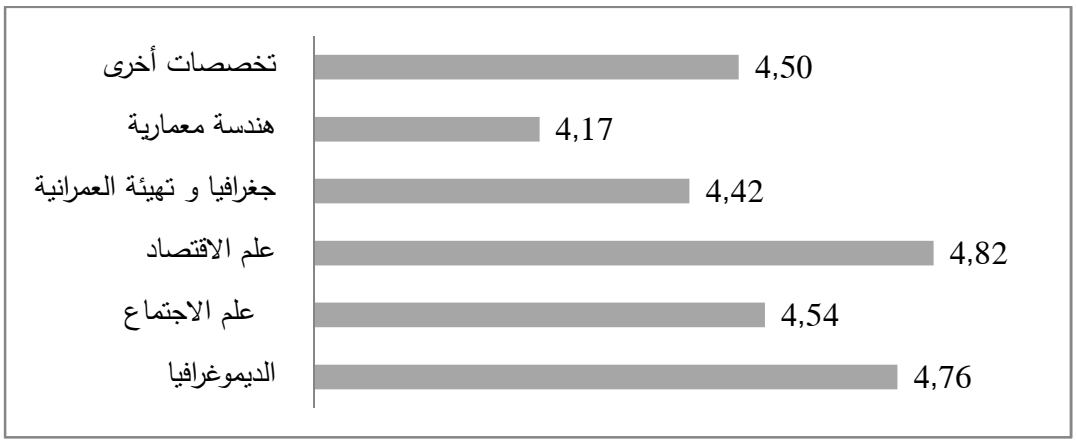

إن النتائج المتحصل من خلال استعمال اختبار التباين ANOVA سمحت الى قبول فرض العدم (71.95%>5%). أي الفرق ما بين المتوسطات درجة الرضى تجاه أسلوب النشر التقليدي المعتمد من طرف الديوان مابين التخصصات الإحصائية ليس له دلالة إحصائية على مستوى الدلالة 5% (أنظر الى نتائج الجدول التالى). أي تساوي متوسطات درجة الرضى حول طريقة عرض البيانات الاحصائية مابين التخصصات.

الجدول رقم 77: يوضح ملخص نتائج اختبار تحليل التباين للتحقق من تساوي متوسطات درجة الرضى بين التخصصات تجاه طريقة عرض البيانات الإحصائية.

التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	فا	الدلالة الإحصائية
تباين ما بين المجموعات	13.26	5	2.65	0.57	0.7195
التباين داخل المجموعات	1356.54	294	4.61		
المجموع	1369.80	299			

2.13.IV النشر الإلكتروني[1]: إن عصر المعلومات والتكنولوجيا، الذي نعيش فيه، قد أدى إلى خلق طلبات جديدة متنوعة على البيانات الإحصائية مما أفضى إلى زيادة المسؤوليات والأعباء الملقاة على عاتق مؤسسات وأجهزة الإحصاء الوطني في دول العالم المتقدمة والنامية، على حد سواء .أي يتطلب منه مراجعة الدور الجديد للإحصاءات في ظل بيئة عصر المعلوماتية، نظراً لان مستخدمي البيانات الإحصائية أصبحوا أكثر تنوعاً، ناهيك عن الدور الرئيس الذي يمكن أن تلعبه البيانات الإحصائية في بناء مجتمع مدني أكثر انفتاحاً، وخاصة في العلاقة بين الأفراد والحكومات، و أيضاً إعادة توجيه أنظمة الإحصاء الرسمية لتلبية الاحتياجات الواسعة لمستخدمي البيانات الإحصائية باعتبارها أولوية رئيسية لمؤسسات الإحصاء الوطنية .ونشرها بوسائل تكنولوجية متطورة وبشكل دقيق ومفصل وهدا ليشجع استخدامها ويعظم المنفعة من ورائها.

[1] نقصد بالنشر الإلكتروني نشر المعلومات الإحصائية التقليدية الورقية عبر تقنيات جديدة تستخدم الحاسبات وبرامج النشر الإلكتروني في طباعة المعلومات وتوزيعها ونشرها. تنشر البيانات بواسطة CD والأقراص المرنة عن طريق الشبكة الداخلية INTERNET والأقراص المدمجة وغيرها.

يعتبر استخدام النشر الالكتروني بشكل عام والموقع الالكتروني بشكل خاص وسيلة مهمة من وسائل نشر البيانات، وذلك لكونها طريقة سهلة وواضحة ومختصرة في إيصال المعلومة للمستخدم، وجاءت فكرة انشائه في الجزائر في عام 1997 وهذا نتيجة التطور التكنولوجي، وخاصة في مجال برمجيات نظم المعلومات، حيث شكلت هذه الأخيرة عاملاً مهماً وفاعلاً في تطور عملية معالجة ونشر البيانات الاحصائية وتحليلها ونقلها نقلة نوعية في الأداء وإيصال المعلومة، حيث يوفر استخدام الموقع الالكتروني مجالاً واسعاً لدراسة وتحليل البيانات وربطها بالبعد الجغرافي المكاني ونشرها إلكترونياً.

إن استخدام الموقع الالكتروني يعطي معلومات إحصائية بصورة أوضح وأشمل يمكن ان تقدم للمستخدم إمكانية المقارنة بين الماضي والحاضر ورسم المستقبل، وتوفر هذه الطريقة الوقت والجهد للباحثين والدارسين والمستخدمين سواء كانوا أفراداً أومؤسسات وتساعدهم في فهم ومعالجة البيانات وربطها بالمكان وتحليلها. وبالنظر للصفحة الالكترونية للجهاز نجدها تحتوي على البنود والأيقونات التي تقدم صورة عن نشاط الجهاز، كما تقدم مجموعة من المطبوعات الإحصائية الجزائرية. أما خارطة الصفحة الالكترونية فهي متشعبة منهجيا حيث تضم:

- شريطا متحركا حول آخر المستجدات الإحصائية.
- وإحصاءات تتضمن معلومات وكتب منشورة في مجالات إحصائية فلسطينية مختلفة.
- ومنتجات وإصدارات، تتضمن بيانات خام مؤهلة للاستخدام العام، مطبوعات وبيانات صحفية.
- إحصاءات حسب الموضوع
- رزنامة إحصائية
- المطبوعات
- البريد الالكتروني والانترانت
- الأسعار والأرقام القياسية

ولمعرفة رأي الرواد حول الخدمات المعلوماتية المقدمة من طرف الموقع الالكتروني للديوان الوطني للاحصائيات، قمنا بطرح السؤال الاتي: كمستخدم للبيانات الإحصائية هل تشعر بالرضى عن الخدمات المعلوماتية المقدمة من طرف الموقع الالكتروني للديوان الوطني للاحصائيات؟.

من خلال النتائج المتوصل اليها (جدول رقم 78 والتمثيل البياني رقم 64) سجلنا عدد كبير من الرواد غير راضون عن خدمات الموقع الإلكتروني الديوان وهذا بنسبة 70% ويرجعون ذلك الى صعوبة الدخول الى الموقع وعدم توفير بيانات شاملة الخاصة بجميع المصادر وجميع القطاعات. على العكس سجلنا نسبة ضعيفة من الرواد عبروا عن رضىهم قدرت ب 30% من الرواد.

الشكل رقم 64: توزيع الرواد حسب موقفهم حول خدمات الموقع الإلكتروني للديوان الوطني للإحصائيات وحسب التخصص.

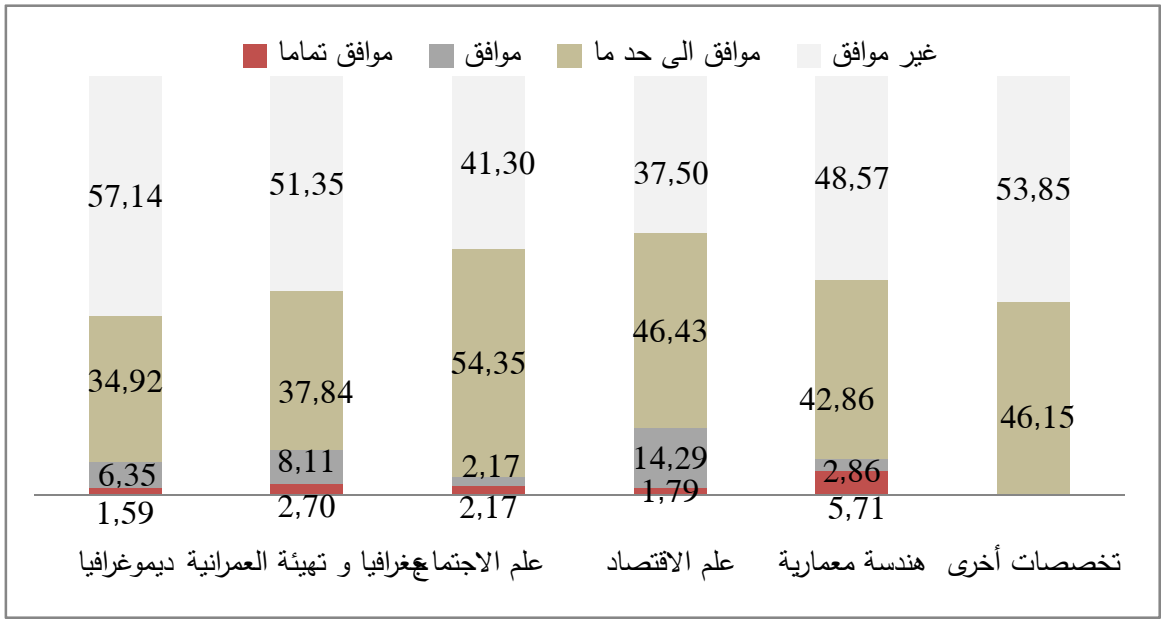

من أهداف الموقع الالكتروني للأجهزة الإحصائية توفير المعلومات الإحصائية شاملة تخص جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية محلية كانت أوأجنبية. لتمكن مستخدمي البيانات من معرفة مجالات إنتاج البيانات الإحصائية وأهم تطورات النشاط الإحصائي، وأيضا الأساليب المعتمدة في نشر البيانات الإحصائية.

من خلال نتائج الاستطلاع لاحظنا (نتائج جدول رقم 79 و الشكل رقم 65)أن الرواد لديهم اتجاه سلبي أمام المعلومات التي يوفرها الموقع الإكتروني بنسبة 67%، نظرا لعدم مساهمته في توفير بيانات حديثة وباسرع وقت. إضافةً الى ذلك أجمع العديد من الرواد أن الموقع مخصص بدرجة كبيرة للمعلومات اقتصادية ومالية وتجارية. على العكس، سجلنا 33% من الرواد كانت إجابتهم إجابية.

الشكل رقم 65: توزيع الرواد حسب موقفهم عن المعلومات المحلية والدولية التي يوفرها الديوان وحسب التخصص.

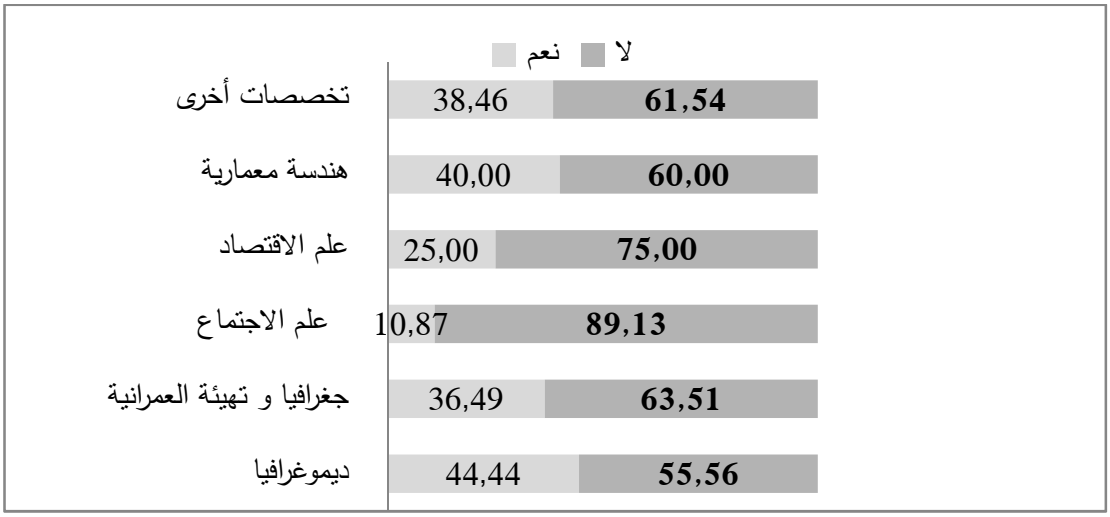

واما على المستوى الدولي، الموقع لايقدم أي معلومات تعريفية حول التطورات التي عرفها النشاط الإحصائي في التسعينيات ومن أهمها اصدار هيئة الامم المتحدة للمبادي العشر للاحصاء وإنشاء الصندوق النقد الدولي لنظامين لنشر البيانات الاحصائية. ومصادقة الدول العربية والافريقية (ومن بينها الجزائر التي شاركت في المنتدى العربي الاول والثاني للإحصاء) بإعداد الإستراتيجية وطنية للاحصاء. بينما هي متاحة على معظم مواقع الالكتروني للأجهزة الاحصائية العربية، نذكر على السبيل: تونس، مصر، الإمارات العربية،قطر، اليمن، الأردن و موريطانيا.
أجمع 58% من الرواد(باستثناء الرواد من تخصص علم الاجتماع) على عدم تعريف الديوان الوطني للإحصائيات بآخر مستجدات النشاط الإحصائي المحلي والدولي (النتائج موجودة في الجدول رقم 80 وتمثيله البياني رقم 66). فعلى المستوى المحلي لا يعرف الموقع بأهم التعديلات

التي أدخلت على النظام الإحصائي والنشاط الإحصائي وتواريخ الملتقيات والأيام الدراسية الدولية التي شاركة فيها الديوان الوطني للإحصائيات.

الشكل رقم 66: توزيع الرواد حسب موقفهم حول مساهمة الموقع الالكتروني في تعريف آخر ستجدات النشاط الإحصائي على المستوى الوطني والدولي وحسب التخصص.

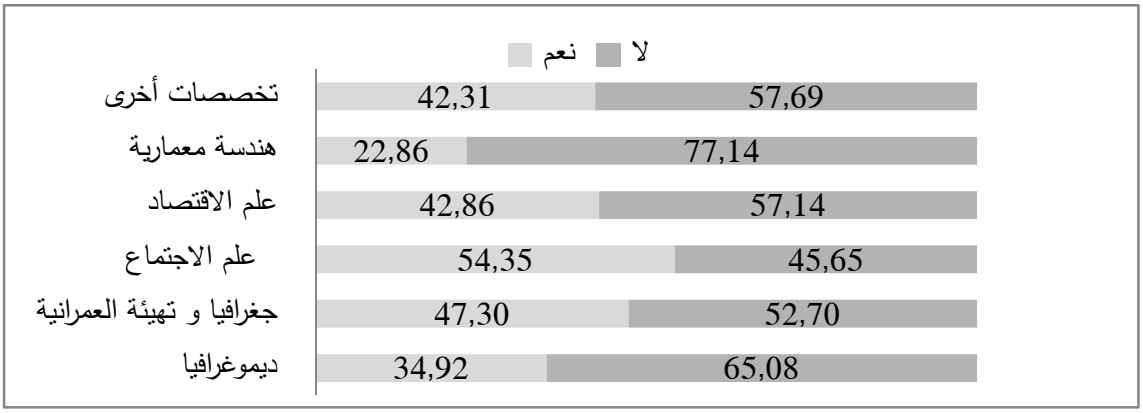

تبين النتائج الاحصائية المتحصل عليها من خلال إستطلاع الرأي (نتائج الجدول رقم 81 والتمثيل البياني رقم 67 بتفضيل الرواد طريقة النشر الاحصائي التقليدي بنسبة 65%. بينما 35% يفضلون استعمال النشر الالكتروني بسبب إمكانية الحصول على المعلومات الاحصائية وتغطيته لأهم المؤشرات الاحصائية في كافة المواضيع الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والجغرافية والصحية والتعليمية،الخ ....بالنسبة لجميع التخصصات لاحظنا إجماع على تفضيل النشر التقليدي.

الشكل رقم 67: توزيع الرواد حسب موقفهم حول وسيلة النشر المفضلة لديهم في جمع المعلومات الاحصائية وحسب التخصص.

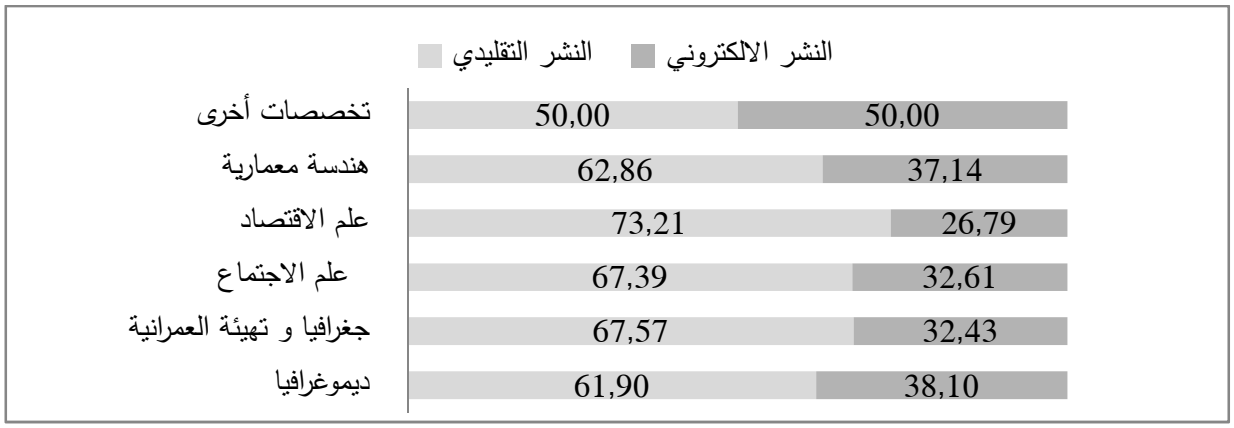

الشكل رقم 68: توزيع متوسط درجات رضى الرواد حول خدمات موقع الإلكتروني للديوان الوطني للإحصائيات وحسب التخصصات.

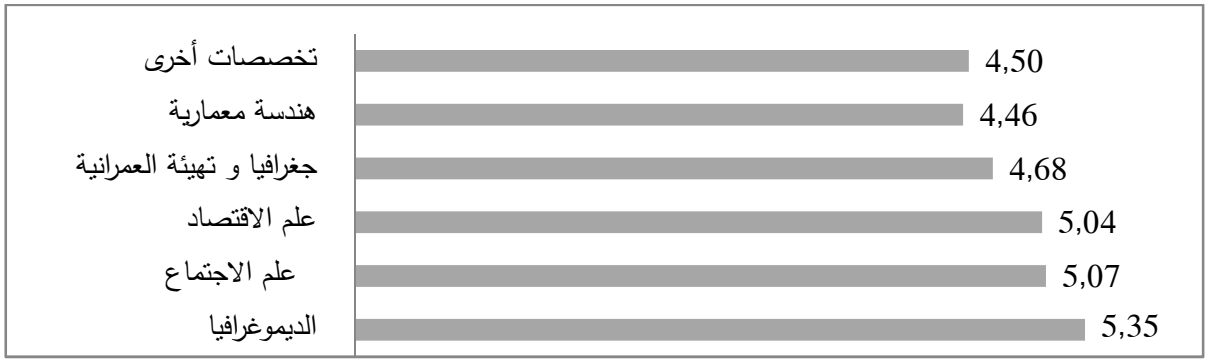

مع الإنحراف المعياري للقيم ب2.13. تشير قيمة الإنحراف الى تقارب درجات الرضى لدى المبحوثين. ومن الواضح من نتائجه أن المجتمعات المدروسة مستقلة عن بعضها البعض، لان كل مجتمع إحصائي أعطى درجة معينة من الرضى وهذا مايؤكده الشكل البياني رقم 68.

ولمقارنة درجة رضى الرواد تجاه مساهمة الموقع الإلكتروني في تغطية المعلومات الإحصائية مابين التخصصات الجامعية إستعملنا إختبار تحليل التباين ANOVA . أشارة هذا الأخير الى قبول فرض العدم (25.77%>5%) القائل الفرق ما بين المتوسطات ليس له دلالة إحصائية على مستوى الدلالة 5% (أنظر ال نتائج الجدول التالى). أي تساوي متوسطات درجة الرضى تجاه الموقع الإلكتروني مابين التخصصات.

الجدول رقم 82: يوضح ملخص نتائج اختبار تحليل التباين للتحقق من تساوي متوسطات درجة الرضى بين التخصصات تحاه الموقع الإلكتروني.

التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	فا	الدلالة الإحصائية
تباين ما بين المجموعات	29.74	5	5.95	1.31	0.2577
التباين داخل المجموعات	1330.45	294	4.53		
المجموع	1360.20	299			

3.13.IV. دورية نشر البيانات الإحصائية: رغم تطوير سياسة نشر وتبادل البيانات والمعلومات (بين الديوان و المؤسسات العمومية و الخاصة) عبر الوسائط الآلية والإلكترونية ورغم إضافة إلى

الوسائل التقليدية استخدام الوسائط الآلية والإلكترونية كأدوات رئيسية في نشر البيانات الإحصائية مثل تحويل العديد من النشرات إلى أقراص مدمجة كما وضع الآليات التنفيذية المطلوبة لإجراءات النشر عن طريق الصفحة الإلكترونية للديوان الوطني للإحصائيات. إلا أنه مازال يسجل تأخير مايقارب 3سنوات في نشر البيانات الاحصائية (نتائج القطاعات أو نتائج تعداد 2008) (أنظر الجدول رقم 83 و84). بمعنى آخر، لا يتفادى الديوان الثغرات التي يقع فيها عند رسم التوقيت الزمني لتنفيذ عملية الجمع و النشر في خطة سنوية سابقة.

الجدول رقم83: المدة الفاصلة بين تاريخ نشر منشور المجموعة السنوية للإحصائيات في الجزائر و تاريخ إيداعه في المكتبة (من الرقم 23-28).

رقم المنشور	تاريخ النشر(1)	تاريخ الإيداع في المكتبة (2)	الفرق الزمني أ=2-1	نتائج السنة التقويمية الأخيرة(3)	الفارق الزمني ب=4-2
23	ديسمبر 2007	أكتوبر 2008	10أشهر	2005	3سنوات
24	أفريل 2008	أكتوبر 2009	6أشهر	2006	3سنوات
25	ماي 2009	ديسمبر 2010	7أشهر	2007	3سنوات
26	أفريل 2010	أفريل 2012	سنتين	2008	4سنوات
27	ديسمبر 2011	جوان 2012	6أشهر	2009	3سنوات
28	ماي 2012	جويلية 2013	سنة و شهرين	2010	3سنوات

الجدول رقم 84:المدة الفاصلة بين تنفيد عملية التعداد 2008 وبين تاريخ النشر وإيداع النتائجه في المكتبة:

المطبوعات	تاريخ النشر	تاريخ الإيداع في المكتبة	المدة الفاصلة(أ)	تاريخ تنفيد التعداد	المدة الفاصلة(ب)
النتائج الأولية للتعداد	نوفمبر 2009	أفريل 2010	5أشهر	2008	سنتين
التعليم و التمدرس في الجزائر	جويلية 2011	ديسمبر 2012	سنة و 5أشهر		4سنوات
الهيكلة الحضرية	سبتمبر 2011	ديسمبر 2012	سنة و3أشهر		4سنوات
الولادات و الخصوبة والانجاب في الجزائر	جويلية 2011	فبراير 2013	سنة و 7أشهر		3سنوات
قاعدة الصبر	جانفي 2009	لم ينشر	//		//
الهجرة	نوفمبر 2011	لم ينشر	//		//

يميل الاتجاه العام لمعطيات الجدول رقم 85 وتمثيله البياني رقم 69 الى الرواد الذين صرحوا عن عدم رضاهم عن دورية ونشر البيانات الإحصائية ومثلت هذه الفئة نسبة 82% من

بينها 17% غير راضون و71% غير راضون تماما. بينما لم نسجل الاَ 12% من الرواد الذين عبروا عن راضاهم الى حد ما.

الشكل رقم 69: توزيع الرواد حسب موقفهم حول دورية نشر المعلومات الاحصائية وحسب التخصص.

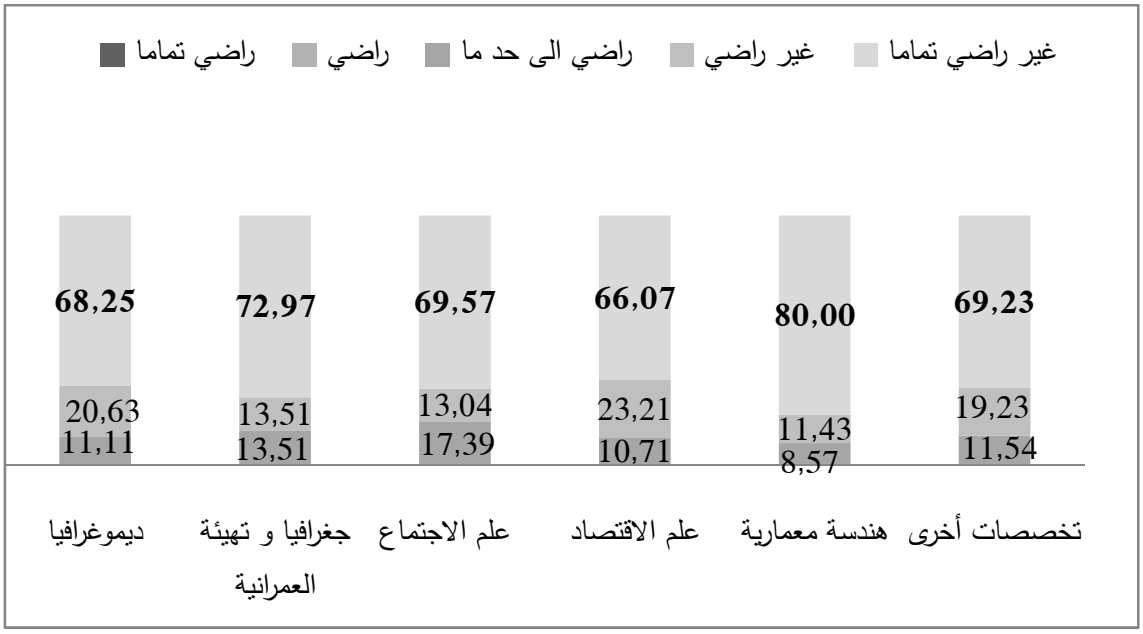

نلاحظ من خلال الجدول رقم 86 وتمثيله البياني رقم 70، أن أعلى نسبة تميل الى 71% من الرواد عبروا عن أن سبب تأخر نشر البيانات الإحصائية راجع الى نقص الكوادر المؤهلة ذات خبرة في تفريغ وتبويب وجدولة بيانات العمليات الإحصائية في فترة وجيزة. أما نسبة الرواد الذين أرجعوا سبب تأخر نشر البيانات الى نقص الموارد المالية هي 21%. بينما سجلنا نسبة ضعيفة من الرواد عبروا عن ضعف استغلال الوسائل التكنولوجية.

الشكل رقم 70: توزيع الرواد حسب رأيهم حول أسباب تأخر نشر البيانات الاحصائية للديوان وحسب التخصص.

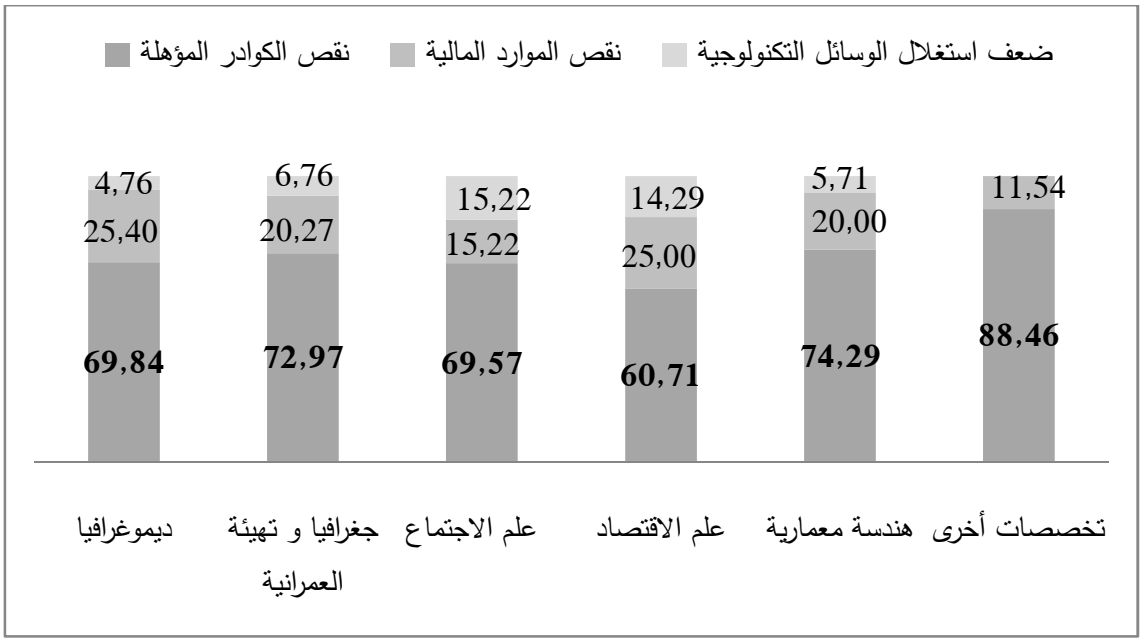

تشير نتائج تقييم درجة رضى الرواد حول توقيت ودورية نشر البيانات الاحصائدم رضاهم بإختلاف تخصصاتهم الجامعية. إذ قدرت متوسط درجة الرضى ب4.72. مع الإنحراف المعياري للقيم ب2.09.

تشير قيمة الالإنحراف الى تقارب درجات الرضى لدى المبحوثين. وكل مجتمع إحصائي أعطى درجة معينة من الرضى وهذا ما يؤكده الشكل البياني الآتي:

الشكل رقم 71: توزيع متوسط درجات رضى الرواد حول دورية الإحصاءات وحسب التخصصات

ولمقارنة درجة الرضىالرواد تجاه دورية نشر إحصاءات الديوان حسب التخصصات إستعملنا إختبار تحليل التباين ANOVA (أنظر الى نتائج الجدول التالى).

تدل نتائج اختبار التباين ANOVA على قبول فرض العدم(25.25%>5%) أي تساوي متوسطات درجة الرضى حول توقيت ودورية نشر البيانات الاحصائية مابين التخصصات. والفرق ما بين المتوسطات ليس له دلالة إحصائية على مستوى الدلالة 5%.

الجدول رقم87: يوضح ملخص نتائج اختبار تحليل التباين للتحقق من تساوي متوسطات درجة الرضى بين التخصصات تجاه دورية نشر البيانات الاحصائية.

التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	فا	الدلالة الإحصائية
تباين ما بين المجموعات	28.97	5	5.79	1.33	0.2525
التباين داخل المجموعات	1283.51	294	4.37		
المجموع	1312.48	299			

14.IV. تنسيق الديوان الوطني للإحصائيات مع الجامعة:

1.14.IV. تنمية الثقافة الإحصائية: تعتبر الثقافة الإحصائية لدى الجمهور شرطا رئيسيا من شروط جودة الإحصاءات. حيث غياب ثقافة إحصائية لدى الجمهور بصفة عامة ومستخدمي البيانات بصفة خاصة، وضعف الوعي بأهمية الإحصاءات بين المستخدمين من جهة وبين المدلين بالبيانات الإحصائية من جهة أخرى، لها أثر كبير على إنجاز العمليات الاحصائية ومنها على مصداقية وموثوقية البيانات الإحصائية المجمعة. بمعنى آخر إن ظاهرة وجود ضعف الوعي الإحصائي لدى الجمهور قد يكون لها انعكاساتها السلبية على الإدلاء ببيانات إحصائية غير سليمة ومشكوك في دقتها وبالتالي على اتخاذ قرارات غير رشيدة في القضايا الاجتماعية والاقتصادية وتسجيل القصور المعرفي بالحقائق والركائز التي يفترض أن يستند إليها ويعتمد عليها للوصول الى الأهداف المطلوبة.

1.1.14.IV مساهمة الديوان الوطني في زياة الثقافة الإحصائية في الوسط االجامعي:

ن خلال قراءتنا للجدول رقم88 وتمثيله البياني التالي الذي يربط عمل الديوان الوطني للإحصائيات بخلق الوعي العام حول أهمية الإحصائيات والتخصصات الجامعية للرواد، يتضح لنا أن الجهاز لا يساهم في خلق الوعي بأهمية الاحصائية وقدرت نسبتهم ب 69% من مجموع الرواد يرجعون هذا الاتجاه السلبى الى عدم قيامه بأيام دراسية تعرف بأهم النشطات الإحصائية وأهميتها

في المعاهد الجامعية(خاصة معهد العلوم الإجتماعية ومعهد الإقتصاد). وغيابه في وسائل الاعلام الاكثر مشاهدة من طرف أفراد المجتمع الجزائري (مثل شاشات التلفزيون) والسمعية(مثل،الراديوا). يوضح الجدول أيضا 21% من الرواد صرحوا أن الديوان يعمل نوعاما على نشر الوعي الاحصائي أما النسبة المتبقية (11%) عبروا عن مساهمة هذه المؤسسة العمومية تنمية الثقافة الإحصائية.

الشكل رقم 72: توزيع الرواد حسب موقفهم حول مساهمة الديوان الوطني للاحصائيات في نشر الوعي الاحصائي وحسب التخصص.

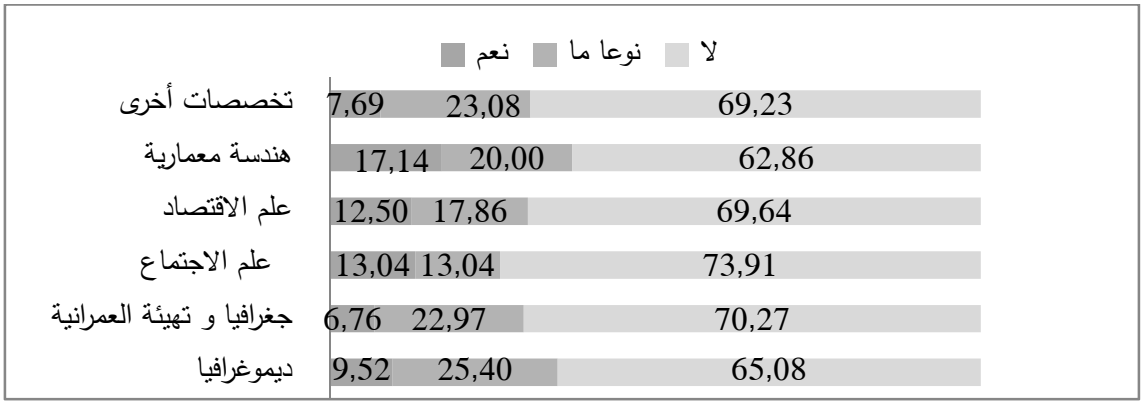

1.الموقع الجغرافي للديوان الوطني للإحصائيات وأهميته في نشر الوعي الإحصائي:

يتمركز الديوان للاحصائيات مند 1982في الجزائر العاصمة. ومند 1985 تم إنشاء أربع ملاحق جهوية في الولايات الآتية : وهران ، قسنطينة، ورقلة ، والجزائر العاصمة.

يتضح من خلال الجدول رقم 89 وتمثيله البياني الموجود في الأسفل أن عدد كبير من الرواد(بنسبة 62%) أجمعوا على أن موقع الجهاز لايساهم في التعرف علية أولا(عن وجود جهاز إحصائي مكلف بجمع ونشر البيانات) ومساهمته في نشر الثقافة الاحصائية

الشكل رقم 73: توزيع الرواد حسب أريهم في مساهمة الموقع الجغرافي للديوان الوطني للإحصائيات في نشر الوعي بأهمية الإحصاءات وحسب التخصص.

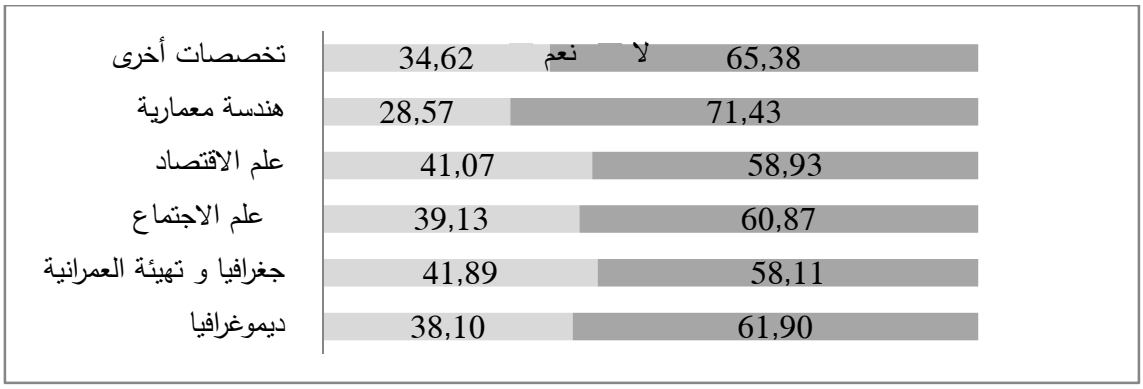

ويرجعون ذلك الى صعوبة التنقل الى مقر الجهاز للحصول على المعلومات الغير المتوفرة في الملاحق وبعد موقعه عن المؤسسات العمومية والخاصة الذي يتوافدون عليها الناس بكثرة (مثل مقر الولاية، البلديات، القطاعات الصحية، الخ...)

تشير نتائج تقييم درجة رضى الرواد حول مساهمة الديوان الوطني للاحصائيات في تنمية الثقافة الإحصائية (عند الجمهور باختلاف خصائصهم السوسيو ديموغرافية) الى عدم رضاهم بإختلاف تخصصاتهم الجامعية. إذ قدرت متوسط درجة الرضى ب4.56. مع الإنحراف المعياري للقيم ب2.06. تشير قيمة الإنحراف الى تقارب درجات الرضى لدى المبحوثين.

الشكل رقم 74: توزيع متوسط درجات رضى الرواد حول مساهمة الديوان في نشر الوعي بأهمية الاحسب التخصصات الجامعية.

إن النتائج المتحصل عليها باستعمال اختبار التباين ANOVA تشير الى قبول فرض العدم (27.36%>5%).

الجدول رقم 90ذ: يوضح ملخص نتائج اختبار تحليل التباين للتحقق من تساوي متوسطات درجة الرضى بين التخصصات تجاه مساهمة الديوان في تنمية الثقافة الإحصائية.

التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	فا	الدلالة الإحصائية

تباين ما بين المجموعات	28.65	5	5.73	1.28	0.2736
التباين داخل المجموعات	1319.12	294	4.49		
المجموع	1347.77	299			

أي الفرق ما بين المتوسطات درجة رضى الرواد تجاه مساهمة الديوان في تنمية الثقافة الإحصائية لدى الطلاب الجامعيين مابين التخصصات الجامعية ليس له دلالة إحصائية على مستوى الدلالة 5% (أنظر الى نتائج الجدول التالى).

IV.14. 1. 2 .دور الجامعة في تنمية الثقافة الاحصائية وبناء الوعي الإحصائي لدى الطلاب:

إن الجامعة هي مؤسسة علمية تربوية تعليمية بحثية وتنموية قيادية في المجتمع ورائدة في التغيير الاجابي في المجتمع. إذ "تعتبر إحدى الوضائف المهمة للوعي وشرطا ضروريا لإستمرارية الحياة الإجتماعية، فهي التي تنقل الأفكار والرؤى والتصورات والأفعال والعادات المنطقية والإتجاهات الأخلاقية والمعارف النظرية والتقنية والمهارات من جيل الى جيل"[1] . وتقوم الجامعة أيضا بوظيفة اساسية متمثلة في تلبية حاجات المجتمع التنموية وحل قضاياه ومشاكله وذلك من تحقيق الأهداف العامة الاساسية الكبرى التالية:

التدريس الجامعي:إعداد الكوادر والطاقات البشرية المتخصصة والمؤهلة في كافة التخصصات والمهن وفي شتى الميادين والمجالات. فمن خلال مشروع 1971 تم طرح تصور مبني على ضرورة " تكوين كل الإطارات التي تحتاجها البلاد؛ فغياب الإطارات يشكل في الوقت الراهن العقبة الرئيسية لمجهودنا التنموي، فمن صلاحيات الجامعة إذن تعبئة مجموع من إمكانياتها في تكوين رجال أكفاء وصالحين للتنمية"[2]

[1] بيار بورديوعن علي سالم " الوعي بين الفرد والجماعة" مجلة الفكر العربي المعاصر. عدد 74-75 .مارس –أفريل 1990. ص81.

[2] MESRS « La reforme de l'enseignement seperieur » imprimerie officielle. Alger. Sans date. P.12

البحوث العلمية: تتمثل في إجراء البحوث الأساسية النظرية والتطبيقية وتوظيفها خاصة تلك البحوث المتعلقة بقضايا المجتمع.

خدمة المجتمع والتنمية:تزويد المجتمع بالتخصصات والمهن المطلوبة في المجتمع وكذلك المشاركة في وضع الخطط السياسية الوطنية للتنمية وتأمين حاجات خطط التنمية الاقتصادية والثقافية من الكوادر البشرية المؤهلة وإعداد القيادات المؤهلة لتولي مراكز القيادة والريادة في المجتمع. فحسب أحمد عيساوي" لتكون جامعة علمية فاعلة تحتل موقعا مؤثرا وفعالا في التغيير الإجتماعي والتفعيل الحضاري"[1] .

وفي نفس الإطار، يرى مراد بن أشنهوا أن " يؤسس كل مجتمع جامعته بناء على مشاكله الخاصة وتطلعاته واتجاهاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن ثمَ تصبح الجامعة مؤسسة تكوين لاتحدد أهدافها واتجاهاتها من جانب واحد ومن داخل جهازها؛ بل تتلقى هذه الأهداف من المجتمع الذي تقوم على أسسه والذي يعطيها هووحده حياة ومعنى ووجود"[2]

يمكن القول أن الجامعة الجزائرية تملك المؤهلات اللازمة من طلبة وأساتذة وإرادة سياسية لأن تكون مؤسسة شعارها'' المشاركة في التعريف بأهمية الإحصائيات في المجتمع الجزائري ''ولكن المسألة في الأساس ينقصها حسن التسيير والتنسيق والتحكيم في عوامل الحركة الإنتاجية خاصة إذا ما توفرت الإدارة السياسية الكافية لجعل الجامعة الجزائرية والبحث العلمي قضية إنتاج كوادر إحصائية مثقفة إحصائيا وقادرة على تطبيق الأساليب والطرق النظرية للإحصاء عمليا (ميدانيا).

زيادة على ماذكرناه سابقا، تمثل الجامعة بتأثيراتها المختلفة عنصرا أساسيا أيضا في بناء الثقافة الإحصائية للطلاب وزيادة وعيه بأهمية الإحصائيات في المجتمعات. لكونها تدرس طرق وأساليب ومبادئ الإحصاء في السنسين الأولى من التعليم الجامعي في العلوم الإجتماعية.

---

[1]" مصطفى زايد" التنمية الإجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر" د.م.ج. الجزائر 1986 ص109

[2] مراد بن أشنهوا" نحوالجامعة الجزائرية" د.م.ج .الجزائر 1981 ص3

لدراسة دور الجامعة في تنمية الثقافة الإحصائية وبناء الوعي الإحصائي عند الطلبة سنركز على الإجابة على التساؤلات الآتية : هل الجامعة الجزائرية جامعة تدريس مقياس الإحصاء؟ أم جامعة تسعى الى زيادة الوعي تنمية الثقافة الإحصائية في تحقيق التنمية المستدامة؟ أمأنها جامعة تهدف الى إنتاج كوادر بشرية مؤهلة للعمل في مجال الانتاج الإحصائي سواء في المؤسسات العمومية أوالخاصة؟.

من المعروف أن مقياس الإحصاء يدرس ليس فقط في الجامعات بل كذلك في الثانويات في مختلف الشعب (مع اختلاف البرنامج). إذ تدرس كيفية حساب الوسط الحسابي والمنوال والوسيط والمتجمع الصاعد والنازل وحساب النسب وتمثيلها بيانيا لكل الشعب. أما بالنسبة لشعبة العلوم الإنسانية فتدرس الاحتمالات مع مقاييس النزعة المركزية والتمثيل البياني . إذا يمكن القول أن الطالب يلتحق بالجامعة ولدية بعض العلومات عن الاحصاء. لاكن أغلبهم ليس لديهم فكرة عن المؤسسات المنتجة للبيانات الإحصائية، من بينها المؤسسة المركزية للاحصاء ONS. وهذا ما تؤكده نتائج الجدول التالي الخاص بمن عرف المبحوث بالديوان الوطني للإحصائيات.

نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول 83 وتمثيله البياني التالي الى أن أغلب الرواد عبروا على أن التعريف بالجهاز الاحصائي كان عن طريق الأستاذ الجامعي بنسبة 67.33 من مجموع الرواد. من بينها 68.25 من قسم الديموغرافيا ، 70.25% من قسم الجغرافيا والتهيئة العمرانية، 73.91% من قسم علم الاجتماع، 57.14% من قسم علم الاقتصاد، 62.68% من قسم الهندسة المعمارية و73.08% من اقسام تخصصات أخرى.

الشكل رقم 75: توزيع الرواد حسب موقفهم حول دور الجامعة في التعريف بموقع الديوان الوطني للاحصائيات وحسب التخصص.

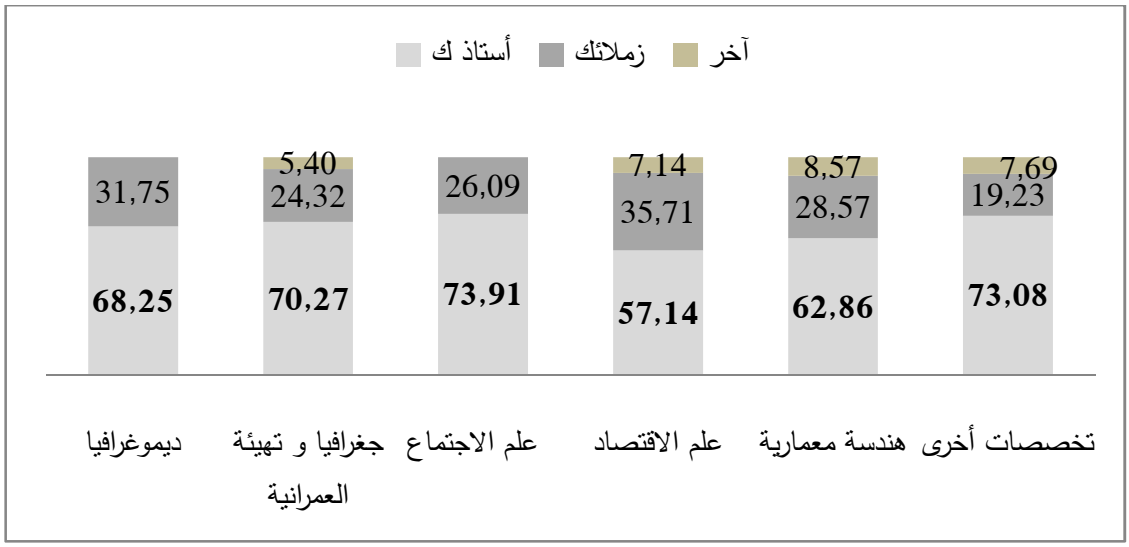

لمعرفة رأي الرواد باختلاف تخصصاتهم الجامعية حول مساهمة برنامج مقياس الإحصاء في زيادة الوعي بأهمية الإحصاء وتنمية الثقافة الإحصائية لدى الطالب. قمنا بإدراج سؤال في الاستمارة حول هذا الهدف. وبعد تفريغ الاستمارة تحصلنا على الإجابة الآتية:

أكثر من 67% (نتائج الجدول رقم 84 والتمثيل البياني رقم 61) من مجموع الرواد عبروا عن عدم مساهمة برنامج مقياس الإحصاء في تنمية الثقافة الإحصائية و اتخاذ قرارات رشيدة تهدف الى تحقيق التنمية المستدامة. يرجعون هذا الاتجاه السبلي الى تدريس فقط المقاييس الإحصائية واختبار الفروض بدون تطبيقها عمليا. على العكس فقط 21% عبروعن موقفهم الايجابي للبرنامج المسطر لتدريس مقياس الإحصاء.

الشكل رقم 76: توزيع الرواد حسب موقفهم حول برنامج مقياس الإحصاء وحسب التخصص.

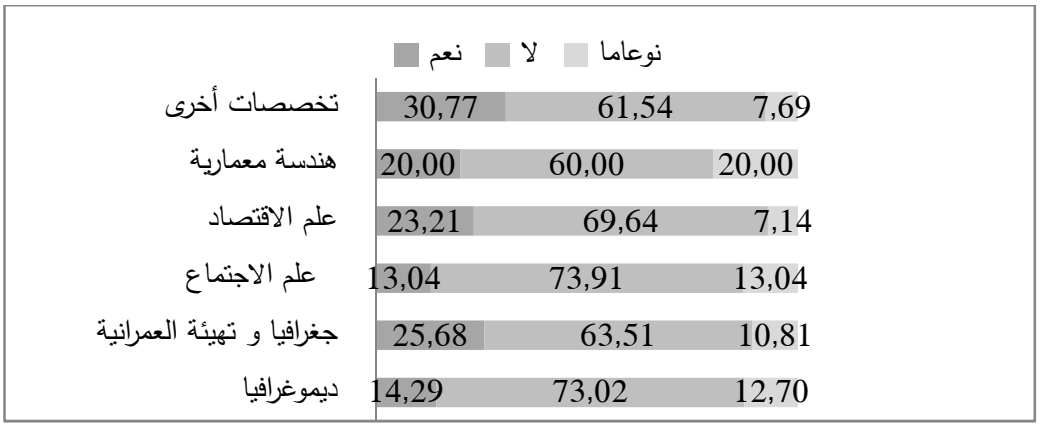

إن المعرفة الإحصائية عند الطالب لا تُنمى فقط من خلال المعلومات الاحصائية التي يقدمها الأستاذ ، بل يجب على الطالب كذاك تنمية ثقافته الإحصائية بنفسه. وهذا من خلال المطالعة للمراجع الإحصائية وزيارة المواقع الإلكترونية الأجهزة الإحصائية المحلية والدولية.

إن التنمية التقافية الإحصائية للطالب يمكن أن تستعمل كحبل وصل بين الطالب والمجتمع الذي ينتمي إليه. بمعنى آخر يمكن للطالب المثقف إحصائيا إن صح القول أن يساهم في نشر تقافته الإحصائية ووعيه بأهمية الإحصائيات بين أفراد عائلته وبين أفراد المحيط الذي يعيش فيه.

عند دراسة الطالب وموقفه من الإبداع الثقافي والفكري في المجتمع يجب أن نقف اعند تعريف كل من P.Bourrdieu و J.c Passeron " أن تدرس ليس معناه أن تبدع، ولكن حتى أن تبدع ليس معناه أن تبدع ثقافة، وأقل بكثير من أن تبدع ثقافة جديدة؛ بل في أحسن الأحوال تكون مهيئا للإبداع الثقافي، ولكن في معظم الأحيان، كمستعمل أوموصل جيد لثقافة أبدعها الأخرون، أن تكون كمعلم أومتخصص، وعموما أن تدرس ليس معناه أن تنتج، ولكن تنتج كمؤهل لأن تنتج"[1]

توضح نتائج الجدول رقم 85 وتمثيله البياني الموجود في الأسفل أكثر من 78% من مجموع الرواد لايعلمون أن معظم دول العالم تحتفل سنويا بيوم الإحصاء, رغم هذه المعلومة موجودة على الصفحة الأولى للموقع الإلكتروني للديوان الوطني للإحصائيات. تدل هذه النسبة على عدم الزيارة المتكررة للموقع من طرف الرواد.

[1] P.Bourrdieu J.c Passeron Les héritiers " ed :Minuit.Paris 1964.P84

تشر النتائج المتحصل عليها من خلال إستطلاع للرأي الى عدم وجود تباين كبير في مطلعة بيوم الإحصاء مابين التخصصات. هذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 77: توزيع الرواد حسب معرفتهم بيوم الإحصاء وحسب التخصص الجامعي.

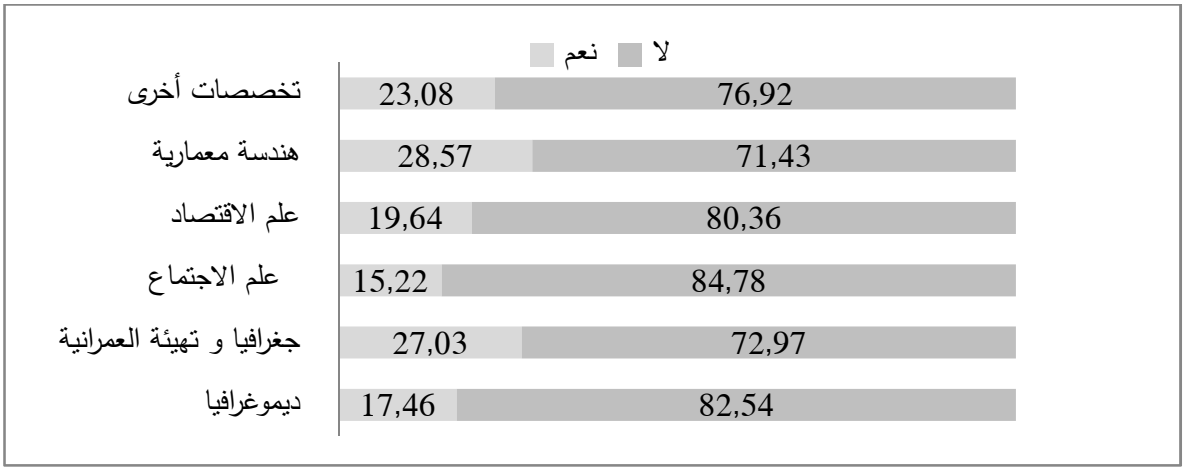

ومايقارب 84% (أنظر الى نتائج الجدول رقم 86 وتمتيله البياني 63) من مجموع الرواد ليس لذيهم أي فكرة عن مكونات المنظومة الإحصائية في الجزائر. وأكثر من 85% (الجدول رقم 87 والتمثيل البياني رقم 64) من مجموع الرواد لم يكن لديهم أي فكرة عن النصوص التشريعية الخاصة بالمنظومة الإحصائية قبل مسحهم. وكانت أسئلة الإستمارة لها دور فعال في التعريف بأهم النصوص التشريعية وشرحها.

تشر النتائج المتحصل عليها من خلال إستطلاع للرأي الى عدم وجود تباين كبير في مطلعة الرواد حول الإصلاحات الي عرفتها المنظومة الإحصائية منذ سنة 1994 (أنظر الى الأشكال التمثيلية التالية).

تؤكد النتائج المتحصل عليها حول معرفة الجامعيين بمستجدات النظام الإحصائي على الضعف المعرفي عند الطلاب في كل التخصصات التي قمنا بمسحها في مكتبة الملحقة الجهوية بولاية وهران.

كما لايمكن أن نعتقد إن صح القول أن الطالب الجامعي عنصر مهم في نشر الثقافة الإحصائية. لأن فاقد الشيئ لايعطيه.

الشكل رقم 78: توزيع الرواد حسب معرفتهم حول مكونات المنظومة الإحصائية في الجزائر وحسب التخصص الجامعي.

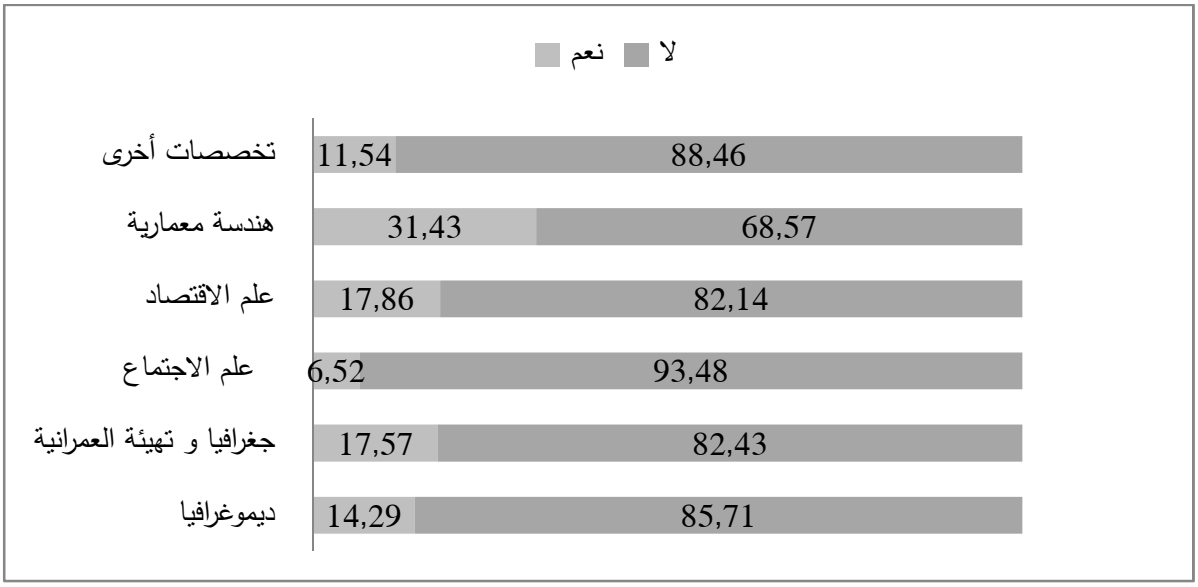

الشكل رقم 79: توزيع الرواد حسب المطلعة بالقوانين والمراسيم التشريعية الجزائرية المنظمة للنشاط الإحصائي وحسب التخصص الجامعي.

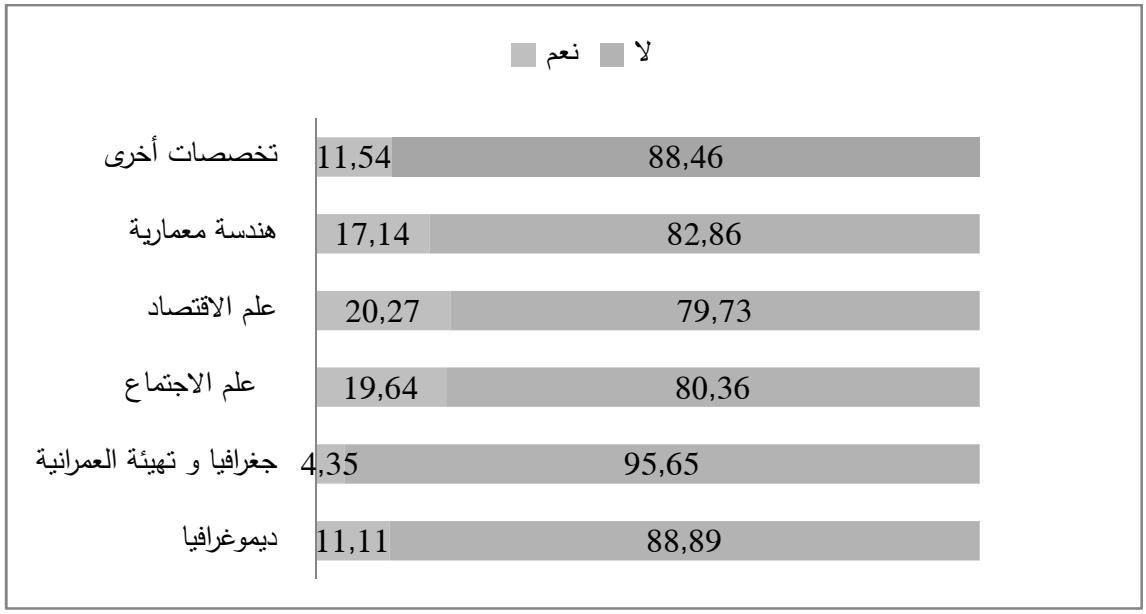

2.14.IV إنتاج الكوادر:لقد إرتبطت الجامعة منذ تأسيسها بنسق نظام تكوين إطارات ذات مستويات عالية معدة للعمل مباشرة بعد التخرج وفي جميع مجلات العلوم والتكنولوجيا.

تبين نتائج الإستطلاع أن 45% من مجموع الرواد أجمعوا (أنظر الى نتائج الجدول رقم 88 والتمثيل التالي) على أن الجامعة تساهم نوعا في إنتاج كوادر مؤهلة للقيام بالعمليات الاحصائية ميدانيا(إختيار العينة وطرق المعاينة وبناء الاستمارة، وجمع البيانات) ثم تحويل البيانات المجمعة الى جداول إحصائية وإستعمال طرق التحليل وفي الأخير تفسير النتائج. و29% كانت إجابتهم نعم. أما النسبة المتبقية والمتمثلة بمايقارب 26% من مجموع الرواد عبروا سلبيا (خاصة الإداريون)، حيث يروأن الجامعة مؤسسة تدريس المحاضرات والتطبيقات النظرية و القيام بالإمتحانات للإنتقال من سنة الى أخرى. وعدم الإرتكاز على إجراء الطالب بتربصات في وحدات الإنتاج لإكتسابه بعض المعارف التطبيقية.

الشكل رقم 80:توزيع الرواد حسب موقفهم حول دور الجامعة في إنتاج كوادر مؤهلة عمليا وحسب التخصص.

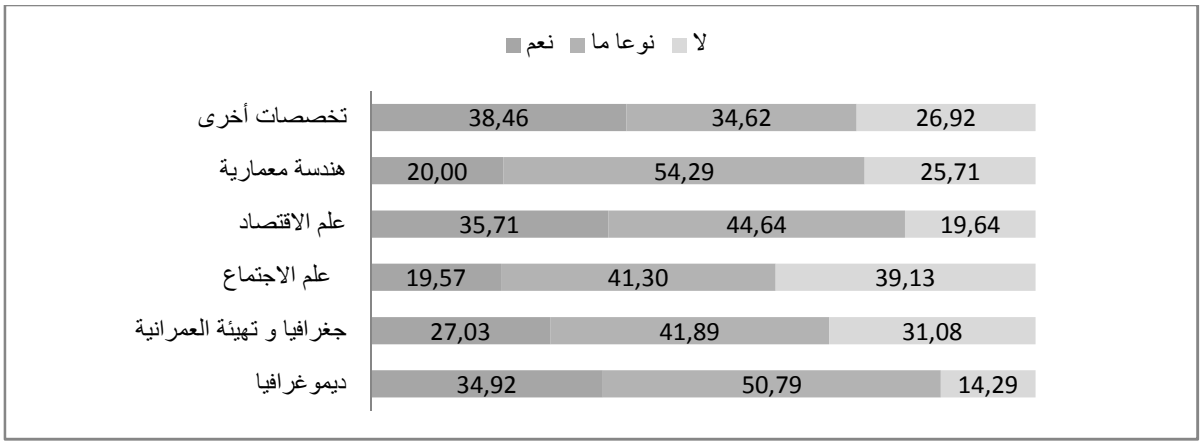

تشير نتائج تقييم درجة رضى الرواد حول دور الجامعة في تنمية الثقافة الاحصائية الى عدم رضاهم بإختلاف تخصصاتهم الجامعية. إذ قدرت متوسط درجة الرضى ب4.71. مع الإنحراف المعياري للقيم ب2.12. ان قيمة الإنحراف تشير الى تقارب درجات الرضى لدى المبحوثين. رغم أن كل مجتمع إحصائي أعطى درجة معينة من الرضى وهذا مايؤكدة الشكل البياني الآتي:

الشكل رقم 81: توزيع متوسطات درجة الرضى تجاه مساهمة الجامعة في تنمية الثقافة للطالب وزيادة وعيه بأهمية الإحصائيات حسب التخصص.

ولمقارنة درجة رضى الرواد تجاه دور الجامعة بالتعريف بأهمية الإحصائيات و تنمية الثقافة الإحصائية للطالب الجامعي حسب التخصصات إستعملنا إختبار تحليل التباين ANOVA وهذا بعد التأكد من شروط تحقيقه.

الجدول رقم 89: يوضح ملخص نتائج اختبار تحليل التباين للتحقق من تساوي متوسطات درجة الرضى بين التخصصات تجاه مساهمة الجامعة في نشر الوعي بأهمية الإحصاءات و تنمية الثقافة الإحصائية.

	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	فا	الدلالة الاحصائية
تباين مابين المجموعات	28.65	5	5.73	1.28	0.2736
تباين داخل المجموعات	1319.12	294	4.49		
المجموع	1347.77	299			

تبين النتائج المتحصل من خلال استعمال اختبار التباين ANOVA الى قبول فرض العدم (27.4%>5%) القائل أن الفرق في متوسطات درجة الرضى تجاه دور الجامعة بين التخصصات ليس له دلالة إحصائية على مستوى الدلالة 5% (أنظر الى نتائج الجدول التالى).أي تساوي متوسطات درجة الرضى حول مساهمة الجامعة في تنمية الثقافة الاحصائية مابين التخصصات.

3.14.IV.وسائل تنمية الثقافة الاحصائي :لمعرفة الوسيلة التي تساهم في التنمية الثقافية بالدرجة الاولى قمنا بطرح السؤال الآتي: في رأيك ماهي الوسيلة التي تساهم في نشر الوعي الإحصائي . وطلبنا من الرواد ترقيمها من 1 الى 3. كانت إجابة الرواد كمايلي:

الشكل رقم 82: توزيع الرواد حسب رأيهم حول العناصر المساهمة بالدرجة الأولى في تنمية الثقافة الإحصائية وحسب التخصص.

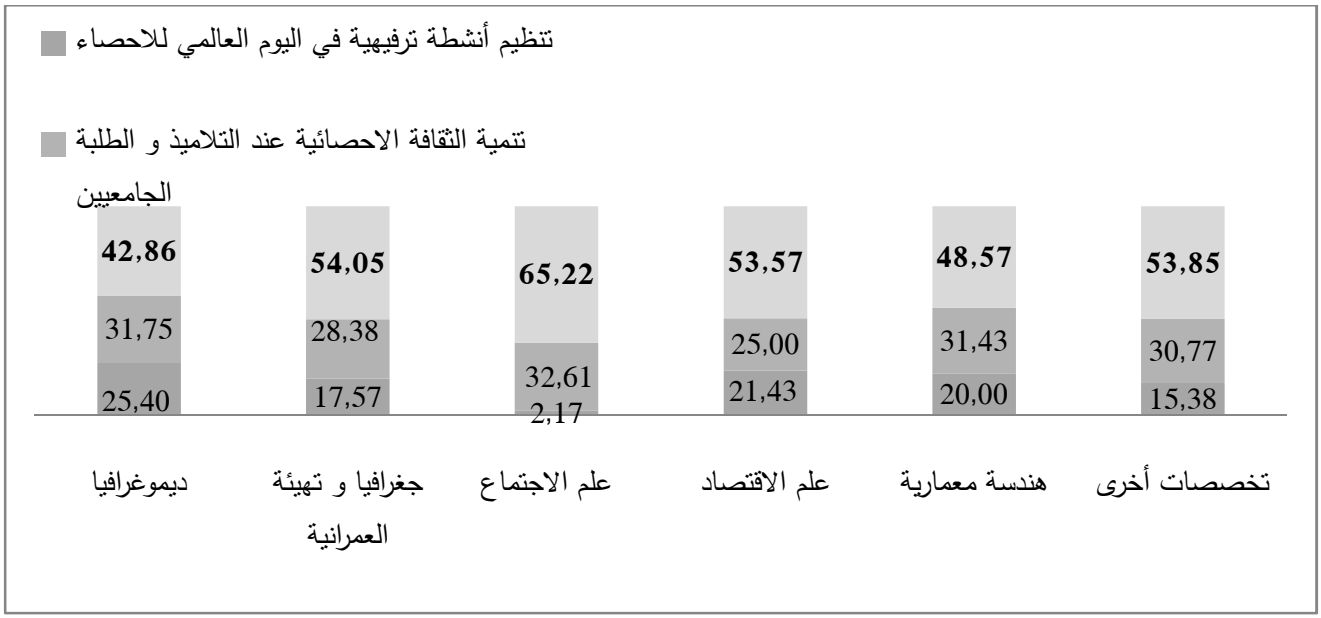

- 158 رائداً (نسبة52.67%) عبروا على ضرورة قيام الجهاز الرسمي للإحصائيات أومكونات أخرى من النظام الإحصائي ببرامج ثقيفية وتوعوية في وسائل الاعلام (نتائج جدول رقم 90 والتمثيل البياني رقم 67).

- 89 رائداً (نسبة 30%) عبروا على أن المناهج الدراسية في الثانويات والجامعات يمكن ان يكون لها دور فعال في نشر الثقافة الإحصائية لذى التلاميذ والطلاب. إذ تساهم هذه الفئة في تنمية التقافة الاحصائية للآباء والإخوة وكذلك لذى أفراد محيطهم الاجتماعي.

- 53 رائداً (نسبة 18%) عبروا عن أهمية تنظيم ملتقيات وأيام دراسية في اليوم العالمي للإحصاء.

الخلاصة:

يشكل الديوان الوطني للإحصائيات في نطاق إنتاج البيانات الإحصائية ذات جودة شامله دقيقة، مفصلة، قابلة للمقارنة...الخ) أحد الأعمدة الأساسية في تطوير المجتمع وبلورة ملامحه في الحاضر والمستقبل. ومن هنا تتوجه الأنظار الى الديوان الوطني للإحصائيات كمؤسسة إحصائية بحثية وتنموية قيادية في المجتمع، من خلال أهدافها ووظائفها، وذلك من خلال إعداد ونشر بيانات إحصائية يستفيد منها مستخدمي البيانات باختلاف تخصصاتهم أومجالات بحثهم.

ولأهمية هذا الجهاز في الدولة ركزنا مجال دراستنا على تحليل وضعه الراهن لجودة بيانات الديوان الوطني للإحصائيات. ومن خلال مراجعة منشورات الديوان ومسح رضى 300 من الجامعيين في مقر مكتبة الملحقة الجهوية للديوان الوطني للإحصائيات بولاية وهران حول الخدمات الذي يقدمها توصلنا الى النتائج الآتية:

1. الشمولية: ما يقارب39 % من الرواد عبروا عن عدم مساهمة الديوان الوطني للإحصائيات في إنتاج بيانات شاملة تغطي كافة القطاعات. وعبروا بإجماع عن عدم رضاهم عن هذا المعيار. إذ قدرت متوسط درجة الرضى ب4.63 /10. وهي درجة أقل من الوسط. ومقارنة متوسطات درجة الرضى مابين التخصصات بإستعمال إختبار تحليل التباين ANOVA سمحت بقبول الفرضية القائلة بأن متوسطات درجة الرضى متساوية مابين التخصصات.
2. التوزيع الجغرافي: الاتجاه العام حول هذا المعيار يميل الى الموقف الحيادي أي مساهمة الديوان الوطني للإحصائيات في إنتاج بيانات حسب الوحدات الجغرافية الى حد ما وهذا بنسبة 40.67% من مجموع الرواد. كما تؤكد النتائج المتحصل عليها عن عدم رضاهم عن تطبيق هذا المعيار. إذ قدرت متوسط درجة الرضى ب4.35 /10. وهي درجة أقل من الوسط. ومقارنة متوسطات درجة الرضى مابين التخصصات بإستعمال إختبار تحليل التباين ANOVA سمحت بقبول الفرضية القائلة بأن متوسطات درجة الرضى عن البيانات المتوفرة حسب الوحدات الجغرافية متساوية مابين التخصصات.

3. التفصيلية: أكثر من 60% من الرواد عبروا عن وجود ضعف في إنتاج البيانات التفصيلية حسب قطاع وحسب بعض المتغيرات السوسيواقتصادية والديموغرافية. كما تؤكد النتائج المتحصل عليها عن عدم رضاهم عن تطبيق هذا المعيار. إذ قدرت متوسط درجة الرضى ب4.46 /10. وهي درجة أقل من الوسط. ومقارنة متوسطات مابين التخصصات سمحت بقبول الفرضية القائلة بأن متوسطات درجة الرضى عن توفير البيانات التفصيلية متساوية مابين التخصصات.

4. قابلية المقارنة: يجمع عدد كبير من الرواد على الرأي القائل أن البيانات الإحصائية التي ينتجها الديوان الوطني للإحصاء في مجملها قابلة للمقارنة الى حد ما على المستوى المحلي أوعلى المستوى الدولي وهذا بنسبة 42.33%. كما تؤكد النتائج المتحصل عليها عن عدم رضاهم عن تطبيق هذا المعيار. إذ قدرت متوسط درجة الرضى ب4.63 /10. وهي درجة أقل من الوسط. ومقارنة متوسطات مابين التخصصات سمحت بقبول الفرضية القائلة بأن متوسطات درجة الرضى عن توفير البيانات قابلة للمقارنة متساوية مابين التخصصات.

5. الموثوقية: من خلال إستطلاع الرأي، سجلنا نسبة 80 % من مجموع الرواد عبرون عن عدم ثقتهم ببعض البيانات الاحصائية. وهي نسبة عالية جدا. كما تؤكد النتائج المتحصل عليها عن عدم رضاهم عن تطبيق هذا المعيار. إذ قدرت متوسط درجة الرضى ب4.67 /10. وهي درجة أقل من الوسط. ومقارنة متوسطات مابين التخصصات سمحت بقبول الفرضية القائلة بأن متوسطات درجة الرضى عن توفير البيانات موثوق بها متساوية مابين التخصصات.

6.الحصول على المعلومات الاحصائية: من خلال نتائج المسح الميداني سجلنا نسبة 55.67%من الرواد عبروا عن وجود نوعاما صعوبات أوعراقيل في جمع المعلومات الإحصائية. كما تؤكد النتائج المتحصل عليها عن عدم رضاهم عن تطبيق هذا المعيار. إذ قدرت متوسط درجة الرضى ب4.70 /10. وهي درجة أقل من الوسط. ومقارنة متوسطات مابين التخصصات

سمحت بقبول الفرضية القائلة بأن متوسطات درجة الرضى عن سهولة الوصول الى المعلومات الاحصائية بها متساوية مابين التخصصات.

7.دراسة الاحتياجات الحالية للمستخدمين والعمل على تلبيتها: من خلال النسب المتحصل عليها من المسح لاحظنا أن 47.67 %من الرواد عبروا على أن الديوان الوطني للإحصائيات يسعى الى حدما في دراسة للاحتياجات الحالية لمستخدمي البيانات. حيث قام بإنتاج بيانات جديدة (مستقاة خاصة من التعداد 2008). كما تؤكد النتائج المتحصل عليها عن عدم رضاهم عن تطبيق هذا المعيار. إذ قدرت متوسط درجة الرضى ب4.65 /10. وهي درجة أقل من الوسط. ومقارنة متوسطات مابين التخصصات سمحت بقبول الفرضية القائلة بأن متوسطات درجة الرضى عن دراسة الاحتياجات الاحصائية الحالية متساوية مابين التخصصات.

8.أساليب النشر:

ا.**النشر التقليدي:** من خلال المسح الميداني قمنا بطرح عدة أسئلة عن النشر التقليدي. وتحصلنا من خلال التفريغ النتائج التالية:

أ.مايقارب 58% من مجموع الرواد غير موافقون عن الحجم العددي للمطبوعات إذ يرون أنها قليلة مقارنة بمجالات إنتاج البيانات الإحصائية.

ب. أكثر من 57% عبروا أن المنشورات الاحصائية غير متناسقة وغير متكاملة في المواضيع التي تتناولها. وتكرار النتائج في الاصدارات لعدة سنوات.

ج.أكثر (55%) من نصف الرواد غير موافقون على طريقة ترجمة البيانات في الجداول الإحصائية.

د. أجمع أكثر من 48% من رواد اللذين استجوبناهم عن عدم موافقتهم على الطريقة المتبعة في تحليل وتفسير النتائج. أيضا عن عدم وجود نصوص تحليلية في أغلب المطبوعات الإحصائية.

ت. من خلال الاستطلاع الذي قمنا به، سجلنا عدم موافقة الرواد عن تهميش اللغة الوطنية في تحرير المنشورات والمجلات والتقارير النهائية وصفحة الموقع الالكتروني بنسبة 84% من بينها 61% غير موافقون تماما.

تؤكد النتائج المتحصل عليها عن عدم رضى الرواد عن . إذ قدرت متوسط درجة الرضى ب4.65 /10. وهي درجة أقل من الوسط. ومقارنة متوسطات مابين التخصصات سمحت بقبول الفرضية القائلة بأن متوسطات درجة الرضى عن النشر التقليدي الاحصائية الحالية متساوية مابين التخصصات.

ب.**النشر الإلكتروني:** من خلال النتائج المتوصل اليها سجلنا عدد كبير من الرواد غير راضون عن الخدمات المقدمة من طرف الديوان وهذا بنسبة 70% ويرجعون ذلك الى صعوبة الدخول الى الموقع وعدم توفير بيانات شاملة خاصة بجميع المصادر وجميع القطاعات. تؤكد النتائج المتحصل عليها عن عدم رضى الرواد عن . إذ قدرت متوسط درجة الرضى ب4.64 /10. وهي درجة أقل من الوسط. ومقارنة متوسطات مابين التخصصات سمحت بقبول الفرضية القائلة بأن متوسطات درجة الرضى عن النشر التقليدي الاحصائية الحالية متساوية مابين التخصصات.

9.دورية نشر البيانات الإحصائية:

يميل الاتجاه العام لنتائج البحث الى الرواد الذين صرحوا عن عدم رضاهم عن دورية ونشر البيانات الإحصائية ومثلت هذه الفئة نسبة 82% من بينها 17% غير راضون و71% غير راضون تماما. تؤكد النتائج المتحصل عليها عن عدم رضى الرواد عن . إذ قدرت متوسط درجة الرضى ب4.64 /10. وهي درجة أقل من الوسط. ومقارنة متوسطات مابين التخصصات سمحت بقبول الفرضية القائلة بأن متوسطات درجة الرضى عن دورية نشر البيانات متساوية مابين التخصصات.

10.الثقافة الاحصائية وزيادة الوعي الاحصائي بأهمية الاحصائيات:

ا.مساهمة الديوان الوطني للإحصائيات في تمنية الثقافة الإحصائية:

توضح النتائج المتحصل عليها أن الجهاز لا يساهم في خلق الوعي بأهمية الإحصائات وقدرت نسبتهم ب 69% من مجموع الرواد. تؤكد النتائج المتحصل عليها عن عدم رضى الرواد عن . إذ قدرت متوسط درجة الرضى ب10/4.64. وهي درجة أقل من الوسط. ومقارنة متوسطات مابين

التخصصات سمحت بقبول الفرضية القائلة بأن متوسطات درجة الرضى عن مساهمة الديوان في تنمية الثقافة الإحصائية الحالية متساوية مابين التخصصات.

ب.**التنسيق مابين الجامعة والديوان في تنمية الثقافة الإحصائية للطالب الجامعي وإنتاج كوادر مؤهلة للعمل في مجال الإحصاء:** يمكن القول أن الجامعة الجزائرية تملك المؤهلات اللازمة من طلبة وأساتذة وإرادة سياسية لأن تشارك في التعريف بأهمية الإحصائيات في المجتمع الجزائري. لاكن تبقى عاجزة في الوقت الحالى على تحقيق تلك الأهداف والنتائج المتحصل والتي سنعرضها تتبث ذلك:

1. أغلب الرواد عبروا عن أن التعريف بالجهاز الاحصائي كان عن طريق الأستاذ الجامعي بنسبة 67.33 من مجموع الرواد.
2. أكثر من 67% من مجموع الرواد عبروا عن عدم مساهمة برنامج مقياس الإحصاء في تنمية الثقافة الإحصائية في اتخاذ قرارات رشيدة تهدف الى تحقيق التنمية المستدامة.
3. أجمع مايقارب 45 % من الرواد على مساهمة الجامعة المحتشمة في إنتاج كوادر مؤهلة للقيام بالعمليات الاحصائية ميدانيا.

تؤكد النتائج المتحصل عليها عن عدم رضى الرواد عن . إذ قدرت متوسط درجة الرضى بـ4.71 /10. وهي درجة أقل من الوسط. ومقارنة متوسطات مابين التخصصات سمحت بقبول الفرضية القائلة بأن متوسطات درجة الرضى عن النشر التقليدي الاحصائية الحالية متساوية مابين التخصصات.

في ألأخير يمكن القول أن نتائج البحث أثبتث صحة جميع الفرضيات القائلة أن متوسطات درجة رضى مابين التخصصات متساوية. و أن الرواد غير راضون عن الخدمات المقدمة من طرف الجهاز الإحصائي الرسمي الجزائري (من حيث جودة البيانات الاحصائية، وأساليب نشر البيانات، تنمية الثقافة الإحصائية ،والتنسيق مابين الديوان والجامعة).

الإستنتاج العام والتوصيات:

أصبحت الانظمة الاحصائية في الوقت الراهن محاطة بالعديد من المتغيرات العالمية والاقليمية أبرزها التقدم العلمي والتكنولوجي الهائل، ثروة الاتصالات وألمعلوماتية والانفتاح الاعلامي والثقافي والحضاري. أدت هذه المتغيرات الى القيام بالعديد من المبادرات نذكر من أهمها: إصدار هيئة الامم المتحدة لعشر مبادئ منظمة للعمليات الإحصائية ؛ والميثاق الافريقى للإحصائيات ؛ ونظام نشر البيانات الإحصائية بناء القدرات الاحصائية وإعداد الإستراتيجية الوطنية للإحصاء. دعت هذه المبادرات بالدرجة الاولى الى إصلاح المنظومة الاحصائية وإعادة تنظيم هياكلها. كما دعت بمراجعة القوانين الخاصة بالأنشطة الاحصائية لحماية سرية البيانات الاحصائية للمدليين وإلزامهم بتقديم بيانات سليمة و تطبيق مبدأ حرية الحصول على البيانات الإحصائية الغير السرية وتسهيل عملية الحصول عليها من خلال طرق ووسائل حديثة ومتطورة واستقلالية الاجهزة الاحصائية في إنتاج المعلومات الاحصائية (بيانات أومؤشرات إحصائية مجردة من تدخل الدولة).

مع زيادة الاهتمام بالبيانات الإحصائية على المستوي الدولي والمحلي وتماشيا مع التطورات والحراك الدول ومسايرتا للمبادرات الدولية والاقليمية ساهمت السلطات المختصة في التشريع الجزائري بمراجعة المراسيم التشريعية الخاصة بالنظام الإحصائي. وهذا ما يؤكده المرسوم التشريعي رقم 94-01 لسنة 1994. حدد هذا الأخير مكونات المنظومة الاحصائية والمهام الجديدة للديوان الوطني للاحصائيات . و نص على أن الديوان المؤسسة المركزية المستقلة المكلفة بجمع المعلومات الإحصائية (من جميع القطاعات العمومية والخاصة)، وتوحيد المفاهيم، والحفاظ على سرية البيانات الاحصائية وتطبيق مبدأ إلزامية الاجابة ونشر وتحليل البيانات الاحصائية. والتنسيق مابين المؤسسات العمومية والخاصة.

رغم التعديلات الذي خصت بها بعض مواد المراسيم التشريعية إلا أنه مازالت تسجل بعض التغرات في محتواها ومضمونها:

- عدم وجود نص قانوني واضح يعرف النشاط الإحصائي ومراحل تنفيذه.
- عدم تحديد أهمية النشاط الإحصائي في المؤسسات.
- عدم التطرق إلى أهمية النشاط الإحصائي والبحث العلمي.
- عدم تحديد طبيعة العقوبات المسلطة ضد مستوفي البيانات عند جمعه لبيانات غير صحيحة. و المدلي ببيانات مغلوطة أو الإمتناع عن الإجابة.

إن تسجيل الأحداث الديموغرافية في الحالة المدنية هوأفضل مصدر للإحصاءات الحيوية المفصلة والدقيقة والهامة في الوقت المناسب. يستعمل الديوان الوطني منذ إنشائه طريقتين للحصول على الإحصاءات الحيوية الهامة. ومع ذلك، ليس بمقدور أي من الطريقتين توليد إحصاءات سنوية مفصلة ومستمرة وموثوق بها حسب المتغيرات السوسيوديموغرافية وحسب الوحدات الجغرافية. وهذا السبب الرئيس الذي يجعل الديوان الوطني للإحصائيات في محل الإنتقاد.

يواجه الديوان الوطني للإحصائيات مند إنشائه الكثير من التحديات فيما يخص إنتاج إحصاءات التعداد القابلة للمقارنة الإقليمية والدولية. ومسايرتها للتوصيات. من خلال مراجعة اللإستمارات الخاصة بالتعدادات الثلاث الأخيرة ونتائجها تمكنا من إستخلاص النقاط الآتية:

1. يوفر التعداد الجزائري (خاصة تعداد 2008)الإحصاءات التي يمكن الإعتماد عليها في صنع القرارات الرشيدة.
2. أصبحت بيانات الوفيات والخصوبة من البيانات الأولية في إستمارة التعدادات الثلاث حيث يوفر التعداد الأخير (2008) لأول مرة لمستخدمي البيانات جدول الوفيات.
3. عدم استمرارية بعض البيانات الإحصائية للتعداد . مثل إحصاءات الإعاقة والهجرة.
4. تحسن ملحوض في الإدلاء ببيانات العمر والجنس تعداد 2008 مقارنتا بتعدادين السابقين (1987و 1998) و تناسق داخلي لبيانات الخصوبة و الزواجية مابين التعدادات الثلاث (1987و 1998و 2008) و المسوحات الوطنية.

تعد طرق نشر البيانات الاحصائية عنصرا مهما من عناصر النشاط الاحصائي للديوان الوطني للاحصائيات. فعملية النشر المعتمدة من طرف الديوان تتمثل في النشر عن طريق الوسائل

التقليدية (المشورات، المجلات والتقاؤير) وعن طريق النشر الالكتروني (الاقراص المضغوطة، البريد الالكتروني والموقع الالكتروني). رغم تعدد أساليب نشر البيانات الاحصائية الا أن مازالت وسيلة النشر التقليدي من أكثر الطرائق استخداما والمفضلة لدى الرواد. ويعود ذلك الى توفرها على المعلومات الخاصة ببعض القطاعات وعدم بدل جهد كبير في جمع البيانات بحيث يساعده في ذلك صاحب المكتبة. كما تتواجد فيها نتائج التعدادات والإحصاءات الحيوية والمسوحات (المعلومات الاحصائية القديمة والحديثة التي تسمح بمعرفة التطورات التي عرفتها الظاهرة المدروسة). على عكس وجهت إنتقادات كثيرة حول خدمات الموقع الالكتروني للديوان. حيث يتفق الرواد على أن الموقع ينشر فقط الاحصاءات بعض المنشورات وغالبيتها ذات طابع اقتصادي. أيضا تتطلب عملية جمع البيانات عبر الموقع الالكتروني وقت كبير في فتح صفحة خاصة به وكذا في تحميل المنشورات (غالبيتها غير متوفرة في الموقع الالكتروني).

يعتبر الديوان الوطني للإحصائيات الركن المحوري في تنمية التفافة الاحصائية لذى الجمهور(المدلي بالبيانات الاحصائية والمستخدم للبيانات الاحصائية). إلا أنه وللأسف لا يساهم الديوان في تحقيق هذا الهدف، لكونه بعيد عن وسائل الاعلام وغير متواجد في المؤسسات التعليمية. وللتعريف بأهم عمليات جمع الإحصائيات وأهمية الاحصائيات في معرفة واقع المجتمع الجزائري من مختلف القطاعات ولاستجابة الجمهورية على الادلاء بالبيانات الشخصية الدقيقة يستلزم تواجد الديوان في هذه الاماكن.

أما سياسة الجامعة تجاه تنمية الثقافة الاحصائية غير واضحة. إذ يذهب البعض الى القول أنها لم تقم بالدور الهام والفعال أتجاه تحقيق ذلك. فمازالت الجامعة الجزائرية تعيش عزلة عن الواقع. خاصة أن جل المؤسسات المنتجة تعاني من نقص اليد العاملة ذات الكفاءة المهنية وعلى رأسها الديوان الوطني للإحصائيات الذي يتهم الجامعة بسوء التكوين مما يجعله يعيد تدريب إطاراتها.

أما الحديث عن أهمية تدريس مقياس الاحصاء في الجامعة ، فنجد الطالب حائرا للإجابة على دور مقياس الاحصاء في تنمية الثقافة الاحصائية، إذ أكثر من نصف الرواد أجمعوا على أن

مقياس الاحصاء عبارة عن مجموعة من العمليات الحسابية فقط ولا يمكن إعتباره مقياس ينمي الثقافة الإحصائية عند الطالب. فالطالب في الجامعة لايزال يدرس النظريات والبدايات الاولى لهذا العلم طيلة سنوات دراسته مما يقلل من حيويته ومشاركته، بالتالي مواضيع المقرر بقيت حبيسة لكل ما ماهونظري وقديم.في حين هناك مواضيع وقضايا جديدة تستدعي الدراسة. وإنطلاقا مما ذكر، يدعو أغلب الرواد الى ضرورة تغيير المحتوى فيقترح الرواد ربط البرنامج المقرر عليهم بالواقع المعاش(ملاحقة التطورات المحلية والعالمية).

أخيراً, من خلال نتائج المسح يمكن تلخيص متطلبات مستخدمي البيانات الاحصائية (رواد الديوان الوطني للاحصائيات) في النقاط الآتية:

1. الاستغلال الأمثل للبيانات الإحصائية المتاحة فعلياً إذ يتم إتاحة البيانات بصورة دائمة خاصة للمستخدمين، ووضع حد لظاهرة التأخير الشديد فى عملية توفير البيانات والوقت بين انتاج البيان ونشره. وتوفير المعلومات حول المنهجيات المتبعة عن جمع وتحليل البيانات الإحصائية ، وبالتالي تقليل صعوبة التعامل معها وإستخدامها.
2. مراجعة تطبيق المعايير الدولية لتوثيق البيانات الموجودة بصورة دائمة والتصريح بمصادر البيانات الثانوية .
3. عدم حدوث تعارض بين المفاهيم المستخدمة للمتغيرات الاحصائية ومراجعة المفاهيم وأدوات التحليل والتجميع علي المستوي المحلي ، وضمان اتساقها مع المفاهيم وآليات التجميع والتحليل علي المستوي الدولي وهذا لتفادي إعطاء نتائج متناقضة أوخاطئة . بمعنى آخر، إن مبدأ توحيد المفاهيم والتصنيفات في جمع البيانات الاحصائية (التعليم ، الصحة، العمل، الصناعة، التجارة، الاحداث الديموغرافية) كان تطبيقه ميدانيا توقيعيا وشكليا مرتبط بفلسفة الديوان وتحت توجيهات من السلطة السياسية في البلاد. حيث لا يستعمل الديوان مفاهيم وتصنيفات موحدة في جمع المعلومات الاحصائية من مصدر الى آخر من جهة ومن جهة أخرى في المصادر الدورية وأفضل مثال عدم استعمال نفس التعاريف أوالتصنيفات من تعداد الى آخر مثل: تصنيف الحالة الزواجية، تعريف البناية والمسكن، تعريف وتصنيف الطبقة النشيطة والبطال.....).

4. التكرار الدوري للمسوح ومراجعة فجوات البيانات واستكمالها بالطرق الإحصائية المناسبة . أيضا إجراء المسوح في الوقت المناسب لبحث الظواهر التنموية محل الاهتمام ، وليس في الوقت المحدد من قبل الجهات المانحة وذلك لضمان دقة البيانات المجمعة بعيداً عن قيود التمويل.
5. استقلالية الجهاز الإحصائي ودعم الثقة في البيانات الإحصائية الصادرة عنه. وإعادة بلورة الجهاز الإحصائي والمؤسسات الإحصائية وتقييمها من قبل مستخدمي البيانات.

كما يمكن تلخيص نقاط قوة وضعف الديوان الوطني للإحصائيات التالية:

أهم نقاط القوة:

1. وجود تشريعات تحكم النشاط الإحصائي أهمها المرسوم التشريعي رقم 82-489 سنة 1982م ومرسوم رقم01-94 سنة1994م
2. الإلتزام بأهمية الإحصاء في رسم السياسات وتوفير بيانات نوعاما دورية.
3. يتولى الديوان عمليات التنسيق.
4. تطوير سياسة نشر وتبادل المعلومات بطريقة النشر الألكتروني.

أهم نقاط الضعف:

1. إنخفاض مستوى نوعية الإحصاءات وصعوبة الوصول إليها
2. الحاجة الى الدقة في المنهجية وموثوقية البيانات الإحصائية
3. لايزال الديوان الوطني للإحصائيات غير قادر على إعداد المعلومات الإحصائية بمواعيد ثابتة تتطلبها عمليات إتخاد القرارات في المجالات المختلفة.
4. الإحصاءات المتوفرة لاتستجيب لشروط الطلب بشكل مناسب لمستخدميها.
5. الحاجة لتطوير طرق وأساليب النشر الإحصائي والحصول على المعلومات في ضوء التطوير الحاصل في تقنية المعلومات والأتصالات.
6. الحاجة لتطوير الموارد البشرية في مجال التوضيف وبناء المهارات.
7. ضعف مساهمة الديوان في تنمية الثقافة الإحصائية.

8. ضعف التنسيق مابين الديوان والمؤسسات الجامعية.

التوصيات:

مع تطور الأنظمة الإحصائية في العالم وخصوصا في بعض الدول العربية، وذلك نتيجة وضع إستراتيجية وطنية للإحصاء وتطبيق المبادئ والتوصيات الدولية ونتيجة المنافسة القوية. أصبح الطلب عل إستحداث النظام الإحصائي في الجزائر خاصة نظام جهازها الاحصائي الرسمي (الديوان الوطني للإحصائيات) من أهم المطالب. ولايمكن تحقيق هذا المطلب دون الأخد في الحسبان توصيات المستخدمين والمستفدين من المعلومات الإحصائية.

من خلال البحث يمكننا تقديم التوصيات التالية:

التوصية الأولى: ضرورة تطبيق الإستراتيجية الوطنية للإحصاء لبناء القدرات الإحصائية ووضع برنامج متكامل للتطوير الإحصائي يسعى الى إنتاج وتوفير إحصاءات عالية الجودة تلبي حاجات مستخدميها، وينسجم مع خطة التنمية المستدامة.

التوصية الثانية:ضرورة قيام الديوان الوطني للإحصائيات بمسح ميداني حول إحتياجات ومطالب مستخدمي البيانات .ومسح أيضا رضاهم عن الخدمات التي يقدمها. يهدف هذا المسح الى تحديد الاحتياجات والمطالب الحالية والمستقبلية للبيانات الإحصائية في جميع القطاعات.

التوصية الثالثة : توفير بيانات ومعلومات إحصائية عالية الجودة لارتقاء بمستويات إستخدماتها في التخطيط والبحث, ويجب على الديوان الوطني للإحصائيات تحسسن تغطية وشمول ونوعية البيانات الإحصاءات الآتية:

- إحصاءات الهجرة الدولية.
- الإحصاءات الديموغرافية القطاعية و التفصيلية.
- الإحصاءات التربوية والتعليم العالي.
- التكوين المهني والتشغيل.

- الإحصاءات الاقتصادية والمالية والقطاعية.
- إحصاءات الدخل والاستهلاك.
- الإحصاءات الاجتماعية والثقافية والصحية والسياحية.
- النقل والإتصال.

التوصية الرابعة: زيادة الدعم المادي للديوان الوطني للإحصائيات من طرف الدولة وهذا لتوفير المتطلبات المادية والبشرية والتكنولوجية لتنفيد العمليات الاحصائية ونشر نتائجها في فترات قصيرة.

التوصية الخامسة: يجب مراجعة النصوص التشريعية الصادرة في سنة 1994 لكونها غامظة ولم تحدد كيفية تطبيقها وفي أي حالة تطبق (على سبيل المثال المراسيم التشريعية الخاصة بسرية البيانات الإحصائية،وإلزامية الإجابة،وإستقلالية الجهاز الإحصائي). كما يجب أيضا توعية الجمهور بهذه النصوص (حتى يدلي ببيانات سليمة وصحيحة) عبر وسائل الإعلام المختلفة وفي المناهج الدراسية.

التوصية السادسة: تعزيز التنسيق مابين الديوان الوطني للإحصائيات والمؤسسات الاحصائية إذ توجد علاقة طردية مابين هاتين المؤسستين (التكوين/التوضيف). يجب على المسؤولين في الجامعة والديوان الوطني للإحصائيات برمجة تربصات للطلبة (لكونه الؤسسة الرسمية المنتجة للإحصائيات) وهذا لتطبيق الجانب النظري. حيث الهدف من هذه التربصات هو تكوين إطار جامعي مؤهل للقيام بالعمليات الإحصائية في أبحاثه الأكادمية أوأثناء توزيفه في الديوان. إضافتا الى ذلك يجب على الديوان الوطني للإحصائيات القيام بأيام دراسية (على سبيل المثال القيام بالأيام الدراسية في الوم العالمي للإحصاء)داخل المؤسسات الجامعية وهذا تنمية ثقافة الإحصائية لدى الطلاب الجامعيين.

التوصية السابعة: العمل على تطوير طرق وأساليب النشر الإحصائي خاصة الموقع الإلكترونية الذي يعتبر من الأساليب الحديثة التي أصبحت الأكثر إستعمالا في الوقت الراهن من طرف

الجامعيين. وأيضا تعتبر الوسيلة المريحة للوقت وللتنقل (خاصة للطلاب الذين يقطنون في الولايات التي لا توجد بها الملاحق الجهوية للجهاز).

المراجع

1.المراجع بالغة العربية :

1. **أحمد حسن الرفاعي(2005)** "مناهج البحث العلمي" دار وائل للنشر. الأردن، الطبعة الرابعة.
2. **بيار بورديو(1990)** " الوعي بين الفرد والجماعة" ترجمة علي سالم مجلة الفكر العربي المعاصر. عدد 74-75 .
3. **سعدي شاكر حمودي(2009)** " مبادئ علم الإجتماع وتطبيقاته في المجالين التربوي والإجتماعي. دار الثقافة للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى.
4. **عبد العزيز فهمي هيكل (1966)**" مبادئ الأساليب الإحصائية"، المركز الدولي لتعليم الإحصاء، بيروت، الطبعة الأولى، 1966.
5. **عبد الغني عمار** (1998)" منهجية وأساليب البحث العلمي وتحليل البيانات بإستخدام البرنامج إحصائي" دار حامد لنشر والتوزيع. الطبعة 2,القاهرة.
6. **عبيدي الشافعي(2008)**" قانون الأسرة" ، دار الهدى للنشر، عين مليلة –الجزائر.
7. **عمار بوحوش ومحمود الذنيبان(1995)**" مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث" ديوان المطبوعات الجامعية. بن عكنونالجزائر.
8. **غالب علي الداودي (2004)** "المدخل الى علم القانون"" دار وائل للنشر .عمان، الطبعة السابعة.
9. **محمد مهدي مسعودي (1992)**" مكانة الإنتاج الجامعي في الثقافة الوطنية" سلسلة علوم التربية عدد 3. تونس .
10. **مراد بن أشنهوا(1981)**" نحوالجامعة الجزائرية" ترجمة عائدة أديب بامية د.م.ج .الجزائر.

التقارير والوثائق:

1. **إسماعيل علوان الدليمي مستشار تنمية بشرية** " الهياكل التنظيمية للأجهزة الإحصائية في الدول العربية" المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية . جوان /أوت 2008.
2. **أمانة منتدى Paris 21** " دليل تصميم إستراتيجية وطنية لتطوير الإحصاءات" 8 نوفمبر 2004.
3. **الأمم المتحدة** " المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية" سنة 1994، الوثيقة E /1994/29-E/CN.3/1994/18.
4. **الأمم المتحدة ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)**" تعزيز دور الأنظمة الإحصائية الرسمية الصادرة عن الأمم المتحدة" صنعاء 26. 29 ماي 2008 ص 6 ، رمز الوثيقةE/ESCWA/25/5.
5. **الأمم المتحدة ، وحدة الإحصاءات العامة**" المبادئ الأساسية العشر للإحصاء" الوثيقة E/1994/29-E/CN.3/1994/18
6. **الأمم المتحدة ،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،** " سبل تعزيز دور الأنظمة الإحصائية الوطنية في تطبيق المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية الصادرة عن الأمم المتحدة" صنعاء 2008 ص4 الوثيقة E/ESCWA/25/5.
7. **الأمم المتحدة,** دليل مبادئ وتوصيات هيئة الأمم المتحدة، 1958 المنقح سنة 2006.
8. **الأمم المتحدة، المجلس الإقتصادي والإجتماعي** " تنسيق القدرات الإحصائية في غفريقيا" جانفي 2008 ، ص 5الوثيقة E/CN3/2008/14.
9. **الأمم المتحدة، المجلس الإقتصادي والإجتماعي**" التنمية الإحصائية في إفريقيا"(الوثيقة E/E/CACO/E/27/13).
10. **تقرير المنتدى الثالث لتعزيز القدرات الإحصائية العربية. اليمن .2007**" بدء تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات ".
11. **تقرير المنتدى الثاني لتعزيز القدرات الإحصائية العربية. سلطنة عمان 18. 21/ 9/ 2005**" إعلان مسقط لإطلاق الإستراتجيات الإحصائية"

12. **تقرير المنتدى الخامس لتعزيز القدرات الإحصائية العربية الأردن 2011**" الإحصاء والإعلام وصنع السياسات " .
13. **تقرير المنتدى الرابع لتعزيز القدرات الإحصائية العربية. القاهرة. 25. 27 ماي 2009**" تقييم العمل على الاستراتيجية الوطنية للإحصاء".
14. **جامعة الدول العربية، القطاع الإقتصادي، إدارة الإحصاء وقواعد المعلومات،** " دراسة مشروع تعزيز القدرات الإحصائية العربية" ، 2008.
15. **دليل هيئة الأمم المتحدة** " مبادئ الإحصاء" الطبعة الثالثة، 2003
16. **الديوان الوطني للإحصائيات** "دليل العدادد سنة 1987، 1998 و2008.
17. **محمد عبد العال النعيمي**" مناهج الإحصاء بين الدراسة والتطبيق الميداني "المؤتمر العربي الأول عمان الأردن 12. 13 نوفمبر 2007.
18. **محمد كلكول "المنظومة الإحصائية في الجزائر** " الخطوط العريضة للإحصاء بالديوان الوطني للإحصائيات لسنتي 2003-2004". منتدى تعزيز القدرات الإحصائية العربية . مساعد المدير العام في الديوان الوطني للإحصائيات ،عمان/الأردن 08-2003/09/10.
19. **مصطفى زايد**" التنمية الإجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر" د.م.ج. الجزائر 1986 ص109
20. **المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية**" دراسة عن هياكل التنظيمية للأجهزة الإحصائية في الدول العربية"سنة 2007 .
21. **المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية**" واقع التشريعات المنظمة للعمل الإحصائي العربي، 2008 .
22. **المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية** " كراس الإجراءات المعيارية لمراجعة مشاريع القوانين والتشريعات المختلفة لضمان توافقها مع متطلبات العمل الإحصائي" عمان. المملكة الأردنية الهاشمية. سنة جويلية /أوت 2008.
23. **يوسف فلاح** " إطار بناء القدرات الإحصائية في الدول العربية" مدير عام التخطيط والتطوير والتنسيق الإحصائي، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

الجرائد الرسمية:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية " سنة 1962،العدد18
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية " سنة 1964، العدد
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية سنة 1970، العدد 93.
4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية " سنة 1971 .العدد41
5. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية بسنة 1982 العدد54.
6. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية سنة 1985. العدد53.
7. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية .سنة 1987العدد51.
8. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. سنة 1994العدد03.
9. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية .سنة 1994العدد31.
10. الجريدة رسمية للجمهورية الجزائرية. سنة1995العدد 81
11. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية .2010العدد31،

المراجع بالفرنسية

1. **BIRABEN.J.N (1969)**, "ESSAI d'estimation des naissances de la population Algérienne depuis 1891".In populationn n°4, INED, Paris.
2. **Blanchet .A. Gotman.**" L'enquête et ces méthodes" l'entretien. Sous la direction de Singly F. de Ed Nathan Université, Paris.
3. **Bourdieu.p et passeron.j.c (1963)** " les héritiers, les étudiants et la culture " Minuit.Paris.
4. **DUMONT.F(1992)**," Démographie-Analyse des population et démographie économique", édition DUNOD,Paris,
5. **ELISABETh Bruxer (2005)** "Une brêve histoire de la démographie" Université de starsbourg. Novembre.2005.
6. **FNUAP**. Commission économique pour l'Afrique (CEA) (1984) "L'execution D'un Recensement de la population et de l'habitat et sur

L’utilisation des progiciels Statistiques pour les pays Africains Francophones". YAOUNDE.

7. **FRANCIS Gendreau** (1987)"Annales de démographie historique "Paris : Karthala. CEPED
8. **FRANCIS Gendreau** (1996), "Démographie africaines", Université francophones, Paris, édition ESTEM.
9. **GURBY (1996)** "Sauver le recensement Africain". La chronique de CEPED, Paris.
10. **JOLIVOT. Roger (1967)**" La collecte Et L’exploitation Des Statistiques courantes En Algérie". Rapport du 12 juin au 10juillet 1967
11. **Kateb Kamel (2004)** " La statistique coloniale en Algérie (1830-1962) ", courrier des statistiques**,** n°112, Paris, décembre
12. **KERKOUB M. (1974) :** "Etat Civil en Algérie", **direction des statistiques**,Oran
13. **Kerkoub, M. (1972)** : "L'Etat civil en Algérie", **direction des statistiques, Oran**
14. **P.Bourrdieu J.c Passeron (1964)** Les héritiers " ed :Minuit.Paris
15. **TABUTIN.D (1982)**, "Quelque problème de collecte et analyse de la fécondité et de la mortalité dans un recensement" , Département de Démographie, UCL, document de rechèrche n°67, Louvin-la-Neuve.
16. **TABUTIN.D (1983)**,"La collect des données en démographie. Méthode, organisation et exploitaton", département de démographie, UCL, ordina édition, Liège.
17. **TABUTIN.D,(1984)**, "La fécondité et la mortalité dans les recensements africains des 25 dernière années" In population n°4, Paris.
18. **VALLIN.J (1985)**, "Présentation et analyse critique des sources statistiques", sous la direction de rolant pressat, Institut National d’Etudes Démographiques (INED), Organisation Mondiale de la Santé (OMS),

Document et rapport

.

1. **Gérard Chenais (2009)** "La Démarche “Qualité” dans l’élaboration d’une Stratégie National de Développement de la Statistique".Paris 21
2. **Groupe de Démographie Africaine(-INED-IDP-INSEE-MICCOP-OROSTOM) (1980)** " Recensement Africain", Edition INED, Paris, Partie n°1.
3. **Groupe de Démographie Africaine INED-IDP-INSEE-MICCOP-OROSTOM (1981)** "Recensement Africain", Edition INED, Paris, Partie n°2
4. **Groupe de Démographie Africaine INED-INSEE- SEAE-OROSTOM (1973)** "Source Et Analyse des données démographiques", Edition INED, Paris, Partie n°1.
5. **MEDSAT II** " Rpport sur la situation Statistique nationale". Version 1. Date : 30novembre 2006 . voir le site WEB : http//www.paris21.org
6. **MESRS**" La reforme de l’enseignement seperieur " imprimerie officielle. Alger. Alger 1971
7. **NATION UNIES** (1998) "Principe et reconmendations concernant les recensements de la population et l’habitat", NEW WORQUE, Serie M n°67/Rev, P 246
8. **ONS :** Rapport méthodologique de RGPH 1977
9. **Eurostat (2010)**"Cadre juridique pour les statistiques européennes : la loi statistique " compact guide. Edition.

Annuaires Statistiques

- Gouvernement Général de l’Algérie (1873), "Statistique de l’Algérie". Alger. Gouvernement Général de l’Algérie, Direction de l’Agriculture, Du
- ONS : Annuaire Statistique de L’Algérie’n°1-27
- ONS : Algérie En quelque chiffres (1 à41)
- ONS : Collection Statistique (de 1 à168)
- Note de conjocture

المواقع الإلكترونية

Site WEB

جامعة الدول العربية " إدارة الإحصاء وقواعد المعلومات"	www.lasportal.org
الأمم المتحدة قسم الاحصاء	http://www.un.org/ar/development/desa/index.html
منتدى باريس 21	www.Paris 21 .org
المعهد العربي للتدريب و البحوث الإحصاء	www.aitrs.org

المواقع الإلكترونية للأجهزة الاحصائية العربية المستعملة في الدراسة:

الجزائر " الديوان الوطني للإحصاءات "	www.ons.dz
تونس" المعهد الوطني للإحصاء"	www.ins.nat.tn/
موريطانيا" المكتب الوطني للإحصاء"	www.ons.mr
اليمن "الجهاز المركزي للإحصاء "	www.cso.yeman.org
الأردن "دائرة الإحصاء العامة"	www.dos.gov.jo
قطر "جهاز الإحصاء"	www.qsa.gov.qa
الإمارات العربية المتحدة " المركز الوطني للإحصاء"	www.uaestatistics.gov.ae
فلسطين	www.pcbs.gov.ps

الملحق رقم 1: المبادئ العشر لهيئة الأمم المتحدة سنة 1994

المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية (اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة)

*المبدأ الأول: **التناسب والتجرد والمساواة في الحصول على الإحصاءات الرسمية***

"إن الإحصاءات الرسمية عنصر لا يمكن أن يتم الاستغناء عنه في النظام الإعلامي لأي مجتمع ديمقراطي، وذلك بما تقدمه للحكومة والاقتصاد والجمهور من بيانات عن الحالة الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية والبيئية، ومن اجل تحقيق ذلك يتعين أن تقوم الوكالات المعنية بالإحصاءات الرسمية بجمع ما يثبت فائدته العملية من البيانات الإحصائية وتوفيره للمواطنين بتجرد وذلك وفاء بحقهم في التماس المعلومات والتحقق منها."

*المبدأ الثاني: **المعايير والأخلاقيات المهنية***

" حفاظا على الثقة في الإحصاءات الرسمية, يتوجب أن تقوم الوكالات الإحصائية، وفقا لاعتبارات فنية دقيقة تشمل المبادئ العلمية والآداب المهنية, بتحديد أساليب وإجراءات جمع البيانات الإحصائية وتجهيزها وتخزينها وعرضها."

*المبدأ الثالث: **المسؤوليّة والشفافيّة***

" تيسيرا للتفسير السليم للبيانات, تقوم الوكالات الإحصائية ووفقا للمعايير العلمية بعرض المعلومات المتعلقة بمصادر الإحصاءات والأساليب والإجراءات التي تطبق بشأنها."

المبدأ الرابع: **منع الاستعمال غير السليم للإحصاءات الرسمية**

"يجوز للوكالات الإحصائية أن تعلق على أي تفسير خاطئ أو استعمال غير سليم للإحصاءات."

المبدأ الخامس: **اعتبار التكلفة**

"يجوز الحصول على البيانات من اجل الأغراض الإحصائية من أي مصدر كان، سواء كان ذلك من الدراسات الاستقصائية الإحصائية أو من السجلات الإدارية. كما ينبغي للوكالات الإحصائية حين تختار المصدر أن تضع في الاعتبار العناصر المتعلقة بالنوعية والتوقيت والتكاليف والعبء الذي يقع على كاهل المجيبين."

المبدأ السادس: **السرية (الخصوصية)**

"**يتعيّن إضفاء السرية التامة على البيانات المتعلقة بالأفراد التي تجمعها الوكالات الإحصائية لأغراض إعداد الإحصاءات، سواء تعلق ذلك بأشخاص طبيعيين أو معنويين، ويتعين استخدامها بالضرورة في الأغراض الإحصائية.**"

المبدأ السابع: **التشريع**

"**تعلن على الملأ القوانين والإجراءات والتدابير التي تعمل بموجبها النظم الإحصائية.**"

المبدأ الثامن: **التنسيق**

"**يعتبر التنسيق بين الوكالات الإحصائية داخل البلدان أمرا ضروريا من اجل تحقيق التناسق والفعالية في النظام الإحصائي.**"

المبدأ التاسع: **المعايير الدولية**

" يعزز قيام الوكالات الإحصائية في كل بلد من البلدان باستخدام المفاهيم والتصنيفات والأساليب الدولية بانسجام النظم الإحصائية وكفاءتها على جميع المستويات الرسمية".

المبدأ العاشر : **التعاون الدولي**

" **يسهم التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في مجال الإحصاءات في تحسين نظم الإحصاءات الرسمية في جميع البلدان** ".

الملحق رقم 2

المبادئ العامة للإحصاء في التشريع العربي (مابعد 1994)

الجدول رقم 1.3: النصوص التشريعية العربية الخاصة بمبدأ سرية البيانات الإحصائية

تونس **قانون عدد32لسنة 1999**	ولا يمكن استعمال المعلومات الشخصية ذات علاقة بالمراقبة الجبائية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ولا تنطبق على المصالح الإحصائية التي تمتلك هذا النوع من المعلومات والإجراءات القانونية المتعلقة بحق الإطلاع على المعلومات والإجراءات القانونية المتعلقة بحق الإطلاع على المعطيات الخول للمصالح الجبائية. وفي كل الحالات لا يمكن استعمال المعطيات الشخصية إلاّ لأغراض إحصائية وأعوان الإحصاء مطالبون باحترام السر المهني.
موريطانيا **قانون رقم 017/2005 لسنة 2005**	لا يجوز استخدام المعلومات الفردية ذات طابع الاقتصادي أو المالي التي تتضمنها هذه الاستمارات لأغراض لها صلة بالرقابة الجبائية أو الاقتصادية أو الاجتماعية. ولا تخضع المصالح المؤتمنة على هذه البيانات للالتزامات القانونية المتعلقة بحق المصالح الجبائية في الحصول على البيانات. لا يجوز بأي حال من الأحوال استخدام البيانات الفردية التي يتم جمعها خلال المسوح الإحصائية العمومية لأغراض أخرى غير نشر وتوزيع نتائج إحصائية مجمعة. على المصالح المكلفة بجمع البيانات الإحصائية ومعالجتها التأكد، عند نشر أو توفير النتائج الإحصائية المجمعة للغير، أنه لا يمكن التعرف على الأشخاص المعنيين إلا إذا كان من الواضح أن هذا النشر أو التوزيع لايؤدي الى المساس بالحياة الشخصية لهؤلاء الأفراد. يلزم وكلاء المصالح العمومية والهيئات التي تساهم في التعدادات أو المسوح العمومية بالمحافظة على السر المهني.
اليمن **قانون رقم (28) لسنة 1995**	مادة (5) : تعتبر جميع البيانات الخاصة بالمكلفين والتي تتعلق بالتعداد وبالمسوح الشاملة أو بالعينة سرية ولا يجوز نشرها ، ويحظر إطلاع الغير عليها أو تبليغه بها إلاَّ بموافقة ص احب الشأن . مادة (6) : تستخدم البيانات والمعلومات التي يحصل عليها الجهاز لأغراض تنفيذ مهامه الإحصائية ، ويحظر استخدامها أو الاستناد إليها لترتيب عبء مالي أو دليل في جريمة أو لأي تصرف قانوني آخر ، ويجوز استخدامها كبينة ضد من قدم معلومات غير صحيحة.
اردن **قانون رقم (12) لعام 2012**	تعتبر جميع المعلومات و البيانات الفردية التي تقدم للدائرة و المتعلقة بأي مسح أو تعداد سرية لايجوز لها أو لأي من العاملين لديها إطلاع أي شخص أو جهة عامة أو خاصة عليها أو الكشف عنها، كليا أو جزيئيا أو إستخدامها لأي غرض غير الجداول الاحصائيةوذلك تحت طائلة المسائلة القانونية تتقيد الدائرة عند نشرها للإحصاءات الرسمية بعدم إضهار أي بيانات أفرادية حفاضا على سريتها يتعين على كل موضف في الدائرة أداء القسم و التوقيع على تعهد يلتزم بموجبه بعدم إفشاء أو نشر أي معلومات أو بيانات افرادية وعلى الدائرة إتحاد الاجراءات الكفيلة بحماية البيانات التي يتم جمعها وحفاظها في أماكن تتوافر فيهل شروط الأمان السلامة المادة 12: على الرغم مما وردة في الفقرة أ للمادة 11من هذا القانون: يجوز استخدام البيانات الافرادية لاتباث المخالفات التي ترتكب خلافا لأحكام هذا القانون كما يجوز استعمال هذه البيانات إذا وافق الشخص أو الجهة التي تتعلق البيانات الافرادية بأي منها خطيا على ذلك. يجوز للدائرة تزويد أي جهة بما تطلبه من بيانات أولية متوافرة لديها بموجب تعليمات يصدرها الوزير وذلك لمقاصد الدراسة و التحليل العلمي على أن تقدم تلك الجهة تعهدا تلتزم فيه بهده المقاصد شريطة أن تضمن الدائرة عدم شمول تلك البيانات لأي بيانات افرادية حفاضا على سريتها.

تابع	
قطر **قانون رقم (2) لسنة 2011 بشأن الإحصاءات الرسمية**	المادة 7:تكون جميع البيانات المتعلقة بأسماء وهويات المنشآت و الأفراد سرية، ولايجوز إفشاؤها لغير المخولين بالاطلاع عليها، إلا بموافقة كتابية من صاحب الشأن، ويحظر استخدامها لغير الأغراض الاحصائية. ومع مراعاة سرية البيانات الاحصائية، يجوز للجهات التي تشترك في جمع البيانات الاحصائية، تبادلها في مابينها. المادة 8: لايجوز استخدام أي بيان إحصائي أو الاستناد اليه، في ترتيب أي عبء مالي ضد من تقدم اليه، كما لايجوز اتخادها دليلاً في جريمة، أو أساسا لأي إجراء أو تصرف أو مساءلة قانونية، ومع ذلك يجوز استخدامه كدليل ضد من قدم معلومات غير صحيحة بالمخالفة لأحكام هذا القانون. المادة 9: لايجوز للجهاز نشر أي بيان عن مصدر المعلومات، وعليه إتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لمنع التعريف المباشر أو الغير المباشر بمصدر المعلومات.
الامارات **قانون اتحادي رقم (9) لسنة 2009**	المادة 14: 1. تعتبر جميع البيانات الشخصية التي تقدم للمركز والمتعلقة بأية مسوح أو تعدادات سرية، ولا يجوز للمركز أو لأي من العاملين فيه إطلاع أي شخص أو جهة عامة أو خاصة عليها أو الكشف عنها أو استخدامها لأي غرض غير القيام بالعمل الإحصائي، مالم يكن ذلك بناء على طلب الجهات القضائية 2. يتقيد المركز عند نشره للإحصاءات الرسمية بعدم إظهار أية بيانات شخصية حفاظا على سريتها . 3. يجب على المركز اتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية البيانات التي يتم جمعها وحفظها في أماكن تتوافر فيها شروط الأمان والسلامة . المادة 15:استثناء من حكم المادة (14) من هذا القانون، يجوز استعمال البيانات الشخصية في الحالتين الآتيتين: 1. إثبات المخالفات التي ترتكب خلافاً لأحكام هذا القانون أو اللوائح الصادرة بموجبه . 2. موافقة الشخص أو الجهة التي تتعلق البيانات الشخصية بأي منهما كتابةً على ذلك .
فلسطين **قانون الإحصاءات العامة رقم (4) لسنة 2000**	المادة 17:تعتبر جميع المعلومات والبيانات الفردية التي تقدم الى الجهاز لأغراض الإحصاء سرية لا يجوز إطلاع أي فرد أو هيئة عامة أو خاصة عليها أو استخدامها لغير أغراض إعداد الجداول الإحصائية. 2- يعمل الجهاز على إصدار نشرات إحصائية رسمية في جداول إجمالية لا تتناول أية بيانات فردية أو شخصية حفاظاً على سرية البيانات الإحصائية. 3- يتعين على كل موظف أو منتدب التوقيع على تعهد يلتزم بموجبه بعدم إفشاء أو نشر أية معلومات أو بيانات فردية. مادة (18) تستثنى من أحكام المادة (17) من هذا القانون الحالات التالية: 1- إذا كانت المعلومات والبيانات متعلقة بدائرة حكومية أو سبق نشرها من قبل أحد الأجهزة القضائية. 2- إذا كانت المعلومات والبيانات متعلقة بفرد أو مجموعة من الأفراد ممن وافقوا خطياً على نشرها. 3- إذا كانت المعلومات والبيانات متعلقة بشركة أو جمعية أو مؤسسة ووافق القائمون عليها خطياً على نشرها.

- **القوانين المذكورة في الجدول السابق مستخرجة من الموقع الإلكتروني للجهاز الإحصائي الرسمي للدول العربية المدروسة**

الجدول رقم 1.6: النصوص التشريعية العربية الخاصة بمبدأ جمع البيانات و نشرها .

تونس	**الفصل : 9** يتعين على هياكل المنظومة الوطنية للإحصاء المنصوص عليها بالفصل 12 من هذا القانون وضع المعلومة الإحصائية الجاهزة على ذمة كل المستعملين حسب معايير عملية خدمة لحاجياتهم وضمانا لحق كل المواطنين في الإطلاع على المعلومة الإحصائية. ويتم نشر وتوزيع هذه المعلومة بالسرعة والدورية والدقة المطلوبة. وتسهر الهياكل العمومية للإحصاء المنصوص عليها بالفصل 12 من هذا القانون على ضمان الإستعمال الأفضل للمعلومة الإحصائية.
موريطانيا	المادة 3:تقوم مصالح النظام الإحصاء بجمع المعلومات ومعالجتها وتحليلها ونشرها وتوزيغها وتحزينها وتحيينها وفقا للنظم والمتطلبات التي يستدعيها إنتاج معلومات إحصائية جيدة وذلك بكل حياد وموضوعية وشفافية
اليمن	مادة (3) : أهداف وأساليب النشاط الإحصائي كما يلي : 1- توفير ونشر المعلومات والمؤشرات الإحصائية في الوقت المناسب ، بحيث تشكل إدارة للتخطيط والتحليل والبحوث والدراسات العلمية ، وتساعد واضعي السياسات على اتخاذ القرارات السليمة . 2- تجميع البيانات والمعلومات الجارية عن كافة الموارد واستخداماتها ومختلف أوجه نشاط المجتمع وتجهيزها وتحليلها ونشرها ، بالتنسيق مع الجهات المختلفة .
اردن	جمع وتصنيف وتخزين وتحليل ونشر الإحصاءات الرسمية بما في ذلك المسوح المتعلقة بمجالات الحياة الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية والزراعية والبيئية والثقافية واي مجال من المجالات التي تتعلق بأحوال المجتمع الاخرى وانشطته وظروفه وفق التعريفات والتصنيفات والمعايير والاساليب والتقنيات المتعارف عليها في هذا المجال
قطر	يصدر بتحديد مواعيد وفترات نششر نتائج التعداد والمسوح و تحديد الجهات التي تتعاون مع الجهاز في القيام بها، قرار من الرئيس.
الامارات	المادة 14: 1. إعداد وتوفير البيانات والمعلومات والمؤشرات الإحصائية ونشرها بمختلف وسائل النشر . 2. توفير بيانات تمتاز بالشمولية والدقة والاتساق والاستمرارية والحداثة
فلسطين	مادة (4) :يحق لجميع أفراد المجتمع الحصول على الإحصاءات الرسمية التي يقوم الجهاز بجمعها وإعدادها ونشرها حسب الأنظمة والتعليمات المعمول بها مع مراعاة سرية البيانات وخصوصية الأفراد.

الجدول رقم : النصوص التشريعية العربية الخاصة بمبدأ استقلالية الجهاز الإحصائي .

تونس	**الفصل : 3** تتمتع هياكل المنظومة الوطنية للإحصاء بالإستقلالية العلمية وتقوم بمهامها وفق المصطلحات والضوابط المنهجية والتقنيات المتعارف عليها في هذا الميدان . وتتولى جمع المعلومات ومعالجتها وخزنها ونشرها وفق المعايير والمتطلبات التي يقتضيها إنتاج المعلومة الإحصائية الجيدة في نطاق الحياد والموضوعية.
موريطان	تتمتع مصالح النظام الوطني للإحصاء بالاستقلالية العلمية وتؤدي مهامها طبقا للمفاهيم والطرق و المنهجية والتقنيات السائدة في هذا المجال
اليمن	مادة (8) : أ- لا تعتبر الإحصاءات رسمية إلاّ إذا أعدها ونشرها أو وافق عليها الجهاز وهو الجهة الرسمية المخول لها حق طلب الإحصاءات من أجهزة الدولة والأشخاص الطبيعيين والاعتبارين .
اردن	ترتبط الدائرة بالوزير وتعتبر الجهة الحكومية الوحيدة المخولة بجمع المعلومات والبيانات الإحصائية من المستجيبين وتتولى لهذه الغاية المهام والصلاحيات التالية
قطر	
الامارات	المادة 2: يتمتع بالشخصية الاعتبارية، وله ميزانية مستقلة، وأهلية كاملة لمباشرة الأعمال والتصرفات القانونية اللازمة لتنفيذ مهامه، وهو المسؤول عن إعداد النظام الإحصائي الوطني ويتبع مجلس الوزراء مباشرة.
فلسطين	المادة 2:ويتمتع بالشخصية الإعتبارية ويرتبط بمجلس الوزراء.

الجدول رقم1.8 : النصوص التشريعية العربية الخاصة **بمبدأ إلزامية الإجابة على الاستمارات الإحصائية**

تونس	الفصل6: يطالب الأشخاص الطبيعيون والمعنيون بالإجابة بكل دقة وفي الآجال المحددة على استمارات المسوحات الإحصائية وذلك مع مراعاة الأحكام المنظمة لبعض المهن والتي نص على السر المهني المطلق. وفي صورة الامتناع عن الإجابة في الآجال المحددة يوجه للمعني بالأمر تنبيه بمكتوب مضمون الوصول يحدد أجلا إضافيا للإجابة. الفصل 26: يعاقب بخطية مالية كل من يمتنع عن الإجابة على استمارات المسوحات الإحصائية المشار إليها في الفصل 6 من من هذا العدد أو يدلي بإجابة منقوصة أو غير صحيحة. ففيما يخص المسوحات الخاصة بالمؤسسات يحدد مقدار الخطية المشار إليها بالفقرة الأولى من هذا الفصل من 100 الى 500 دينار. وعند العودة يرفع مقدار الخطية إلى 500 دينار كحد أدنى و الى 5000 دينار كحد أقصى بالنسبة الى كل مخالفة. وفيما يخص المسوحات لدى الأسرة يحدد مقدار الخطية المشار إليها بالفقرة الأولى من هدا الفصل من 10الى 50دينار. وعند العودة فمن 50الى 500دينار
موريطانيا	يجب على كل الأشخاص الطبيعيين و الاعتباريين الإجابة بدقة و/أو حسب علمهم وفي الآجال المحددة على الاستمارات والمسوح الإحصائية المنظمة طبقا لترتيبات هذا القانون. وفي حالة عدم الإجابة بعد إنذار وفي الآجال المحددة في هذا الإنذار أو الإجابة الخاطئة والمتعمدة قد يتعرض الأشخاص الطبيعيون و الاعتباريون لغرامة إدارية من 1000 إلى 100000 أوقية يقررها الوزير المكلف بالوصاية على المكتب الوطني المكلف بالإحصاء. وللوزير المكلف بالوصاية على المكتب الوطني للإحصاء أن يلغي إجبارية الإجابة لأسباب تعود إلى المصلحة العامة وذلك بعد استشارة المجلس الوطني للإحصاء.
اليمن	المادة 7:يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة لا تتجاوز عشرة آلاف ريال كل من امتنع عن الإدلاء بالبيانات والمعلومات المقرة أو قدم بيانات أو معلومات غير صحيحة مع علمه بذلك .
اردن	- المادة 16:يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر ولا تزيد على سنة او بغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على الف دينار او بكلتا هاتين العقوبتينكل من تعمد من اعطاء معلومات او بيانات مضللة لأي من المكلفين باجراء التعداد او المسح المادة 18:يعاقب بغرامة لا تزيد عن مائة دينار كل من امتنع عن اعطاء المعلومات والبيانات اذا ثبت انه تبلغ الطلب قبل الموعد المحدد لتقديمها وانقضت المدة المحددة بالطلب ولم يقدمها لا تطبق احكام الفقرة (أ) من هذه المادة اذا ثبت للمدير العام ان لدى الشخص الممتنع عذرا مشروعا حال دون ذلك ،
قطر	المادة: يعاقب بالغرامة تزيد على خمسة آآلاف ريال، كل من: 1. تعمد إعطاء إجابات غير صحيحة ردا على أسئلة ضرورية تعلق باليانات المطلوبة وفقا لأام هذها القانن، او تعمد تقديم معلومات غير صحيحة أو مضللة بالمخافة لأحكام هذا القانون. 2. رفض دون عذر مقبول تقديم أي بيانات أو تعبئة أي إستمارات أو نمادج ضرورية، أو رفض 'ادتها عند طلبها منه.
تابع	
الامارات	المادة 18:يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة، وبغرامة لا تزيد على أربعين ألف درهم، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أعطى عن قصد بيانات مضللة لأي من المكلفين بإجراء التعداد أو المسح .

	المادة 19: يعاقب بغرامة لا تقل عن (50.000) خمسين ألف درهم ولا تزيد على (200.000) مائتي ألف درهم، كل من امتنع عن إعطاء البيانات بعد إخطاره بالطلب وفق أحكام المادة (16) من هذا القانون .
فلسطين	كل شخص معنوي امتنع عن تقديم البيانات المطلوبة أو قدم بيانات غير صحيحة بصورة متعمدة وفقاً لأحكام هذا القانون، يعاقب بغرامة لا تزيد على (300) ثلاثمائة دينار أردني أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً. 5- كل شخص طبيعي يثبت امتناعه دون عذر عن تقديم البيانات الإحصائية التي يطلبها الجهاز لأغراض التعداد العام، وفقاً لأحكام هذا القانون، يعاقب بغرامة لا تزيد على (100) مائة دينار أردني أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً.

الجدول رقم 1.13: النصوص التشريعية العربية الخاصةبمبدأ التنسيق مع المؤسسات الجهاز الإحصائي و المؤسسات الأخرى

تونس	-تنسيق نشاطات مختلف الهياكل والمؤسسات المكلفة بالإحصاء وبرمجة الأعمال الإحصائية وتحديد المفاهيم والتصنيفات والمواصفات واعتماد الطرق الإحصائية المعمول بها دوليا.
موريطان	تنسيق أنشطة المصالح المختلفة المكلفة بالإحصاء، برمجة الأنشطة الإحصائية، تحديد المفاهيم والتصنيفات والنظم واعتماد المنهجيات الإحصائية المعترف بها على المستوى الدولي.
اليمن	يتولى الجهاز المركزي للإحصاء الإشراف الفني على الوحدات والإدارات الإحصائية التابعة للوزارات والمصالح الحكومية والجهات الأخرى لضمان توحيد الطرق الفنية لجمع البيانات الإحصائية وتوحيدها .
اردن	المادة7- أ- على الوحدات الإحصائية في الدوائر الحكومية التقيد في مجال عملها بالتعريفات والتصنيفات والمعايير الفنية المعتمدة من الدائرة وعليها التنسيق معها لهذه الغاية وذلك منعا لتضارب الارقام الإحصائية 0 ب- يجوز لأي دائرة حكومية ، بالتنسيق مع الدائرة ، اجراء أي مسح لجمع بيانات إحصائية محددة اذا كانت ذات علاقة مباشرة بمجال عملها وغير متوافرة لدى الدائرة بعد موافقة المدير العام على ذلك
تابع	
الامارات	المادة 8: تلتزم الجهات الحكومية ومراكز الإحصاء المحلية بتوفير البيانات الإحصائية وفق متطلبات المركز. المادة 9: 1.تقوم الجهات الحكومية الاتحادية بتقديم الدعم اللازم للمركز وتوفير البيانات الإحصائية له لتمكينه من القيـام بمهامه، وتحقيقاً لذلك تلتزم على وجه الخصوص بما يأتي : التنسيق مع المركز لتأسيس وحدات إحصائية تابعة لها، على أن تلتزم الجهات الحكومية في مجال عملها بمتطلبات المركز في مجال الإحصاء بالمنهجيات والتعريفات والتصنيفات والمعايير الفنية والنماذج المعتمدة من المركز . التنسيق مع المركز وأخذ موافقته قبل إجراء تعديلات على نماذج السجلات أو الآليات الإحصائية المستخدمة لديها، بما يحقق تلبية هذه السجلات والنماذج والآليات لمتطلبات العمل الإحصائي .

تسهيل مهمة موظفي المركز والمكلفين بالقيام بالعمل الإحصائي، وذلك بتأمين سهولة اتصالهم بالجهات ذات العلاقة، وتوفير جميع البيانات و المعلومات التي يطلبونها للغايات الإحصائية . 2.يجوز للجهات الحكومية الاتحادية بالتنسيق مع المركز، القيام بمسح متخصص في مجال عملها لجمع بيانات إحصائية محددة، ويكون المركز هو الجهة التي تشرف على التحقق من المعايير الفنية اللازمة للمسح وذلك في مجال تصميم واختيار العينة ومراجعة الاستمارة وغيرها، وتكون النتائج رسمية بعد اعتمادها من المركز . 3.تحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الضوابط والشروط وأنواع المسوح التي يجوز للجهات غير الحكومية إجراءها . استثناء مما نص عليه البندان(2)و(3)من هذه المادة، يجوز للجهات الأكاديمية أن تقوم بالمسح المتخصص الذي يرتبط بأنشطتها .	
المادة13: تنسق الوحدات الإحصائية عملها مع الجهاز وتتقيد بالمفاهيم والتعريفات الفنية الصادرة عنه في مجال عملها. 3- للوزارات أو المؤسسات الحكومية وبالتنسيق مع الجهاز جمع البيانات الإحصائية من الميدان على أن تكون هذه البيانات محددة وذات علاقة مباشرة بنطاق عمل هذه الوزارات أو المؤسسات، وغير متوفرة في الجهاز.	فلسطين سنة الإصدار 2000

ملحق رقم 3: نتائج تقييم بيانات النوع و العمر

طريقة الحساب: تعداد 1987 نموذج

نسبة العمر =(Px/(PX-5+Px+5/2

Px: عدد السكان في الفئة العمرية x

Px-5: عدد السكان للفئة العمرية السابقة

Px+5: عدد السكان للفئة العمرية الاحقة

مثال تطبيقي :

نسبة العمر للفئة العمرية 5-9 (ذكور)=1733968 /(1486053+1829588)/2

نسبة النوع= عدد الذكور/ عدد الإنلث

نسبة العمر للفئة العمرية 0-4=1942475/1829588=106.17

مقياس سكرتارية الأمم المتحدة= متوسط إنحراف نسبة عمر الذكور عن المائة+متوسط إنحراف عمر اللإنات عن المائة +3* متوسط النوع

مقياس سكرتارية الأمم المتحدة =4.23+4.37+3*2.45= 15.95

الجدول رقم 22: توزيع نسبة النوع و نسبة العمر حسب الفئات العمرية في تعداد ات 1987 و1998و2008.

إنحراف نسبة الإنات عن المائة	نحراف نسبة عمر لذكور عن المائة	إنحراف نسبة النوع عن المائة	نسبة عمر الإناث	نسبة العمر الذكور	نسبة النوع	عدد الإنات	عدد الذكور	الفئلت العمرية
1987								
					106,17	1829588	1942475	4-0
2,55	1,15	1,46	102,55	101,15	104,71	1656018	1733968	9-5
2,96	1,14	1,44	97,04	98,86	106,14	1400051	1486053	14-10
0,93	2,47	2,67	99,07	97,53	103,47	1229607	1272335	19-15
5,89	6,28	0,29	105,89	106,28	103,77	1082275	1123063	24-20
7,10	8,41	0,52	92,90	91,59	103,25	814595	841050	29-25
1,05	3,29	3,02	101,05	103,29	106,26	671466	713521	34-30
1,99	0,52	1,19	98,01	100,52	105,07	514409	540490	39-35
14,46	18,60	9,39	85,54	81,40	95,68	378215	361860	44-40
2,33	2,16	1,44	102,33	102,16	94,24	369883	348562	49-45
6,74	4,96	1,26	106,74	104,96	92,97	344731	320500	54-50
1,21	0,54	1,99	101,21	100,54	94,96	276072	262151	59-55
7,58	3,72	5,14	92,42	96,28	100,10	200786	200986	64-60
2,06	1,72	2,03	102,06	98,28	98,07	158419	155355	69-65
						109651	115149	74-70
56,85	54,96	31.85			105,01	11035766	11417518	لمجموع
4.37	4.23	2.45						متوسط
ONS" Données par wilaya recensement général de la population et de l'habitat" Collections statistiques n°46								المصدر

تابع

إنحراف نسبة عمر الإناث عن المائة	إنحراف نسبة عمر لذكور عن المائة	إنحراف نسبة النوع عن المائة	نسبة عمر الإناث	نسبة العمر الذكور	نسبة النوع	عدد الإناث	عدد الذكور	الفئات العمرية
1998								
			102,97	102,92	105,02	1553637	1631666	4-0
2,97	2,92	0,65	107,06	106,78	104,37	1761798	1838840	9-5
7,06	6,78	0,46	104,41	105,01	103,91	1868411	1941525	14-10
4,41	5,01	0,07	96,95	96,76	103,98	1728729	1797514	19-15
3,05	3,24	1,30	100,28	99,50	102,68	1443167	1481823	24-20
0,28	0,50	1,33	100,82	100,76	101,35	1248486	1265376	29-25
0,82	0,76	0,07	95,04	95,60	101,43	1046783	1061720	34-30
4,96	4,40	0,25	100,95	98,89	101,68	828102	841984	39-35
0,95	1,11	1,13	101,02	106,88	100,55	695885	699695	44-40
1,02	6,88	3,55	87,30	80,76	104,10	550586	573146	49-45
12,70	19,24	9,51	98,19	103,74	94,59	394195	372855	54-50
1,81	3,74	4,77	105,31	99,85	99,36	352492	350221	59-55
5,31	0,15	5,97	106,34	109,28	93,38	323748	302330	64-60
6,34	9,28	3,94			97,32	262378	255346	69-65
						169713	165008	74-70
51,66	64,02	32,99				14228110	14579049	لمجموع
3.97	4.92	2.53						متوسط
ONS "Les principaux résultats du sandage du 1/10 résultat du RGPH" collection n°80								المصدر
2008								
					105,76	1654821	1750097	4-0
13,10	13,51	1,30	86,90	86,49	104,46	1412702	1475674	9-5
0,24	0,05	0,34	99,76	100,05	104,12	1596513	1662260	14-10
3,22	3,84	0,79	103,22	103,84	103,33	1787859	1847311	19-15
7,35	5,97	1,83	107,35	105,97	101,49	1867802	1895704	24-20
4,78	5,68	0,78	104,78	105,68	102,27	1691968	1730409	29-25
5,01	4,81	1,01	94,99	95,19	101,26	1361910	1379085	34-30
0,91	2,19	1,97	99,09	97,81	99,30	1175529	1167249	39-35
1,68	1,57	0,41	101,68	101,57	99,71	1010644	1007683	44-40
2,99	3,32	0,86	97,01	96,68	100,56	812432	817004	49-45
0,06	0,04	2,15	100,06	100,04	102,71	664337	682357	54-50
0,95	5,53	3,45	100,95	105,53	106,17	515398	547181	59-55
14,21	17,72	6,75	85,79	82,28	99,41	356788	354694	64-60
3,21	4,40	0,15	103,21	104,40	99,56	316345	314958	69-65
					97,04	256254	248672	74-70
57,68	68,62	21,79				16481302	16880338	لمجموع
4.44	5.28	1.68						متوسط
ONS"Annaire Statistique" N°28 année 2012								المصدر

جدول رقم 23: نتائج دقة بيانات العمر حسب الجنس و حسب الولايات للتعدادات 1987و 1998 و 2008

2008		1998		1987			2008		1998		1987		
ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	الولاية	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	الولاية
5.33	4.79	4.83	4.88	5.39	7.78	مستغانم	8.34	9.31	12.89	8.34	9.58	13.37	أدرار
6.44	6.28	6.92	6.00	5.01	5.57	امسيلة	6.52	5.92	7.54	6.50	9.18	6.97	الشلف
5.67	4.76	4.92	5.55	5.00	5.27	معسكر	7.46	7.04	8.83	4.58	8.55	6.50	الأغواط
5.45	5.79	5.66	5.24	4.76	4.73	ورقلة	7.78	6.89	5.86	11.81	7.02	6.39	أم بواقي
5.17	4.23	4.76	5.16	6.45	6.45	وهران	6.36	5.35	6.00	4.77	6.30	4.98	باتنة
5.84	6.45	8.16	5.01	9.00	10.59	البيض	6.94	6.40	6.59	7.39	8.65	6.55	بجاية
6.25	5.30	8.45	5.61	11.41	18.56	إيليزي	5.01	5.27	7.27	5.97	4.67	5.81	بسكرة
7.96	6.32	9.34	6.19	5.69	7.19	برج بوعريريج	5.15	5.77	5.51	5.15	5.53	7.56	بشار
5.76	5.46	5.04	4.57	4.90	4.01	بومرداس	4.82	4.96	4.56	6.47	4.69	4.68	البليدة
4.33	4.09	5.01	4.89	5.10	5.21	الطارف	6.28	5.89	6.75	5.80	6.15	4.50	البويرة
6.59	9.19	6.99	5.62	10.38	14.81	تيندوف	8.13	11.14	8.12	8.17	11.48	14.80	تمنراست
8.03	7.29	7.59	5.59	7.56	7.71	تسمسيلت	7.81	6.92	7.24	5.34	4.84	7.61	تبسة
5.57	6.00	6.62	6.41	5.99	7.12	الوادي	7.01	5.53	6.65	6.21	6.16	4.71	تلمسان
9.17	6.61	8.32	6.10	8.17	7.17	خنشلة	6.77	5.50	8.18	5.40	6.53	7.53	تيارت
7.08	5.18	8.69	4.49	5.23	11.51	سوق أهراس	8.98	8.14	8.98	7.63	9.53	7.71	تيزي وزو
5.71	5.44	6.10	6.04	6.39	5.15	تبازة	5.12	4.64	7.51	4.91	6.73	6.21	الجزائر العاصمة
5.99	5.50	5.28	4.44	3.90	3.23	ميلة	10.63	9.25	10.55	5.71	7.39	11.84	الجلفة
7.01	5.82	6.16	4.96	5.26	5.06	عين الدفلة	7.93	6.98	9.96	7.86	7.86	7.98	جيجل
8.03	8.15	9.96	7.67	4.36	4.14	النعامة	6.56	5.93	7.36	5.61	7.50	5.03	سطيف
4.64	4.06	5.81	4.47	6.01	5.19	عين تموشنت	6.68	5.99	8.05	5.20	9.94	5.09	سعيدة
5.03	5.35	5.80	5.60	5.90	7.81	غرداية	5.85	5.13	7.47	4.52	5.94	6.61	سكيكدة
6.69	6.35	7.42	6.66	6.00	5.59	غليزان	6.25	5.83	5.65	5.16	6.84	6.10	سيدي بلعباس
5.28	4.44	4.90	7.46	4.23	4.37	على المستوى الوطني	5.28	4.08	5.68	3.04	5.90	4.40	عنابة
		4.46	9.77	4.45	4.32	الحضر	5.43	5.64	5.30	4.61	5.14	4.98	قالمة
		6.31	7.09	4.10	4.94	الريف	5.08	4.81	4.26	5.00	4.83	4.15	قسنطينة
							5.54	5.45	5.38	5.61	5.01	5.20	المدية

الجدول رقم24: توزيع نسبة النوع و نسبة العمر حسب الفئات العمرية وحسب المقاطعة(الحضر و الريف) في تعداد 1987

	عدد الذكور	عدد الإناث	نسبة النوع	نسبة العمر الذكور	نسبة عمر الإناث	إنحراف نسبة النوع ع المائة	إنحراف نسبة عمر لذكور عن المائة	إنحراف نسبة عمر الإناث عن المائة
الحضر								
4-0	858366	825905	103,93			0,34		
9-5	806246	778301	103,59	100,59	101,74	2,17	0,59	1,74
14-10	744642	704113	105,76	100,76	97,71	4,42	0,76	2,29
19-15	671764	662879	101,34	99,52	101,23	1,37	0,48	1,23
24-20	605380	605569	99,97	107,63	109,39	2,01	7,63	9,39
29-25	453144	444333	101,98	91,74	91,93	3,94	8,26	8,07
34-30	382546	361147	105,93	103,08	99,98	1,99	3,08	0,02
39-35	289055	278115	103,93	100,08	97,78	10,00	0,08	2,22
44-40	195092	207694	93,93	80,92	87,28	3,72	19,08	12,72
49-45	193151	197798	97,65	103,88	101,28	1,00	3,88	1,28
54-50	176773	182892	96,65	105,67	107,55	2,71	5,67	7,55
59-55	141418	142319	99,37	100,64	100,23	3,77	0,64	0,23
64-60	104268	101094	103,14	95,63	90,94	7,34	4,37	9,06
69-65	76642	80002	95,80	96,65	100,41		3,35	0,41
74-70	54336	58260	93,26					
المجموع	5752823	5630421				44.78	57,90	56,19
المتوسط						3.44	4.45	4.32
الريف								
4-0	1089674	1007659	108,14			3,96		
9-5	922159	885197	104,18	100,48	103,73	2,52	0,48	3,73
14-10	745845	699035	106,70	97,82	96,19	0,62	2,18	3,81
19-15	602719	568215	106,07	95,18	96,30	2,16	4,82	3,70
24-20	520701	481092	108,23	104,74	102,26	3,19	4,74	2,26
29-25	391540	372736	105,04	91,56	93,74	1,45	8,44	6,26
34-30	334526	314126	106,49	103,59	102,78	0,12	3,59	2,78
39-35	254319	238551	106,61	101,60	98,57	8,82	1,60	1,43
44-40	166126	169884	97,79	81,00	82,59	7,59	19,00	17,41
49-45	155880	172816	90,20	100,45	103,74	1,86	0,45	3,74
54-50	144241	163282	88,34	103,86	105,91	1,60	3,86	5,91
59-55	121879	135515	89,94	100,64	102,66	7,32	0,64	2,66
64-60	97957	100716	97,26	97,13	93,40	2,32	2,87	6,60
69-65	79819	80153	99,58	99,37	104,00		0,63	4,00
74-70	62695	53425	117,35					
المجموع	5690080	5442402				43,54	53,30	64,28
المتوسط						3.35	4.1	4.94

الجدول رقم 1.24: توزيع نسبة النوع و نسبة العمر حسب الفئات العمرية وحسب المقاطعة(الحضر و الريف) في تعداد 1989

الفئات العمرية	عدد الذكور	عدد الإناث	نسبة النوع	نسبة العمر الذكور	نسبة عمر الإناث	إنحراف نسبة النوع ع المائة	إنحراف نسبة عمر لذكور عن المائة	إنحراف نسبة عمر الإناث عن المائة
الحضر								
4-0	908635	868514	104,62			1,21		
9-5	998399	965467	103,41	102,02	102,39	0,34	2,02	2,39
14-10	1048653	1017385	103,07	105,25	105,26	0,31	5,25	5,26
19-15	994242	967542	102,76	104,55	103,71	2,21	4,55	3,71
24-20	853224	848520	100,55	97,24	97,91	1,23	2,76	2,09
29-25	760633	765780	99,33	100,18	101,38	1,16	0,18	1,38
34-30	665381	662177	100,48	103,22	103,37	2,07	3,22	3,37
39-35	528625	515456	102,55	96,09	94,99	0,23	3,91	5,01
44-40	434899	423131	102,78	99,14	99,73	1,89	0,86	0,27
49-45	348705	333130	104,68	105,07	100,11	10,26	5,07	0,11
54-50	228875	242422	94,41	81,84	88,33	3,19	18,16	11,67
59-55	210617	215787	97,60	102,25	98,51	4,04	2,25	1,49
64-60	183079	195671	93,56	101,71	105,59	2,89	1,71	5,59
69-65	149370	154853	96,46	108,00	104,43		8,00	4,43
74-70	93529	100892	92,70					
المجموع	8406866	8276727				31.03	57,94	46,77
المتوسط						2.39	4.46	3.6
الريف								
4-0	723031	645002	112,10			2,01		
9-5	840441	763399	110,09	104,02	104,24	1,17	4,02	4,24
14-10	892872	819758	108,92	108,64	109,46	0,45	8,64	9,46
19-15	803272	734487	109,37	105,59	104,20	2,81	5,59	4,20
24-20	628599	589943	106,55	96,11	96,53	3,09	3,89	3,47
29-25	504743	487853	103,46	98,49	100,45	0,45	1,51	8,28
34-30	396339	381402	103,92	96,89	96,88	0,72	3,71	3,10
39-35	313359	299477	104,64	94,79	93,24	3,18	5,57	6,76
44-40	264796	260986	101,46	98,47	104,11	9,72	5,17	5,51
49-45	224441	201881	111,17	109,81	94,71	24,08	9,81	5,29
54-50	143980	165320	87,09	79,10	96,18	11,31	20,90	3,82
59-55	139604	141875	98,40	106,07	92,73	13,63	9,40	16,14
64-60	119251	140669	84,77	97,12	110,38	9,00	2,88	4,76
69-65	105976	113008	93,78	111,13	104,23		0,99	17,16
74-70	71479	76184	93,82					
المجموع	6172183	5821244				81.61	82,08	92,19
المتوسط						6.28	6.31	7.09

الجدول رقم 25: نتائج دقة بيانات النوع حسب الولايات للتعدادات 1987و 1998 و 2008

الولاية	1987	1998	2008	الولاية	1987	1998	2008
أدرار	3.59	9.32	3.59	مستغانم	5.46	4.15	2.48
الشلف	2.27	4.43	2.27	المسيلة	4.22	5.25	1.28
الأغواط	3.01	9.72	3.01	معسكر	3.35	3.84	1.97
أم بواقي	2.62	11.62	2.62	ورقلة	5.36	5.47	3.51
باتنة	2.41	4.03	2.41	وهران	0.00	6.51	1.95
بجاية	6.71	3.88	2.79	البيض	5.52	7.44	2.50
بسكرة	4.49	3.38	2.72	إليزي	10.67	9.78	7.71
بشار	7.04	6.51	3.81	برج بوعريريج	7.45	5.53	2.59
البليدة	4.87	5.99	1.77	بومرداس	3.51	3.54	2.34
البويرة	5.82	7.87	2.34	الطارف	4.83	5.49	2.66
تمنراست	8.44	8.69	6.67	تيندوف	18.57	8.71	8.47
تبسة	5.87	5.13	3.65	تسمسيلت	6.02	4.84	2.47
تلمسان	4.75	8.31	2.99	الوادي	3.75	6.89	1.25
تيارت	3.00	6.55	2.92	خنشلة	6.10	4.23	4.03
تيزوزو	5.94	4.74	2.96	سوق أهراس	15.17	6.38	3.15
الجزائر العاصمة	6.19	6.66	2.47	تبازة	5.55	6.11	2.41
الجلفة	8.20	8.83	3.55	ميلة	3.15	1.68	2.14
جيجل	5.56	6.08	2.47	عين الدفلة	4.51	4.44	2.16
سطيف	5.42	5.56	2.43	النعامة	6.17	7.12	4.15
سعيدة	7.44	5.81	2.58	عين تموشنت	4.27	5.49	2.00
سكيكدة	5.26	5.60	2.76	غرداية	5.21	5.56	1.51
سيدي بلعباس	4.24	3.95	1.72	غليزان	5.53	3.51	1.92
عنابة	6.06	4.60	2.92	على المستوى الوطني	3.44	2.54	1.92
قالمة	3.70	3.31	3.68	الحضر	3.44	2.39	
قسنطينة	3.25	4.06	2.81	الريف	3.35	6.28	
المدية	0.25	5.36	2.04				

الجدول رقم26: نتائج مقياس سكرتارية الامم المتحدة حسب الولايات للتعدادات 1987و 1998 و 2008

لولاية	1987	1998	2008	الفرق مابين تعداد 1998 و 1987	الفرق مابين تعداد 1998 و 2008	الولاية	1987	1998	2008	الفرق مابين تعداد 1998 و 1988	الفرق مابين تعداد 1998 و 2008
أدرار	44.98	49.19	28.43	-4.21	20.76	مستغانم	29.56	22.15	17.56	7.41	4.59
الشلف	33.95	27.33	19.25	6.62	8.08	المسيلة	23.25	28.66	16.56	-5.41	12.10
الأغواط	31.75	42.58	23.52	-10.83	19.06	معسكر	20.32	22.01	16.35	-1.69	5.66
أم بواقي	27.99	52.53	22.52	-24.54	30.01	ورقلة	25.56	27.31	21.78	-1.75	5.53
باتنة	28.54	22.85	18.94	5.69	3.91	وهران	12.91	29.45	15.26	-16.54	14.19
بجاية	35.34	25.61	21.70	9.73	3.91	البيض	36.16	35.50	19.81	0.66	15.69
بسكرة	23.95	23.38	18.46	0.57	4.92	إيليزي	61.98	43.40	34.67	18.58	8.73
بشار	34.20	30.20	22.36	4.00	7.84	برج بوعرريج	35.24	32.13	22.06	3.11	10.07
البليدة	23.99	29.01	15.10	-5.02	13.91	بومرداس	19.44	20.24	18.22	-0.80	2.02
البويرة	28.12	36.16	19.18	-8.04	16.98	الطارف	24.79	26.36	16.42	-1.57	9.94
تمنراست	51.60	42.36	39.29	9.24	3.07	تيندوف	80.90	38.73	41.18	42.17	-2.45
تبسة	30.06	27.97	25.69	2.09	2.28	تسمسيلت	33.33	27.70	22.73	5.63	4.97
تلمسان	25.13	37.79	21.51	-12.66	16.28	الوادي	24.36	33.71	15.32	-9.35	18.39
تيارت	23.06	33.22	21.02	-10.16	12.20	خنشلة	33.64	27.12	27.88	6.52	-0.76
تيزي وزو	35.05	30.84	25.99	4.21	4.86	سوق أهراس	62.24	32.30	21.70	29.94	10.60
الجزائر العاصمة	31.51	32.39	17.17	-0.88	15.22	تبازة	28.17	30.47	18.38	-2.30	12.09
الجلفة	43.82	42.75	30.54	1.07	12.21	ميلة	16.58	14.74	17.89	1.84	-3.15
جيجل	32.51	36.07	22.31	-3.56	13.76	عين الدفلة	23.86	24.45	19.31	-0.59	5.14
سطيف	28.80	29.65	19.78	-0.85	9.87	النعامة	44.98	39.00	28.64	5.98	10.36
سعيدة	37.35	30.66	20.43	6.69	10.23	عين تموشنت	24.01	26.75	14.72	-2.74	12.03
سكيكدة	28.32	28.79	19.26	-0.47	9.53	غرداية	29.33	28.07	14.92	1.26	13.15
سيدي بلعباس	25.65	22.65	17.24	3.00	5.41	غليزان	28.20	24.60	18.80	3.60	5.80
عنابة	28.46	22.53	18.12	5.93	4.41	على المستوى الوطني	15.95	16.51	14.74	0.56	-1.77
قالمة	21.21	19.84	22.10	1.37	-2.26	الريف	19.09	32.24		13.15	
قسنطينة	18.72	21.44	18.30	-2.72	3.14	الحضر	19.11	15.22		-3.89	
المدية	28.47	27.06	17.13	1.41	9.93						

جدول رقم 28:متوسط سن الزواج الأول حسب الجنس على المستوى الوطني في تعدادات 1987و 1998 و 2007 و في المسوحات الميدانية (المسح الوطني حول صحة الأم والطفل لسنة 1998 و المسح الجزائري حول صحة الأسرة لسنة 2002 ومسح حول الأبعاد المتعددة لسنة 2006)

السنة	المقاطعة				مستوى الوطني		
	ذكور		إناث				
	الحضر	الريف	الحضر	الريف	ذكور	إنلث	المجموع
تعداد 1987	28,8	26,4	24,8	22,3	27,7	23,7	25,7
مسح 1992	31,2	28,9	26,9	24,6	30,2	25,8	28
تعداد 1998	31,9	30,3	27,9	26,9	31,3	27,6	29,45
مسح 2002	33,7	31,9	29	27,9	32,8	28,45	30,6
مسح 2006	34,2	32,06	30	28,9	33,5	29,9	31,75
تعداد 2008	33,1	2,4	28,9	29,5	32,9	29,1	31
المصدر	ONS. Annuaire Statistique de l'Algérie N°28. année 2011 . p31						

جدول رقم 29: توزيع معدلات الخصوبة حسب الفئات العمرية والمؤشر التركيبي على المستوى الوطني في تعدادات 1987و 1998 و 2007 و في المسوحات الميدانية (المسح الوطني حول صحة الأم والطفل لسنة 1998 و المسح الجزائري حول صحة الأسرة لسنة 2002 ومسح حول الأبعاد المتععة لسنة 2006)

الفئات العمرية	تعداد 1987	مسح 1992	تعداد 1998	مسح 2002	مسح 2006	تعداد 2008
15-19	31	26	10,86	11	4,4	9.3
20-24	190	151	81,38	78,6	51,3	75.1
25-29	260	208	139,67	134,4	111,1	139.0
30-34	254	214	138,29	133,3	129,2	148.5
35-39	200	174	104,51	100,5	108,9	117.7
40-44	101	81	40,56	46,7	47,77	51.2
45-49	20	18	9,8	9,9	2,3	8.0
المؤشر التركيبي	5,29	4,26	2,67	2,4	2,27	2,75
المصدر	ONS. Annuaire Statistique de l'Algérie N°28. année 2011 . p31					

الملحق رقم 4: خصائص القوى العاملة بالديوان الوطني للإحصائيات سنة 2012

الجدول رقم32 : توزيع القوى العاملة بالديوان الوطني للإحصائيات حسب الفئات العمرية وحسب الجنس لسنة 2012م

الفئات العمرية	الإناث	%	ذكور	%	المجموع	%
25-29	46	14.15	39	10.48	85	12.20
30-34	51	15.69	62	16.67	113	16.21
35-39	41	12.62	51	13.71	92	13.20
40-44	66	20.31	84	22.58	150	21.52
45-49	41	12.62	61	16.40	102	14.63
50-54	39	12.00	25	6.72	64	9.18
55-59	23	7.08	38	10.22	61	8.75
60-64	18	5.54	12	3.23	30	4.30
المجموع	325	100	372	100	697	100.00

المصدر: الديوان الوطني للإحصاءات، قسم خدمات الجمهور

الجدول رقم33 : توزيع القوى العاملة بالديوان الوطني للإحصائيات حسب التخصصات الجامعية لسنة 2012م

التخصصات الجامعية	ك	%
إقتصاد	259	37.16
الإحصاء	217	31.13
الاعلام الآلي	128	18.36
ديموغرافيا	28	4.02
علم المكتبات والأرشيف	31	4.45
تخصصات أخرى	34	4.88
المجموع	697	100.00

المصدر: الديوان الوطني للإحصاءات، قسم خدمات الجمهور.

جدول رقم34: توزيع القوى العاملة بالديوان الوطني للإحصائيات حسب المستواهم التعليمي لسنة 2012

الحالات	ك	%
متوسط	96	13.77
إبتدائي	117	16.79
ثانوي	193	27.69
جامعي	291	41.75
المجموع	697	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصاءات، قسم خدمات الجمهور

الجدول رقم 35: توزيع القوى العاملة بالديوان الوطني للإحصائيات حسب الاقدمية لسنة 2012

الحالات	ك	%
أقل من 10 سنوات	260	37.30
10-19	135	19.37
20-29	218	31.28
30 et+	84	12.05
المجموع	697	100.00

المصدر: الديوان الوطني للإحصاءات، قسم خدمات الجمهور.

الملحق 5

إستمارة ونتائج استطلاع رأي الرواد الجامعيين تجاه جودة بيانات الديوان الوطني للإحصائيات (الجداول الإحصائية)

جامعة وهران
كلية العلوم الإجتماعية
قسم الديموغرافيا

إستمارة

الأخ الكريم/ الأخت الكريمة.....في مقر مكتبة الديوان الوطني للإحصائيات

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..... وبعد،،،

يود الباحث القيام بدراسة بعنوان " **تقييم المنظومة الإحصائية في الجزائر**" ولهذا الغرض صمم الباحث هذه الاستمارة ،وهي إحدى المتطلبات الدراسية للحصول على درجة الدكتوراه في تخصص الديموغرافيا.

أرجوتعاونكم والتكرم بالإجابة على فقرات الاستمارة بكل صراحة وموضوعية نظرا لأهمية إجابتكم على نتائج هذه الدراسة، شاكرين جهودكم لتشجيع البحث العلمي،ودعم مسيرة العلم ،علما أن المعلومات التي سيتم جمعها سوف تعامل بسرية تامة ، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

شاكرا لكم حسن تعاونكم

المحور الأول : خصائص رواد الديوان الوطني للإحصائيات

الرقم	المتغير	الحالات	الإجابة	الترميز
01	الجنس	1. ذكر 2.أنثى		
02	السن	.....		
03	المستوى الجامعي الحالي	1. القسم النهائي للتدرج(السنة الرابعة أومايعادلها) 2. ماجستير 3. دكتوراه		
04	التخصص الجامعي	....		
05	الحالة الفردية (الحالية)	1.طالب 2.أستاذ جامعي 3. موظف		
06	المؤسسة الجامعية الأصلية	....		

المحور الثاني: موقف الرواد تجاه كمية ونوعية البيانات الإحصائية التي ينتجها الديوان الوطني للإحصائيات:

الرقم	المتغير	الحالات			الإجابة	الترميز
07	هل إحصاءات الديوان الوطني للإحصاءات تتوفر فيها معيار تغطية البيانات الإحصائية (الشمولية)؟	1.نعم	2.نوعاما	3.لا		
08	هل إحصاءات الديوان الوطني للإحصاءات تتوفر فيها معيار التوزيع الجغرافي للإحصائيات؟					
09	هل إحصاءات الديوان الوطني للإحصاءات تتوفر فيها معيار التفصيل في الإحصاءات؟					
10	هل إحصاءات الديوان الوطني للإحصاءات تتوفر فيها معيار قابلية مقارنة الإحصائيات على المستوى المحلي و الدولي؟					
11	هل إحصاءات الديوان الوطني للإحصاءات تتوفر فيها معيار موثوقية البيانات	1.موثوق بها 2.غير موثوق بها				

المحور الثالث: موقف الرواد تجاه قابلية الحصول على البيانات الإحصائية

الترتيب	السؤال	حالات الإجابة	الإجابة	الترميز
12	هل واجهت صعوبات أوعراقيل في جمع االمعلومات الإحصائية؟	1. نعم 2.لا		
13	إذا كانت الإجابة نعم، حددها؟	1. نقص البيانات 2. تأخر صدور البيانات 3. وجود أخطاء 4. أخرى		
14	هل الوقت الذي إستغرقته في جمع البيانات الإحصائية؟	1. قصير 2. متوسط 3. طويل 4. طويل جدا		
15	هل تساهم نوعية البيانات الإحصائية في تطوير بحثك الأكاديمي؟	1. نعم 2. نوعا ما 3. لا		
16	حسب رأيك هل يساهم موضفي الديوان في تسهيل عملية الحصول على المعلومات الإحصائية؟	1. نعم 2. نوعا ما 3. لا		
17	حسب ريك هل توافق على نظام الداخلي لمكتبة الديوان الوطني للإحصائيات؟	4. نعم 5. نوعا ما 6. لا		
18	في رأيك, هل يدرس الديوان الإحتياجات الحالية لمستخدمي البيانات؟	1. نعم 2. نوعا ما 3. لا		

المحور الرابع: موقف الرواد تجاه أسلوب نشر البيانات الإحصائية

الترتيب	السؤال	حالات الإجابة	الإجابة	التلرميز
19	في رايك هل الحجم العددي للمطبوعات التي يصدره الديوان كافي لتغطية إحصاءات كل القطاعات؟	1.موافق تماما 2.موافق 3.غير موافق 4.غير موافق 5غير موافق تماما		
20	حسب رأيك، هل مواضيع المطبوعات متناسقة ومتكاملة؟	1.موافق تماما 2.موافق 3.غير موافق 4.غير موافق 5غير موافق تماما		
21	حسب رأيك، هل توافق أسلوب العرض الجدولي للبيانات الإحصائية المعتمد في إصدارات الديوان الوطني للإحصائيات؟	1.موافق تماما 2.موافق 3.غير موافق 4.غير موافق 5غير موافق تماما		
22	حسب رأيك هل أنت راضي على أسلوب تحليل وتفسير البيانات؟	1.موافق تماما 2.موافق 3.غير موافق 4.غير موافق 5غير موافق تماما		
23	حسب رأيك هل أنت راضي على اللغة المستعملة في تحرير المطبوعات وفي الموقع الإلكتروني؟	1.راضي تماما 2.راضي 3.راضي إلى حد ما 4.غير راضي 5.غير راضي تماما		

تابع المحور الرابع

الترتيب	السؤال	حالات لإجابة	الإجابة	الترميز
24	هل أنت راضي عن الخدمات التي يقدمها الموقع الإلكتروني ؟	1.موافق تماما 2.موافق 3.غير موافق 4.غير موافق 5غير موافق تماما		
25	هل يساهم الموقع الإلكتروني في توفير جميع البيانات القطاعية المحلية؟	1.نعم 2.لا		
26	هل يعمل الموقع الإلكتروني للديوان على التعريف بالمستجدات والتطورات الراهنة التي يعرفها النشاط الإحصائي محليا ودوليا؟	1.نعم 2.لا		
27	حسب رأيك ما هي الوسيلة التي تفضلها في جمع المعلومات الإحصائية؟؟	1. النشر التقليدي (المطبوعات) 2. النشر الإلكتروني 3.		
1.27	لماذا:.....			
28	حسب رأيك ، هل أنت راضي عن دورية نشر الإحصائيات؟	1.نعم 2.لا		
1.28	في كلتا الإجابتين لماذا:,.....			
29	في رأيك ماهي أسباب تأخر نشر المعلومات الإحصائية؟	1.نقص كوادر مؤهلة 2. نقص الموارد المالية 3.ضعف استغلال التكنولوجيا		

المحور الخامس: موقف الرواد تجاه التطبيق الفعلي للمراسيم التشريعية اوالتنفيدية الخاصة بالمنظومة الإحصائية في الجزائر .

الترتيب	السؤال	حالات الإجابة	الإجابة	التلرميز
30	حسب رأيك هل النظام الإحصائي في الجزائر بحاجة الى قوانين تنظم نشاطه الإحصائي؟	1.موافق تماما 2.موافق 3.غير موافق 4.غير موافق 5غير موافق تماما		
31	حسب رأيك هل توافق تطبيق مبدأ السرية البيانات الإحصائية؟			
32	حسب رأيك هل توافق تطبيق مبدأ معاقبة كل شخص يمتنع عن الإدلاء بمعلومات شخصية أثناء العمليات الإحصائية (التعداد، المسوح الميدانية، الجلات الإدارية)؟	1.موافق تماما		

33.حسب رأيك هل النصوص التشريعية الآتية:

1.غيرمنفذة بالكامل 2.منفذ الى حد كبير 3.منفذ الى حد ما 4 .غير منفذ 5.غير منفذ تماما

	الإجابة	الترميز
سرية البيانات: "لا يحق للمصلحة المؤتمنة أن تكشف أوتنشر المعلومات الفردية الواردة في الاستمارات التي تتضمن التسجيل الإحصائي ولها علاقة بالحياة الشخصية والعائلية"		
استقلالية جهاز الإحصاء:ا"لديوان مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المادي"		
التعاون بين جهاز الإحصاء والمؤسسات الحكومية الأخرى: "يساعد في طبع الأشغال الإحصائية ونشرها، يقدم المساعدة التقنية اللازمة، فيعد وينشر لفائدة المصالح الإحصائية طرائق تنظيم العمليات المتعلقة بالتقنيات الحديثة في مجال التحقيقات والإحصاء وانجازها" "يوحد التعاريف الإحصائية وتصنيفاتها ومفاهيمها أويوفق وينسق المناهج الإحصائية ووسائلها وأشغالها لذى جميع المتعاملين في هذا الميدان كما يوحد الفهارس والرموز الإحصائية أويوفق بينها".		
نشر البيانات:" ينظم ويشجع نشر الإعلام الإحصائي لدى السلطات العمومية، ويعد حوليات ومنشورات إحصائية توزع على الجمهور" "في حالة إجراء التحقيقات عن طريق السبر يجب أن يشار في النشر نفسه إلى حجم العينة والفترة التي جمعت فيها المعطيات والى الحقل الجغرافي للوحدات التي شملها التحقيق "		
إلزامية الإجابة على الاستمارات الإحصائية: يعاقب الأشخاص الطبيعيون والمعنويون بغرامة إدارية ينطق بها وتنفد حسب الأحكام القانونية المطبقة في هذا المجال، في حالة الامتناع عن الجواب أوفي حالة جواب خاطئ متعمد يعطي أثناء التحقيق ويكون قد استفاد من التسجيل الإحصائي بعد إنذار توجه المصلحة التي تقوم بالتحقيق.		

المحور السادس: مامدى عملية التنسيق بين الديوان الوطني للإحصائيات والمؤسسة الجامعية في تنمية الثقافة الإحصائية وإنتاج الجامعة كوادر مؤهلة للقيام بالنشاط الإحصائي.

الترتيب	السؤال	حالات الإجابة	الإجابة	الترميز
34	حسب رأيك هل يساهم الديوان الوطني للإحصائيات في نشر وزيادة الوعي بأهمية الإحصائيات عند الجمهور؟	1.نعم 2.لا		
35	في رأيك هل التمركز الجغرافي لمقر الديوان الوطني للإحصائيات وملاحقه الأربعة يساهم في التعريف بهذا الجهاز؟	1.نعم 2.نوعاما 3.لا		
36	في رأيك، هل برنامج مقياس الإحصاء يساهم في التعريف بعلم الإحصاء ومجالات تطبيقه؟	1.نعم 2.نوعاما 3.لا		
37	في رأيك هل تنتج الجامعة الجزائرية كوادر مؤهلة لممارسة النشاط الإحصائي؟	1.نعم 2.نوعاما 3.لا		
38	هل تعلم أن بلدان العالم (ومن بينها الجزائر) تحتفل بيوم الإحصاء سنويا؟	1.نعم 2.لا		
39	حسب رأيك ماهي مكونات المنظومة الإحصائية في الجزائر؟	1.نعم 2.لا		
40	هل كنت تعلم قبل طرح أسئلة الإستمارة عليك أن المنظومة الإحصائية في الجزائر ينظمها مراسيم تشريعية؟	1.نعم 2.لا		

41.من خلال هذا الجدول يمكننا قياس مدى رضكم عن الخدمات الذي يقدمها الجهاز الوطني للإحصائي الآتية:

العناصر	السلم: لا يوجد رضى عن الخدمات رضى تام عن الخدمات 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10
الشمولية	
التوزيع الجغرافي للبيانات	
الإحصاءات التفصيلية	
قابلية المقارنة	
موثوقية البيانات	
قابلية الوصول الى البيانات الاحصائية	
دراسة الإحتياجات الراهنة	
النظام الداخلي للمكتبة	
توقيت ودورية نشر البيانات	
الموقع الالكتروني	
النشر التقليدي	
دور الديوان في تنمية الثقافة الإحصائية في المجتمع والوسط الجامعي	
دور الجامعة في تنمية الثقافة الاحصائية	
فعالية تطبيق القوانين الاحصائية	

الجدول رقم2 : توزيع الرواد حسب موقفهم حول حاجة النشاط الإحصائي الجزائري إلى قوانين وتشريعات تنظيمية ،وحسب التخصص الجامعي.

التخصص	ديموغرافيا		جغرافيا و تهيئة العمرانية		علم الاجتماع		علم الاقتصاد		هندسة معمارية		تخصصات أخرى		المجموع	
الحالات	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
موافق تماما	29	46.03	33	44.59	24	52.17	29	51.79	22	62.86	12	46.15	149	49.67
موافق	22	34.92	35	47.3	17	36.96	22	39.29	8	22.86	11	42.31	115	38.33
موافق الى حد ما	11	17.46	6	8.108	5	10.87	5	8.929	5	14.29	3	11.54	35	11.67
غير موافق	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
غير موافق تماما	1	1.587	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0.333
المجموع	63	100	74	100	46	100	56	100	35	100	26	100	300	100

الجدول رقم4 :توزيع الرواد حسب رأيهم حول التنفيد العملي لمبدأ سرية البيانات من طرف الأجهزة الإحصائية في الجزائر وحسب التخصص الجامعي.

التخصص	ديموغرافيا		جغرافيا و تهيئة العمرانية		علم الاجتماع		علم الاقتصاد		هندسة معمارية		تخصصات أخرى		المجموع	
الحالات	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
منفذ بالكامل	38	60.32	36	48.65	20	43.48	19	33.93	15	42.86	13	50	141	47
منفذ الى حد كبير	24	38.1	35	47.3	25	54.35	33	58.93	20	57.14	8	30.77	145	48.33
منفذ الى حد ما	1	1.587	3	4.054	1	2.174	4	7.143	0	0	5	19.23	14	4.667
غير منفذة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
غير منفذة تماما	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	63	100	74	100	46	100	56	100	35	100	26	100	300	100

الجدول رقم5: توزيع الرواد حسب موقفهم (مؤيد/ معارض) من تطبيق مبدأ سرية البيانات الإحصائية وحسب التخصص الجامعي

التخصص	ديموغرافيا		جغرافيا و تهيئة العمرانية		علم الاجتماع		علم الاقتصاد		هندسة معمارية		تخصصات أخرى		المجموع	
الحالات	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
موافق تماما	39	61.9	39	52.7	28	60.87	24	42.86	17	48.57	15	57.69	162	54
موافق	17	26.98	29	39.19	14	30.43	29	51.79	15	42.86	10	38.46	114	38
موافق الى حد ما	3	4.762	6	8.108	2	4.348	3	5.357	3	8.571	1	3.846	18	6
غير موافق	3	4.762	0	0	2	4.348	0	0	0	0	0	0	5	1.67
غير موافق تماما	1	1.587	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0.333
المجموع	63	100	74	100	46	100	56	100	35	100	26	100	300	100

الجدول رقم7: توزيع الرواد حسب رأيهم حول التنفيذ العملي للنص التشريعي الخاص بنشر البيانات من طرف الأجهزة الإحصائية في الجزائر وحسب التخصص الجامعي.

التخصص	ديموغرافيا		جغرافيا و تهيئة العمرانية		علم الاجتماع		علم الاقتصاد		هندسة معمارية		تخصصات أخرى		المجموع	
الحالات	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
منفذ بالكامل	3	4.76	1	1.35	4	8.70	1	1.79	1	2.86	0	0	10	3.33
منفذ الى حد كبير	14	22.22	14	18.9	7	15.22	12	21.43	7	20	7	26.9	61	20.33
منفذ الى حد ما	34	53.97	40	54.1	19	41.3	27	48.21	20	57	13	50	153	51
غير منفذة	12	19.05	19	25.7	16	34.78	14	25	7	20	6	23.1	74	24.67
غير منفذة تماما	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
لا أعلم	0	0	0	0	0	0	2	3.571	0	0	0	0	2	0.667
المجموع	63	100	74	100	46	100	56	100	35	100	26	100	300	100

الجدول رقم9: توزيع الرواد حسب رأيهم حول التنفيد العملي للنص التشريعي الخاص بإستقلالية الديوان الوطني للإحصائيات وحسب التخصص الجامعي.

التخصص	ديموغرافيا		جغرافيا و تهيئة العمرانية		علم الاجتماع		علم الاقتصاد		هندسة معمارية		تخصصات أخرى		المجموع	
الحالات	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
منفذ بالكامل	3	4.76	0	0	2	4.35	0	0	1	2.9	0	0	6	2
منفذ الى حد كبير	14	22.22	7	9.46	4	8.70	10	17.86	6	17	4	15.4	45	15
منفذة الى حد ما	23	36.51	20	27	15	32.61	18	32.14	13	37	9	34.6	98	32.67
غير منفذة	23	36.51	47	63.5	25	54.35	28	50	15	43	13	50	151	50.33
غير منفذة تماما	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	63	100	74	100	46	100	56	100	35	100	26	100	300	100

الجدول رقم11: توزيع الرواد حسب رأيهم حول التنفيد العملي للنص التشريعي الخاص بإلزامية الإجابة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات وحسب التخصص الجامعي.

التخصص	ديموغرافيا		جغرافيا و تهيئة العمرانية		علم الاجتماع		علم الاقتصاد		هندسة معمارية		تخصصات أخرى		المجموع	
الحالات	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
منفذ بالكامل	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
منفذ الى حد كبير	1	1.59	0	0	0	0	0	0	2	5.88	0	0	3	1.01
منفذ الى حد ما	2	3.17	6	8.22	2	4.348	4	7.14	1	2.9	1	3.85	16	5.37
غير منفذ	38	60.32	32	43.8	20	43.48	25	44.64	16	47	15	57.7	146	48.99
غير منفذ تماما	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
لا أعلم	22	34.92	35	47.9	24	52.17	27	48.21	15	44	10	38.5	133	44.63
المجموع	63	100	73	100	46	100	56	100	34	100	26	100	298	100

الجدول رقم12: توزيع الرواد حسب توزيع الرواد حسب موقفهم (مؤيد/ معارض) من تطبيق مبدأ إلزامية الإجابة على الإستمارةالإحصائية وحسب التخصص الجامعي

التخصص	ديموغرافيا		جغرافيا و تهيئة العمرانية		علم الاجتماع		علم الاقتصاد		هندسة معمارية		تخصصات أخرى		المجموع	
الحالات	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
موافق تماما	18	28.57	24	32.43	80.	17.39	13	23.21	13	37.14	5	19.23	81	27
موافق	21	33.33	22	29.73	17	36.96	22	39.29	13	37.14	7	26.92	102	34
موافق الى حد ما	16	25.4	22	29.73	11	23.91	13	23.21	5	14.29	10	38.46	77	25.67
غير موافق	7	11.11	6	8.108	10	21.74	8	14.29	4	11.43	4	15.38	39	13
غير موافق تماما	1	1.587	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0.333
المجموع	63	100	74	100	46	100	56	100	35	100	26	100	300	100

الجدول رقم 14: توزيع الرواد حسب رأيهم حول التنفيد العملي للنص التشريعي الخاص بالتنسيق مابين الديوان الوطني للإحصائيات و المؤسسات الحكومي الأخرى وحسب التخصص الجامعي.

التخصص	ديموغرافيا		جغرافيا و تهيئة العمرانية		علم الاجتماع		علم الاقتصاد		هندسة معمارية		تخصصات أخرى		المجموع	
الحالات	ك	%	ك	%	ك	الحالات	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
منفذ بالكامل	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
منفذ الى حد كبير	7	11.11	6	8.11	4	8.70	4	7.143	3	8.6	6	23.1	30	10
منفذ الى حد ما	43	68.25	36	48.6	29	63.04	32	57.14	23	66	14	53.8	177	59
غير منفذ	13	20.63	32	43.2	13	28.26	20	35.71	9	26	6	23.1	93	31
غير منفذ تماما	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	63	100	74	100	46	100	56	100	35	100	26	100	300	100

جدول رقم44: المكتبة: توزيع الرواد حسب موقفهم حول النظام المعمول به داخل مكتبة الديوان الوطني للإحصائيات و حسب التخصص الجامعي.

التخصص	ديموغرافيا		جغرافيا و تهيئة العمرانية		علم الاجتماع		علم الاقتصاد		هندسة معمارية		تخصصات أخرى		المجموع	
الحالات	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	16	25.4	18	24.32	11	23.91	19	33.93	15	42.86	6	23.08	85	28.33
نوعا ما	12	19.05	13	17.57	7	15.22	10	17.86	6	17.14	5	19.23	53	17.67
لا	35	55.56	43	58.11	28	60.87	27	48.21	14	40	15	57.69	162	54
المجموع	63	100	74	100	46	100	56	100	35	100	26	100	300	100

الجدول رقم 46: توزيع الرواد حسب الجنس و السن

الجنس	ذكر		أنثى		المجموع	
السن	ك	%	ك	%	ك	%
20-24	76	59.38	123	71.51	199	66.33
25-29	35	27.34	33	19.19	68	22.67
30-34	8	6.25	8	4.65	16	5.33
35-39	6	4.69	6	3.49	12	4.00
40-44	3	2.34	2	1.16	5	1.67
	128	100	172	100	300	100

الجدول رقم48: توزيع الرواد حسب الحالة الفردية و حسب التخصص الجامعي

التخصص	ديموغرافيا		علم الاجتماع		علم الاقتصاد		جغرافيا و تهيئة العمرانية		هندسة معمارية		تخصصات أخرى		المجموع	
الحالات	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
طالب	49	77.78	39	84.78	25	44.64	47	63.51	26	74.29	15	57.69	201	67.00
أستاذ جامعي	9	14.29	4	8.70	13	23.21	18	24.32	5	14.29	9	34.62	58	19.33
أخرى	5	7.94	3	6.52	18	32.14	9	12.16	4	11.43	2	7.69	41	13.67
المجموع	63	100	46	100	56	100	74	100	35	100	26	100	300	100

الجدول رقم50: توزيع الرواد حسب المستوى الجامعي و التخصص

التخصص	ديموغرافيا		علم الاجتماع		علم الاقتصاد		جغرافيا و تهيئة العمرانية		هندسة معمارية		تخصصات أخرى		المجموع	
الحالات	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
السنة النهائية	28	44.44	32	69.57	10	17.86	30	40.54	15	42.86	10	38.46	125	41.67
السنة الأولى و الثانية ما.جستير	16	25.40	9	19.57	23	41.07	26	35.14	11	31.43	9	34.62	94	31.33
مسجل في الدكتوراه	3	4.76	2	4.35	7	12.50	4	5.41	2	5.71	3	11.54	21	7.00
ماستر	16	25.40	3	6.52	16	28.57	14	18.92	7	20.00	4	15.38	60	20.00
المجموع	63	100	46	100	56	100	74	100	35	100	26	100	300	100

الجدول رقم54: توزيع الرواد حسب موقفهم حول شمولية البيانات و حسب التخصص الجامعي

الحالات	ديموغرافيا		جغرافيا و تهيئة العمرانية		علم الاجتماع		علم الاقتصاد		هندسة معمارية		تخصصات أخرى		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	17	26.98	18	24.32	11	23.91	17	30.36	8	22.86	6	23.08	77	25.67
نوعاما	21	33.33	23	31.08	18	39.13	20	35.71	16	45.71	8	30.77	106	35.33
لا	25	39.68	33	44.59	17	36.96	19	33.93	11	31.43	12	46.15	117	39
المجموع	63	100	74	100	46	100	56	100	35	100	26	100	300	100

الجدول رقم 46: توزيع الرواد حسب موقفهم حول الإحصاءات الجغرافية وحسب التخصص الجامعي

التخصص	ديموغرافيا		جغرافيا و تهيئة العمرانية		علم الاجتماع		علم الاقتصاد		هندسة معمارية		تخصصات أخرى		المجموع	
الحالات	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	19	30.16	30	40.54	14	30.43	19	33.93	12	34.29	11	42.31	105	35
نوعاما	34	53.97	24	32.43	22	47.83	17	30.36	14	40	11	42.31	122	40.67
لا	10	15.87	20	27.03	10	21.74	20	35.71	9	25.71	4	15.38	73	24.33
المجموع	63	100	74	100	46	100	56	100	35	100	26	100	300	100

الجدول رقم49: توزيع الرواد حسب موقفهم حول الإحصاءات التفصيلية وحسب التخصص الجامعي

التخصص	ديموغرافيا		جغرافيا و تهيئة العمرانية		علم الاجتماع		علم الاقتصاد		هندسة معمارية		تخصصات أخرى		المجموع	
الحالات	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	21	33.33	27	36.49	8	17.39	13	23.21	5	14.29	7	26.92	81	27
نوعاما	5	7.94	4	5.405	3	06.52	7	12.5	5	14.29	2	7.692	26	8.667
لا	37	58.73	43	58.11	35	76.09	36	64.29	25	71.43	17	65.38	193	64.33
المجموع	63	100	74	100	46	المجموع	56	100	35	100	26	100	300	100

الجدول رقم 57: توزيع الرواد حسب موقفهم حول قابلية مقارنة الإحصاءات على المستوى المحلي وعلى المستوى الدولي وحسب التخصص الجامعي

التخصص	ديموغرافيا		جغرافيا و تهيئة العمرانية		علم الاجتماع		علم الاقتصاد		هندسة معمارية		تخصصات أخرى		المجموع	
الحالات	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	16	25.4	15	20.27	8	17.39	14	25	4	11.43	8	30.77	65	21.67
نوعا ما	26	41.27	34	45.95	16	34.78	26	46.43	15	42.86	10	38.46	127	42.33
لا	21	33.33	25	33.78	22	47.83	16	28.57	16	45.71	8	30.77	108	36
المجموع	63	100	74	100	46	100	56	100	35	100	26	100	300	100

الجدول رقم 59: توزيع الرواد حسب موقفهم حول موثوقية الإحصاءات و حسب التخصص الجامعي.

التخصص	ديموغرافيا		جغرافيا و تهيئة العمرانية		علم الاجتماع		علم الاقتصاد		هندسة معمارية		تخصصات أخرى		المجموع	
الحالات	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
موثوق بها	13	20.63	11	14.86	12	26.09	9	16.07	7	20	8	30.77	60	20
غير موثوق بها	50	79.37	63	85.14	34	73.91	47	83.93	28	80	18	69.23	240	80
المجموع	63	100	74	100	46	100	56	100	35	100	26	100	300	100

الجدول رقم61: توزيع الرواد حسب إستدامهم بصعوبة أثناء جمع الإحصائيات وحسب التخصص الجامعي

التخصص	ديموغرافيا		جغرافيا و تهيئة العمرانية		علم الاجتماع		علم الاقتصاد		هندسة معمارية		تخصصات أخرى		المجموع	
الحالات	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	17	26.98	30	40.54	16	34.78	21	37.5	7	20	12	46.15	103	34.33
نوعا ما	42	66.67	36	48.65	24	52.17	27	48.21	25	71.43	13	50	167	55.67
لا	4	6.349	8	10.81	6	13.04	8	14.29	3	8.571	1	3.846	30	10
المجموع	63	100	74	100	46	100	56	100	35	100	26	100	300	100

الجدول رقم62: توزيع الرواد حسب طبيعة الصعوبات وحسب التخصص الجامعي

التخصص	ديموغرافيا		جغرافيا و تهيئة العمرانية		علم الاجتماع		علم الاقتصاد		هندسة معمارية		تخصصات أخرى		المجموع	
الحالات	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نقص البيانات	19	30.16	23	31.08	14	30.43	11	19.64	13	37.14	5	19.23	85	28.33
تأخر صدور البيانات	24	38.1	31	41.89	16	34.78	15	26.79	12	34.29	7	26.92	105	35
وجود أخطاء	3	4.762	9	12.16	8	17.39	10	17.86	0	0	3	11.54	12	30
أخرى	6	9.524	0	0	3	6.522	3	5.357	3	8.571	2	7.692	17	5.667
غير معني	11	17.46	11	14.86	5	10.87	17	30.36	7	20	9	34.62	60	20
المجموع	63	100	74	100	46	100	56	100	35	100	26	100	300	100

الجدول رقم63: توزيع الرواد حسب الوقت المستغرق في جمع البيانات و حسب التخصص

التخصص	ديموغرافيا		جغرافيا و تهيئة العمرانية		علم الاجتماع		علم الاقتصاد		هندسة معمارية		تخصصات أخرى		المجموع	
الحالات	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
قصير	4	6.349	6	8.108	0	0	3	5.357	3	8.571	1	3.846	17	5.667
متوسط	30	47.62	28	37.84	17	36.96	32	57.14	18	51.43	10	38.46	135	45
طويل	24	38.1	30	40.54	23	50	15	26.79	7	20	11	42.31	110	36.67
طويل جدا	5	7.937	10	13.51	6	13.04	6	10.71	7	20	4	15.38	38	12.67
المجموع	63	100	74	100	46	100	56	100	35	100	26	100	300	100

جدول رقم64: توزيع الرواد حسب موقفهم حول مساهمة إحصاءات الديوان الوطني للإحصائيات في تطوير البحث الاكاديمي وحسب التخصص.

التخصص	ديموغرافيا		جغرافيا و تهيئة العمرانية		علم الاجتماع		علم الاقتصاد		هندسة معمارية		تخصصات أخرى		المجموع	
الحالات	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	17	26.98	28	37.84	8	17.39	17	30.36	9	25.71	8	30.77	87	29
نوعاما	21	33.33	24	32.43	18	39.13	8	14.29	9	25.71	6	23.08	86	28.67
لا	25	39.68	22	29.73	20	43.48	31	55.36	17	48.57	12	46.15	127	42.33
المجموع	63	100	74	100	46	100	56	100	35	100	26	100	300	100

جدول رقم 65: توزيع الرواد حسب موقفهم حول مساهمة موضفي الديوان في تسهيل عملية الحصول على الإحصائات وحسب التخصص

التخصص	ديموغرافيا		جغرافيا و تهيئة العمرانية		علم الاجتماع		علم الاقتصاد		هندسة معمارية		تخصصات أخرى		المجموع	
الحالات	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	13	20.63	13	17.57	5	10.87	16	28.57	6	17.14	7	26.92	60	20
نوعا ما	41	65.08	57	77.03	36	78.26	33	58.93	25	71.43	16	61.54	208	69.33
لا	9	14.29	4	5.405	5	10.87	7	12.5	4	11.43	3	11.54	32	10.67
المجموع	63	100	74	100	46	100	56	100	35	100	26	100	300	100

جدول رقم67: توزيع الرواد حسب رأيهم حول دراسة الديوان الوطني للإحصائيات للإحتياجات الحالية لمستخدمي البيانات وحسب التخصص الجامعي

التخصص	ديموغرافيا		جغرافيا و تهيئة العمرانية		علم الاجتماع		علم الاقتصاد		هندسة معمارية		تخصصات أخرى		المجموع	
الحالات	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	21	33.33	28	37.84	9	19.57	24	42.86	8	22.86	9	34.62	99	33
نوعا ما	31	49.21	34	45.95	24	52.17	20	35.71	21	60	13	50	143	47.67
لا	11	17.46	12	16.22	13	28.26	12	21.43	6	17.14	4	15.38	58	19.33
المجموع	63	100	74	100	46	100	56	100	35	100	26	100	300	100

.

جدول رقم71: توزيع الرواد حسب رأيهم حول الحجم العددي للمطبوعات التي يصدرها الديوان الوطني للإحصائيات و حسب التخصص الجامعي.

التخصص	ديموغرافيا		جغرافيا و تهيئة العمرانية		علم الاجتماع		علم الاقتصاد		هندسة معمارية		تخصصات أخرى		المجموع	
الحالات	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
موافق تماما	0	0	2	2.703	0	0	0	0	0	0	0	0	2	0.667
موافق	17	26.98	26	35.14	24	52.17	32	57.14	13	37.14	12	46.15	124	41.33
موافق الى حد ما	1	1.587	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0.333
غير موافق	38	60.32	32	43.24	20	43.48	20	35.71	18	51.43	11	42.31	139	46.33
غير موافق تماما	7	11.11	14	18.92	2	4.348	4	7.143	4	11.43	3	11.54	34	11.33
المجموع	63	100	74	100	46	100	56	100	35	100	26	100	300	100

الجدول رقم72 : توزيع الرواد حسب رأيهم حول تكامل وتناسق موضوعات المطبوعات الإحصائية للديوان و حسب التخصص

التخصص	ديموغرافيا		جغرافيا و تهيئة العمرانية		علم الاجتماع		علم الاقتصاد		هندسة معمارية		تخصصات أخرى		المجموع	
الحالات	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
متكاملة تماما	2	3.175	0	0	0	0	1	1.786	2	5.714	0	0	5	1.667
متكاملة	4	6.349	7	9.459	3	6.522	4	7.143	1	2.857	2	7.692	21	7
متكاملة الى حد ما	23	36.51	29	39.19	15	32.61	17	30.36	10	28.57	8	30.77	102	34
غير متكاملة	34	53.97	38	51.35	28	60.87	34	60.71	22	62.86	16	61.54	172	57.33
غير متكاملة تماتا	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	63	100	74	100	46	100	56	100	35	100	26	100	300	100

الجدول رقم74: توزيع الرواد حسب رأيهم حول طبيعة العرض الجدولي في المطبوعات وحسب التخصص الجامعي

التخصص	ديموغرافيا		جغرافيا و تهيئة العمرانية		علم الاجتماع		علم الاقتصاد		هندسة معمارية		تخصصات أخرى		المجموع	
الحالات	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
موافق تماما	1	1.587	1	1.351	2	4.348	1	1.786	1	2.857	0	0	6	2
موافق	2	3.175	4	5.405	3	6.52	1	1.786	1	2.857	1	3.846	12	4
موافق الى حد ما	27	42.86	29	39.19	18	39.13	23	41.07	11	31.43	9	34.62	117	39
غير موافق	33	52.38	40	54.05	23	50	31	55.36	22	62.86	16	61.54	165	55
غير موافق تماما	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	63	100	74	100	46	100	56	100	35	100	26	100	300	100

جدول رقم75: توزيع الرواد حسب موقفهم حول طبيعة النصوص التحليلية و التفسيرية المستعملة في مطبوعات الإحصائية وحسب التخصص الجامعي

التخصص	ديموغرافيا		جغرافيا و تهيئة العمرانية		علم الاجتماع		علم الاقتصاد		هندسة معمارية		تخصصات أخرى		المجموع	
الحالات	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
موافق تماما	4	6.35	1	1.35	3	6.52	7	12.50	2	5.71	1	3.85	18	6.00
موافق	0	0.00	2	2.70	0	0.00	0	0.00	1	2.86	0	0.00	3	1.00
موافق الى حد ما	8	12.70	5	6.76	6	13.04	5	8.93	3	8.57	1	3.85	28	9.33
غير موافق	11	17.46	19	25.68	12	26.09	14	25.00	6	17.14	7	26.92	69	23.00
غير موافق تماما	40	63.49	47	63.51	25	54.35	30	53.57	23	65.71	17	65.38	182	60.67
المجموع	63	100	74	100	46	100	56	100	35	100	26	100	300	100

جدول رقم 76: توزيع الرواد حسب موقفهم حول اللغة المستعملة في تدوين المطبوعات الإحصائية وحسب التخصص

التخصص	ديموغرافيا		جغرافيا و تهيئة العمرانية		علم الاجتماع		علم الاقتصاد		هندسة معمارية		تخصصات أخرى		المجموع	
الحالات	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
راضي تماما	3	4.76	1	1.35	0	0	2	3.57	1	2.86	1	3.85	8	2.67
راضي	8	12.70	11	14.86	2	4.35	5	8.93	7	20.00	2	7.69	35	11.67
راضي الى حد ما	10	15.87	12	16.22	4	8.70	8	14.29	9	25.71	1	3.85	44	14.67
غير راضي	16	25.40	9	12.16	16	34.78	17	30.36	6	17.14	7	26.92	71	23.67
غير راضي تماما	26	41.27	41	55.41	24	52.17	24	42.86	12	34.29	15	57.69	142	47.33
المجموع	63	100	74	100	46	100	56	100	35	100	26	100	300	100

جدول رقم78: توزيع الرواد حسب موقفهم حول خدمات الموقع الالكتروني للديوان الوطني للإحصائيات وحسب التخصص

التخصص	ديموغرافيا		جغرافيا و تهيئة العمرانية		علم الاجتماع		علم الاقتصاد		هندسة معمارية		تخصصات أخرى		المجموع	
الحالات	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
موافق تماما	1	1.587	2	2.703	1	2.174	1	1.786	2	5.714			7	2.333
موافق	4	6.349	6	8.108	1	2.174	8	14.29	1	2.857			20	6.667
موافق الى حد ما	22	34.92	28	37.84	25	54.35	26	46.43	15	42.86	12	46.15	128	42.67
غير موافق	36	57.14	38	51.35	19	41.3	21	37.5	17	48.57	14	53.85	145	48.33
غير موافق تماما	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	63	100	74	100	46	100	56	100	35	100	26	100	300	100

جدول رقم79: توزيع الرواد حسب المعلومات المحلية و الدولية المتوفرة في الموقع الالكتروني للديوان الوطني للإحصائيات وحسب التخصص الجامعي

التخصص	ديموغرافيا		جغرافيا و تهيئة العمرانية		علم الاجتماع		علم الاقتصاد		هندسة معمارية		تخصصات أخرى		المجموع	
الحالات	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	28	44.44	27	36.49	5	10.87	14	25	14	40	10	38.46	98	32.67
لا	35	55.56	47	63.51	41	89.13	42	75	21	60	16	61.54	202	67.33
المجموع	63	100	74	100	46	100	56	100	35	100	26	100	300	100

جدول رقم80: توزيع الرواد حسب رأيهم حول مساهم الموقع الإلكتروني في التعريف بآخر مستجدات النشاط الإحصائي وحسب التخصص الجامعي.

التخصص	ديموغرافيا		جغرافيا و تهيئة العمرانية		علم الاجتماع		علم الاقتصاد		هندسة معمارية		تخصصات أخرى		المجموع	
الحالات	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	22	34.92	35	47.3	25	54.35	24	42.86	8	22.86	11	42.31	125	41.67
لا	41	65.08	39	52.7	21	45.65	32	57.14	27	77.14	15	57.69	175	58.33
المجموع	63	100	74	100	46	100	56	100	35	100	26	100	300	100

الجدول رقم81: توزيع الرواد حسب الوسيلة المفضلة لديهم في جمع الإحصاءات و حسب التخصص.

التخصص	ديموغرافيا		جغرافيا و تهيئة العمرانية		علم الاجتماع		علم الاقتصاد		هندسة معمارية		تخصصات أخرى		المجموع	
الحالات	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
النشر التقليدي	39	61.9	50	67.57	31	67.39	41	73.21	22	62.86	13	50	196	65.33
النشر الالكتروني	24	38.1	24	32.43	15	32.61	15	26.79	13	37.14	13	50	104	34.67
المجموع	63	100	74	100	46	100	56	100	35	100	26	100	300	100

الجدول رقم83: توزيع الرواد حسب رأيهم حول دورية نشر الإحصاءات وحسب التخصص,

التخصص	ديموغرافيا		جغرافيا و تهيئة العمرانية		علم الاجتماع		علم الاقتصاد		هندسة معمارية		تخصصات أخرى		المجموع	
الحالات	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
راضي تماما	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
راضي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
راضي الى حد ما	7	11.11	10	13.51	8	17.39	6	10.71	3	8.571	3	11.54	37	12.33
غير راضي	13	20.63	10	13.51	6	13.04	13	23.21	4	11.43	5	19.23	51	17
غير راضي تماما	43	68.25	54	72.97	32	69.57	37	66.07	28	80	18	69.23	212	70.67
المجموع	63	100	74	100	46	100	56	100	35	100	26	100	300	100

جدول رقم 84: توزيع الرواد حسب أسباب تأخر النشر و حسب التخصص الجامعي.

التخصص	ديموغرافيا		جغرافيا و تهيئة العمرانية		علم الاجتماع		علم الاقتصاد		هندسة معمارية		تخصصات أخرى		المجموع	
الحالات	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نقص الكوادر المؤهلة	44	69.84	54	72.97	32	69.57	34	60.71	26	74.29	23	88.46	213	71
نقص الموارد المالية	16	25.4	15	20.27	7	15.22	14	25	7	20	3	11.54	62	20.67
ضعف استغلال الوسائل التكنولوجية	3	4.762	5	6.757	7	15.22	8	14.29	2	5.714	0	0	25	8.333
المجموع	63	100	74	100	46	100	56	100	35	100	26	100	300	100

جدول رقم86: توزيع الرواد حسب رأيهم حول مساهمة الديوان في خلق الوعي الاحصائي و حسب التخصص الجامعي.

التخصص	ديموغرافيا		جغرافيا و تهيئة العمرانية		علم الاجتماع		علم الاقتصاد		هندسة معمارية		تخصصات أخرى		المجموع	
الحالات	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	6	9.52	5	6.757	6	13.04	7	12.5	6	17.14	2	7.69	32	10.67
نوعا ما	16	25.4	17	22.97	6	13.04	10	17.86	7	20	6	23.08	62	20.67
لا	41	65.08	52	70.27	34	73.91	39	69.64	22	62.86	18	69.23	206	68.67
المجموع	63	100	74	100	46	100	56	100	35	100	26	100	300	100

الجدول رقم87 : توزيع الرواد حسب أريهم في مساهمة الموقع الجغرافي للديوان الوطني للإحصائيات في نشر الوعي بأهمية الإحصاءات وحسب التخصص.

التخصص	ديموغرافيا		جغرافيا و تهيئة العمرانية		علم الاجتماع		علم الاقتصاد		هندسة معمارية		تخصصات أخرى		المجموع	
الحالات	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	24	38.1	31	41.89	18	39.13	23	41.07	10	28.57	9	34.62	115	38.33
لا	39	61.9	43	58.11	28	60.87	33	58.93	25	71.43	17	65.38	185	61.67
المجموع	63	100	74	100	46	100	56	100	35	100	26	100	300	100

جدول رقم89: توزيع الرواد حسب من عرفهم بالديوان الوطني للإحصائيات وحسب التخصص الجامعي

التخصص	ديموغرافيا		جغرافيا و تهيئة العمرانية		علم الاجتماع		علم الاقتصاد		هندسة معمارية		تخصصات أخرى		المجموع	
الحالات	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أستاذ ك	43	68.25	52	70.27	34	73.91	32	57.14	22	62.86	19	73.08	202	67.33
زملائك	20	31.75	18	24.32	12	26.09	20	35.71	10	28.57	5	19.23	85	28.33
آخر	0	0	4	5.405	0	0	4	7.143	3	8.571	2	7.692	13	4.333
المجموع	63	100	74	100	46	100	56	100	35	100	26	100	300	100

الجدول رقم90: توزيع الرواد حسب رأيهم حول مقياس الإحصاء وحسب التخصص الجامعي.

التخصص	ديموغرافيا		جغرافيا و تهيئة العمرانية		علم الاجتماع		علم الاقتصاد		هندسة معمارية		تخصصات أخرى		المجموع	
الحالات	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	9	14.29	19	25.68	6	13.04	13	23.21	7	20	8	30.77	62	20.67
نوعاما	8	12.7	8	10.81	6	13.04	4	7.143	7	20	2	7.692	35	11.67
لا	46	73.02	47	63.51	34	73.91	39	69.64	21	60	16	61.54	203	67.67
المجموع	63	100	74	100	46	100	56	100	35	100	26	100	300	100

الجدول رقم91: توزيع الرواد حسب معرفتهم بيوم الإحصاء و حسب التخصص الجامعي

التخصص	ديموغرافيا		جغرافيا و تهيئة العمرانية		علم الاجتماع		علم الاقتصاد		هندسة معمارية		تخصصات أخرى		المجموع	
الحالات	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	11	17.46	20	27	7	15.22	11	19.64	10	29	6	23.1	65	21.67
لا	52	82.54	54	73	39	84.78	45	80.36	25	71	20	76.9	235	78.33
المجموع	63	100	74	100	46	100	56	100	35	100	26	100	300	100

الجدول رقم92 : توزيع الرواد حسب معرفتهم بمكونات المنظومة الإحصائية في الجزائر و حسب التخصص الجامعي

التخصص	ديموغرافيا		جغرافيا و تهيئة العمرانية		علم الاجتماع		علم الاقتصاد		هندسة معمارية		تخصصات أخرى		المجموع	
الحالات	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	9	14.29	13	17.6	3	6.52	10	17.86	11	31	3	11.5	49	16.33
لا	54	85.71	61	82.4	43	93.48	46	82.14	24	69	23	88.5	251	83.67
المجموع	63	100	74	100	46	100	56	100	35	100	26	100	300	100

الجدول رقم 93: توزيع الرواد حسب معرفتهم بالقوانين و المراسيم التشريعية الجزائرية المنظمة للنشاط الإحصائي وحسب التخصص الجامعي

التخصص	ديموغرافيا		جغرافيا و تهيئة العمرانية		علم الاجتماع		علم الاقتصاد		هندسة معمارية		تخصصات أخرى		المجموع	
الحالات	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	7	11.11	15	20.3	2	4.348	11	19.64	6	17	3	11.5	44	14.67
لا	56	88.89	59	79.7	44	95.65	45	80.36	29	83	23	88.5	256	85.33
المجموع	63	100	74	100	46	100	56	100	35	100	26	100	300	100

الجدول94 :توزيع الرواد حول مساهمة الجامعة في إنتاج كوادر مؤهلة للعمل في الأجهزة الإحصائية وحسب التخصص الجامعي

التخصص	ديموغرافيا		جغرافيا و تهيئة العمرانية		علم الاجتماع		علم الاقتصاد		هندسة معمارية		تخصصات أخرى		المجموع	
الحالات	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	22	34.92	20	27.03	9	19.57	20	35.71	7	20	10	38.46	88	29.33
نوعا ما	32	50.79	31	41.89	19	41.3	25	44.64	19	54.29	9	34.62	135	45
لا	9	14.29	23	31.08	18	39.13	11	19.64	9	25.71	7	26.92	77	25.67
المجموع	63	100	74	100	46	100	56	100	35	100	26	100	300	100

الجدول رقم96 : توزيع الرواد حسب الوسائل المساهمة في زيادة الوعي بأهمية الإحصائيات وحسب التخصص الجامعي.

التخصص	ديموغرافيا		جغرافيا و تهيئة العمرانية		علم الاجتماع		علم الاقتصاد		هندسة معمارية		تخصصات أخرى		المجموع	
الحالات	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
تنظيم أنشطة ترفيهية في اليوم العالمي للاحصاء	16	25.40	13	17.57	1	2.174	12	21.43	7	20.00	4	15.38	53	17.67
تنمية الثقافة الاحصائية عند التلاميذ و الطلبة الجامعيين	20	31.75	21	28.38	15	32.61	14	25.00	11	31.43	8	30.77	89	29.67
برامج توعوية في وسائل جالاعلام البصرية و السمعية	27	42.86	40	54.05	30	65.22	30	53.57	17	48.57	14	53.85	158	52.67
	63	100	74	100	46	100	56	100	35	100	26	100	300	100

تائج شروط إستعمال إختبار ANOVA

جدول رقم89:نتائج مقاييس الإحصائية الخاصة بدرجة الرضا (متوسط الحسابي و التباين و الإنحراف المعياري)

المتغير	التخصص	متوسط	مجال الثقة بنسبة 95%		التباين	الإنحراف المعياري	أقل قيمة	أعلى قيمة
			الحد الأدنى	الحد الأعلى				
الشمولية	ديموغرافيا	4.92	4.40	5.44	4.24	2.06	1	8
	علم الاجتماع	4.46	3.86	5.05	3.99	2.00	1	8
	علم الاقتصاد	4.70	4.06	5.33	5.67	2.38	1	9
	جغرافيا و تهيئة العمرانية	4.74	4.22	5.26	5.02	2.24	1	9
	هندسة معمارية	4.40	3.73	5.07	3.78	1.94	1	8
	تخصصات أخرى	4.00	3.31	4.69	2.96	1.72	1	7
التوزيع الجغرافي للبيانات	ديموغرافيا	4.87	4.34	5.40	4.44	2.11	1	8
	علم الاجتماع	4.39	3.80	4.99	4.02	2.01	1	8
	علم الاقتصاد	4.93	4.32	5.54	5.19	2.28	1	9
	جغرافيا و تهيئة العمرانية	4.53	4.01	5.04	4.97	2.23	1	9
	هندسة معمارية	4.49	3.76	5.21	4.49	2.12	1	9
	تخصصات أخرى	3.81	3.21	4.40	2.16	1.47	1	7
الإحصاءات التفصيلية	ديموغرافيا	4.94	4.39	5.48	4.64	2.15	1	8
	علم الاجتماع	4.65	4.10	5.21	3.48	1.86	1	8
	علم الاقتصاد	4.91	4.27	5.55	5.72	2.39	1	9
	جغرافيا و تهيئة العمرانية	4.73	4.21	5.24	4.94	2.22	1	9
	هندسة معمارية	4.43	3.76	5.10	3.84	1.96	1	8
	تخصصات أخرى	4.38	3.73	5.04	2.65	1.63	2	8
قابلية المقارنة	ديموغرافيا	4.87	4.34	5.40	4.44	2.11	1	8
	علم الاجتماع	4.65	4.09	5.21	3.52	1.88	1	8
	علم الاقتصاد	5.04	4.42	5.65	5.34	2.31	1	9
	جغرافيا و تهيئة العمرانية	4.64	4.11	5.16	5.11	2.26	1	9
	هندسة معمارية	4.06	3.30	4.81	4.82	2.20	1	9
	تخصصات أخرى	4.23	3.45	5.02	3.78	1.95	1	9
موثوقية البيانات	ديموغرافيا	4.90	4.37	5.44	4.57	2.14	1	8
	علم الاجتماع	4.54	3.98	5.10	3.54	1.88	1	8
	علم الاقتصاد	4.93	4.30	5.56	5.56	2.36	1	9
	جغرافيا و تهيئة العمرانية	4.76	4.23	5.28	5.09	2.26	1	9
	هندسة معمارية	4.26	3.51	5.01	4.78	2.19	1	9
	تخصصات أخرى	4.31	3.47	5.15	4.30	2.07	1	9
قابلية الوصول الى البيانات الاحصائية	ديموغرافيا	4.97	4.44	5.50	4.39	2.09	1	8
	علم الاجتماع	4.70	4.09	5.31	4.22	2.05	1	8
	علم الاقتصاد	5.00	4.39	5.61	5.27	2.30	1	9
	جغرافيا و تهيئة العمرانية	4.82	4.30	5.35	5.16	2.27	1	9
	هندسة معمارية	4.51	3.84	5.19	3.85	1.96	1	8
	تخصصات أخرى	4.12	3.35	4.88	3.63	1.90	1	8
دراسة احتياجات الراهنة	ديموغرافيا	4.95	4.43	5.47	4.30	2.07	1	8
	علم الاجتماع	4.78	4.18	5.39	4.17	2.04	1	9
	علم الاقتصاد	5.18	4.56	5.80	5.39	2.32	1	9
	جغرافيا و تهيئة العمرانية	4.70	4.16	5.25	5.50	2.35	1	9
	هندسة معمارية	4.43	3.72	5.14	4.31	2.08	1	8
	تخصصات أخرى	4.65	3.78	5.52	4.64	2.15	1	9

المتغير	التخصص	متوسط	مجال الثقة بنسبة 95%		التباين	الإنحراف المعياري	أقل قيمة	أعلى قيمة
			الحد الأدنى	الحد الأعلى				
النظام الداخلي للمكتبة	ديموغرافيا	4.84	4.31	5.37	4.39	2.10	1	8
	علم الاجتماع	4.48	3.92	5.04	3.59	1.89	1	8
	علم الاقتصاد	4.70	4.08	5.31	5.27	2.30	1	9
	جغرافيا و تهيئة العمرانية	4.54	4.02	5.06	5.02	2.24	1	9
	هندسة معمارية	4.11	3.43	4.80	3.93	1.98	1	8
	تخصصات أخرى	4.23	3.52	4.94	3.06	1.75	2	8
توقيت ودورية نشر البيانات	ديموغرافيا	5.06	4.56	5.57	4.06	2.02	1	9
	علم الاجتماع	4.91	4.30	5.53	4.30	2.07	1	9
	علم الاقتصاد	4.93	4.31	5.55	5.41	2.33	1	9
	جغرافيا و تهيئة العمرانية	4.54	4.03	5.05	4.80	2.19	1	9
	هندسة معمارية	4.37	3.70	5.04	3.77	1.94	1	8
	تخصصات أخرى	4.08	3.44	4.71	2.47	1.57	2	8
الموقع الالكتروني	ديموغرافيا	5.35	4.82	5.88	4.49	2.12	1	10
	علم الاجتماع	5.07	4.43	5.70	4.55	2.13	1	10
	علم الاقتصاد	5.04	4.43	5.64	5.05	2.25	1	9
	جغرافيا و تهيئة العمرانية	4.68	4.17	5.18	4.74	2.18	1	9
	هندسة معمارية	4.46	3.77	5.15	4.02	2.01	1	8
	تخصصات أخرى	4.50	3.75	5.25	3.46	1.86	2	8
النشر التقليدي	ديموغرافيا	4.76	4.23	5.29	4.47	2.12	1	8
	علم الاجتماع	4.54	3.93	5.15	4.21	2.05	1	10
	علم الاقتصاد	4.82	4.22	5.43	5.09	2.26	1	9
	جغرافيا و تهيئة العمرانية	4.42	3.91	4.93	4.90	2.21	1	9
	هندسة معمارية	4.17	3.48	4.86	4.03	2.01	1	8
	تخصصات أخرى	4.50	3.64	5.36	4.58	2.14	1	9
دور الديوان في نشر الوعي باهمية الاحصائيات في المجتمع و الوسط الجامعي	ديموغرافيا	4.86	4.35	5.37	4.09	2.02	1	8
	علم الاجتماع	4.70	4.13	5.26	3.64	1.91	1	8
	علم الاقتصاد	4.71	4.10	5.33	5.23	2.29	1	9
	جغرافيا و تهيئة العمرانية	4.39	3.88	4.91	4.95	2.23	1	9
	هندسة معمارية	4.11	3.42	4.81	4.10	2.03	1	8
	تخصصات أخرى	3.81	3.31	4.31	1.52	1.23	2	6
دور الجامعة في تنمية الثقافة الاحصائية	ديموغرافيا	4.71	4.17	5.26	4.66	2.16	1	8
	علم الاجتماع	4.48	3.88	5.08	4.08	2.02	1	9
	علم الاقتصاد	5.20	4.59	5.80	5.07	2.25	1	9
	جغرافيا و تهيئة العمرانية	4.81	4.29	5.33	5.00	2.24	1	9
	هندسة معمارية	4.49	3.74	5.23	4.67	2.16	1	9
	تخصصات أخرى	4.08	3.54	4.61	1.75	1.32	2	7
فعالية تطبيق القوانين الاحصائية	ديموغرافيا	4.87	4.36	5.38	4.08	2.02	1	8
	علم الاجتماع	4.59	3.97	5.21	4.34	2.08	1	9
	علم الاقتصاد	5.27	4.62	5.92	5.87	2.42	1	9
	جغرافيا و تهيئة العمرانية	4.73	4.20	5.25	5.13	2.27	1	9
	هندسة معمارية	4.63	3.95	5.31	3.89	1.97	1	9
	تخصصات أخرى	4.35	3.67	5.02	2.80	1.67	2	8

الجدول رقم 90: نتائج إختبار التوزيع الطبيعي

إختبار		Kolmogorov-Smirnov			Shapiro-Wilk		
المتغير	التخصص	القيم	درجة الحرية	الدلالة	القيم	درجة الحرية	الدلالة
الشمولية	ديموغرافيا	0.15	63.00	0.00			
	علم الاجتماع	0.22	46.00	0.00	0.93	46	0.01
	علم الاقتصاد	0.20	56.00	0.00			
	جغرافيا و تهيئة العمرانية	0.20	74.00	0.00			
	هندسة معمارية	0.13	35.00	0.13	0.95	35	0.24
	تخصصات أخرى	0.23	26.00	0.00	0.86	26	0.01
التوزيع الجغرافي للبيانات	ديموغرافيا	0.11	63.00	0.06			
	علم الاجتماع	0.12	46.00	0.09	0.94	46	0.02
	علم الاقتصاد	0.11	56.00	0.08			
	جغرافيا و تهيئة العمرانية	0.11	74.00	0.04			
	هندسة معمارية	0.15	35.00	0.04	0.93	35	0.04
	تخصصات أخرى	0.13	26.00	0.20	0.95	26	0.36
الإحصاءات التفصيلية	ديموغرافيا	0.10	63.00	0.20			
	علم الاجتماع	0.12	46.00	0.08	0.94	46	0.05
	علم الاقتصاد	0.12	56.00	0.04			
	جغرافيا و تهيئة العمرانية	0.10	74.00	0.04			
	هندسة معمارية	0.12	35.00	0.20	0.94	35	0.10
	تخصصات أخرى	0.15	26.00	0.12	0.94	26	0.13
قابلية المقارنة	ديموغرافيا	0.15	63.00	0.00			
	علم الاجتماع	0.15	46.00	0.01	0.95	46	0.08
	علم الاقتصاد	0.16	56.00	0.00			
	جغرافيا و تهيئة العمرانية	0.21	74.00	0.00			
	هندسة معمارية	0.17	35.00	0.01	0.92	35	0.03
	تخصصات أخرى	0.16	26.00	0.09	0.93	26	0.10
موثوقية البيانات	ديموغرافيا	0.10	63.00	0.20			
	علم الاجتماع	0.13	46.00	0.06	0.94	46	0.03
	علم الاقتصاد	0.11	56.00	0.07			
	جغرافيا و تهيئة العمرانية	0.11	74.00	0.04			
	هندسة معمارية	0.16	35.00	0.02	0.92	35	0.03
	تخصصات أخرى	0.15	26.00	0.16	0.94	26	0.20

تابع

إختبار		Kolmogorov-Smirnov			Shapiro-Wilk		
المتغير	التخصص	القيم	درجة الحرية	الدلالة	القيم	درجة الحرية	الدلالة
قابلية الوصول الى البيانات الاحصائية	ديموغرافيا	0.11	63.00	0.07			
	علم الاجتماع	0.13	46.00	0.05	0.94	46	0.04
	علم الاقتصاد	0.11	56.00	0.09			
	جغرافيا و تهيئة العمرانية	0.10	74.00	0.07			
	هندسة معمارية	0.12	35.00	0.19	0.93	35	0.05
	تخصصات أخرى	0.15	26.00	0.11	0.93	26	0.09
دراسة احتياجات الراهنة	ديموغرافيا	0.11	63.00	0.04			
	علم الاجتماع	0.13	46.00	0.07	0.95	46	0.06
	علم الاقتصاد	0.11	56.00	0.07			
	جغرافيا و تهيئة العمرانية	0.09	74.00	0.20			
	هندسة معمارية	0.15	35.00	0.06	0.93	35	0.03
	تخصصات أخرى	0.16	26.00	0.07	0.94	26	0.24
النظام الداخلي للمكتبة	ديموغرافيا	0.13	63.00	0.01			
	علم الاجتماع	0.14	46.00	0.02	0.93	46	0.01
	علم الاقتصاد	0.16	56.00	0.00			
	جغرافيا و تهيئة العمرانية	0.21	74.00	0.00			
	هندسة معمارية	0.17	35.00	0.01	0.92	35	0.03
	تخصصات أخرى	0.16	26.00	0.09	0.93	26	0.10
توقيت ودورية نشر البيانات	ديموغرافيا	0.11	63.00	0.04			
	علم الاجتماع	0.12	46.00	0.13	0.94	46	0.05
	علم الاقتصاد	0.12	56.00	0.04			
	جغرافيا و تهيئة العمرانية	0.11	74.00	0.03			
	هندسة معمارية	0.13	35.00	0.15	0.93	35	0.05
	تخصصات أخرى	0.14	26.00	0.17	0.90	26	0.01
الموقع الالكتروني	ديموغرافيا	0.10	63.00	0.17			
	علم الاجتماع	0.14	46.00	0.03	0.94	46	0.04
	علم الاقتصاد	0.10	56.00	0.20			
	جغرافيا و تهيئة العمرانية	0.10	74.00	0.06			
	هندسة معمارية	0.16	35.00	0.02	0.92	35	0.02
	تخصصات أخرى	0.14	26.00	0.18	0.93	26	0.09

تابع

إختبار		Kolmogorov-Smirnov			Shapiro-Wilk		
المتغير	التخصص	القيم	درجة الحرية	الدلالة	القيم	درجة الحرية	الدلالة
النشر التقليدي	ديموغرافيا	0.12	63.00	0.03			
	علم الاجتماع	0.13	46.00	0.06	0.96	46	0.19
	علم الاقتصاد	0.12	56.00	0.05			
	جغرافيا و تهيئة العمرانية	0.10	74.00	0.09			
	هندسة معمارية	0.15	35.00	0.04	0.92	35	0.02
	تخصصات أخرى	0.14	26.00	0.19	0.93	26	0.07
دور الديوان في نشر الوعي باهمية الاحصائيات في المجتمع و الوسط الجامعي	ديموغرافيا	0.11	63.00	0.07			
	علم الاجتماع	0.13	46.00	0.06	0.94	46	0.03
	علم الاقتصاد	0.11	56.00	0.10			
	جغرافيا و تهيئة العمرانية	0.11	74.00	0.02			
	هندسة معمارية	0.14	35.00	0.07	0.92	35	0.02
	تخصصات أخرى	0.18	26.00	0.04	0.90	26	0.02
دور الجامعة في تنمية الثقافة الاحصائية	ديموغرافيا	0.09	63.00	0.20			
	علم الاجتماع	0.14	46.00	0.03	0.95	46	0.08
	علم الاقتصاد	0.11	56.00	0.15			
	جغرافيا و تهيئة العمرانية	0.10	74.00	0.06			
	هندسة معمارية	0.13	35.00	0.18	0.95	35	0.17
	تخصصات أخرى	0.17	26.00	0.05	0.93	26	0.10
فعالية تطبيق القوانين الاحصائية	ديموغرافيا	0.11	63.00	0.06			
	علم الاجتماع	0.14	46.00	0.03	0.95	46	0.05
	علم الاقتصاد	0.11	56.00	0.08			
	جغرافيا و تهيئة العمرانية	0.10	74.00	0.06			
	هندسة معمارية	0.17	35.00	0.01	0.95	35	0.27
	تخصصات أخرى	0.16	26.00	0.09	0.92	26	0.05

الجدول رقم: نتائج إختبار التجانس

المتغير		قيم Levene	درجة الحرية 1	درجة الحرية 2	الدلالة
الشمولية	إختبار باستعمال المتوسط الحسابي	1.50	5	294	0.19
التوزيع الجغرافي للبيانات		1.73	5	294	0.13
الإحصاءات التفصيلية		2.20	5	294	0.05
قابلية المقارنة		4.93	5	294	0.00
موثوقية البيانات		1.29	5	294	0.27
قابلية الوصول الى البيانات الاحصائية		1.56	5	294	0.17
دراسة الإحتياجات الراهنة		0.99	5	294	0.43
النظام الداخلي للمكتبة		7.47	5	294	0.00
دورية ودورية نشر البيانات		2.13	5	294	0.06
الموقع الالكتروني		1.55	5	294	0.17
النشر التقليدي		1.14	5	294	0.34
دور الديوان في نشر الوعي باهمية الاحصائيات		2.40	5	294	0.04
دور الجامعة في تنمية الثقافة الاحصائية		2.27	5	294	0.05
تطبيق القوانين الاحصائية		1.56	5	294	0.17

الفهـــرس

المقدمة العامة 1

الفصل الأول: مبادرات و توصيات رامية لإصلاح وتطوير نشاط المنظومة الإحصائية في الدول الإفريقية والعربية 1994 الى 2008

تمهيد.....18

I.1. أهمية النشاط الإحصائي ودوره الفعال في العملية التخطيطية 19

I.2.أهمية تصميم وتنفيذ برنامج استراتيجي لنشاط المنظومة الإحصائية: 19

I.3.العلاقة بين البحث العلمي والنشاط الإحصائي 20

I.4.أخلاقيات النشاط الإحصائي 21

I.5.المبادرات الدولية والإقليمية والوطنية الرامية إلى وضع أُطر للنظام الإحصائي 21

I.5. 1. المبادئ الأساسية العشر للإحصاء.....22

I.5. 2. المبادرات الافريقية 23

I.5. 3 . مبادرة صندوق الامم المتحدة (FMI).....26

I.5 . 3 .1. النظام العام لنشر البيانات 27

I.5. 3 .2. المعيار الخاص لنشر البيانات 29

I.5. 4 .مبادرة منتدى الشراكة باريس 21.....30

I.4.5 .1. بناء القدرات الإحصائية وإطار تقييم نوعية البيانات (معايير جودة البيانات) 30

I.5. 4 .2.الإستراتيجية الوطنية للأنظمة الإحصائية 39

I.5.5برنامج ميدستاتIII(2010-2012) 49

الخلاصة 51

الفصل الثاني: الإطار القانوني المنظم للمنظومة الإحصائية في الجزائر بين النظري و التطبيق

التمهيد 54

II.1.مفهوم القانون العام للإحصاء.....55

II.2. أهمية وضع إطار قانوني للنظام الإحصائي والنشاط الإحصائي.....55

II.3 . المحاور الأساسية للإطار القانوني.....57

II.4. الهدف من وضع الإطار القانوني.....57

II.5. العوامل المساهمة في نجاح عملية تنفيد التشريع المنظم للنظام الإحصائي 58
1-العامل السياسي 58
2. العامل الاقتصادي.....59
3-العامل الثقافي 59
II.6. أهم التشريعات الخاصة بالمنظومة الإحصائية الوطنية الجزائرية.....60
1. مرسوم تشريعي رقم 62. 557 المؤرخ في 22 سبتمبر 1962 60
2. قانون رقم 64. 91 مؤرخ في 4مارس 1964 61
3. قانون متعلق بتسجيل الواقعات الحيوية.....61
أ.تسجيل الولادات 61
ب.عقد الزواج 62
ج) تسجيل الوفاة.....63
4.مرسوم رقم 159.70 مؤرخ في سنة 1970 64
5.مرسوم رقم 131.71 المؤرخ في 13 ماي 1971..... 65
6.مرسوم تشريعي رقم 82. 489 المؤرخ في 18 ديسمبر سنة 1982 67
7.مرسوم رقم رقم 82- 490 المؤرخ في 18 ديسمبر سنة 1982 69
8.مرسوم رقم 87- 269 المؤرخ في 15 ديسمير 1985.....70
9.مرسوم رقم 85- 311 المؤرخ في 17 ديسمبر 1985.....70
10.قانون 09.86 مؤرخ في 29 جوان سنة 1986.....72
11.مرسوم 87. 98 مؤرخ في 28 أبريل سنة 1987 73
12.مرسوم رقم 87. 269 مؤرخ في 15 ديسمبر سنة 1987 74
13.مرسوم رقم 89. 88 مؤرخ في 13 جوان سنة 1989 74
14.مرسوم رقم 94- 01 المؤرخ في 15 يناير 1994 74
15.مرسوم تشريعي رقم 95. 159 المؤرخ في 3 جويلية 1995.....78
16.مرسوم رقم 95-160 المؤرخ في 3يونيو سنة 1995.....80
17 .مرسوم رقم 447.95 موافق 25 ديسمبر سنة 1995 81

18. مرسوم رقم 06-346 المؤرخ في 9رمضان عام 1427 الموافق أكتوبر سنة 2006: 81
19.مرسوم رقم 08 .150 المؤرخ في 21 ماي سنة 2008 81
20.مرسوم رقم 10-282 المؤرخ في 14 نوفمبر 2010 82
II.7. تعلريف ومفاهيم المبادئ العامة للإحصاء في التشريع الجزائري (من1962 الى 1994) ومدى مطابقة مفاهيم تشريع 1994 مع مبادئ العشر للأمم المتحدة في اللإحصاء و الدول العربية 83
1.سرية البيانات 83
2.جمع ونشر البيانات 87
3.استقلالية الجهاز الإحصائي 89
4.إلزامية الإجابة على الاستمارات ألإحصائية 91
5.التنسيق بين المؤسسات الحكومية والديوان الوطني للإحصاء.....94
الخلاصة 98

الفصل الثالث: تحليل واقع بيانات عملية التعداد و الحالة المدنية في الجزائر

التمهيد 102
III.1.لمحة تاريخية لعملية التعداد والإحصاءات الحيوية في الجزائر 103
III.2. بيانات التعداد ومجالات استخدامها:.....107
III.1.2. واقع بيانات التعداد الإحصائية 108
1).مميزات البناية.....109
2.الخصائص الفردية لاعضاء الاسر 111
3.الخصائص الديموغرافية.....112
.4 بيانات الحالة الإقتصادية 118
5.بيانات الحالة التعليمية.....121
6.بيانات الاعاقة 122
III.2.2. تقييم بيانات العمر و النوع.....124
III.3.2. الإتساق الخارجي لمؤشرات الخصوبة والزواجية في التعدادات الثلاث.....143

III.3. نظام إحصاءات الحالة المدنية في الجزائر: إن إنشاء نظام الحالة المدنية والإحصاءات الحيوية وتطويرها يشكل أحد التدابير الأساسية التي يجب أن تتخذها الحكومة الجزائرية لمعالجة التحديات التي نواجهها. 146
III.3.1. أهمية إحصائيات نظام الحالة المدنية..... 146
II.3.2.واقع عملية جمع بيانات الحالة المدنية ونشره في الجزائر 147
III.3. 3.عمليات جمع البيانات الحيوية..... 148

الفصل الرابع: إحصاءات الديوان الوطني للإحصائيات : ماهيتها و جودتها

تمهيذ..... 165
IV.1.لمحة تاريخية للنظام الإحصائي 166
IV.2الهيكل التنظيمي للديوان الوطني للإحصائيات: يتكون الهيكل التنظيمي من المستويات الآتية: 167
IV.3.طبيعة النظام الإحصائي 171
IV.4.مصادر البيانات الديوان الوطني للإحصائيات..... 171
IV.5.تطبيق التوصيات الدولية..... 172
IV.6.مصادر تمويل النظام الإحصائي 173
IV.7.الموارد البشرية..... 173
IV.8.المكتبة 176
IV.9.أهم المستفدين من البيانات الإحصائية..... 178
1. الجنس والسن 179
2.الحالة الفردية..... 181
3.المستوى الجامعي 182
IV.10. الإنتاج الإحصائي كميا ونوعيا..... 183
IV.10.1. الشمولية 184
IV.10.2. التوزيع الجغرافي للبيانات الاحصائية 187
IV.10.3. بيانات تفصيلية:..... 189
IV.10.4. قابلية المقارنة 192
IV.10. 5.موثوقية البيانات..... 202

IV.11.قابلية الحصول على الإحصاءات 204
IV.11.1. إمكانية الحصول على الإحصاءات..... 204
IV.11.2. دور موضفي الديوان في تسهيل عملية الحصول على البيانات الاحصائية..... 207
IV.12.دراسة الاحتياجات الحالية للمستخدمين والعمل على تلبيتها حسب الحاجة 209
IV.13. نشر البيانات الاحصائية وتعميمها 211
IV.13.1. النشر التقليدي..... 212
1.الإصدارات /المطبوعات ومواضيعها 212
2.عرض البيانات الإحصائية..... 215
IV.13.2 النشر الإلكتروني 222
IV.13.3. دورية نشر البيانات الإحصائية: رغم 227
IV.14. تنسيق الديوان الوطني للإحصائيات مع الجامعة:..... 231
IV.14.1. تنمية الثقافة الإحصائية..... 231
IV.14.1.1 مساهمة الديوان الوطني في زياة الثقافة الإحصائية في الوسط االجامعي: 231
IV.14. 2.1 .دور الجامعة في تنمية الثقافة الاحصائية وبناء الوعي الإحصائي لدى الطلاب 234
IV.14.2 إنتاج الكوادر 241
IV.14.3.وسائل تنمية الثقافة الاحصائي 243
الخلاصة 244
الإستنتاج العام والتوصيات 249
الملحق رقم 1:المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية (اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة) 264
الملحق رقم 2: المبادئ العامة للإحصاء في التشريع العربي.....266
الملحق رقم 3: نتائج تقييم بيانات العمر والنوع.....276
الملحق رقم 4: خصائص القوى العاملة بالديوان الوطني للإحصائيات سنة 2012 284
الملحق5: إستمارة ونتائج استطلاع رأي الرواد الجامعيين تجاه جودة بيانات الديوان الوطني للإحصائيات ...286

قائمة الأشكال:

الشكل 1: مراحل إعداد إستراتيجية وطنية للإحصاء. 41
الشكل رقم2:علاقة الإطار القانوني المنظم للنشاط الإحصائي وصنع القرار السياسي المحكم. 56
الشكل رقم 3: توزيع الرواد حسب موقفهم حول حاجة النشاط الإحصائي الجزائري إلى قوانين وتشريعات تنظيمية ،وحسب التخصص الجامعي.....56
الشكل رقم 4: توزيع الرواد حسب رأيهم حول التنفيد العملي لمبدأ سرية البيانات من طرف الأجهزة الإحصائية في الجزائر وحسب التخصص الجامعي. 86
الشكل 5 رقم: توزيع الرواد حسب موقفهم (مؤيد/ معارض) من تطبيق مبدأ سرية البيانات الإحصائية وحسب التخصص الجامعي 87
الشكل رقم 6: توزيع الرواد حسب رأيهم حول التنفيد العملي للنص التشريعي الخاص بنشر البيانات من طرف الأجهزة الإحصائية في الجزائر وحسب التخصص الجامعي. 89
الشكل رقم 7: توزيع الرواد حسب رأيهم حول التنفيد العملي للنص التشريعي الخاص بإستقلالية الجهاز الإحصائي وحسب التخصص الجامعي. 91
الشكل رقم 8: توزيع الرواد حسب رأيهم حول التنفيد العملي للنص التشريعي الخاص بإلزامية الإجابة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات وحسب التخصص الجامعي.....93
الشكل رقم 9: توزيع الرواد حسب توزيع الرواد حسب موقفهم (مؤيد/ معارض) من تطبيق مبدأ إلزامية الإجابة على الإستمارةالإحصائية وحسب التخصص الجامعي 94
الشكل رقم 10: توزيع الرواد حسب رأيهم حول التنفيد العملي للنص التشريعي الخاص بالتنسيق مابين الديوان الوطني للإحصائيات والمؤسسات الحكومي الأخرى وحسب التخصص الجامعي. 97
الشكل رقم 11: توزيع متوسطات درجة رضا الجامعيين حول التطبيق الفعلي للمراسيم التشريعية حسب التخصصات. 97
الشكل 12:نسبة العمر حسب الجنس في التعدادات 1987و 1998و 2008.....126
الشكل 13: مقياس دقة بيانات العمر حسب الجنس في تعدادات 1987و 1998و 2008 127
الشكل 14: دقة بيانات العمر حسب الجنس و حسب المقاطعة في التعدادات 1987و 1998و 2008 128
الشكل 15:دقة بيانات العمر حسب الجنس و حسب الولايات في تعدادات1987و 1998و 2008. 130
الشكل 16:نسبة النوع في تعدادات 1987و 1998و 2008.....132
الشكل 17: نسبة النوع حسب المقاطعة في تعدادات 1987و 1998و 2008.....133
الشكل 18: قيمة مقياس دقة بيانات النوع على المستوى الوطني و حسب المقاطعات في تعدادات 1987و 1998و 2008.....134
الشكل 19: قيمة مقياس دقة النوع حسب الولايات في التعدادات 1987و 1998و 2008. 135
الشكل 20: قيمة مقياس سكرتارية هيئة الأمم المتحدة على المستوى الوطني و حسب المقاطعات في تعدادات 1987و 1998و 2008.....138
الشكل 21: قيمة مقياس سكرتارية هيئة الأمم المتحدة حسب الولايات في تعدادات 1987و 1998و 2008. 139

الشكل 22: قيمة تحسن و تراجع في نوعية الإدلاء ببيانات النوع و السن حسب مقياس سكرتارية الأمم المتحدة مابين تعدادي 1987و 1998 140
الشكل 23: قيمة تحسن و تراجع في نوعية الإدلاء ببيانات النوع و السن حسب مقياس سكرتارية الأمم المتحدة مابين تعدادي 1998و 2008.....141
الشكل 24:متوسط سن الزواج الأول حسب الجنس و على المستوى الوطني في تعدادات 1987و 1998و 2008 و في المسوحات الميدانية (المسح الوطني حول صحة الأم و الطفل لسنة 1992و مسح الجزائري حول صحة الأسرة لسنة 2002 و مسح حول الأبعاد ا لمتعددة لسنة 2006) 144
الشكل 25: المؤشر التركيبي للخصوبة 145
الشكل 26: توزيع معدلات الخصوبة حسب الفئات العمرية 145
الشكل 27:مراحل جمع ونشر إحصاءات المسح الشامل للوقائع الحيوية 150
الشكل رقم 28: مراحع جمع ونشر إحصاءات المسح بالعينة للوقائع الحيوية.....155
الشكل رقم 29: مخطط هيكلي للنظام الداخلي للديوان الوطني للإحصائيات ONS. 170
الش,كل رقم 30: توزيع موضفي الديوان الوطني للإحصائيات حسب المستوى التعليمي. 175
الشكل رقم 31: توزيع موضفي الديوان الوطني للإحصائيات حسب التخصص الجامعي. 175
الشكل رقم 32: توزيع موضفي الديوان الوطني للإحصائيات حسب الأقدمية.....175
الشكل رقم 33: توزيع موضفي الديوان الوطني للإحصائيات حسب الجنس والسن. 176
الشكل رقم 34:توزيع الرواد حسب موقفهم حول النظام المعمول به داخل مكتبة الديوان الوطني للإحصائيات وحسب التخصص الجامعي. 177
الشكل رقم 35: توزيع متوسط درجات رضى الرواد حول خدمات المكتبية وحسب حسب التخصصات. 178
الشكل رقم 36: توزيع الرواد حسب الجنس وحسب الفئات العمرية. 180
الشكل رقم 37: توزيع الرواد حسب متوسط العمر وحسب التخصصات. 180
الشكل رقم 38:توزيع الرواد حسب الحالة الفردية وحسب التخصص الجامعي. 181
الشكل رقم 39: توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي والتخصص الجامعي. 182
الشكل رقم 40: توزيع الرواد حسب موقفهم حول شمولية البيانات وحسب التخصص الجامعي. 185
الشكل 41: توزيع متوسط درجات رضى الرواد حول شمولية الإحصاءات وحسب التخصصات.....186
الشكل رقم 42: توزيع الرواد حسب موقفهم حول الإحصاءات الجغرافية وحسب التخصص الجامعي. 187
الشكل رقم 43: توزيع متوسط درجات رضى الرواد حسب التخصصات.....188
الشكل رقم 44: توزيع الرواد حسب موقفهم حول الإحصاءات التفصيلية وحسب التخصص الجامعي 191
الشكل رقم 45: توزيع متوسط درجات الرضى حول الإحصاءات التفصيلية حسب التخصصات الجامعية 191
الشكل رقم 46: توزيع الرواد حسب موقفهم حول قابلية مقارنة الإحصاءات على المستوى المحلي وعلى المستوى الدولي وحسب التخصص الجامعي. 200
الشكل رقم 47: توزيع متوسط درجات رضى الرواد حول قابلية المقارنة حسب التخصصات. 201
الشكل رقم 48: توزيع الرواد حسب موقفهم حول موثوقية الإحصائيات التي يصدرها الديوان الوطني للاحصائيات وحسب التخصص الجامعي. 202

الشكل رقم 49: توزيع متوسط درجات رضى الرواد حول موثوقية البيانات وحسب التخصصات. 203
الشكل رقم 50: توزيع الرواد حسب تلقيهم لصعوبة أثناء جمع الإحصائيات وحسب التخصص الجامعي.....206
الشكل رقم51: توزيع الرواد حسب طبيعة الصعوبات التي واجهها في جمع الإحصاءات وحسب التخصص الجامعي. 206
الشكل رقم 52: توزيع الرواد حسب الوقت المستغرق في الحصول على المعلومات الاحصائية وحسب التخصص الجامعي. 206
الشكل رقم 53: توزيع الرواد حسب موقفهم حول مساهمة نوعية البيانات في تطوير البحث لأكاديمي ، وحسب التخصص الجامعي.....207
الشكل رقم54: توزيع الرواد حسب موقفهم حول مساهمة موضفي الديوان في تسهيل عملية الحصول على المعلومات الاحصائية و حسب التخصص.....208
الشكل رقم55: توزيع متوسط درجات رضى الرواد حول قابلية الحصول على الإحصاءات وحسب التخصصات. 208
الشكل رقم56: توزيع الرواد حسب موقفهم حول دراسة الديوان الوطني للمتطلبات الجديدة للبيانات الاحصائية وحسب التخصص. 209
الشكل رقم 57: توزيع متوسط درجات رضى الرواد حول تلبية حاجة مستخدمي البيانات وحسب التخصصات 211
الشكل رقم58: توزيع الرواد حسب موقفهم حول الحجم العددى للمطبوعات الاحصائية لكل قطاع وحسب التخصص. 214
الشكل رقم59: توزيع الرواد حسب موقفهم حول تناسق مواضيع المطبوعات الاحصائية وحسب التخصص. 215
الشكل رقم 60: توزيع الرواد حسب رأيهم حول طبيعة الجداول الإحصائية الموجودة في المطبوعات وحسب التخصص الجامعي.....218
الشكل رقم 61: توزيع الرواد حسب موقفهم حول النصوص التحليلية والتفسيرية (طبيعتها / عدم وجودها) في مطبوعات الإحصائية وحسب التخصص.....219
الشكل رقم62: توزيع الرواد حسب موقفهم حول اللغة المستعملة في المطبوعات الإحصائية وحسب التخصص الجامعي. 221
الشكل رقم 63: توزيع متوسط درجات رضى الرواد حول أسلوب عرض الإحصائيات حسب التخصصات.....221
الشكل رقم 64: توزيع الرواد حسب موقفهم حول خدمات الموقع الإلكتروني للديوان الوطني للإحصائيات وحسب التخصص. 224
الشو كل رقم 65: توزيع الرواد حسب موقفهم عن المعلومات المحلية والدولية التي يوفرها الديوان وحسب التخصص. 225
الشكل رقم 66: توزيع الرواد حسب موقفهم حول مساهمة الموقع الالكتروني في تعريف آخر ستجدات النشاط الإحصائي على المستوى الوطني والدولي وحسب التخصص. 226
الشكل رقم 67: توزيع الرواد حسب موقفهم حول وسيلة النشر المفضلة لديهم في جمع المعلومات الاحصائية وحسب التخصص. 226

الشكل رقم 68: توزيع متوسط درجات رضى الرواد حول خدمات موقع الإلكتروني للديوان الوطني للإحصائيات وحسب التخصصات.....227
الشكل رقم 69: توزيع الرواد حسب موقفهم حول دورية نشر المعلومات الاحصائية وحسب التخصص.....229
الشكل رقم 70: توزيع الرواد حسب رأيهم حول أسباب تأخر نشر البيانات الاحصائية للديوان وحسب التخصص. 229
الشكل رقم 71: توزيع متوسط درجات رضى الرواد حول دورية الإحصاءات وحسب التخصصات 230
الشكل رقم 72: توزيع الرواد حسب موقفهم حول مساهمة الديوان الوطني للاحصائيات في نشر الوعي الاحصائي وحسب التخصص. 232
الشكل رقم 73: توزيع الرواد حسب أريهم في مساهمة الموقع الجغرافي للديوان الوطني للإحصائيات في نشر الوعي بأهمية الإحصاءات وحسب التخصص.....232
الشكل رقم 74: توزيع متوسط درجات رضى الرواد حول مساهمة الديوان في نشر الوعي بأهمية الاحسب التخصصات الجامعية.....233
الشكل رقم 75: توزيع الرواد حسب موقفهم حول دور الجامعة في التعريف بموقع الديوان الوطني للاحصائيات وحسب التخصص. 236
الشكل رقم 76: توزيع الرواد حسب موقفهم حول برنامج مقياس الإحصاء وحسب التخصص. 237
الشكل رقم 77: توزيع الرواد حسب معرفتهم بيوم الإحصاء وحسب التخصص الجامعي.....239
الشكل رقم 78: توزيع الرواد حسب معرفتهم حول مكونات المنظومة الإحصائية في الجزائر وحسب التخصص الجامعي. 240
الشكل رقم 79: توزيع الرواد حسب المطلعة بالقوانين والمراسيم التشريعية الجزائرية المنظمة للنشاط الإحصائي وحسب التخصص الجامعي.....240
الشكل رقم 80:توزيع الرواد حسب موقفهم حول دور الجامعة في إنتاج كوادر مؤهلة عمليا وحسب التخصص. 241
الشكل رقم 81: توزيع متوسطات درجة الرضى تجاه مساهمة الجامعة في تنمية الثقافة للطالب وزيادة وعيه بأهمية الإحصائيات حسب التخصص. 242
الشكل رقم 82: توزيع الرواد حسب رأيهم حول العناصر المساهمة بالدرجة الأولى في تنمية الثقافة الإحصائية وحسب التخصص. 243

قائمة الجداول:

الجدول رقم 1: المحاور الأربعة للإستراتيجية الوطنية للإحصاء (الأهداف الرئيسة والعملية).....44
الجدول رقم 3: مفهوم مبدأ سرية البيانات في المواد التشريعية الجزائرية. 84
الجدول رقم6: النصوص التشريعية الخاصة بنشر البيانات. 88
الجدول رقم 8: فقرات من النصوص التشريعية الخاصة باستقلالية الجهاز الإحصائي حسب سنة الإصدار. 90
الجدول رقم 10: فقرات من النصوص التشريعية الخاصة بإلزامية الإجابة. 92
الجدول رقم 13: فقرات من النصوص التشريعية الخاصة بين المؤسسات الحكومية والديوان الوطني للإحصاء. .95
الجدول رقم 15: يوضح ملخص نتائج اختبار تحليل التباين للتحقق من تساوي متوسطات درجة الرضا بين التخصصات.....98
الجدول رقم:بيانات خاصة بمميزات البناية في تعداد 1987و 1998و 2008م.....111
الجدول رقم 17:الخصائص الفردية المجمعة في تعدادات 1987و 1998و 2008.....112
الجدول رقم 18 طبيعة البيانات الديموغرافية المجمعة في التعدادات 1987و 1998 و 2008. 118
الجدول رقم19: طبيعة البيانات الفردية المجمعة في التعدادات 1987و 1998و 2008 120
الجدول رقم 20: طبيعة بيانات الحلة المدنية المجمعة في تعدادات 1987و 1998 و 2008..... 121
الجدول رقم 21: طبيعة بيانات الإعاقة المجمعة في تعدادات 1987و 1998و 2008. 122
الجدول رقم27:تصنيف الولايات الجزائرية حسب قسمة مقياس سكرتارية الأمم المتحدة في التعدادات الثلاث 1987و 1998و 2008.....140
الجدولرقم 30:توزيع عدد البلديات المسحوبة بلمعاينة حسب المنطقة الجهوية..... 153
الجدول رقم 31: قائمة البلديات المستخرجة بطريقة المعاينة للمنطقة الجهوية الغربية. 154
الجدول رقم 37 : يوضح ملخص نتائج اختبار تحليل التباين للتحقق من تساوي متوسطات درجة الرضى بين التخصصات..... 178
الجدول رقم 39: يوضح ملخص نتائج اختبار كرسكل واليز لمعرفة الفروق في توزيع العمري للرواد بين التخصصات..... 181
الجدول رقم 41 : يوضح ملخص نتائج اختبار معامل التوافق ل كا2 لمعرفة التوافق في توزيع الحالة الفردية للرواد بين التخصصات. 182
الجدول 1الجدول رقم 43 : يوضح ملخص نتائج اختبار معامل التوافق ل كا2 لمعرفة التوافق في توزيع المستوى التعليمي للرواد بين التخصصات..... 183
الجدول رقم 45: يوضح ملخص نتائج اختبار تحليل التباين للتحقق من تساوي متوسطات درجة الرضى تجاه شموليةالإحصائيات بين التخصصات تجاه مساهمة الديوان في توفير بيانات شاملة 186
الجدول رقم 47: يوضح ملخص نتائج اختبار تحليل التباين للتحقق من تساوي متوسطات درجة الرضى بين التخصصات تجاه مساهمة الديوان في إنتاج الإحصاءات حسب الوحدات الجغرافية الإحصائية. 188
الجدول رقم 48: الإحصاءات القطاعية وبياناتها التفصيلية الأساسية التي ينشرها الديوان في إصداراته. 190
الجدول رقم 50: يوضح ملخص نتائج اختبار تحليل التباين للتحقق من تساوي متوسطات درجة الرضى بين التخصصات تجاه مساهمة الديوان في إنتاج إحصاءات تفصيلية. 192

الجدول رقم 51 : تطابق واختلاف مفهوم البناية في التعدادات الثلاث. 193
الجدول رقم 52: مفهوم السكن في تعداد 1987 و1998 و2008. 194
الجدول رقم 53 :مفهوم الأسرة العادية والجماعية في التعداداث الثلاث 194
جدول رقم 54: مفهوم وتصنيف الحالة الزواجية في التعدادات الثلاث السابقة (1987، 1998و2008). ... 196
الجدول رقم 55: تصنيف الحالة الفردية في التعدادات الثلاث (1987، 1998و2002). 198
الجدول رقم56 : تعاريف وتصنيفات العاطلون عن العمل حسب التعدادات 1987, 1998 و2008..... 199
الجدول رقم 58: يوضح ملخص نتائج اختبار تحليل التباين للتحقق من تساوي متوسطات درجة الرضى بين التخصصات تجاه مساهمة الديوان في إنتاج إحصاءات قابلة للمقارنة. 202
الجدول رقم 60 : يوضح ملخص نتائج اختبار تحليل التباين للتحقق من تساوي متوسطات درجة الرضى بين التخصصات تجاه موثوقية الإحصائيات. 204
الجدول رقم66: يوضح ملخص نتائج اختبار تحليل التباين للتحقق من تساوي متوسطات درجة الرضى بين التخصصات تجاه قابلية الحصول على المعلومات و البيانات الاحصائية. 209
الجدول رقم 68: يوضح ملخص نتائج اختبار تحليل التباين للتحقق من تساوي متوسطات درجة الرضى بين التخصصات تجاه تلبية حاجة مستخدمي البيانات الإحصائية. 211
الجدول 69:مطبوعات الديوان الوطني للإحصائيات (العدد الإجمالى، الدورية والمواضيع) في سنة 2012. .. 213
الجدول رقم70: عناوين الإصدارات التي تم توقيف نشرها من طرف الديوان الوطني للإحصائيات..... 214
الجدول رقم 73: طبيعة عرض البيانات الإحصائية في إصدارات الديوان الوطني للإحصائيات. 216
الجدول رقم 77: يوضح ملخص نتائج اختبار تحليل التباين للتحقق من تساوي متوسطات درجة الرضى بين التخصصات تجاه طريقة عرض البيانات الإحصائية. 222
الجدول رقم 82: يوضح ملخص نتائج اختبار تحليل التباين للتحقق من تساوي متوسطات درجة الرضى بين التخصصات تجاه الموقع الإلكتروني. 227
الجدول رقم83: المدة الفاصلة بين تاريخ نشر منشور المجموعة السنوية للإحصائيات في الجزائر و تاريخ إيداعه في المكتبة (من الرقم 23-28). 228
الجدول رقم 84:المدة الفاصلة بين تنفيد عملية التعداد 2008 وبين تاريخ النشر وإيداع النتائجه في المكتبة: 228
الجدول رقم87: يوضح ملخص نتائج اختبار تحليل التباين للتحقق من تساوي متوسطات درجة الرضى بين التخصصات تجاه دورية نشر البيانات الاحصائية. 231
الجدول رقم 90ذ: يوضح ملخص نتائج اختبار تحليل التباين للتحقق من تساوي متوسطات درجة الرضى بين التخصصات تجاه مساهمة الديوان في تنمية الثقافة الإحصائية. 233
الجدول رقم 89: يوضح ملخص نتائج اختبار تحليل التباين للتحقق من تساوي متوسطات درجة الرضى بين التخصصات تجاه مساهمة الجامعة في نشر الوعي بأهمية الإحصاءات و تنمية الثقافة الإحصائية..... 242